مذكرات عبد اللطيف الخليفة

الكتاب الثاني

من

تراثنا السياسى

بين

الخرطوم والقاهرة

١٩٤٩ - ١٩٦٩

صراع الكبار

بين

الوطنية والسلطة

عبد اللطيف الخليفة

١٩٩٢م



المؤلف عام ١٩٦٧

السيرة الذاتية للمؤلف

* يحمل ليسانس الآداب من جامعة القاهرة ١٩٥٤م .

* فى فترة الطلب أسهم فى توسيع نطاق هجرة الطلبة إلى مصر كما أسهم فى النشاط الوطنى الذى قامت به (رابطة الطلبة السودانيين بالقاهرة) أو الذى وصف بالشرارة الأولى للحركة الوطنية الحديثة التى توجت بالاستقلال.

* كانت له ممارسات قومية فى المجالات العربية والافريقية .

* كان عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا للحزب الوطنى الاتحادى

* وأسندت إليه شئون الجنوب ، وكذلك الشئون العربية والافريقية.

* كان عضواً فى مؤتمر المائدة المستديرة وفى لجنة الاثنى عشرة المنبثقة منه، والتى قامت بوضع الحكم الاقليمى كحل سياسى لمشكلة الجنوب .

* كان على رأس بعثات السلام التى أوفدها مؤتمر المائدة المستديرة عند إنعقاده لتهدئة الاحوال هناك . .



دار جامعة الخرطوم للنشر

تنوير

١ - في الصفحة ١٥١ من أول السطر الثامن كلمة (الحكومة) والى السطر الثامن في الصفحة التالية كلمة (قادة الاحزاب) مكانها مباشرة بعد نهاية السطر ١٥ من صفحة ٢٠٧ كلمة (أؤكد أن) .

٢ - في الصفحة ٢٠٧ من أول السطر ١٦ كلمة (البريجادير شنان) وحتى نهاية السطر الثالث من الصفحة التالية كلمة (تصفية الحكم العسكري) مكانها مباشرة بعد السطر السابع من صفحة ١٥١ .

٣ - من صفحة ٢٣٧ يلاحظ عدم انتظام التسلسل ، كما أن الصفحة هي محل الملحق الأول.

٤ - الصفحتان ٢٣٨ ، ٢٣٩ لاغيتان لتكرارهما ووضعهما في غير مكانها .

٥ - الملحق الثاني هو خطاب لجنة الإثنى عشر لرئيس الحكومة .

٦ - الملحق الثالث هو خطاب رئيس الحكومة للمؤتمر .

قد صحَّحْنا كلَّ هذه الأخطاء المذكورة أعلاهُ ونَقَلْنَا النصوصَ إلى مواضِعِها الصَّحيحة
وأَعَدْنا ترقِيمَ وترتيبَ الصفحاتِ الأخيرةِ التي تتضمنُ الملاحقَ
مسطورات



مذكرات

عبد اللطيف الخليفة

الكتاب الثانى

من

تراثنا السياسى

بين

الخرطوم والقاهرة

١٩٤٩ - ١٩٦٩م

صراع الكبار

بين

الوطنية والسلطة

الناشرون : دار جامعة الخرطوم للنشر
ص . ب ٣٢١ الخرطوم (السودان)

الطبعة الأولى الخرطوم ١٩٩٢

الطابعون : مطبعة جامعة الخرطوم
دار جامعة الخرطوم للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

يمكن تقسيم الفترة السياسية ، موضوع هذا الكتاب ، الواقعة بين عامى ١٩٤٩ ، ١٩٦٩ الى ثلاث مراحل : -

المرحلة الاولى : -

التى تنتهى بقيام الحكم الذاتى فى أول يناير ١٩٥٤ ، وهى عبارة عن الجزء الاخير من الحكم المسمى بالثنائى ، وهو فى الواقع انجليزى بحت .

كانت العلاقة بين السودان ومصر واقعة تحت وطأة هذا الاستعمار البريطانى الشديد المراس ، سواء كان مباشرا كما فى السودان ، أو غير مباشر كما فى مصر .

وكانت مآسى هذا الاستعمار فى السودان تدفع السودانيين الى التعلق بمصر كشقيق اكبر ، يسعون الى الاتحاد معه من أجل كيان اكبر لمواجهة العدو المشترك ولتحرير وادى النيل العظيم . ولكن الحكومات المصرية المتعاقبة ، فى تناولها لقضية السودان خلال كل مفاوضاتها مع بريطانيا على مدى نصف قرن ، لم تكن فى مستوى تطلعات السودانيين ، ولا تختلف فى ذلك اية حكومة عن سابقاتها من حكومات مصر ، فقد كانت جميعها تعامل قضية السودان فى المفاوضات مع بريطانيا ، ،كأنها قضية جانبيه ، فتعمد الى تأجيلها كلما تعثرت بسببها المفاوضات ، مكتفين بمايتم الاتفاق عليه خاصا بمصر وحدها ، وتاركين الحبل على الغارب للانجليز فى السودان للمضى به فى الطريق الذى رسموه له ، وتكييف مصيره وفقا لمصالحهم الاستعمارية ، دون التفات من حكام مصر الى ان ذلك المصير المبيت لم يكن شيئا آخر غير التفريق التام بين الشعبين الشقيقين ، وتقسيم وادى النيل كله الى كيانات صغيرة تسهل السيطرة عليها .

والحكومة المصرية الوحيدة التى خرجت بقضية مصر والسودان الى المحافل الدولية ، كقضية موحدة ، هى حكومة النقراشى باشا ، حين تقدمت الى مجلس الامن فى أواخر سنة ١٩٤٧ (بقضية وادى النيل) .

المرحلة الثانية : -

وبدايتها قيام الحكم الذاتى فى أول يناير سنة ١٩٥٤م ، ونهايتها فى ١٧ نوفمبر سنة

١٩٥٨م ، يوم سقوط الديمقراطية الاولى بالانقلاب العسكرى الاول .

وقد شهدت هذه المرحلة ذلك التغيير الاساسى فى موقف مصر من تقرير مصير السودان الذى كانت مصر ترفضه على الدوام ، حتى اصبح حجر العثرة فى كل مفاوضات السودان منذ العشرينات ، فقد فاجأ قادة ثورة يوليو ١٩٥٢ مفاوضيهم البريطانيين بقبول تقرير مصير السودان على الفور ، بلالف ولادوران ، فانقلبت بذلك حسابات البريطانيين رأسا على عقب .

وعلى هذا النهج الثورى سارت الامور ، فانتهت المفاوضات بابرام اتفاقية ١٢ فبراير لسنة ١٩٥٣م التى تم بمقتضاها قيام الحكم الذاتى .

وفى غمضة عين وجد السودانيون انفسهم حكاما اصليين لبلادهم ، يتربعون على كراسى الحكم فى اول حكومة وطنية .

وكذلك مضت الامور مسرعة فى داخل الحكم الوطنى ، فتم انجاز السودنة وجلاء الجيوش الاجنبية فى سنتين بدل الثلاث سنوات المقررة فى الاتفاقيه .

كما تمكنت الحكومة الوطنية من التغلب على أخطر المؤامرات ، التى دبرها الانجليز بأمل احداث الانهيار الدستورى ، الذى يمكنهم من ارجاع عقارب الساعة وتجميد اتفاقية الحكم الذاتى ، وذلك مثل حوادث اول مارس لسنة ١٩٥٤ الدامية ، ومثل تمرد فرقة الاستوائية واحداثها الفظيعة التى أزهقت فيها الميئات من الارواح البريئه من الشماليين بصورة بشعه تقشعر لها الابدان . . فلم تستجب الحكومة الوطنية لدواعى الاستفزاز الكثيرة ، بل عاملتها جميعا بالحكمة والوعى والادراك السليم ، مماا احبط تلك المؤامرات الشريرة ، وفوت على المتآمرين أغراضهم ومطامعهم الآثمة .

وشهدت هذه المرحلة ايضا أهم واكبر انجازات الحكومة الوطنية ، وهو اعلان الاستقلال من داخل البرلمان متحللة من احد بنود الاتفاقية الذى يقضى بالاستفتاء بواسطة لجنة دولية . وتم بعد اعلان الاستقلال ، تكوين (مجلس السياده) الذى حل محل الحاكم العام واصبح رأسا للدولة.

المرحلة الثالثة : -

وتقع بين سقوط الديمقراطية الاولى وسقوط الديمقراطية الثانية فى مايو سنة ١٩٦٩م ، واذا كانت الحكمة والوعى الوطنى قد جنبنا اخطار الانهيار الدستورى فى المرحلة الاولى ، فأن هذه

المرحلة مع الاسف قد شهدت الانهيار الوطنى المتمثل فى صراع الزعامات ، والخلافات الحادة بين القادة السياسيين ، والانحرافات المشينه فى ممارسات الحكم ، وفى المحسوبية البغيضه واستغلال النفوذ ، والفساد الذى استشرى فى دواوين الحكومة فعوق الاداء العام وقوض اقتصاديات البلاد ، فظهرت لاول مرة ويلات الغلاء وارتفاع الاسعار . وانصرف الوزراء فى هذه المرحلة الى المكايدات الحزبية ومؤامرات التغلب على بعضهم البعض ، حتى انفرط العقد بين وزارات الحكومة المؤتلفة ، وصار كل وزير يتصرف فى وزارته وكأنه فى امبراطورية خاصة به..

فضاق الناس ذرعا بكل شئ ، وفقد الاستقلال طعمه ، وانعدمت الثقة فى الحكم الوطنى وتمنى الناس زواله على أى حال . .

وهكذا تهيأت الظروف امام انقلاب مايو سنة ١٩٦٩م ، فوجدت طليعة خور عمر ، على قلتها الطريق مفتوحا لتنفذ ، فى لمح البصر ، الى اهدافها المرسومة .

وهكذا نرى ان الصراع حول السلطة وما يجر اليه من التردى فى الانحرافات والممارسات الخاطئة ، هو الخطر الاكبر الذى سيظل يتهدد الديمقراطية ويغرى بها المغامرين والمتربصين .

وسوف اتعرض لانقلاب (مايو) فى الكتاب الثالث انشاء الله وان مد الله فى عمرى .

المؤلف



اهداء

الى النابهين من الاجيال الناشئة ، الذين تكاثفت ظروف كثيرة لتحجب عنهم الرؤية الصحيحة للاحداث السياسية فى جيلنا المنصرم ، اهدى هذه المذكرات ، لعلهم يجدون فيها جلاء لبعض الحقائق التى رانت عليها غياهب السياسة أو لفها غبار المعارك الحزبية .



شكر

لابد من كلمة شكر ازجيها لأولئك الافاضل الذين اسهموا فى امر هذا الكتاب ، سواء فى مرحلة الاعداد أو فى مرحلة التقييم أو الطبع أو الاخراج ، وفى مقدمتهم البروفسور زهير حسن بابكر المدير العام لدار النشر بجامعة الخرطوم ، الذى رحب بالكتاب واولاه عنايته وتشجيعه . ثم الدكتور المهندس هاشم خليفه محجوب الذى قام بمسعى متواصل حتى وصل الكتاب مرحلة الطبع .

ثم الاستاذ النور محمد أحمد عبد القادر الذى امدنى بمجموعات من الصحف المحلية ، كانت لى اكبر عون على تقديم تلك الصور الحية للأحداث والوقائع السياسية التى اوردتها فى الكتاب ، كما امدنى ايضا بكمية الورق اللازم لطبع النسخه الاصلية على الآله الكاتبة .

مقدمة :

أود أن أذكر في البداية ما سبق ان قلته في الكتاب الاول من هذه المذكرات ، وهو انى لا اكتب هنا تاريخا ، وانما اسجل انطباعى عن احداث عايشتها وتفاعلت معها ، معتمدا في ذلك على جوهر الامور ومعالمها ، البارزة ، اكثر من اعتمادى على التفاصيل والارقام .

وابدأ باسم الله فاقول وصلا لما اوردته في الكتاب الاول من ان النقراشي باشا رئيس الحكومة المصرية قبل سفره الي ليكسكس ، لعرض قضية وادى النيل على مجلس الامن ، كان قد تلقى من حاكم السودان مذكرة بتوصية (مؤتمر ادارة السودان) الخاصة بانشاء الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى ، متضمنة قانون هذه الجمعية ومجلسها التنفيذى ، لدراسته وابداء الرأى فيه .

وهى لم تكن في الواقع توصية ، انما كانت الخطوة التنفيذية التى اعتمدتها حكومة السودان بعد فشل (المجلس الاستشارى لشمال السودان) كحلقة من برنامجها الاستعمارى ، لمحاربة مؤتمر الخريجين ووقف تطوره الى حركة وطنية ، تقود الشعب السودانى وتتحدث باسمه ، كما اشرت الى رد النقراشى علي الحاكم العام ، بان التوصيات قد احيلت الى لجنة اختصاص ، (وحال الفراغ من دراستها ، يرسل لهم رد الحكومة المصرية) .

غير أن حكومة السودان التى ظلت تؤكد باستمرار ، انها لن تضع تلك التوصيات موضع التنفيذ ، الا بعد موافقة الحكومة المصرية ، لم تنتظرعودة النقراشي من مجلس الامن ، بل انتهزت فرصة غيابه ، وفاجأت الحكومة المصرية ، على لسان نائب الحاكم العام ، بانها مصممة على تنفيذ مشروع الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى باسرع فرصة ممكنة . (وانها لن تسمح باى تدخل فى سياستها الخاصة بمستقبل السودان والتقدم الاقتصادى) وانها اعدت العدة لحفظ الامن والنظام)..

حدث ذلك بعد يومين فقط من توقف المناقشات في مجلس الامن ، مما يدل على ان الامر كان مبيتا من قبل .

وعاد النقراشى من مجلس الامن ، ليجد هذا الموقف الذي أقل ما يوصف به ، انه اخلال بالوعد واستهانة برأى الحكومة المصرية . فسارع النقراشى بالكتابة الى كل من وزير خارجية

بريطانيا وحاكم السودان العام ، محتجا على تصرف الحاكم العام بعدم الالتفات لتعديلات الحكومة المصرية لقانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى ، مع ان الحاكم قد اكد له وهو في طريقه الي لندن ، بان تعديلات الحكومة المصرية ستضمن في المشروع ، وقال النقراشي ايضا انه ليس من سلطات الحاكم ما يخول له اتخاذ مثل هذه الخطوة الدستورية ، دون موافقة الحكومة المصرية . والتعديلات المشار اليها قد وردت فى الكتاب الاول من هذه المذكرات ، على ان النص الكامل موجود فى مذكرة الحكومة المصريه للحكومة البريطانية بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ م. ،كما يمكن الرجوع اليها فى كتاب (السودان) الذى نشرته حكومة الثورة المصرية قبيل مفاوضات الحكم الذاتى للسودان .

ولكن الاتصالات التى حدثت بين الحكومات الثلاث فيما بعد ، قد تمخضت عن ان حكومة السودان صاغت المشروع صياغة جديدة ، وقدمتها للحكومتين البريطانية والمصرية للموافقة .

ومن ثم تم الاتفاق علي تكوين لجنة ثنائية للنظر فى الخلاف والتوصل الى اتفاق .

وتكونت اللجنة من احمد خشبة باشا وزير خارجية مصر ، وسير رونالد كامبل سفير بريطانيا فى مصر ، ودارت بينهما المفاوضات التي عرفت بمفاوضات (خشبة كامبل) .

وكان الجو مضطربا حول المفاوضات بسبب المعارضة العنيفة التى كان يقودها حزب الوفد ممثل الاغلبية الشعبية فى مصر ، ضد حكومة النقراشى ولذلك احيطت المفاوضات بالكتمان الشديد وتمت لقاءاتها خارج القاهرة ، وذهب السير جيمس روبرتسون السكرتير الاداري لحكومة السودان وآخرون ، الى القول بان هذه المفاوضات قد توصلت الى صيغة اتفاق ، ولكن حكومة النقراشى لم تجرؤ على اعلانه اوتقديمه للبرلمان ، خوفا من اثارة الشعب المصرى الذى يرفض أية تسوية على حساب وحدة وادى النيل ، وكذلك خوفا من غضبة الشعب السوداني الرافض اساسا للجمعية التشريعية التى قاطعها المؤتمر بقولته الشهيرة :

(لن ندخلها ولو جاءت مبرأة من كل عيب ، فى ظل الحكم الاستعماري) ولكن المؤكد ان الحكومة المصرية رفضت المشروع منذ وقت باكر ، واشارت فى مذكرتها لكل من وزير خارجية بريطانيا والحاكم العام ، انها عندما قبلت المشاركة فى تلك المشروعات ، لم يكن ذلك لأنها عدلت عن رأيها الذى اعلنته فى مجلس الامن ، عن بطلان النظام القائم فى السودان ووجوب ازالته مرة واحدة ، لكنه كان يعني حرصها على الا تفوت على السودانيين فرصة للحصول على الحكم

الذاتي ، وانها حين تمسكت بالمساواة بين الانجليز وممثلى الحكومة المصرية فى المجلس التنفيذى واللجنة الثلاثية الدائمة ، التى اقترحت لمراقبة سير التنفيذ وتقديم الاقتراحات للحاكم العام ، انما كانت تهدف الى أن يكون وضع المصريين ، يجعلهم قادرين على الاشراف الفعلى لتدريب السودانيين على ممارسة مسئولياتهم في الحكم الذاتى وتولى جميع السلطات في بلادهم ، بعد فترة الثلاث سنوات التى اقترحتها مصر ، وان يكون ذلك كله فى اطار وحدة وادى النيل ، ورفض الجانب البريطانى بالطبع هذه المطالب .

وهكذا انتهت مفاوضات (خشبة كامبل) ، وبتوقفها توقفت جميع الاتصالات بين مصر وبريطانيا ، وخيم الركود على المسألة السودانية الى عام ١٩٥٠م.حين جاءت حكومة النحاس باشا واستانفت الاتصال بالحكومة البريطانية من جديد ، لتجرى معها المفاوضات لتصفية الامور التى خلفتها معاهدة ١٩٣٦م وفى مقدمتها قضية السودان .

موقف حكومة السودان بعد مجلس الامن

ولنترك الآن كلا من الدكتور محمد صلاح الدين باشا وزير خارجية مصر ونظيره وزير خارجية بريطانيا يتحادثان فى لندن ، ونذهب الى السودان لنرى ماذا هناك ، بعد تعليق مجلس الامن لقضية وادى النيل ، وقد اشرت الى معظم ذلك فى الكتاب الاول من هذه الذكريات .

والمهم ان السيد / اسماعيل الازهرى وزملاءه ، الذين ذهبوا الى ليكسكيس ليكونوا بالقرب من عرض قضية وادى النيل الموحدة على مجلس الامن ، قد عادوا الى الخرطوم ليجدوا معارك سياسية طاحنة فى انتظارهم . فقد شمرت حكومة السودان عن ساعد الجد ، لتنفيذ مشاريعها الاستعمارية ، متخذة من فشل القضية فى مجلس الامن مرتكزا لفرض الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى على السودانيين ، بمساعدة الاستقلاليين الذين ابتهجوا بمسلك مجلس الامن واعتبروه خطوة لتحقيق اغراضهم .

وبدت حكومة السودان فى حركة دائبة كانها فى سباق مع الزمن ، وقد كشرت عن انيابها للمعارضين الذين لم ترهبهم سطوتها ، فخاضوا معركة الجمعية التشريعية ، بما لم يكن فى حسبان الانجليز واعوانهم ، من الجرأة والبسالة وفرضوا مقاطعتهم الصارمة على الجمعية التشريعية كما اشرت من قبل .

وقد اعترف الحاكم العام فى خطاب افتتاح الجمعية االتشريعية بالفشل ، كما اعترف السكرتير

الادارى بان نتائج انتخابات الجمعية قد جاءت (مخيبة للآمال) ، ولكن بالرغم من ذلك فقد قامت الجمعية التشريعية فى ديسمبر ١٩٤٨م . ، تحت ظل البطش والارهاب والقمع . ، ولم يابه الانجليز واعوانهم بالدماء التى اريقت ولا الشهداء الذين سقطوا فى مختلف مدن السودان : امدرمان / وعطبرة وبورتسودان ومدنى والابيض والفاشر .

فرح الاستقلاليون بالجمعية التشريعية ولم يفطنوا الى انها وعاء فارغ ، تسمى زورا بالتشريعية ، وهى فى الواقع لاحول لها ولا طول ، امرها كله بيد الحاكم العام ، جملة وتفصيلا فهو الذى يدعوها متى شاء ، ويفضها متى شاء ، وليس لها ان تتحدث فى اى امر الا اذا شاء وله مطلق الحريه فى تعديل اى من قراراتها أو الغائها ، أو الغاء الجمعية كلها اذا شاء ، كما قلت سابقا .

انطلت الاكذوبة على مصر نفسها

وهنا اود ان استعيد ملاحظتى السابقة فى الكتاب ((الاول)) وهى اعتقادى ان الحكومات المصرية نفسها قدإنطلت عليها لعبه الحاكم العام ، حين اخذت الجمعية التشريعية مأخذ الجد ، كانما هناك مؤسسات دستورية حقيقيه ، وبنت مصر على ذلك كل مواقفها واحتجاجاتها التى قدمتها لوزارة الخارجية البريطانية ولحاكم السودان العام ، فى حين ان المسألة لم تكن سوى اكذوبة كبرى من اكاذيب السياسة البريطانية ، التى درجت على ممارستها فى المستعمرات ، لاحتواء التطلعات الوطنية وامتصاص ما بها من حماس .ولكى يكتمل لها حبك اللعبه ، لابد لها من اقامة مثل هذه الهياكل الخاوية ، وان تضفى عليها من المظاهر الزائفة والاسماء الفارغه ، كل ما يخدع الشعوب ويصرفها عن الكفاح الوطنى . واذا أمعن المصريون النظر فيما استحدثه الحاكم العام ، لما وجدوا فيه تجاوزا لسلطاته التى خولتها له اتفاقية ١٨٩٩م ، وانما هو مجرد ابتداع لأدوات زمامها فى يده وحده ، ليتمكن بها من احكام قبضته على حكم السودان .

ومن خلال كل الضجه والهيلمانات التى احاطوا بها قيام الجمعية ، كان الانجليز يهدفون الى امرين .

الاول : - هو انهم يوهمون الاستقلاليين بان حكومة السودان تصنع لهم شيئا فى سبيل تطلعاتهم السياسيه .

الثانى : - هو ايهام انفسهم بان الجمعية ستكون بديلا عن مؤتمر الخريجين فتتحدث باسم

الشعب السودانى ، وتسحب البساط من تحت اقدام المؤتمر .

غير ان النجاح لم يحالف حاكم السودان فى اى من المقصدين .

اذ ما كادت الايام تمضى ، حتى اخذ الخلاف يدب بين الحكومة والاستقلاليين ، الى ان استقالت شخصيات كبيرة من الجمعية ، كمحمد احمد محجوب واحمد يوسف هاشم وصالح عبد القادر .

وفى الجانب الآخر ، كان مؤتمر الخريجين يحقق كل يوم نجاحا ويكسب ثقة الشعب السودانى . . . وبجانب ذلك نجد ان اعضاء المجلس التنفيذى (الوزراء) الذين يعينهم الحاكم العام ليس لهم سلطات اصيله ، وانما هى بتفويض من الحاكم ، وانهم مسئولون امام هذا الحاكم وليس امام الجمعية التشريعية .

ولعل السبب فى عدم فهم الحكومات المصرية للعبة المشروعات الدستورية ، هو الحساسية الناجمة عن انفراد الأنجليز بحكم السودان وممارساتهم الخائنة ، التى تدل على أنهم يعملون على تكييف مستقبله وفقا لمصالحهم الاستعمارية . ولولا ذلك لأدركت الحكومات المصرية الامور على حقيقتها ، ولما كان هناك ما أشرت اليه من مواقف ومكاتبات ، ولما كانت مفاوضات (خشبة كامبل) ولا مساجلات صلاح الدين وبيفن فى مفاوضات ١٩٥٠ التى أدت الى الغاء معاهدتى سنة ٣٦ وسنة ٩٩ .

الجمعية التشريعية

هل انخدع حزب الامة فى فهمها

لنعد الى معركة الجمعية التشريعية ، لنجد أنه بالرغم من التفاف جميع الأحزاب والنقابات حول مؤتمر الخريجين ، واحكام مقاطعة الجمعية ، وتكوين (جبهة الكفاح) ضدها وذهاب رسل الأحزاب الى الأقاليم لكشف مخاطر هذه الجمعية . . . . ، فأن حزب الأمة قد أقبل عليها بكلياته ، متوهما أنها خطوة نحو الحكم الذاتى وتقرير المصير ، دون أن يلتفت الى قرار المؤتمر وأحزابه بمقاطعتها واعتبارها محاولة لاطالة عمر الاستعمار .

ولكن سرعان ما تبين لهذا الحزب ، كما أشرت سابقا ، انها مهزلة لاجد فيها ولا جدوى . فقد سقط القناع عند اقتراح الحكم الذاتى ، كأول اختبار أراد به حزب الأمة ، من جهة ، جس نبض الحكومة ، ومن الجهة الأخرى رد اعتباره أمام الأحزاب الوطنية . فثار الأنجليز ثورة



الجمعية التشريعية

عارمة على الاقتراح ، قادها السير روبرتسون . السكرتير الادارى - وزميله السكرتير القضائى - المستر كمنجز ، ولم يسعفهما الدهاء البريطانى المعهود لاخفاء معالم الغضب . . .فقالا بكل صراحة : (ان الجمعية لا تمثل رأى الشعب السودانى ، وان الأعضاء لا يملكون تفويضا من ناخبيهم فى الأقاليم البعيدة ، لاجراء مثل هذا التغيير) !!

وقالا : (وحتى لو تمت الموافقة على هذا الاقتراح ، فهل يمكن لمعالى الحاكم العام أن يتقدم به لدولتى الحكم الثنائى فى ظل سلطاته الباقية كما هى ، والتى لا تسمح بمثل هذا التغيير الأساسى فى الدستور ؟ ! كما أن اللجنة التى كلفها الحاكم العام بتعديل قانون الجمعية لم تفرغ بعد من عملها) .

بهذه الصراحة تحدث السكرتير الادارى وزميله ، بانفعال ظاهر وعندما شعرا بالحرج ، حاول روبرتسون أن يلقى التبعة على المصريين ، فأسر لبعض أعضاء الجمعية ، بأن السبب فى ترددهم هو احتجاج الحكومة المصرية على مناقشة الحكم الذاتى فى الجمعية ، وتناقل بعض الاستقلاليين الخبر بسرعة بينهم ، كأنما وجدوا المبرر لتشدد اخوانهم الانجليز .

أورد القصة الاستاذ عبد الرحمن على طه فى كتابه (السودان للسودانيين) ذاكرا احتجاج النحاس باشا لدى الحاكم العام ، واحتجاج الدكتور محمد صلاح الدين لدى المستر بيفن ، واشترك الاستاذ عبد الرحمن مع الاستقلاليين فى التنديد بملك مصر . .

ونسى هؤلاء جميعا ، أن البريطانيين ، فى تلك الفترة لم يأبهوا اطلاقا لرأى الحكومة المصرية ، لسبب بسيط جدا ، وهو انهم أقاموا الجمعية كلها دون موافقة الحكومة المصرية ، وقد أشرت فى هذا الصدد من قبل الى الخطاب الذى أرسله نائب الحاكم العام للحكومة المصرية وقال فيه : (انهم مصممون على تنفيذ مشروع الجمعية التشريعية بأسرع فرصة ، وانهم لن يسمحوا بأى تدخل وانهم أعدوا العدة لحفظ الأمن والنظام) . .

ولم يكتف حكام السودان بذلك ، بل رفضوا حتى التعديل الذى اقترحته مصر على قانون الجمعية التشريعية ، لتجعل منه دستورا حقيقيا وليس لعبة فى يد الحاكم العام .

هذه حقائق لا شك فى انها أقوى من همس سير روبرتسون فى أروقة الجمعية ، بأن احتجاج الحكومة المصرية هو سبب حملتهم على اقتراح الحكم الذاتى .

المجلس التنفيذى

الخلاف بين حزب الامة والحكومة السودانية

على أى حال فان زوبعة اقتراح الحكم الذاتى التى ظنها البريطانيون مناورة يمكن استثمارها ضد المصريين ، قد تمخضت عن زعزعة الثقة بينهم وبين حزب الأمة ، حليفهم الاكبر فقد كان اصرار الحزب على مواصلة النقاش فى هذا الاقتراح ضد رغبتهم،مؤشرا الى ان هذا الحزب قد بدأ يتمرد ، ولم يعد الحليف الذى يمكن الاعتماد عليه فى المستقبل .

ومن ثم اتجه الأنجليز الى ايجاد البديل ، فاتصلوا بكبار الختمية : ميرغنى حمزه والدرديرى محمد عثمان وحسن عثمان وخلف الله خالد . . . الخ الذين كانوا قد كونوا حزب (الجبهة الوطنية) ليسحبوا البساط من تحت أقدام اسماعيل الأزهرى ، باعتبار ان الختمية أحق بجماهيرهم من حزب الأشقاء . وكانت الحكومة تعتبر هؤلاء الختمية الكبار بمثابة رصيد لها فى الساحة الختمية لأنهم ، أساسا ، لم يرفضوا الجمعية التشر يعية . كما أن الختمية من جهة أخرى هم الخصم التقليدى لحزب الأمة ، والتلويح بهم فى وجه حزب الأمة ، اما ان يرده الى صوابه ، أو يمكن الانجليز على الأقل من حفظ التوازن داخل الجمعية .

وكبار الختمية كما قلت لم يكونوا رافضين للجمعية التشريعية ، ولكنهم اشترطوا بعض الشروط التى تدل على انهم يجهلون النوايا الحقيقية وراء الجمعية وملحقاتها . . ،وذلك كتعديل قانون الجمعية لتصبح من حقها اجازة الميزانية العامة .

وكأن يصبح المجلس التنفيذى مجلسا للوزراء مسؤلا أمام الجمعية وليس الحاكم العام ، وكأن تكون الانتخابات مباشرة وسرية . . . الخ .

وفى ذلك الأثناء عهدت الحكومة للسيدين ابراهيم بدرى وعبد الفتاح المغربى بمهمة الترويج لمثل تلك التعديلات بين الأحزاب ، لاغرائها للانضمام للجمعية ، ولم يستجب لها غير كبار الختمية ، وبعض أعضاء من حزب الاتحاد بصفتهم الشخصية ، حتى ان حزبهم قد فصلهم .

ولا أدرى كيف وقع كبار الختمية فى نفس الفخ الذى سبقهم اليه الاستقلاليون ، فاعتقدوا ان الحكومة ستقبل تعديلاتهم التى تجعل من الجمعية برلمانا يقر الميزانية ويقرر مصير السودان ؟!

ولو كان الأمر بهذه البساطة لكان الأفضل للحكومة أن تتفق مع مؤتمر الخريجين مركز الثقل الجماهيرى ، وقمة الحركة الوطنية والرأى العام فى السودان .

ولكانت قد جنبت نفسها الكثير من المتاعب والمعارك التى شنها المؤتمر على الجمعية . وفوق هذا فان سياسة بريطانيا فى السودان كانت واضحة فى كل مذكراتها وتصرفاتها ، على أن واجب حكام السودان هو العمل على تأجيل موعد الحكم الذاتى وتقرير المصير الى أبعد مدى ممكن .

وقد تأكد هذا المعنى فى مذكرة سنة ١٩٤٩م بالرغم من انها اريد بها تشجيع الختمية على الانضمام للجمعية التشريعية .

وفوق هذا وذاك ، كان رد الحكومة البريطانية على كل مطالبة بالحكم الذاتى ، هو (ان الوقت لم يحن للتحدث فى هذا الامر) ، كما ذكر الدكتور أحمد دياب فى كتابه (الحركة الوطنية فى السودان) . وفى نفس المصدر نجد أيضا المذكرة التى أرسلتها الخارجية البريطانية للسكرتير الادارى ، تقول له ، انه ليس من سياسات الحكومة البريطانية حتى ذلك الوقت ، ان تعد السودان لتحقيق مصيره فى نهاية سنة ١٩٥٣م .

لقد أغفل حزب الأمة كل هذه الحقائق وتبعه كبار الختمية ، حين لوحت لهم الحكومة بتعديل قانون الجمعية . وهى فى الواقع لا تعنى الا تعديلا مظهريا ، تخدع به الختمية لتجعلهم مهمازا فى جنب حزب الأمة ، الذى بدأ يتمرد ويخرج عن الخط المرسوم له . ولكن الختمية ما لبثوا أن تلقوا الصدمة ، عندما عرض السكرتير الادارى على الجمعية مسألة انضمامهم ، وتحدث عن بعض مطالبهم كالانتخابات ، وأغفل الأخرى الأساسية تماما .

فغضب الختمية وسحبوا مذكراتهم ورفضوا الاشتراك فى المجلس التنفيذى ، الذى ادخلت عليه تعديلات طفيفة من أجلهم . ومن الطريف ان حزب الأمة قام ، فى نفس الوقت ، بمحاولة سرية مع الختمية ، فيها منافسة للحكومة ، وذلك للاتفاق معهم على مؤازرة اقتراح الحكم الذاتى على أساس اقتسام مقاعد الجمعية بينهم مناصفة ، ولكن الختمية رفضوا ، لأنهم كانوا فى انتظار وعد الحكومة لهم بتعديل قانون الجمعية واجراء انتخابات جديدة .

وقد نشرت هذه التعديلات المقترحة ، جريدة صوت السودان لسان حال الختمية ، بتاريخ ١٩ مارس ١٩٥٠م . ويبقى مؤتمر الخريجين والجبهة الاتحادية على موقفهم الثابت من مقاطعة الجمعية ومناهضة تعديلاتها ، التى قالوا عنها فى جريدة المؤتمر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ (انها تزيد الحالة سوءا) (وانها مجرد تعديلات لكسب مؤيدين جدد) .

الجمهوري الاشتراكي

نعود بعد هذا المسح ، لنلاحظ أيضا أن زوبعة الحكم الذاتي لم تقف عند حد المناورة بضم الختمية للجمعية التشريعية ، بل صعّدت الخصومة بين الأنجليز وحزب الأمة الى درجة أن يعمل الانجليز على تفكيك أوصال الحزب ، وأن يمارسوا ضغوطا على زعماء القبائل وكبار الموظفين الموالين لهذا الحزب ، لكي يستقيلوا منه وينضموا للحزب الجديد الذي أنشأوه بعد يأسهم من كبار الختمية ، وهو (الجمهوري الاشتراكي) ، كترياق مضاد لتمرد حزب الأمة وطموحات راعيه ، الذي كانوا يعتقدون أنه وراء كل التحركات المناوئه لهم داخل الجمعية .

والحزب الجمهوري الاشتراكي هو آخر الأحزاب التي نشأت في العهد البريطاني ، ولو قدر لذلك العهد المشئوم أن يبقى ويبلغ مداه ، لكان للحزب الجمهوري الاشتراكي شأن خطير في تكييف مستقبل السودان السياسي .

ولكن الله سلم ، فقامت في مصر ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فتوقفت كل التحركات السياسية في الخرطوم ، انتظارا لما قد يأتي به الطارئ الجديد .

فشل الجمعية

مهما يكن ، فان الجمعية التشريعية لم تحقق لحكومة السودان الاستقرار الذي كانت تنشده ، بل على العكس قد تصاعدت الأزمات والمتاعب في وجه هذه الحكومة ، حتى من حلفائها الذين اعتمدت عليهم في كل مشاريعها الاستعمارية .

وقد رأى الناس في تلك الفترة ، كيف ضاق انجليز الخرطوم بنشاط السيد عبد الرحمن المهدي واعتبروه المحرك لمتاعبهم ، لتعجله للامور واصراره على تحقيق طموحاته ، التي تحدث الناس عنها في ذلك الزمان ، بأنها (الملكية المهدوية) ،

وهذا ما كان ، من جهة أخرى يثير مخاوف الختمية ، ويدفعهم الى العمل على عدم انفراد الأنصار بالتعاون مع الأنجليز .

المهدي الى لندن

ضاق السيد عبد الرحمن أيضا بأنجليز السودان وتصرفاتهم معه ، فشد الرحال الى لندن ليشكوهم الى رؤسائهم ، كما قيل في تلك الأيام .

وتساءل الناس يومذاك ، ان كان السيد عبد الرحمن يجهل حقيقة وضع انجليز السودان ، وانهم مجرد ظل ، لا يحركون ساكنا الاّ بوحى من رؤسائهم فى لندن.

وقد اوردت فى غير هذا المكان من الأدلة ما يؤكد أن سياسة بريطانيا فى السودان ، كانت على جانب من الثبات ، الذى لايسمح حتى لانجليز السودان بتجاوزه ، وحتى ما استحدثوه من مؤسسات وهياكل خاوية ، انما كان محسوبا بدقة ، ليبقى على السطح ولا يمس الجوهر .

ولا أدرى كيف نسى الذين بنوا آمالهم على التعاون مع حكام السودان ، ان لاولئك الحكام كلمات مشهورة عن مستقبل السودان ، مثل (ان طريق الحكم الذاتى طويل وشاق) ومثل قولهم : (مستقبل السودان لا يتنبأ به الا نبى أو غبى) .

على أى حال لو كان من الممكن أن يتخلى الانجليز عن سياستهم المرسومة فى السودان أو يفكروا فى تركه ، لكان الأفضل لهم كسب مصر بوزنها السياسى المعروف ، فى الشرق الأوسط وفى غيره من المجالات العالمية .

وصل السيد عبد الرحمن لندن فى اكتوبر سنة ١٩٥٢ ومعه ابنه السيد الصديق والاستاذ عبد الرحمن على طه . ولحسن الحظ قد سبقته الى هناك بعض عوامل التغيير ، كدخول السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط لمكافحة الشيوعية ، بنظريتها (ملأ الفراغ) ، مما اثر كثيرا على الاساليب التقليدية للسياسة البريطانية فى الشرق الاوسط والخروج بها من نزعات التشدد والتسلط .

كما أن حكومة الثورة المصرية ، كانت قد بادرت بمفاتحة الحكومة البريطانية بشأن قضية السودان .

لهذه الأسباب ، وجد السيد عبد الرحمن تحسنا ملحوظا فى موقف الحكومة البريطانية معه . ولم تأخذ المحادثات بينهما وقتا ، لأن البريطانيين كانوا كسابق عهدهم ، مسلمين بالحكم الذاتى وتقرير المصير ، ككرت رابح يلوحون به فى المفاوضات ، مع الحكومات المصرية المتمسكة بوحدة وادى النيل ، وعلى هذا الأساس أشار المستر تشرشل على السيد عبد الرحمن أن يذهب الى مصر ، لاقناع محمد نجيب ، مطمئنا الى أن نجيب سيرفض تقرير المصير كسلفة من حكام مصر ، ولم يكن فى حسبانه أن حكومة الثورة قد جاءت بفكر جديد ، وقررت نسف اللعبة الماكرة التى ظل البريطانيون يمارسونها عشرات السنين ، ليعطلوا تقرير مصير السودان ، ثم يلقون



من كتاب السودانيين مقابلة مستر تشرشل

التبعة على حكومات مصر المتعاقبة . وعلى هذا الأساس أيضا رتبوا امورهم فى السودان ، لاستئناف خطتهم القديمة ، المتمثلة فى الجمعية التشريعية ومجلسها التنفيذى ، وأعدوا دستور استانلى بيكر ، والحزب الجمهورى الاشتراكى الجديد أيضا لهذا الغرض .

مفاجأة التغيير

جاء السيد المهدى الى القاهرة فى ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٥٢ واستقبل بحفاوة بالغة ، وكان قد سبقه الى القاهرة وفد حزب الأمة الذى استقدمته الحكومة المصرية ، فانضم الوفدان لبعضهما وتمت اتصلات واجتماعات بين حزب الأمة والحكومة المصرية ، فى جو أخوى ، شعر فيه الاستقلاليون من أول وهلة ، بأختلاف واضح عما كانوا يجدونه من الحكومات السابقة .

وكانت الدهشة الكبرى ، ان فاجأتهم حكومة الثورة ، بقبول الحكم الذاتى الفورى وتقرر المصير ، فانحلت العقدة المستعصية وتلطف الجو ، وسرعان ما توافقت وجهات النظر وتم التوصل الى (اتفاقية ٢٩ اكتوبر ١٩٥٢)

بين الحكومة المصرية وحزب الامه ، وعلى هذه الاتفاقية اعتمدت الحكومة المصرية فى وضع صيغة اتفاقية الحكم الذاتى التى أبرمتها مع بريطانيا بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٢ .

لقد تم التفاوض بين حزب الامه والحكومة المصرية ، في جو كله بشر وصفاء ، لم يؤثر فيه ذلك الحادث العابر ، حين ثار السنهورى باشا على فورية الحكم الذاتى للسودان ، وهدد بالانسحاب من المحادثات . ولكن المفاوضات استمرت كما هى ، بالرغم من أهمية السنهورى لأن التجاوب بين المصريين والسودانيين قد بلغ درجة من التوافق ، جعل السنهورى يختفى نهائيا من المحادثات ، بناء على الخطاب الذى الذى أرسله الاستقلاليون للحكومة المصرية بالاحتجاج على مسلك السنهورى باشا .

وقد جاء فى هذا الخطاب الذى أورده الاستاذعبد الرحمن على طه فى كتابه (السودان للسودانيين) بعض الفقرات التى تعبر أبلغ تعبير ، عن مدى الانسجام بين الفريقين ، كقوله : (فاتحدت القلوب وتجاويت النفوس فى جلسة واحدة ، وزال منها ما كان عالقا بها من صدأ الماضى البغيض) وكقوله : (ثم أعقبت ذلك اجتماعات غير رسمية كشفت الموقف علي حقيقته ، وسجلت فى القلوب دستورا ابلغ أثرا وأبقى نفعا من أى دستور تخطه الأدي على القرطاس .)

وفى تلك الجلسات غير الرسمية ،تقدم المصريون بنقاط كأساس للبحث ، وقبلها

الاستقلاليون ، وهذا نصها كما ورد فى (السودان للسودانيين).

١ ـالهدف : يقرر السودانيون مصيرهم فى حرية تامة ، اما باستقلال السودان بحدوده الجغرافية الحالية ، عن كل من مصر وبريطانيا ، أو أية دولة أخري ، أو الارتباط مع مصر، علي أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل في السودان فورا .

٢ ـ اشتراطات: (أ) تعديل الحكم الذاتي المقترح ، بما يحقق سيطرة السودانيين بانفسهم على الحكم الذاتى الكامل فورا .

(ب) اعتبار فترة الحكم الذاتى تصفية للادارة الثنائية وليس ا تدادا لها .

(ج) زوال النفوذ الأجنبى من البلاد ، وذلك عن طريق سودنة الادارة الحكومية فى السودان.

(د) البحث فى الوسائل العلمية التى تؤدى الى تحقيق ما هو مذكور أعلاه.

وقال خطاب الاستقلاليين : (وعلى هذه الأسس السليمة ، ابتدأت أولى جلساتنا فى جو ودى جميل ، هيئته الاتصالات السابقة ، وزاد فى تهيئته تعقيب رئيس الحكومة على كلمة رئيس الوفد السودانى.)

وفيما يتعلق باعتراض السنهورى باشا ، يقول الخطاب : (ولكن هيهات أن يؤثر شئ من هذا ، على تلك الثقة القوية التى تبادلناها وعاهدنا الله على الاحتفاظ بها ، ما دمنا ودامت الحياة ، ويكفينا نجاحا فى مهمتنا ، أن نرجع من مصر بهذه الثقة ، وعلى هديها تنظم مصالحنا المشتركة) .

ويقول عبد الرحمن على طه : (كان من نتيجة هذا الخطاب ، أن اختفى السنهورى باشا من جميع جلسات المفاوضات . ثم استمر الوفدان فى مبادلة الرأى الى أن تم توقيع الاتفاقية) . ونجد نص هذه الاتفاقية فى كتاب (السودان للسودانيين) وفى كتاب (السودان) الذى نشرته حكومة ثورة يوليو قبيل المفاوضات .

وعاد بعد ذلك السيد المهدى ووفد الاستقلاليين الى السودان مبتهجين بما تم لهم فى القاهرة وهذه هيئة المفاوضات :

الجانب المصرى

١- الرئيس اللواء محمد نجيب

٢- الرئيس السابق على ماهر

٣- الصاغ صلاح سالم

٤ - قائد الجناح حسين صبرى ذو الفقار

الجانب السودانى

١ - عبد الله الفاضل المهدى

٢ - محمد صالح الشنقيطى

٣ - محمد أحمد محجوب

٤ - أحمد يوسف هاشم

٥ - عبد السلام الخليفة

٦ - داؤد الخليفة

٧ - بابو نمر

٨ - ايويه عبد الماجد

٩ - زيادة أرباب

١٠ - يعقوب عثمان

١١ - عبد الرحمن عابدون

١٢ - ميرغنى زاكى الدين

١٣ - عبد الرحمن على طه (فوتوجراف

سارت الامور بعد ذلك نحو النهاية الموفقة ، كما رسمتها حكومة الثورة المصرية ، التى وضعت قضية السودان على رأس برنامج التفاوض مع الحكومة البريطانية ، مؤجلة بذلك قضية مصر ، على عكس ما كانت تفعله **الحكومات السابقة** التى دأبت على تأجيل مسألة السودان ، كلما تعثرت بسببها المفاوضات :

عودة الى الجمعية

وقبل أن نواصل الحديث عن هذه المرحلة النهائية فى التفاوض عن مصر والسودان ، نعود مرة أخرى الى الخرطوم لنجد الجمعية التشريعية فى اواخر عهدها ، والامور غير مستقرة ، والحاكم العام يصدر قرارا بتكوين لجنة لتعديل قانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى ،



هؤلاء أبرموا الاتفاقية ووقعوها وفد الاستقلاليين

٢٧

على أن يكون رئيس اللجنة القاضى استانلى بيكر ومعه عضوين انجليزيين ، احدهما سكرتيرا للجنة والآخر مستشارا لها . ثم عشرة أعضاء سودانيين ، وهم عادة من حزب الأمة ، ولكن أضيف اليهم هذه المرة ، بعضا من كبار الختمية (الجبهة الوطنية)

وقاطع هذه اللجنة كالمعتاد ، الأحزاب الاتحادية ، قائلين انها وسيلة جديدة للمماطلة والتسويف.

ولم تحرز هذه اللجنة أي تقدم ، وساعد على فشلها ، الغاء الحكومة المصرية لمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٨ - ١٨٩٩ الخاصة بالسودان . فاعتبر الأعضاء السودانيون فى اللجنة ، ان الحكم الثنائى قد بطل وجوده فى السودان ، وأخذوا يتكلمون عن لجنة دولية تحل محل الحاكم العام ، وبالفعل اجرى تصويت على اقتراح بهذا المعنى ، إنحاز الى جانبه ستة أعضاء.

فما كان من الحاكم العام الا أن سارع الى حل اللجنة فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥١ ، ولكنه أشار على رئيسها استانلى بيكر ، أن يواصل العمل ، فقدم بيكر تقريره للحاكم العام ، وعرضه الحاكم بدوره على الجمعية التشريعية التى استقبلته بنقاش حاد ، استمر من يناير ١٩٥٢ الى أبريل من هذه السنة ، دون الوصول الى نتيجة .

هوجم المشروع من كل جوانبه ، وخاصة انشاء وزارة للمديريات الجنوبية ومجلس خاص لشئون الجنوب ، كما كانت سلطات الحاكم العام محل هجوم شديد من أعضاء حزب الأمة ، واشترك فى هذا الهجوم الاحزاب خارج الجمعية . والواقع ان تقرير بيكر ، جاء يحمل كل السمات التى عرفت عن السياسة البريطانية ، من المماطلة والتسويف والتمويه ، فلم يحتو على تحديد واضح لموعد لحكم الذاتى أو تقرير المصير . وفى مايو سنة ١٩٥٢ أرسلت حكومة السودان ، مسودة الحكم الذاتى الى حكومتى مصر وبريطانية مرة أخرى ، ولم ترد الحكومة البريطانية الا فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، أى بعد قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ فى مصر ، وبعد أن بدأت مصر الاتصالات بالحكومة البريطانية بشأن قضية السودان فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ . اما الحكومة المصرية فقد كان عدم ردها على مذكرة الحكم الذاتى ، مبنيا على الغاء اتفاقية ٩٨ - ١٨٩٩ ، وظلت على موقفها الى أن قامت الثورة فى يو ليو سنة ١٩٥٣ ، فأحدثت التغيير الجذرى ، الذى أدى الى اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٢م .

ولنترك الآن المناقشات العقيمة الدائرة فى الجمعية التشريعية ونذهب الى لندن لنشهد

المحادثات التى ما زالت دائره ، بين الدكتور محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر ، والمستر بيفن وزير خارجية بريطانية فى أغسطس سنة ١٩٥٠م لتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ وتصفية الامور المعلقة بين الدولتين وفى مقدمتها مشكلة السودان .

وقد استمرت المحادثات الى منتصف ديسمبر من نفس العام ، ثم انتقلت الى القاهرة لتستأنف فى ٨ يونيو ١٩٥١م ثم تنتهى بالفشل فى أواخر يوليو سنة ١٩٥١م . وكانت مشكلة السودان هى الصخرة التى تحطمت عليها المفاوضات ، كما وصفت على الدوام . (وللوقوف على تفاصيل تلك المحادثات يمكن الرجوع الى أى كتاب تعرض لعلاقات مصر والسودان) والمهم أن أشير الآن الى أن نتائج تلك المحادثات كانت معروفة سلفا ، لدى المراقبين فى ذلك الزمان وهى الفشل . وذلك لأن البريطانيين قد ابتدعوا لهم حجة يتزرعون بها فى المفاوضات ، وهى (التزامهم الأدبى) نحو السودانيين لتحقيق رفاهيتهم واعدادهم للحكم الذاتى وتقرير المصير ، فى حين أن تصرفاتهم خلال نصف القرن الذى حكموا فيه السودان ، تؤكد انها دعوى باطلة وستار لاخفاء المماطلة والتسويف .

وأخيرا اقتنعت مصر بأنها لا بد أن تضع حدا لذلك اللف والدوران ، وكفاها ما أضاعته من جهود خاسرة فى التفاوض مع الحكومات البريطانية المتعاقبة . . واذا كان النحاس باشا قد دفع به الغضب واليأس من أصدقائه البريطانيين ، الى الاقدام على الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ومعاهدة سنة ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، فقد جاءت حكومة ثورة يوليو بالحل النهائى ، ونفذت الى لب القضية ، فقبلت تقرير المصير الفورى للسودان بواسطة السودانيين ، كما ذكرت فى مكان آخر .

الغاء المعاهدات

ولكى نتتبع الخطوات التاريخية ، نعود للشوط الأخير من مفاوضات حكومة النحاس مع الحكومة البريطانية ، لنجد النحاس قد كفر بأصدقائه البريطانيين وخرج بانطباع نهائى ، بأنهم مصرون على فصل السودان ، ولافائدة من اجراء أية مفاوضات أخرى معهم فى المستقبل كما فعل النقراشى من قبل .

ودفع الياس النحاس باشا الى اتخاذ قراره التاريخى الخطير ، بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ التى اطلق عليها فى الماضى معاهدة الفخار ، وسماها غيره معاهدة الذل والعار . وشمل الالغاء

معاهدة ١٨٩٨ - ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ثم عدل الدستور وأصدرت البرتوكولات ، ليصبح فاروق ملكا على مصر والسودان .

وقد حاولت الحكومة البريطانية أن تتدارك الموقف فى اللحظات الأخيرة ، وقدمت بعض التنازلات ، ولكن الحكومة المصرية رفضتها وسارت فى طريقها ، فأصدرت قانون الالغاء وملحقاته فى اكتوبر ١٩٥١ .

ولم تعترف بريطانيا بهذا الالغاء لأنه من جانب واحد ، ولأن المعاهدة ليس فيها نص يخول لأحد الطرفين الغاءها منفردا .

كما أن القانون الدولى لا يقر الغاء المعاهدات من جانب واحد . ورد النحاس ببعض الاسباب التى لا تخلو من وجاهه ، من الناحية الوطنية والناحية العملية . . .

وقد ذكرها الدكتور دياب كما يلى : -

١)ان معاهدة سنة ١٩٣٦م عقدت ومصر تحت الحكم البريطانى .

٢) التغييرات السياسية التى طرأت منذ ابرام المعاهدة .

٣) المعاهدة تتعارض مع معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨م الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس ، وكذلك وثيقة الأمم المتحدة .

٤) ان اتفاقية ٩٨ - ١٨٩٩ قد وقعت فى وقت لا تملك فيه مصر حق التوقيع على أية اتفاقية سياسية .

وكان من نتائج الغاء المعاهدة ، ثورة الشعب المصرى على وجود الجيش البريطانى فى السويس باعتباره امرا غير مشروع .

وتحركت الروح الوطنية فى أوساط الشباب وبين العمال ، وهبوا جميعاً للجهاد ضد القوات المحتلة . وكان من ابرزهم شباب الاخوان المسلمين ، الذين شنوا هجمات مسلحة ضد القوات البريطانية بالسويس ، مع بعض فصائل البوليس .

وأضرب العمال واستقالوا بالآف من المعسكر البريطانى ، وتوقفوا عن شحن السفن البريطانية فى بور سعيد ، واشترك العمال السودانيون فى كل ذلك مع اشقائهم المصريين .

وانزعج الانجليز لاندلاع الثورة بهذه الصورة ، فتحركت السفارة البريطانية فى القاهرة ، بين أعوانها الذين كانوا أيضا منزعجين لهذه الصحوة الوطنية وفى مقدمتهم السراى الملكية

وكانت حكومة الوفد تساند هذه الصحوة وتقدم لها الدعم . . .

وسرعان ما تجاوبت العناصر المعادية لحكومة الوفد مع السفارة البريطانية ، وبدأ العمل لمناهضة هذه الحكومة ، باساليب متعددة ، كان آخرها حريق القاهرة المشهور ، كدليل على عجز الحكومة وانفلات الامور من قبضتها ، وانتهز الملك فاروق الفرصة ، وأقال حكومة النحاس . . فتوقفت الهجمات على معسكرات السويس . وجئ بنجيب الهلالى وتولى الوزارة بعد النحاس .

نجيب الهلالى والاستقلاليين

والذى يهمنا هنا من نجيب الهلالى أنه حرك المسألة السودانية باسلوب جديد . فقد رأيناه يستدعى الاستقلاليين للتفاهم معهم على مستقبل السودان ، بالرغم من الغاء المعاهدات وأعلان فاروق ملكا على مصر والسودان ، وما نتج عن ذلك من اعتبار الدعوة الاستقلالية فى السودان ، تمردا يستوجب العقاب ، حتى ان بعض الصحف المصرية فى ذلك الوقت همست بهذا المعنى وان بعض أصدقاء السيد عبد الرحمن المهدى ، الذى كان فى زيارة للندن ، نصحوه الا يعود عن طريق مصر . . . وبالرغم من هذه الاعتبارات ، رأينا وفدا من حزب الأمة يحضر الى القاهرة لأول مرة ، بصفة رسمية ليجرى مفاوضات مع الحكومة عن مستقبل السودان .

وتحدث الناس عن هذه االلفتة البارعة لنجيب الهلالى ، التى جعلته يبدو وكأنه أوسع افقا من سابقية ، باعطائه الفرصة للاستقلاليين ، لابداء رايهم فى مستقبل بلادهم ، كأصحاب حق ، تماما كالاتحاديين .

وفى ٢٨ يونيو ١٩٥٢ انعقد فى الاسكندرية أول اجتماع بين الحكومة المصرية ووفد حزب الأمة وتكون الجانب المصرى من :

نجيب الهلالى رئيس الحكومة ، وحسونة باشا وزير الخارجية .

وفى الجانب السودانى كان السادة :

عبد الله الفاضل المهدى ، محمد صالح الشنقيطى ، ابراهيم أحمد ، بابو نمر ، عبد الرحمن على طه وكمال عبد الله الفاضل .

ملخص لطرح نجيب الهلالى

وقد جاء فى كتاب (السودان للسودانيين) الملخص التالى لرأى حكومة الهلالى : -



ورى فى الصورة الهلالى وحسونة باشا وزير الخارجية وبينهما السيد
عبدالله الفاضل كما يرى الشنقيطى وعبدالرحمن على طه

١) أن يوافق حزب الأمة والاستقلاليون على التاج الرمزى المؤقت ، والغرض من ذلك أن تتمكن مصر من تعيين الحاكم العام ومن مخاطبة حكومة السودان ، فى مختلف الامور ، لأن مصر ، بعد الغاء معاهدة ١٨٩٩ قد فقدت الحق القانونى فى التعيين والمخاطبة .

٢) اذا وافق حزب الأمة والاستقلاليون على التاج الرمزى المؤقت فان مصر مستعدة لقبول ما يأتى : - (أ) أى دستور يضعه السودانيون أنفسهم .

(ب) تعليق سيادة السودان لأهله ، الى أن يتم الاستفتاء على الاستقلال أو الاتحاد ، وأن يكون الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد كفالة الحريات .

(ج) تتنازل مصر عن التحفظات الخاصة بالجيش والعملة والتمثيل الخارجى ، بشرط الا تعتبر مصر دوله أجنبية ، من ناحية السياسة الخارجية .

(د) تحدد مصر تاريخا للحكم الذاتى وتقرير المصير ، حسب مشيئة السودانيين

(هـ) توافق مصر الا يحصل تغيير فى الأوضاع الحاضرة .

(و) تصدر مصر بكل ماتقدم مرسوما قويا يعلن فى هيئة الامم المتحدة .

(ز) تشترط مصر أن يتم صدور المرسوم وقبول التاج فى وقت واحد .

(ح) تتعهد مصر أن تخول بالطرق الدستورية ، دون تدخل العرش فى تعديل أو تغيير ما يتفق عليه الطرفان .

ملخص رأى حزب الامة

وأورد المصدر السابق رأى حزب الامة كما يلى :-

١) ان التاج لا يفسر الا بالسيادة ، وليست هناك حكمة واضحة للتمسك به ، نظرا لقصر فترة الانتقال .

٢) لذلك يرى الوفد السودانى ، أن تسوى المشكلة على النحو التالى : -

(أ) أن نفكر جميعا فى حل آخر غير التاج المؤقت ، كأن نعيد النظر فى تكوين لجنة ثلاثية من السودان ومصر وانجلترا لتعمل مع حاكم السودان العام ، وبذلك تحل العقدة القانونية التى تورطت فيها مصر ، يوم اصدار النحاس باشا تلك المراسيم

(ب) أن توافق مصر على دستور الحكم الذاتى الذى أرسل لها ، ولها أن تقترح أية تعديلات تراها .

(ج) أن يتم الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية ، بعد أن تكفل له الحرية التامة ، وأن يكون الاستفتاء على وجهين :

الاستقلال أو الارتباط مع مصر .

(د) فى حالة الاستقلال ، فان الحكومة السودانية ستدخل فورا فى مفاوضات مع الحكومة المصرية ، لتحديد العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين ، لأن الاستقلاليين أحرص ما يكونون على قيام التعاون وتبادل الثقة مع مصر .

(هـ) يجب أن تجرى مفاوضات مع مصر ، فى مرحلة الحكم الذاتى ، لتنظيم مياه النيل الحاضرة والمقبلة ، نظرا لحاجة السودان الماسة للتوسع الزراعى والتقدم الاقتصادى .

ويسجل التاريخ لنجيب الهلالى أنه أول حاكم مصرى أعطى الفرصة للاستقلاليين لابداء رأيهم فى مستقبل بلادهم ، وان طرحه كان جريئا أشتمل على نقاط متقدمة جدا ، كقبوله لمبدأ تقرير المصير بواسطة السودانيين ، عن طريق الاستفتاء الحر ، وأن يحدد السودانيون وحدهم ميعاد الحكم الذاتى وتقرير المصير . وأن يسجل ذلك كله فى مضابط الامم المتحدة .

ومما يدل على شجاعة نجيب الهلالى ، أن بعض كبار الباشوات ، قاموا بحملة ضد اتفاقه مع الاستقلاليين ، وعلى أن تنازله يضر بمصلحة مصر والسودان .

وكان فى مقدمة هؤلاء اللواء صالح حرب باشا الذى نشر فى الصحف مقالا بهذا المعنى وقال ان أى اتفاق لا يحقق وحدة وادى النيل فهو ضار بمصلحة البلاد . وكذلك فعل عبود باشا متعاونا مع اندراوس وكريم ثابت من رجال القصر الملكى ، الذين أخذوا يكيدون للهلالى عند الملك ، ويضعون أمامه العراقيل ، حتى إضطروه الى الاستقالة .

وفى اعتقادى أن نجيب الهلالى قد سبق رجال ثورة ٢٣ يوليو الى قبول فكرة تقرير المصير وأنهم قد استفادوا من طرحه المتقدم .

عودة الى الغاء الاتفاقية :-

ولنعد من جديد الى النحاس باشا وما أحدثه الغاء المعاهدات من صدى فى الخرطوم ولندن ، بعد أن ذكرنا ما حدث فى القاهرة .

ففى السودان نجد جميع الاحزاب تستقبل الالغاء ، بترحاب ، من ناحية المبدأ باعتباره خطوة وطنية شجاعة ، لكن حزب الامة والاستقلاليون وحزب الاتحاد

عادوا وانتقدوا الحكومة المصرية فى تصرفها بضم السودان الى مصر ، دون استشارة أهله غير أن حزب الاشقاء قد قبل الوضع الجديد باعتبار أن مصر والسودان كانا دولة واحدة قبل دخول الانجليز .

اما فى داخل الجمعية التشريعية ، فقد ثارت زوبعة عارمة ، تبادل فيها الأعضاء الكلمات والتصريحات الساخطة على فرض التاج المصرى على السودان دون استشارة أهله . وفى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٥١م أصدرت الجمعية بيانا تستنكر فيه المراسيم الملكية المصرية ، ومحاولة مصر فرض سيادتها على السودان دون استشارة أهله ، وفى نفس الوقت تسجل الجمعية شكرها للبريطانيين على بياناتهم المتكررة بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم .

اما فى لندن فقد انتهز المستر ايدن الفرصة كوزير للخارجية البريطانية ، وأدلى بتصريح فى مجلس العموم قائلا : (ان تصرف الحكومة المصرية يجعلنا نمضى فى سياستنا المرسومة لتكييف مستقبل السودان) وقال أيضا : (ان حكومة صاحبة الجلالة ، تجد ان من الضرورى اعادة التأكيد ، على انها تعتبر الحاكم العام والحكومة السودانية الحالية ، هم المسؤلون كلية عن الاستمرار فى ادارة شئون السودان) . وقال أيضا (ان التقدم الساير فى السودان لابد ان يستمر على الخطط التى سبق رسمها ، ويسر حكومة صاحبة الجلالة ان تعلم أن دستورا يعطى الحكم الذاتى الكامل سيتم اعداده والعمل به فى نهاية ١٩٥٢) وهى الاكذوبة التى لو قدر لها أن يتم تنفيذها فى هذا الميعاد ، الذى نراهم يحددونه لأول مرة ، لجاء حافلا بالثغرات التى تمكنهم من النفاذ الى أغراضهم الاستعمارية .

وفى تصريح المستر ايدن ما يوهم بأن الغاء المعاهدات هو الذى يجعلهم ينفردون بادارة شئون السودان فى حين ان بعض عباراته يؤكد ، ان سياستهم فى السودان مرسومة مسبقا ، وان هناك أيضا تأكيد سابق للمضى فيها . وان الغاء المعاهدات ، انما يجعلهم فقط يعيدون ذلك التأكيد السابق .

ولا يسعنا ونحن نتعرض لصدى الغاء المعاهدات وردود الفعل الناتجة عن ذلك ، الا أن نتساءل ، كيف أقبل النحاس بكل خبراته السياسية ، على تلك الخطوة التأريخية الخطيرة ، دون أن يحسب حسابا لنتائجها التى أظهرت مصر بمظهر الحيرة والارتباك ، وفقدان الحق القانونى فى التعامل مع حكومة السودان . وقد ظهر ذلك حين فكرت الحكومة المصرية فى اقالة الحاكم

العام ،فحارت ، كيف تتم الا قالة ؟ ومن سيكون الخلف ؟ أمصرى هو ، أم سودانى ؟ ؟

وفى ١٠ نوفمبر ١٩٥١ نشرت جريدة الرأى العام (رسالة القاهرة) لمراسلها فى ذلك الوقت الاستاذ الفاتح النور ، الصحفى المعروف ، ولأهمية الرسالة وتغطيتها لكل جوانب الموقف ، أوردتها كما يلى : -

قال الاستاذ الفاتح فى الديباجة :

فكرت مصر يوما فى تعيين السيد عبد الرحمن المهدى نائبا للملك فى السودان .

وفى اغلاق وكالة حكومة السودان فى القاهرة :-

وفى انشاء حكومة سودانية مقرها (اسوان) برئاسة اسماعيل الازهرى .

وفى تفصيل ذلك يقول : من المعروف ، حتى فى الدواير المصرية ، إن مراسيم نظام الحكم فى السودان (التى أصدرها النحاس باشا) ، كانت وليدة سياسة مرتجلة غير مدروسة . والدليل على ذلك حيرة مصر الرسمية فى اقالة الحاكم العام نتيجة لالغاء الاتفاقية ٩٨ - ٩٩ أولا ، وتنفيذ نظام الحكم فى السودان ثانيا .

وفى الاسبوع الثالث من شهر اكتوير الماضى ، بدأت مصر الرسمية جادة فى اقالة الحاكم العام ولكنها صدمت بعقبة لم تتخذ لها عدتها ، وهى هل يعين حاكم عام للسودان ، مصرياً أم سودانياً ؟

ان تعيين مصرى سيفسر تفسيرا ليس فى مصلحتهم فى السودان . وان عين سودانيا فكيف يختار ؟

وانحصر تفكيرهم فى أحد رجلين هما : السيد على الميرغنى ، والسيد عبد الرحمن المهدى ، وربما يعجب القارئ لذلك ، ولكن هذا هو الذى حدث

وكانت الكفة الراجحة للسيد على ، ولكن البيان الذى أصدره فى الشهر الماضى بأنه رجل دين ولا دخل له فى السياسة ، أفسح المجال للتفكير فى السيد المهدى .

أما كيف رشح السيد عبد الرحمن المهدى ، مع رأيه المعروف فى الاتحاد مع مصر ، فإن للمسألة قصة لم تشر إليها صحيفة فى مصر أو فى السودان ، الا جريدة الجمهور المصرى التى لوحت تلويحا لذلك دون ان تذكر الأسماء .

والقصة هى ان رفعت على ماهر باشا أرسل مذكرة طويلة الى الجهات المصرية العليا ، عز

المحادثات التى دارت بينه وبين السيد عبد الرحمن المهدى فى سويسرا . واقترح على ماهر فى مذكرته هذه ، أن يعين السيد عبد الرحمن المهدى نائبا للملك فى السودان . وفيما يظهر ان الاستاذ الأزهرى علم بكل ذلك من حسنى باشا ، سكرتير خاص جلالة الملك ، فبادر بالاتصال بالمسئولين محتجا على هذه السياسة التقريبية التى تسئ الى أنصار الوحدة بالسودان .

ونشرت مجلة روز اليوسف الخبر التالى : (أبدى الاستاذ الأزهرى أسفه لما تنشره الصحف المصرية ، عن مقابلات واتصالات تتم بين المهدى والمصريين الرسميين . وان هذه الاتصالات تسئ الى أنصار الوحدة فى السودان) . ثم قال : أن المهدى لاتعنيه وحدة الوادى ، بل هو يعمل للحصول على منصب حاكم السودان المعين من قبل مصر ، وهدفه بعد ذلك أن يستقل بالسودان ، ثم يعقد محالفة بينه وبين مصر كبلدين مستقلين ، ثم ينادى بنفسه ملكا . ولأمر ما صرف النظر مؤقتا عن تعيين حاكم عام بالسودان .

اتجاه لاغلاق وكالة السودان

منذ اسبوعين عرض على مجلس الوزراء المصرى امر اغلاق وكالة حكومة السودان بمصر . عقب عودة مراقب التعليم المصرى الى مصر .

وفعلا قرر اغلاقها ونشرت جريدة المصرى ذلك قائلة : (وسيرسل وكيلها الانجليزى مطرودا الى الخرطوم) .

وعقب نشر هذا الخبر ، تجمع موظفو حكومة السودان السابقين وجميعهم من المصريين ، وذهبوا الى مجلس الوزراء يندبون معاش أطفالهم اذا أغلقت الوكالة . وفيما يظهر ، علم السير جميس روبر تسون بهذه الزوبعة ، فأرسل تصريحه الذى هدد فيه ، اذا أغلقت الوكالة ، فسوف يوقف صرف معاشات الموظفين المصريين ، ويوقف السفر من مصر الى السودان .

وكان هذا التصريح الذى لو نفذ لأضر بمصر أكثر من السودان ، هو (القشة التى قسمت ظهر البعير) . ونشرت جريدة الزمان منذ يومين أن نظر المسئولين فى مصر صرف عن إغلاق الوكالة . اذ اتضح ان لا دخل لها بالسياسة ومع هذا ، فالحقيقة ، ان مصر لم تخش التهديد بوقف معاشات الموظفين المصريين ، الذى يبلغ ثلاثة عشرة ألف جنيه ، لأنها كانت تستطيع أن ترد هذه اللطمة ، بأن توقف معاشات الموظفين البريطانيين الذين كانوا يعملون بها ، ويبلغ معاشهم سبعة وعشرين ألف جنيه . ولكن الذى ازعجها فعلا ، تعطيل السفر بين مصر

والسودان .

استقلال السودان

وأورد الاستاذ / الفاتح هذه الفقرة أيضا (وقد لا يعلم الكثيرون أن فكرة استقلال السودان ، تناصرها جميع الطبقات الحرة المثقفة فى مصر ، وكنت أسمع فى نقابة الصحفيين حملة على مراسيم السودان التى حرمت على السودانيين ابداء رأيهم بحرية . . .

وقد تجرأت بعض الصحف على نشر هذا ، كجرايد الاشتراكية واللواء الجديد والكاتب والدعوة وروز اليوسف ، وهذه الصحف أكثر انتشارا فى مصر وفى البلاد العربية ، وصودر بعضها بسبب هذا الرأى .

وفى الوقت الذى كان يحدث فيه هذا ، اذا بمحمد الخليفة شريف يرسل حديثه فى الجمعية التشريعية عن الامبراطورية ، وليته كان باسمه ولكنه كان باسم السودانيين . ولايمكن أن يتصور القارئ ما لحق بنا نحن السودانيين فى أوساط الطبقات الحرة فى مصر . . .

ومن يومها انقلب تيار الكتاب الاحرار ، دعاة حرية الشعوب الى معول هدم ، لا لصاحب الحديث ، وانما على المهدى باشا والاستقلاليين جميعا .

ولم يستطيعوا أن يفهموا أنه يتحدث عن خلجات نفسه لا عن شعور غيره .

الوزارة السودانية

وجاءت هذه الفقرة أيضا فى رسالة الاستاذ / الفاتح : رغم أن مراسيم نظام الحكم فى السودان تنص على تكوين لجنة تأسيسية ، أولا ، وتجرى الانتخابات على ضوء دستورها ثانيا ، ويطلب الملك من زعيم الاغلبية البرلمانية تأليف الوزارة ثالثا ، فان اتجاه مصر الآن تعيين الوزارة أولا ، وربما يطلب من الاستاذ / الأزهرى تأليفها فى يوم ١٣ نوفمبر . ومن المعروف فى مصر رسميا تعيين الاستاذ / نور الدين نائبا لرئيس الوزارة السودانية . ومن المقرر أن يكون مقر الوزارة (أسوان) لا الخرطوم ولا القاهرة ، لماذا لست أدرى .؟

وسيكون عمل الوزارة محصوراً فى تكوين لجنة الدستور التى تقرر أن يشترك فيها زعماء العشاير الموتورون من قبل حكومة السودان وهم الأكثر .

مهما يكن فان جدوى هذه الوزارة ، ستقررها الأحداث القادمة ، لا الاستنتاج ولا التخمين .

اضراب البوليس

يونيو ١٩٥١م

عثرت فى أوراقى القديمة على نبذة عن اضراب البوليس ، وها انا اقدمه كواحدة من صور كفاح الشعب السودانى ضد الاستعمار .

كان حدثا فريدا فى نوعه أن يضرب بوليس السودان لأول مرة ويسير المواكب والمظاهرات ، متحدياً الحكام الانجليز . . . ولكن الروح الوطنية التى تحركت فى قطاعات الشعب السودانى ، فى ذلك الزمان كان لابد لها أن تحرك رجال البوليس وتدفعهم الى رفض الظلم والقهر ، والى المطالبة بتحسين أحوالهم ورفع مستوى معيشتهم .

ففكروا فى تكوين اتحاد لهم ، للدفاع عن مصالحهم ، كأى مجموعة كبيرة من العاملين فى الحكومة .

وفى يوم ٤ يونيو ١٩٥١ عقدوا اجتماعا بالخرطوم بحرى للبحث فى الأمر على أن يضم الاتحاد جميع رجال البوليس فى السودان . وكانت رئاسة البوليس فى السودان تتبع خطواتهم التى لم تخرج عن الشرعية ، ولكن قمندان البوليس فى الخرطوم هاجمهم وأمرهم بالتفرق ، وكان عددهم نحو سبعين ، فلم ينصاعوا الى أوامر القمندان ، وخرجوا بمظاهرة يهتفون بسقوط الاستعمار وينادون بحياة اتحاد بوليس السودان ، وواصلوا سيرهم حتى نادى عمال الخرطوم بحرى ، فهتفوا بحياة العمال ، وانضم اليهم عدد ضخم من عامة الشعب ، فسارعت الرئاسة الى احضار قوة من البوليس ، ولكنهم انضموا الى زملائهم الثائرين فور وصولهم واشتركوا فى ترديد الهتافات ، وواصلت المظاهرة سيرها الى الخرطوم حتى رئاسة اتحاد نقابات العمال ، فحياهم العمال بهتافات حارة ، ثم انفضت المظاهرة .

الاضراب : -

قام قمندان البوليس بفصل ١٤ من رجال البوليس بتهمة قيادة حركة الخرطوم بحرى ، وكان ايجازيا لم تؤخذ فيه أقوال المفصولين ، فاجتمع اثر ذلك رجال البوليس داخل مبنى المديرية ، وتظاهروا احتجاجا على فصل زملائهم . وفى مساء الثلاثاء ٥ / ٦ / ٥١ عقدوا اجتماعا خاصا فى قشلاق البوليس بالخرطوم ، وقرروا اعلان اضراب غير محدود الى أن تجاب مطالبهم . ونفذ الأضراب ألف رجل من ١٠٥٨ مجموع بوليس العاصمة .

وكانت مطالبهم ثلاثة : -

١ - اعادة المفصولين بدون قيد أو شرط .

٢ - ابعاد قمندان بوليس الخرطوم ومساعده ، باعتبارهما السبب المباشر لاثارة رجال البوليس .

٣ - قيام اتحاد عام بوليس السودان .

تظاهرت الحكومة بالموافقة على التفاوض مع رجال البوليس ، وكونت لجنة من مدير المديرية ومدير البوليس ومدير المباحث ، وانتهت المفاوضات بموافقة الحكومة على المطالب الثلاثة ، غير أن اللجنة الحكومية قدمت اقتراحا مطولا ، فيما يتعلق بتكوين الاتحاد ، وهو (أن تعترف الحكومة باللجنة الحالية للاتحاد كلجنة تمهيدية ، تمثل اتحاد البوليس ، وعلى هذه اللجنة أن تضع الدستور وتناقشه مع مدير البوليس . ثم يرسل الى السكرتير الإدارى، الذى يعرضه بدوره على الجمعية التشريعية) .

وهو تسويف ظاهر ، كان يخفى وراءه كسب الوقت ، حتى تكتمل الخطة التى كانوا يبرمونها للبطش برجال البوليس . ومع ذلك ، قبلت لجنة البوليس الاقتراح ،وطلبت مهلة للتشاور واعداد الدستور . ومن ثم ذهبوا الى اتحاد نقابات العمال للاستعانة بدستورهم فى وضع الدستور المطلوب .

وفجأة ظهر أن ما قالته الحكومة ، كان خداعا ، حين قطعت المفاوضات دون ابداء الاسباب واعتقلت لجنة البوليس ، وكذلك رئيس وسكرتير اتحاد العمال بحجة التحريض ، وخولت سلطات البوليس للجيش ، وتطور الموقف بسرعة ، وأصدر الحاكم العام بيانا وصف فيه اضراب البوليس بالتمرد ، وانذرهم بالعودة الى أعمالهم ، وان الأمر سيعرض للقضاء ، وان الحكومة لاتتقيد بأى عروض قدمت أثناء المفاوضات، وستعتبر الحكومة إي فرد منهم يتخلف عن القيام بواجبه ، صباح يوم ١٠-٦-١٩٥١ كأنه ترك الخدمة واخل بعقد خدمته ، والحكومة غير مقيدة باعادته .

وترتب علي التعسف الواضح خروج مظاهرات مشتركه من البوليس والشعب ، وعمت المظاهرات مختلف مدن السودان كبورتسودان ، عطبرة ، كما احتج اتحاد العمال على اعتقال رئيسه وسكرتيره بدون جريمه ، وسادت العاصمة موجة من الارهاب .

وفى يوم ١٢-٦-١٩٥١ بدأت محاكمة لجنة البوليس ، وكان محاميهم الاستاذ الدرديرى احمد اسماعيل . وكان المدعي العام انجليزى . وشهود الاثبات معظمهم انجليز ، وفي اليوم التالى مباشرة اصدرت محكمة الجنايات احكامها بالسجن لمدة تتراوح بين السنتين والسته أشهر . وكذلك فعلت محكمة الجنايات فى كل من بورتسودان وعطبرة مع قادة الحركة . تم كل ذلك فى ثلاثة أيام فقط ، مما يدل على أن الاحكام كانت جاهزة ومقصود بها الارهاب .

وفي اليوم التالى لصدور الأحكام على رجال البوليس .اصدرت نفس المحكمة وبنفس الطريقة ، حكمها على رئيس العمال وسكرتيرهم الأولسنة وتسعة أشهر ، وزيادة فى التعسف أمرت المحكمة بوضعهما فى الدرجة الثالثة مع المجرمين بسجن كوبر . فأصدر اتحاد العمال بيانا ، أستنكر فيه المعاملة ووصفها بالتشفي والانتقام ، وطالب بالاستئناف .

كنا فى القاهرة ببيت السودان نرقب الموقف وما كان له من صدى مثير بين مختلف الأوساط ، وخاصة فى نقابة المحامين ، التى قررت إرسال وفد عال للخرطوم برئاسة نقيب المحامين الشلقانى بك ، بصفة عاجلة ، لحضور الاستئنافات للدفاع عن المحكوم عليهم . وقد رأت الحكومة فى النهاية رفع أحكام السجن ، والاكتفاء بفصل قادة الحركة من الخدمة .

وانا إذ أتعرض لواقعة اضراب البوليس ، لا أهدف الى ايراد التفاصيل التاريخية ، انما أردت أن أقدم ما لايزال عالقا بذاكرتى من مغزى ذلك الاضراب الفريد فى نوعه ، ودلالته على قوة الروح الوطنية وتيارها الجارف الذى استطاع أن يكتسح كل الجسور التى أقامها الحكام الانجليز حول أجهزتهم الحساسة ، وفي مقدمتها جهاز البوليس المشرف على الامن .

رجعة قصيرة الى الوراء :-

لقد سبق أن ذكرت أن نجيب الهلالى تولى الوزارة بعد النحاس ، وانه قام بمحاولة جريئة للتفاهم مع الاستقلاليين على مستقبل السودان ، بالرغم من الغاء المعاهدات وصدور المراسيم الملكية التى أعلنت فاروقا ملكا على مصر والسودان .

وجاء بعد الهلالي حسين سرى باشا الذى فكر فى اتمام ما بدأه الهلالى مع الاستقلاليين ، غير ان وزارته لم تمكث أكثر من ثلاثة اسابيع ، وقد قيل أنه كتب الى السيد عبد الرحمن المهدى شخصيا برغبته في استئناف المفاوضات معهم ...

وجيء مرة اخرى بالهلالى فتولى الوزارة فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ م ولكنها كانت أقصر وزارة

عرفتها مصر فى العصر الحديث . اذما كادت تطلع شمس اليوم التالي ٢٣ ، حتي شهدت القاهرة تحرك الجيش معلنا استيلاءه على السلطة . فاسدل الستار على حكومة الأربع والعشرين ساعة ، بل وعلى كل ما سبقها من حكومات ، ودخلت مصر فى عهد جديد ، هو الثورة والتحرر من الرتابة والاساليب البالية التي لم تعد ملائمة لمواجهة تحديات العصر الحديث .

حكومة الثورة والسودان

بعد استيلاء الجيش المصرى على السلطة فى صبيحة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ م ، تولت الحكم وزارة على رأسها اللواء محمد نجيب ، السياسى المتمرس بشئون السودان واساليب الانجليز فيه ...

وقد رأى محمد نجيب من واقع خبرته الطويلة ، أهمية خروج الجيش البريطانى من السودان قبل مصر ، ولهذا كانت قضية السودان على رأس برنامج حكومته ، فى التفاوض مع البريطانيين ، وقد جاءت حكومة الثورة برؤية جديدة ، مكنتها من جمع كلمة الاحزاب السودانية واتفاقها على نفس المبدأ الذى كانت تختلف عليه فى الماضى ، وهو تقرير المصير ..

ودخل نجيب على حزب الامة والاستقلاليين ، معترفا للسودانيين بحق تقرير مصيرهم بانفسهم . واستخدم الثقة المتبادلة بينه وبين الاتحاديين ، فاقنعهم بان قبول مصر لمبدأ تقرير المصير لن يضريهم ، لأنهم سيوفرون الضمانات الكافية لحرية اجراء الانتخابات العامة وهم أصحاب الأغلبية الشعبية .

كان الاهتمام بمسألة السودان واضحا جدا عند حكومة الثورة ، وتلاحقت خطواتها الجادة نحو اعوص مشاكلها ، قبل أن تكتمل الثلاثة أشهر من عمرها .

ففى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٢م ، كانت قد انتهت من الاتفاق مع حزب الامة والاستقلاليين ، كما ذكرت ، وبعدها شعرت ، بعد أن جمعت كلمة السودانيين ، انها قادرة على مواجهة البريطانيين ، فبدات أولي خطواتها العملية بمذكرة ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢م ، التى قدموها للحكومة البريطانية ، ويعترفون فيها بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم بانفسهم ، فكانت المفاجأة التى طار لها صواب البريطانيين ، وطار معها (الكارت) الرابح الذى طالما اطمأنوا الى اللعب به ، عشرات السنين ليكسبوا البقاء فى السودان ، تحت شعار حماية السودانيين من تغول المصريين على حقهم في تقريرمصيرهم بانفسهم .



توقيع اتفاقية مع الاتحاديين قبيل الدخول فى مفاوضات السودان مع الانجليز

من اليمين حسين ذو الفقار - محمد نجيب - الطيب محمد - اسماعيل الازهرى - محمد نور الدين - حماد توفيق من الخلف : يحى الفضلى - واحمد الطيب عابدون

محنة الاسد البريطانى

وكانت محنة قاسية ، أن يتعرض الاسد البريطاني الذى دوخ الأبطال ودهاقنه السياسة ، لهذه الهزيمة المنكرة ، وعلى يد ضباط لاعهد لهم بالسياسة ، وظن البريطانيون أنهم سيكونون أكثر تشددا فى رفض تقرير المصير ، فأذا بهم أمام مردة قد حزقوا اللعبة ، وشهروا فى وجوههم نفس السلاح الذى كانوا يستعملونه ضد حكومات مصر السابقة .

ومما زاد فى هزيمة البريطانيين ، أن محمد نجيب قام بحركة التفاف بارعة حول مرتكزاتهم القديمة ، فأبرم اتفاقا نهائيا مع الاستقلاليين ، ولم يقدم على التفاوض مع البريطانيين الا بعد أن ضمن أنه يقف على أرض صلبة ، وأنه قد ضرب عليهم حصارا لم يضعوه فى حسابهم . فلم يكن بد لهم من قبول التحدى المصرى ، حفاظا على كبريائهم أمام السودانيين ، على أن يحاولوا اللف والدوران كعادتهم ، لايجاد الثغرة التى تمنكهم من النفاذ الى أغراضهم فى المستقبل .

وقام الانجليز بأتصالات متعددة مع الأحزاب وكبار الزعماء السودانيين لاثنائهم عما سبقهم اليه المصريون ، ولكن لحسن الحظ كان المصريون والسودانيون منتبهين ، وكان الحصار محكما لدرجة أفقدت الانجليز الأمل .

وعندئذ اتجه تفكيرهم لوضع العراقيل أمام المفاوضات مع الحكومة المصرية ، فتقدموا بأقتراحات حول نقاط لم تتعرض مذكرة المصريين لتفصيلاتها مثل :

١) جنوب السودان
٢) السودنة
٣) لجنة الحاكم العام
٤) الانتخابات
٥) جلاء القوات الأجنبية .

وفعلا اختلف الفريقان وتوقفت المفاوضات يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢م ، ريثما يأتى رد الحكومة البريطانية .

اتفاقية الخرطوم

وبينما اعتقد البريطانيون أن هذه النقاط كافية لعرقلة المفاوضات ، طار صلاح سالم الى الخرطوم ، واتصل بكل قادة الأحزاب وتوصل الى الاتفاقية التاريخية المعروفة باتفاقية

الخرطوم فى ١٠ يناير سنة ١٩٥٣م . وهى عبارة عن اتفاق جميع أحزاب السودان على مذكرة ٢٤ نوفمبر ، أول مذكرة قدمتها الحكومة المصرية للحكومة البريطانية ، مفتتحة بها المفاوضات ، والتى كانت مستمدة من الاتفاق المبرم مع حزب الأمة والاستقلاليين فى ٢٩ اكتوبر ١٩٥٢م ، كما أن اتفاقية الخرطوم ، من جهة أخرى ، كانت تفويضا من كل السودانيين للحكومة المصرية ، شد من أزرها وجعلها تتحدث باسم مصر والسودان ، لا ادعاء كاذبا ، كما كان يفعل الانجليز ، ولكن بتفويض مكتوب من جميع أحزاب السودان .

ولقد حزت اتفاقية الخرطوم فى نفوس البريطانيين كثيرا ، وعبرت عن ذلك صحفهم الكبرى ، كالتايمز ، والمانشستر جاديان ، والديلى مايل والدايلى اكسبرس ، ويورك شير ، فقد كانت كلها حانقة (تكاد تميز من الغيظ) وكانت بهما بعضها حادة تنطوى على التهديد والتهكم الغاضب ، كالديلى مايل التى قالت : (اذا ظنت الحكومة المصرية ، أن أتفاق الخرطوم سيجعل بريطانيا تترك السودان للمصريين ، فالاجدر بها أن تفكر مرة أخرى ، لأن بريطانيا لن تتخلى عن وعدها ، والأجدر بها أن تفهم ، الافائدة من الهاب الشعور الوطنى فى مصر بروح العداء لبريطانيا) وقالت ديلى اكسبرس : (على بريطانيا أن تقف بحزم فى مشكلتى قناة السويس والسودان ، فالسويس ضرورية للمحافظة على خطوط المواصلات الحيوية مع الامبراطورية ، أما السودان فبريطانيا مسئولة أدبيا أمام شعبها البسيط ، الذى ظل خلال الستين سنة الأخيرة ، ينتظرها لتساعده وترشده وتوجهه) .

وحتى صحفهم المعتدلة اللهجة ، كانت تساند المطالب الانجليزية الخاصة بجنوب السودان .

اما فى الخرطوم فقد وقفت جميع الصحف بجانب اتفاقية الخرطوم ، واعتبرتها فخرا للأحزاب السودانية ، التى وحدت كلمتها لأول مرة ، كما أشادت بموقف مصر واخلاصها فى الدفاع عن مطالب السودانيين الوطنية ، وكذلك فعلت الأحزاب مشيدة بموقف مصر .

ويجدر بى هنا أن أنوه بدور الصاغ صلاح سالم وبلائه الحسن فى انجاز اتفاقية الخرطوم ، وطوافه قبل ذلك بالجنوب واختلاطه بالجماهير ومشاركتهم الرقصات الوطنية .

واذا، كانت اتفاقية نوفمبر ١٩٥٢م بين الحكومة المصرية وحزب الأمة والاستغلاليين ، تمثل ضربة قاسية للبريطانيين ، فان اتفاقية الخرطوم ، كانت قاصمة الظهر ، التى أطارت صوابهم

وجعلتهم يتجهون الى الأحزاب السودانية ، يلتمسون عندها العون والمخرج ، فلا يجدونه ، لأن الأحزاب السودانية ، قد أدركت حقائق الموقف ، وانها لو فرطت هذه المرة ، وأحدثت أية ثغرة فى اتفاقها القومى الذى جعلها سيدة الموقف ، فلن يكون ذلك الا بافلات الفرصة الذهبية من أيديهم ، والعودة بهم ، من جديد ، الى الدوران فى الحلقة المفرغة التى أحكم وضعها البريطانيون من قبل .

ولقد رأينا كيف تهالك المستر أيدين وزير خارجية بريطانية فكتب خطابا شخصيا للسيد / عبد الرحمن المهدى ، يرجوه التوسط لدى الأحزاب السودانية ، ولدى المصريين ، (لقبول حل وسط فيما يتعلق بمسألة جنوب السودان) .

ولكن المهدى ، طيب الله ثراه ، رد عليه (مؤكدا تمسكه برأيه الذى سبق أن أعلنه) وأن المذكرة المصرية قد حوت من البنود ، ما هو محل اتفاق ، ولايصيب أى طرف من الأطراف بأى حيف أو ظلم) وهذه بلا شك مكرمة وطنية يسجلها التاريخ للسيد / عبد الرحمن المهدى .

وكان المستر أيدن ، قبل هذا ، قد ألقى بيانا فى مجلس العموم ذكر فيه : (أن الصعوبة الرئيسية التى تواجه المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، هى السلطات الخاصة التى تمنح للحاكم العام البريطانى فى السودان ، بمقتضى مشروع الحكم الذاتى ، الذى وافقت عليه الجمعية التشريعية) .

وعقب هذا البيان ، اجتمعت الأحزاب الكبرى فى الخرطوم ، الأمة ، والجمهورى الاشتراكى والوطنى الاتحادى ، وقررت انها (ليس لديها ما تضيفه على ما جاء باتفاقية ١٠ يناير ١٩٥٣م بالخرطوم ، كما انهم قبل ذلك قرروا مقاطعة الانتخابات ، اذا رفض اتفاقهم مع الحكومة المصرية . وهكذا نسف السودانيون الجسور وسدوا المسالك ، ولم يبقى أمام البريطانيين الا أن يتداركوا موقفهم ، وينقذوا سمعتهم أمام السودانيين ، ويقبلوا التوقيع على معاهدة ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣م ، ففعلوا .

ويقول البعض أن دخول أمريكا فى الشرق الأوسط كعامل سياسى جديد لمحاربة الشيوعية ، كان له أثر أكيد فى اقناع بريطانيا بالرضوخ لمنطق الظروف والأحداث فى كل من مصر والسودان فى ذلك الزمان .

معاهدة ١٢ فبراير ١٩٥٣م

كانت هذه الاتفاقية انتصارا باهرا للدبلوماسية المصرية ، استردت به اعتبارها الذى داست عليه بريطانيا أجيالا متعاقبة ، وانتزعت بها حرية مصر والسودان من فك الأسد البريطانى ، الذى قال عنه حافظ ابراهيم : (تخشى بوادره الدنيا اذا زأرا) .

ولو قدر لحكومة ثورة يوليو أن تفشل فى تلك الجولة مع بريطانيا لدخل السودان فى متاهة مهلكة ، ولأصبح مصيره فى كفة القدر ، (لايتنبأ به الا نبى أو غبى) كما قال نيولد . ومن جهة آخرى كانت حكومة السودان قد أعدت كل شئ للمصير المبيت للسودان ، على هدى الدستور الذى أعده استنانلى بيكر ، وبموءازرة حزبها الجديد (الجمهورى الاشتراكى) حزب النظار والعمد وكبار الموظفين .

ولكن الله سلم ، وكان الانقاذ على يد رجال ثورة يوليو ، الذين استحقوا الشكر والاكبار على الجهد والبذل والاخلاص ، للوصول الى ابرام هذه الاتفاقية الموفقة . (أما نصوص الاتفاقية وبنودها الخمسة عشرة) فهى ميسورة فى كل المؤلفات عن قضية السودان .

ويهمنا هنا أن نقف على نتائجها العملية ، ومعالمها البارزة . وأول هذه النتايج هو :

١ـ اعتراف مصر وبريطانيا بحق السودانيين فى تقرير مصير بلادهم بأنفسهم ، بعد فترة حكم ذاتى لثلاث سنوات فقط ، تصفى فيها الادارة البريطانية تصفية تامة ، ويتحقق بها الجو الحر المحايد لتقرير المصير . وأن تعلق السيادة لدى دولتى الحكم الثنائى لحين تقرير المصير ، اما بالاستقلال عن كل من مصر وبريطانيا ، أو بنوع من الاتحاد مع مصر . وفى فترة الانتقال يكون الحاكم العام هو السلطة العليا ، على أن يباشر سلطاته بواسطة لجنة تسمى (لجنة الحاكم العام) وتتكون من خمسة أعضاء : أثنين سودانيين ، ومصرى ، وبريطانى ثم هندى أوباكستانى لرئاسة اللجنة .

٢ـ وهناك لجنة أخرى لسودنة جميع الوظائف ، التى يمكن أن تؤثر على الحيدة عند تقرير المصير ، وتتكون من ثلاث سودانيين ومصرى وبريطانى .

٣ـ وأن لا يتجاوز عمل هذه اللجنة ثلاث سنوات . ثم لجنة الانتخابات، وتتكون من ثلاث سودانيين ومصرى وبريطانى وامريكى وهندى وهو رئيس اللجنة، ونتيجة لهذه الانتخابات تقوم

حكومة (الحكم الذاتى) ، فى فترة الانتقال ، على أساس برلمانى ديمقراطى ، لتشرف على أعمال تصفية ادارة الحكم الثنائى ، وجلاء الجيش البريطانى والمصرى .

٤ـ وأن يكون لبرلمان الحكم الذاتى ، الحق فى اخطار الدولتين بطلب اتخاذ الاجراءات لتقرير المصير ، فى الوقت الذى يراه .

هذه هى الملامح البارزة لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣م .

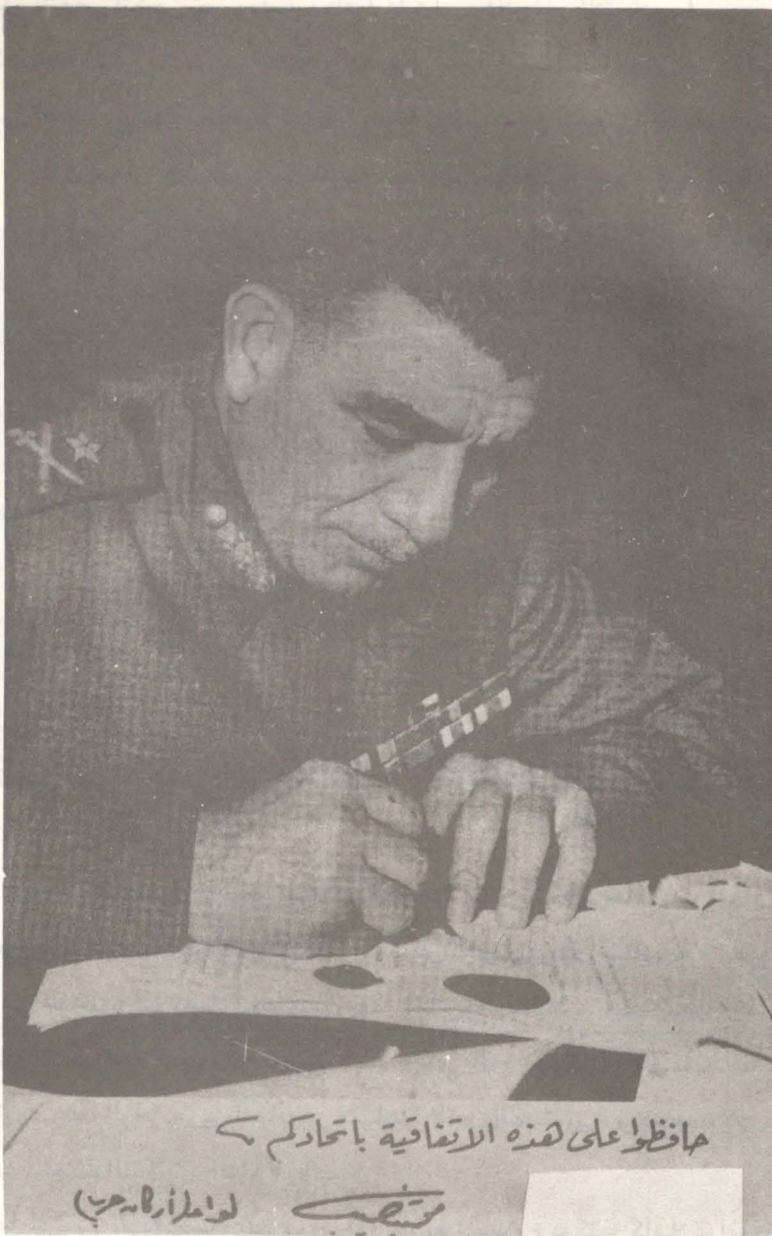
أما نتائجها العملية ، فأهمها أمران : الأول انها نقلت السودان فجأة ، من وضع مستعمرة ذات مصير غامض (لايتنبأ به الا نبى أو غبى) ، الى وضع بلد يحكم نفسه ذاتيا ، ويمتلك حق تقرير مصيره ، بعد ثلاثة سنوات فقط ، يصبح بعدها دولة ذات سيادة .

والأمر الثانى هو التأكيد على وحدة السودان بحدوده الجغرافية . وقبل أن أغادر هذه الفقرة اود أن أذكر ، فيما يتعلق بتقرير مصير السودان ، اننا لاحظنا منذ وقت باكر قبل الثورة ، استعداد محمد نجيب لتقبل مثل هذا الاتجاه ، عندما كان يقول للسودانيين : (اتحدوا ولو ضدنا) كما انى اشرت فى الكتاب الاول الى البرقية التى أرسلها نجيب فى يونيو ١٩٤٦ م الى صدقى باشا رئيس لجنة المفاوضات ، التى كانت دائرة فى الاسكندرية بين مصر وبريطانيا ، وظهر انها قد تعثرت بسبب السودان كالمعتاد ، وتظاهر الانجليز بالعطف على حق السودانيين فى تقرير مصيرهم . فقال نجيب في برقيته (اعطوهم الاستقلال (يعنى السودانيين) ، فلا بد يوما أن يلتقى الشقيقان) .

والواقع ان رجال الثورة عندما قبلوا تقرير المصير ، كانوا واثقين بأن الأغلبية الشعبية فى السودان مع الاحزاب الاتحادية . ولذلك ما كادوا يفرغوا من ابرام هذه الاتفاقية ، حتى اتجهوا الى توحيد الاحزاب الاتحادية ، لتصبح قوة كبري تستطيع أن تحرز الفوز فى الانتخابات . ولحسن الحظ كان هذا الاتجاه يشغل الاذهان فى الاحزاب الاتحادية ، قبل المفاوضات وقبل ابرام الاتفاقية . وحدثت محاولات لقيام حزب واحد ، وقد تقارب الجميع ، لو لا التنافر الذى كان بين جناحى حرب الاشقاء .

نشأة الوطنى الاتحادى

ولذلك وجد محمد نجيب تجاويا سريعا من قادة الاحزاب الاتحادية ، مع مساعيه الحثيثة التى بذلها مع كل واحد منهم ، منبها اياهم بأن الخصم ليس سهلا. وأخيرا تم الاتفاق على الاندماج



الرئيس محمد نجيب بعد امضاء اتفاقية فبراير ١٩٥٣ وهو يقول
للسودانيين حافظوا على هذه الاتفاقية باتحادكم
لواء اركان حرب

فى بعضهم البعض لتكوين حزب واحد أطلقوا عليه أسم (الوطنى الاتحادى) .

وتكونت لجنة ثلاثية من مرغني حمزه والدرديرى أحمد اسماعيل وخضر حمد لانجاز المهمة .

ولشعور أعضاء اللجنة بخطورة المهمة ، عقدوا أول اجتماع لهم فى مكان مجهول لكيلايتصل بهم أحد . ويقول خضر حمد فى مذكراته : (أخذنا يوما كاملا لم نخرج من الغرفة التى جلسنا فيها ، وكانت فى منزل السيد على عوض الله ، الى أن خرجنا بالمشروع كاملا ، بعد أن استعرضنا كل الظروف التى حملت رجال الأحزاب الى اتخاذ ذلك القرار الوطنى الحاسم ، فيما يختص بحل احزابهم وهيئاتهم ودمجها فى حزب واحد ، تذوب فيه المطامع والمظاهر والرئاسات ..)

وتكون الحزب من تسعين عضوا . وإضطرت اللجنة الى ابعاد ثلاث شخصيات كبيرة : يحى الفضلى وخضر عمر وبابكر القباني .

والأ ولان ، كانت (الحرب بينهما مستعرة) كما ذكر خضر حمد وخشيت اللجنة أن تنتقل روح العداء بينهما الى داخل الحزب الجديد . أما بابكر القبانى فقد وجه السيد اسماعيل الازهرى بأنه مريض يستحسن أن نجنبه نشاط العمل السياسى حتى يشفى . ولكن إبعاد الثلاثة أثار زوبعة كبيرة بين جماهير الحزب . وقد اخذ على المشروع أيضا عدم ادخال الكثيرين ممن كانوا فى ادارات الأحزاب ، ولهذا فقد تركت اللجنة تكوين مكتب الحزب للجنة التنفيذية التى ستتكون فيما بعد .

وتم الاجتماع فى منزل الرئيس محمد نجيب بالزيتون ، حضره اعضاء الحزب الموجودون بالقاهرة . وعندما اطلع نجيب على قرارات ترك المكتب للجنة التنفيذية ، اعترض بشدة ، وحذرهم من الفشل ، اذا وصلوا السودان بهذا المشروع الناقص . وبعد تفكير وامعان توصلوا الى اختيار السيد اسماعيل الازهرى للرئاسة ، ونور الدين للوكالة ، وخلف الله خالد لامانة الصندوق ود. عبد الوهاب زين العابدين مساعدا لامين الصندوق ، وبعد مداولات كثيرة ، قبل خضر حمد منصب السكرتير العام للحزب .

وبعدها خرجوا الي اعضاء الحزب وقرأوا عليهم المشروع بمكتبه كاملا فوافقوا عليه . وما كاد الخبر يصل امدرمان عن طريق التلفون ، حتى أثار جماعة يحى الفضلى الزوبعة المتوقعة ، وكانت بالفعل هناك صعوبات كثيرة أمام أعضاء الحزب فى العاصمة ، كادت ان تعصف



منظر من

احتفالات القاهرة باتفاقية فبراير ١٩٥٣ يرى فى الصورة من اليمين :

ابراهيم يوسف سليمان - عبدالماجد ابو حسبو - عبداللطيف الخليفة - محمود الفضلى



الرئيس محمد نجيب والسيد محمد نور الدين ابتسامة سرور
ويرى محمد عبد الرحمن - ود . بخيت عمر وجعفر عثمان
ود . صلاح عثمان حمد مصطفى فرحات - عبد اللطيف الخليفة



ذو الفقار مع اقطاب فن الغناء حسن عطية محمد . أحمد المصطفى عثمان حسين



نجيب يخاطب جمع من السودانيين



شعبية نجيب مع السودانيين ويرى د . ابو عكر - احمد زين العابدين امين عكاشة



نجيب مع الاعيان والشيخ حسن مدثر ودريرديرى نقد



نجيب مع الاتحاد النسائى السودانى



صلاح سالم مع الاعيان



عيش وملح



محمد نجيب. ابراهيم احمد - مكى عباس دريرديرى نقد القائمقام سليمان ابراهيم

بالاتفاق ...ولكن الروح الوطنية كانت أقوى وكذلك الشعور بعظم المسئولية فيما هم مقبلون عليه ، إولا. ترسيخ أقدام الحزب الموحد ، ثم الدعاية للاتفاقية ثم الاستعداد لموجهة الموقف ، اذا رفض الانجليز الاتفاقية ، وفقا للخطة التى سبق أن اتفقت عليها الاحزاب الكبيرة.

ولكن الخلافات استمرت عندما عرض مشروع اتفاقية الحكم الذاتى على هيئة الحزب واعترض بعض الأعضاء البارزين مثل أحمد خير وخضر عمر وحسن أبو جبل وآخرون ، وكانت الجلسة صاخبة ، دافع فيها رجال الاحزاب عن الاتفاقية دفاعا طويلا ، وانها خطوة سليمة ... ولكن المعترضين كانوا متحمسين وأبدوا حججا تتسم بالتطرف ، فوصفوا الاتفاقية بأنها خدعة انصرافية، وان طريق الحرية هو طريق الكفاح والنضال ، وان الانجليز لايحترمون المواثيق الخ.

وعندما لم تفلح كل المحاولات لاقناع المعارضين ، أخذت الموافقة بالرأى فخرج المعارضون على الحزب ، كما قال خضر حمد .

هذا وقد كان أغلب متاعب الحزب ، يثيرها الرافضون لسكرتارية خضر حمد من الاشقاء وأنصار يحى الفضلى . غير أن الحكمة كانت دائما تتغلب ، وتأخذ الامور مجراها الطبيعى ، حتى تمت موافقة الانجليز ، وابرمت اتفاقية ١٢ فبراير . وبذلك انتهت مشاكل الحزب وأقبل الجميع على الاستعداد لمواجهة الخطوات التالية .

ومن اسرار تلك الفترة ، أن بعض الوطنيين قد عنوا بالتفكر فيما يجب عمله ، لو رفض الانجليز مشروع الاتفاقية ووصلبهم التفكير الى العمل على قيام ثورة مسلحة ، ومشوا خطوات عملية ، ودبروا أمر السلاح وطريقة وصوله وقاموا بدراسات حول مواقع الجيش البريطاني ، ومن هؤلاء الوطنيين خضر حمد وعبدالماجد أبو حسبو . وكانا يجتمعان بالمرحوم صلاح سالم ، وفكروا في بعض ضباط الجيش الشبان واختاروا منهم اثنين رشحهم عبد الماجد ابو حسبو، للاجتماع بالصاغ صلاح سالم . وتم بالفعل اللقاء فى بيت بعيد فى برى الشريف ، بين صلاح سالم والضابطين فقط .. ولكن بعد أن سافر صلاح سالم ، تبين ان أحد الضابطين له اتصال وثيق بعبدالله خليل ...غير أن المسألة ماتت من نفسها لان الاتفاقية قد تم ابرامها بين مصر وبريطانيا . وذكر هذه الواقعة خضر حمد فى مذكراته .

مشاكل حول الهيئة العامة للحزب

ما كاد ابرام الاتفاقية يعلن ويأخذ قادة الحزب الوطنى الاتحادى فى التخطيط لخوض

المعارك المقبلة ، حتى بدأت المطامع الشخصية تتحرك عند كبار الختمية ، من جديد للهيمنة على الحزب ، تحت ستار استكمال تنظيمات الحزب ، وضم من لم يستوعبهم التشكيل الاول .

وهم فى الواقع يقصدون ادخال أكبر عدد من الختمية يمكنهم من السيطرة على الحزب. ويقول خضر حمد السكرتير العام للحزب انه قد جاءت قائمة ممضاة من السيدين ، اسماعيل الأزهرى ودرديرى محمد عثمان ، بها إكثر من مائتى اسم ، يراد ادخالهم فى الهيئة العامة . ثم كونت لجنة من ثمانية أعضاء فى مقدمتهم اسماعيل الأزهرى ودرديرى محمد عثمان ، لاستعراض الأسماء التى تخطاها التشكيل ، فأخذوا منها ١٨٥ اسما ، وفى اجتماع آخر ، تمت الموافقة على تكوين الهيئة العامة من ٢٨٥ عضوا . ولكن المطالب لم تتوقف ، فبينما كان الحزب مشغولا بالمعركة الانتخابية وارسال الوفود الى الأقاليم ، اذا بمشكلة الترشيح للدواير الانتخابية تثور على أشدها ، ثم تلحق بها مشكلة أخرى هى المطالبة بادخال ٢٦ من الختمية فى اللجنة التنفيذية وكان أعضاؤها ١٧ بعد خروج أحمد خير وخضر عمر وحسن أبو جبل .

وتغلبت الحكمه وقبلت القائمة ، بالرغم من انها أثارت زوبعة من الاعتراضات ، لأن بعض الأسماء لم ينتم للحزب فى يوم من الأيام ، وبعضها الآخر كما يقول خضر حمد ، كان من أعضاء الحزب الجمهورى الاشتراكى ، وكان يعمل ضد الأحزاب التى تكون منها (الوطنى الاتحادى) ، ولكن الموقف لم يكن يسمح بالانشغال بغير المعركة الانتخابية التى كانت فى أواخرها .

كما أن القائمة جاءت (ممن لا يرد له طلب) ، كما ذكر خضر حمد . فقبلت وسكت المعارضون على مضض . ومما يذكر أن تلك الخلافات قد بلغ صداها القاهرة ، حتى ارسل الصاغ صلاح سالم خطابا لخضر حمد يحمل إنزعاجهم واشفاقهم على مصير الحزب ومصير الجهود الجبارة التى بذلت وجعلت السودان ينال حريته ، بعد ثلاث سنوات فقط . ويقول صلاح سالم ، أنه كان يعجب لقبول الانجليز اعطاء السودان حريته الكاملة بعد ثلاث سنوات ، ولكن الآن يخشى أن يكون الانجليز قد اعتمدوا على اثارة مثل هذه الخلافات . .

وحاول صلاح سالم أن يلفت انتباههم الى أن الجهود لم تبذل من أجل المطامع الشخصية ، وناشدهم توحيد الجهود ، وان يكون هدفهم الوحيد تقرير المصير ، سواء بالاتحاد أو بالانفصال ، وخير لهم أن يحققوا شيئا لبلادهم أيا كان من أن يمكنوا العدو المتربص ليجد الفرصة من جديد .

المعركة الانتخابية الاولى

عندما حل موعد الانتخابات الأولى فى نوفمبر سنة ١٩٥٣م كان رجال الحزب غارقون فى اقامة الليالى السياسية وارسال الوفود الى الأقاليم ، والانشغال بالأعمال الأخرى الخاصة بالانتخابات . وما كادوا يشرعون فى هذه الخطوات العملية ، حتى تبين لهم خطورة ما هم مقبلون عليه ، فقد أشارت كل الدلايل على أن المعركة ستكون حامية الوطيس ، لأن الانجليز الذين لحقت بهم الهزائم المتلاحقة في حلبة المفاوضات ، لابد لهم من بذل أقصى الجهود ضد الاتحاديين ، ودعم العناصر غير الاتحادية ، التى قد يجدون فى فوزها الفرصة لعرقلة تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير .

ولذلك نزلوا بكل ثقلهم فى المعركة ، من وراء الستار طبعا ، ورأينا الأموال تتدفق على أيدى رجال الأحزاب الاستقلالية ، وحتى من كان أفقرها واحدثها فى الساحة السياسية ، رأيناه يصرف بلا حساب ، مع أن حزب الأمة قد حرص فى اتفاقيته (الجنتل مان) مع محمد نجيب، أن يسد الطريق فى وجه أى تمويل من جانب مصر للمعركة الانتخابية . أما فى الجنوب ، فقد كانت تصرفات الموظفين الانجليز موجهة بصفة عامة ضد الشماليين . فكانت لهم دعايات لاستفزاز الجنوبيين وتسميم الجو ضد الشماليين ، وأعمال عدائية فيها خرق صريح لاتفاقية ١٢ فبراير ، كاعتقال الموالين للحركة الوطنية من الجنوبيين وابعاد المرشحين منهم الى أماكن نائية ، حتى يفوتهم ميعاد الترشيح . فاضطرت الأحزاب الشمالية الى رفع مذكرة شديدة اللهجة الى الحاكم العام بتاريخ ١٢ مارس ١٩٥٣م يحتجون فيها على تصرفات انجليز الجنوب المعادية للشماليين ، ومحاولاتهم افساد الجو حول الانتخابات ، فى حين أن الشماليين حريصون على تأكيد حسن نواياهم نحو اخوتهم الجنوبيين بالقول وللعمل ، وانهم يتبعون سياسةقومية فى العهد الجديد ، دون تمييز أو إعتبار للون أو عقيدة سياسية أو (دينية) .

ولكن مع الأسف الشديد ، فان الجو تفسده الآن الدسايس والدعايات السيئة ، التى انطلقت تجتاح المناطق الجنوبية ، ولأن الأخبار التى تواترت تشير بجلاء ، الى أن بعض موظفى الخدمة المدنية البريطانيين منغمسون بهذه الدسايس ، للتفريق بين المواطنين السودانيين وتمزيق وحدتهم

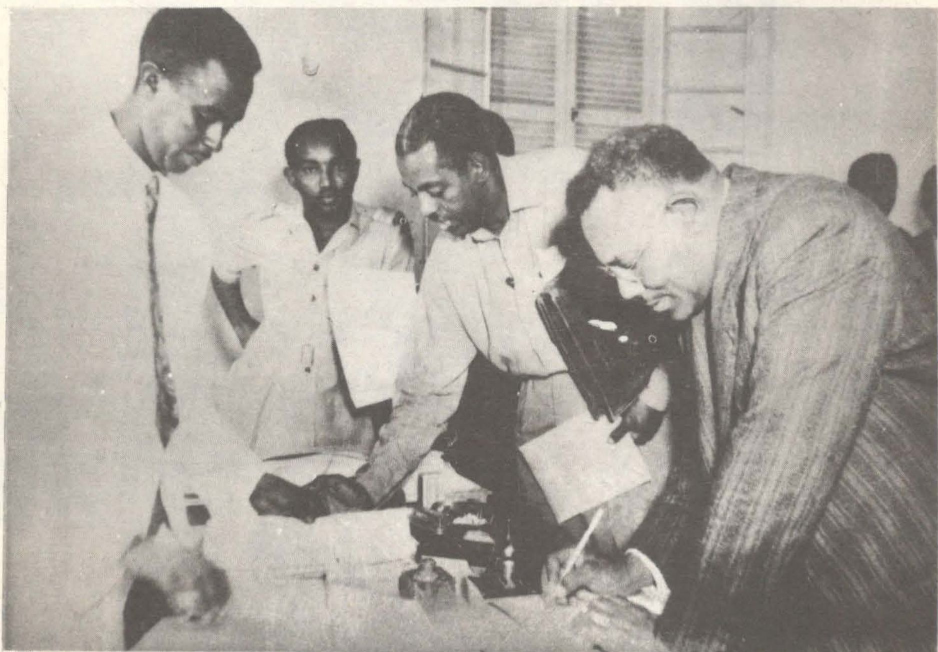
ويشاء الله ، بعد كل دسايس الانجليز واموالهم وحماقاتهم ، أن تأتى نتائج الانتخابات هزيمة جديدة لهم ، فوق ما لحقهم من هزائم سابقة . . .



منظر من الانتخابات الاولى



منظر من الانتخابات الاولى



السيدين الازهرى وخضر حمد

يدليان باصواتهم فى اول انتخابات برلمانية

وكان الأجدر بهم أن يقتنعوا ويكفوا عن الدسايس ، ولكنهم لم يفعلوا . صحيح انهم قابلوا نتائج الانتخابات ببرودهم المعروف ، ولكن سرعان ما انكشفت أصابعهم الآثمة خلف حوادث أول مارس الدامية التى دبروا أمرها بليل ، لافساد زيارة محمد نجيب الذى جاء لحضور افتتاح أول برلمان سودانى ، فأرادوا أن يجعلوا من الفرحة مأتما وتقاتلا بين السودانيين يتيح للإنجليزى ألفرصة لاحداث (الانهيار الدستورى) والتذرع به لعرقلة تنفيذ اتفاقية الحكم الذاتى . . . ولكنهم فشلوا كما وضحت فى مكان آخر ، كفشلهم تماما فى استغلال حوادث الجنوب ، كما سيجئ فيما بعد . وكان وعى الحكومة الوطنية فى كلا الموقفين وعدم استجابتها لردود الافعال ، هو الصخرة التى تحطمت عليها مؤامرات الانجليز .

فوز الوطنى الاتحادى

بالعودة الى نتائج الانتخابات الأولى فى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٣م ، نجد انها كانت شديدة الوقع على نفوس البريطانيين الذين ظلوا قرابة قرن من الزمان يعملون ، بكل ما لديهم من حول وطول ، لابعاد السودان عن مصر والشرق الأوسط ، وجاءت النتيجة بفوز الاتحاد مع مصر . وكذلك الحالِ عند قادة حزب الأمة الذين كانوا يعتقدون أنهم أصحاب حق وراثى لحكم السودان ، وان الابتعاد عن مصر يمكنهم من تحقيق هويتهم .

وانطوى الفريقان على جراحهم فى انتظار الفرصة المؤاتية . . . وسار الحزب الوطنى الاتحادى فى طريقه ، كصاحب أغلبية برلمانية ، ومارس حقه الديمقراطى وشكل أول حكومة وطنية (حكومة الحكم الذاتى) .

اول برلمان وطنى

انعقد أول مجلس نواب سودانى فى أول يناير ١٩٥٤م وكانت مقاعده (٩٧) نال منها الوطنى الاتحادى ٥٣ مقعدا

ونال حزب الأمة ٢٢ مقعدا

" احزاب الجنوب ٧

ونال المستقلون ٧ مقاعد

" الاشتراكى الجمهورى ٣

" الخريجون ٥

ورشح الوطنى الاتحاد السيد ابراهيم المفتى لرئاسة مجلس النواب فنال ٥٤ صوتا ونال منافسه السيد عبد الفتاح المغربى مرشح حزب الأمة والاستقلاليين ، ٤٦ صوتا فانتخب ابراهيم المفتى . وفى مجلس الشيوخ فاز السيد أحمد محمد يسن حيث نال ٣٤ صوتا ونال منافسه ١٤ صوتا .

ورفع أسماء الفائزين الى الحاكم كما تقتضى اللوائح ، فاعترض الحاكم على ابراهيم المفتى بحجة انه حزبى بارز . ثم رشح الوطن الاتحادى السيد بابكر عوض الله ، قاضى الابيض آنذاك . وفاز بالتزكية فى داخل المجلس حيث لم ينافسه أحد . وقبله الحاكم العام ، فأصبح رئيسا لأول مجلس نواب سودانى فى ١٥ يناير ١٩٥٥م ، ودارت بعد ذلك اجراءات انتخاب رئيس الوزراء ، فتقدم السيدان اسماعيل الأزهرى ومحمد أحمد محجوب ، فنال الأول ٥١ صوتا ونال الثانى ٣٧ صوتا . فانتخب السيد اسماعيل الأزهرى ، وصدر أمر الحاكم بتعيينه فى ١٦ يناير ١٩٥٥ فأصبح أول رئيس وزراء لأول حكومة وطنية.

الانتخابات الاولى فى عطبره

كيف اصبحت مراكز الاقتراع ليالى سياسية

عقب جولة انتخابية فى منطقة البحر الأحمر فى ديسمبر ١٩٥٣م ، وفي طريقى للخرطوم عدت بقطار بورتسودان ، لأجد لجنة الحزب فى عطبرة تفاجئنى بتعليمات من المركز العام ، للنزول فى عطبرة والاشراف على انتخاباتها وما حولها كالدامر وام الطيور .

وكان المرشح ابراهيم المحلاوى ، وكان المركز العام فى امدرمان يخشى على دائرة عطبرة من الشيوعيين ، لانها المركز الرئيسى لنشاطهم ، ولكنهم دائما يظهرون بحجم أكبر من حجمهم ووجدت لجنة الحزب قلقة ايضا ، لأن الشيوعيين سبقوهم وتحصلوا على تصديق باقامة ليلتهم السياسية فى ميدان المولد فى آخر ليلة قبل الانتخابات .

وميدان المولد هو أهم ميدان فى عطبرة . ومن جهة أخرى كان محظورا اقامة أى ليلة سياسية فى الامسية الأخيرة قبل يوم الانتخابات . وكانت حيرة للجنة الحزب ، ولكنى بعد جولة على مراكز الاقتراع الموزعة على مناطق المدينة المختلفة ، تبين لى أن هناك امكانية للاجتماع بالناخبين فى مراكز التصويت ، لارشادهم على الطريقة الصحيحة للتصويت ، ضمانا للتقليل



اول حكومة وطنية برئاسة الازهرى

من الشمال لليمين

خلف الله خالد - اسماعيل الازهرى - نور الدين مبارك زروق - إبراهيم المفتى

بولن الير - حماد توفيق - داك واى - امين السيد - على عبد الرحمن ميرغنى حمزة

من الخطأ وضياع الأصوات .

وهنا خطرت لى فكرة ، لم لا نقيم اجتماعا موسعا فى كل مركز تصويت فى الليلة الأخيرة ، ونبث له الدعاية حتى يحضره أكبر عدد من اهل الحى ، ونكون بذلك قد استقطبنا اكبر عدد من جماهير عطبرة فى احيائهم الخاصة وبالقرب من بيوتهم ، بحجة ارشادهم على التصويت الصحيح.

ورحبت السلطات بالفكرة ومنحتنا التصديق .

وتطورت الفكرة بسرعة لتوسيع تلك الاجتماعات وتزويدها بالكراسى والاضاءة والمايكرفونات والخطباء ، حتى يصبح كل اجتماع عبارة عن ليلة سياسية مصغرة .

وقال الاخوة : كل ذلك يمكن اعداده ، ولكن كيف نعد الخطباء بهذا القدر الذى تحتاجه تلك الاجتماعات المتباعدة فى أنحاء المدينة .

فطمأنتهم بأنى سأتصل بالسيد الرئيس فى المركز العام لإرسال عدد من الخطباء بالعربات من الخرطوم . وفعلا اتصلت فى الصباح الباكر تلفونيا بالرئيس فى منزله ، وأطلعته على الموقف . وما كاد يحل بنا عصر تلك الامسية ، حتى شاهد أهل عطبرة رتلا من السيارات يدخل المدينة ، وينزل منه عدد من الشخصيات المرموقة كاحمد السيد حمد ، ومحمد زيادة حمور وسليمان موسى ومنصور الشيخ والهادى عابدون وحسن دراوى وأحمد فؤاد المحامى وغيرهم ...

فكانت مفاجأة سارة ، انحلت بها مشكلة الخطباء . وبقيت المفاجأة الثانية وهى اننا أتحنا الفرصة لجماهير تلك الاجتماعات المتباعدة ، لمشاهدة كل الخطباء القادمين من الخرطوم والاستماع اليهم فى تلك الامسية . فوضعنا الخطة بحيث يكون لكل خطيب عربة ومعه مندوب من اللجنة ، فما يكاد ينتهى الخطيب من كلامه فى هذا الاجتماع ، حتى يأخذه المندوب الى الاجتماع الاخر الذى يكون خطيبه قد استعد للذهاب الى اجتماع ثالث ، وهكذا ظل الخطباء يتعاقبون على مراكز الاقتراع ويخاطبون الجماهير بتلك الصورة الدرامية التى أدهشت الناخبين وجعلتهم يسهرون الى آخر الليل .

فتبدل قلق لجنة الحزب الى ثقة واطمئنان ، وجاءت النتيجة باكتساح مرشحهم المحلاوى لمنافسه الشيوعى بعدة آلاف من الاصوات . وظلت ليلة الانتخابات الأخيرة فى عطبرة ومشاهدها الدرامية ، حديث الناس لفترة طويلة ، سواء فى عطبرة أو العاصمة .

تشكيل أول وزاره :-

وقام أزهرى بتشكيل وزارته ورفع أسماء الوزراء للحاكم العام فوافق عليها . وكان أزهرى حكيما اذ أدخل فى وزارته كل رؤساء الاحزاب التى اندمجت فى الوطنى الاتحادى ، كنور الدين وميرغنى حمزه وحماد توفيق .

المشاكل الحزبية ايضا

أخذت نفس النزوات والدوافع التى جعلت الختمية يحاولون اغراق الهيئة العامة واللجنة التنفيذية للحزب بالموالين لهم ، تطل من جديد ، عند تشكيل أول حكومة وطنية ، فدار صراع عنيف . . . والغرض ، بصفة دائمة ، أن تكون للختمية الأغلبية سواء فى الحزب أو الحكومة لضمان السيطرة على القرار . فطالبوا أولا بالوزارات المهمة ، وخاصة الداخلية والدفاع . ولما لم يجدوا من الموالين لهم من يصلح لمنصب الوزير غير عدد ضئيل ، طالبوا بتقليل عدد الوزراء ، حتى لايضم مجلس الوزراء الأشخاص الذين لايرغبون فيهم .

فجاء تشكيل الوزارة بعدد أقل مما نص عليه الدستور ، ولم يضم اليها أشخاص بارزون فى الحزب ، كيحى الفضلى وخضر حمد والشيخ المرضى . . . واستطاع اسماعيل الأزهرى أن ينتزع منهم وزارة الداخلية ويترك لهم وزارة الدفاع .

استقالة محمد نجيب

بينما كانت الحكومة الوليدة مشغولة باستكمال هياكلها ، اذا بأخبار مصر تفاجئهم باستقالة محمد نجيب من رئاسة الجمهورية وجميع مناصبة الدستورية . فكانت مفاجأة مزعجة بالنسبة للاتحاديين ، الذين يعولون على نجيب كثيرا ، فيما يتعلق بثقتهم فى الحكومة المصرية . فهو الذى أبلى البلاء الحسن لاخراج اتفاقية السودان الأخيرة الى حيز الوجود ، وهو الذى أخلص فى الدفاع عن مطالبنا الوطنية أمام البريطانيين بما أكسبه ثقة جميع الأحزاب السودانية وتقديرها .

وهو فوق هذا حبيب جميع السودانيين وصفيهم فى مصر .

اجتمع الحزب الوطنى الاتحادى وتدارس الموقف من جميع نواحيه ، ورؤى فى بادى الأمر ارسال وفد وزارى ، كمحاولة سودانية لتسوية المسألة ، واطلاع المسئولين فى مصر على ما احدثته استقالة نجيب من آثار ضارة بالحركة الاتحادية . وكان الرأى الغالب هو الا يزج

بالحكومة السودانية فى تلك الخلافات . فتم الاتفاق على ارسال وفد حزبى بأسرع فرصة ، ليؤكد للمسئولين المصريين خطورة الأمر بالنسبة لاستقرار العهد ، وما يمكن أن يتطور اليه من تدهور وضياع للأهداف الوطنية ، اذا لم يرجع نجيب الى منصبه . . .

وتكون الوفد من السادة : خضر حمد السكرتير العام للحزب ويحى الفضلى ومحمد أحمد المرضى ويحى عثمان ومحمد أمين حسين . وسافروا فى اليوم التالى الى مصر .

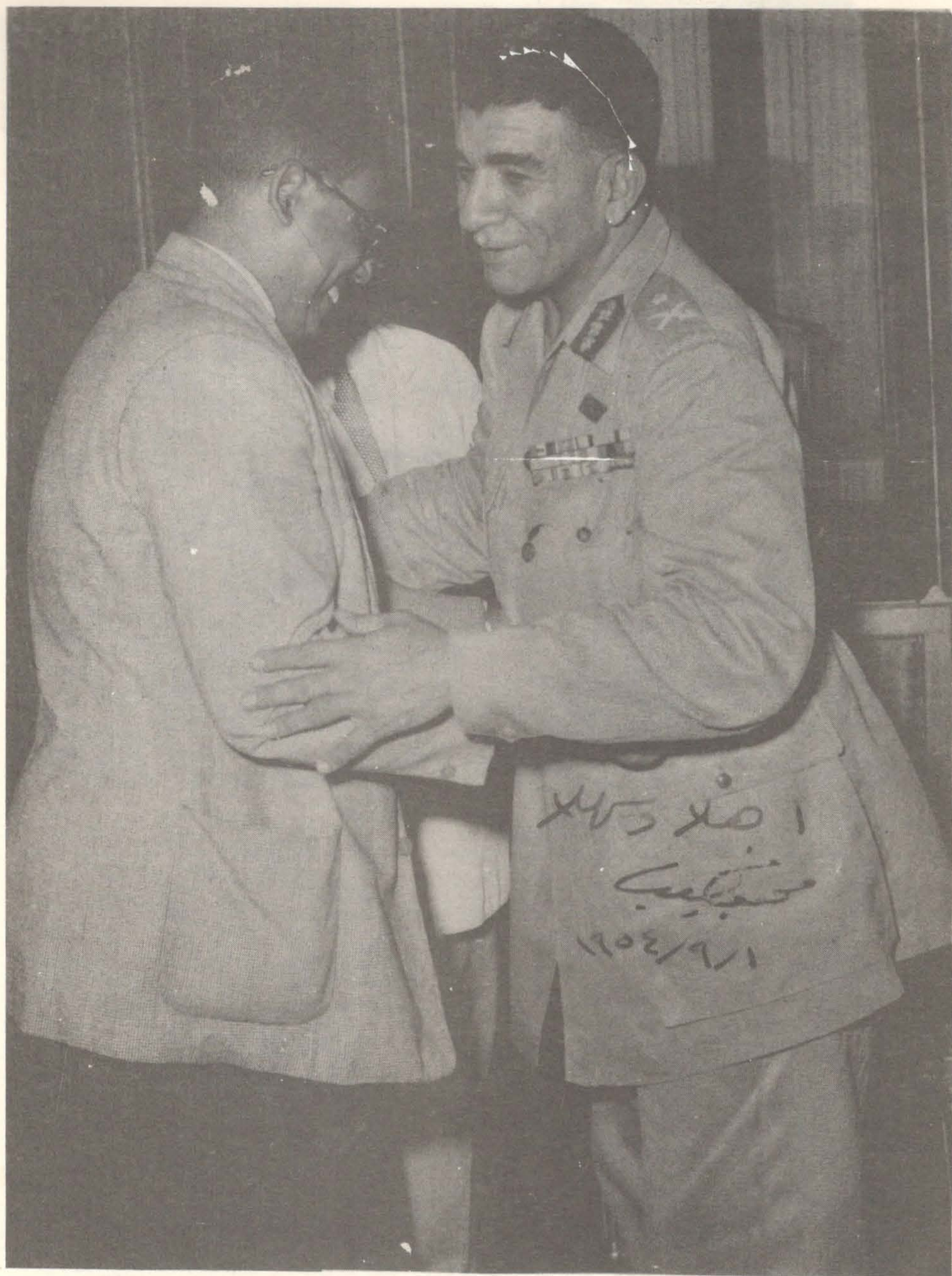
ويقول خضر حمد فى مذكراته : (وقبل ان تصل الطائرة ، جاءنا الطيار متهللا وزف الينا خبر رجوع الرئيس محمد نجيب ، ثم أخذنى الى الداخل لأسمع الاذاعة وهى تزف الخبر ، وسمعت أيضا التصريح المنسوب الى الذى يقول بأن السكرتير العام للوطنى الاتحادى صرح بان لا إتحاد ولا وحدة بدون نجيب ، وقد كان لهذا التصريح أثره البالغ على الأوضاع فى مصر فتحركت بعض قوات الجيش وتحرك الشعب، وكانت النتيجة عودة نجيب الى جميع مناصبه أقوى مما كان) .

وعندما وصل الوفد القاهرة ، وجدها فى أفراح باهرة كما يقول خضر حمد ، وبعد مشقة بالغة استطاعوا أن يصلوا الى منزل الرئيس نجيب ، وهناك استقر رأيهم على أن يصطحبوا الرئيس نجيب فى عودتهم الى الخرطوم لكى يحضر افتتاح البرلمان ، وتم لهم ما أردوا . وفى يوم أول مارس ١٩٥٥م ، تحركت بهم الطائرة من مطار القاهرة قاصدة الخرطوم .

حوادث اول مارس

وهنا يقول خضر حمد : (عندما حلقت الطائرة تريد النزول ، كان الملاحظ أن المطار والطرق قد استولى عليها الأنصار ، وكانت أعلامهم بارزة ، وأحسست أن الوضع غير طبيعى ، وسألت من حولى ولكن لا أحد يستطيع أن يجيب . ونزلت الطائرة واستقبل نجيب بالهتافات لأن الاتحاديين استولوا على داخل المطار ، ولكن كان واضحا أن كل ما بعد ميدان المطار قد شغله الانصار وجماهير حزب الأمة . وكان الاضطراب باديا على المسئولين والمستقبلين ورجال الأمن ، فسألت الدرديرى محمد عثمان عن الخبر فلم يتكلم ، ولكنه أخرج من جيبه سبع رصاصات مسدس ، وكان هذا كافيا لتصوير الموقف .)

هذا وقد شاهدت ، شخصيا ، فى الصباح الباكر من ذلك اليوم ، أن جماهير الأنصار قد غمرت كل ساحات المطار وميادينه والطرق المؤدية اليه . وكان منظرهم يدل على أنهم مستنفرون

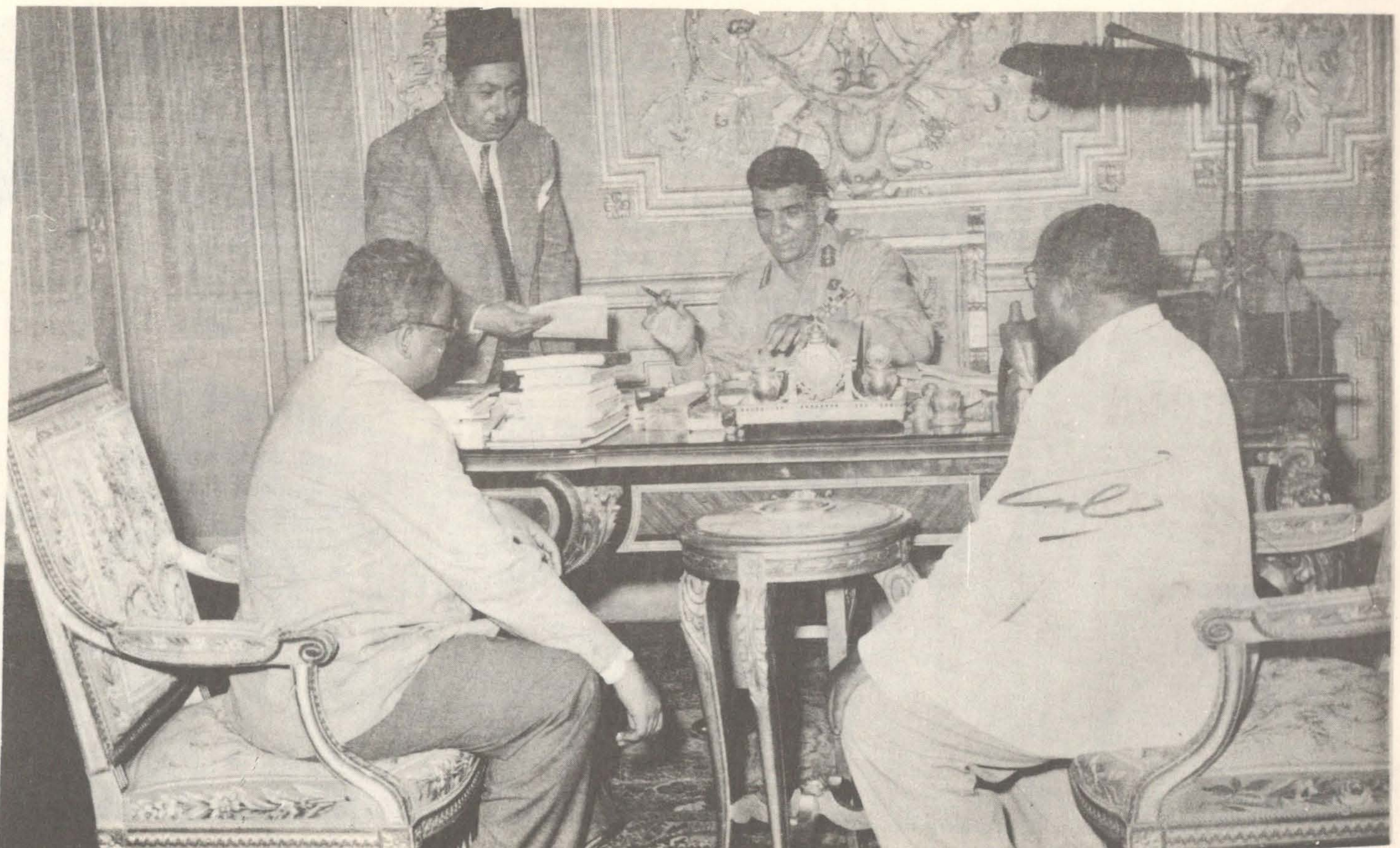


الرئيس محمد نجيب يستقبل المؤلف بمكتبة القصر الجمهورى بالقاهرة ((قصر عابدين))



منظر من احتفالات القاهرة باتفاقية السودان - فبراير ١٩٥٣م فى الصورة

محمود الفضلى - عبد اللطيف الخليفة



الرئيس محمد نجيب يستقبل د . فضل بابكر وعبد اللطيف الخليفة بمكتبه بالقصر الجمهورى (قصر عابدين)



الرئيس محمد نجيب يستقبل د . فضل بابكر وعبد اللطيف الخليفة بمكتبه بالقصر الجمهورى (قصر عابدين)

قد جلبوا من الأقاليم ويرددون بعض الأهازيج في انفعال ظاهر . وما لبس حالهم أن تطور الى التحرش بالناس . وأذكر أن الزحام أوقف العربة التى كنا نقلها ، واذا بأحد الأنصار يطل برأسة فى داخل العربة ويقول بلهجة آمرة : (قولوا سيدى الامام محرر السودان) ولكن الطريق انفتح فجأة وتحركت العربة ، ولم يستطيع صاحبنا اللحاق بنا .

ورأينا الناس يبتعدون بسرعة عن منطقة المطار ، التى أصبحت في حالة هياج وغليان ، وخاصة بعد أن سلك موكب الرئيس نجيب طريقا آخر الى القصر . واندفعت جموع الأنصار فى اتجاه القصر ، وقيل انهم كانو يخبئون اسلحتهم فى الاعلام الكثيرة وفى العربات ، وأحسسنا نحن ببداية اللالتحام مع البوليس واخذنا نبتعد عن منطقة الصدام المحيطة بالقصر ، وما لبث الموقف ان تطور الى معركة دامية ، وكان صوت الرصاص ودوى القنابل المسيلة لدموع ، يسمع فى كل مناطق العاصمة ، وسقط ضحايا كثيرون وخاصة من رجال البوليس ، كما ازهقت أرواح بريئة وغالية على المجتمع ، كميرغنى عثمان صالح والشاب الحديث التخرج أبوالقاسم ميرغنى.

وظن الانجليز كما أشرت سابقا ، ان هذه الاحداث الدامية فرصة لتحقيق الانهيار الدستورى الذى كانوا يحلمون به ، ولكن الحكومة الوطنية كانت واعية فلم تستجب الى اى استفزاز أو تآمر وتركت الأمر كله للقضاء ، وحاولت تضييق الاتهام حتى انحصر فى اربعة فقط هم :

عوض صالح وعلى فرح وعلى محمد هبوية وعبدالله عبد الرحمن نقد الله .

ولو استجابت الحكومة لتوجيهات الموظفين الانجليز لتوسعت في التحقيقات التى كانت حتما ستشمل السيد الصديق المهدى رئيس حزب الامة وغيره من االكبار .

واصدر القضاء حكمه ، ١٥ سنة لعوض صالح ، ١٠ سنين لعلى فرح ، ٥ سنين لعلى محمد هبوية ، ٤ سنين لنقد الله . وعاد ، بعد هذا كله السيد اسماعيل الأزهرى رئيس الحكومة ، فاستصدر أمرا بالعفو عن المحكوم عليهم ، فقفل بذلك الطريق نهائيا امام الدسايس الانجليزية.

ومن ثم فقد توجه التآمر الى الجنوب ، لتحريك الكارت الاخير الذى ادخروه لاحداث الانهيار الدستورى . ومما يدل على مساعى الانجليز الحثيثة للايقاع بين الحكومة الوطنية والانصار ، ان السكرتير الادارى فى تلك الأيام ، حاول أن يلفت الأنظار الى بعض المشاريع الزراعية

الخاصة بآل المهدى ، على أنها غير مستوفية للقوانين ، كأنما هى قد نشأت فى تلك الأيام ، وفطن أزهرى ايضا الى الفخ .

فأشار على المختصين باستكمال الاجراءات القانونية ، التى اثارها الموظفون الانجليز . ومهما يكن ، فان حوادث اول مارس بنتائجها الدموية ، كانت وصمة فى جبين حزب الامة ،ودليل على انه ، يؤمن بالعنف وليس بالديمقراطية . والا فما معنى تلك الحشود التى أرادوا بها اظهار أغلبيتهم ، كما يقولون ، بينما هم خرجوا من الانتخابات العامة مهزومين ؟ ألم يكن واردا ان مثل ذلك العراك الدموى ، قد يؤدى الى الفتنة والى الانهيار الدستورى وضياع المكاسب الوطنية؟ أم ان ذلك كله أخف عليهم من الاتحاد مع مصر ؟

على اى حال ، انتهت حوادث مارس على غير ما يهوى الانجليز ، وسارت الامور بعدها بهدوء واتجه الجميع ، فى داخل الحكومة ، الى انجاز المهام الموكولة اليها كالسودنة والتعويضات التى تعثرت واستنفدت منهم جهدا كبيرا ، ولكن سادت العمل روح وطنية عالية ، لم ترق اليها الخلافات التى كانت فى الواقع شخصية ، منها ما كان بسبب الاغفال فى تشكيل الوزارة ، ومنها ما كان يهدف الى انتزاع الحكم من يد السيد اسماعيل الازهرى وزملائه ، وهو الخلاف الاكبر الذى ظل يعمل فى الخفاء ، الى ان خرج من الحزب بعض من كانوا يسمون بكبار الختمية ، والى ان انشق الحزب ، والى ان التقى السيدان وسقطت حكومة ازهرى فى النهاية ، وقامت بدلها (حكومة السيدين) .

التعديل الوزارى الأول

كان من غير الطبيعى ان يبقى كبار قادة الحزب خارج الحكومة ، كيحى والمرضى وخضر حمد ، لولا ان كبار الختمية وقيادتهم كانوا يقفون فى طريقهم . وقد قام هؤلاء بضغوط كبيرة لاسترداد حقهم فى تولية المناصب الوزارية . وذكر خضر حمد ان هؤلاء علموا بأن شخصية معينة هى التى تقف فى طريقهم ، فأطلقوا اشاعة فى الحزب بأنهم سيجرون تعديلا فى مجلس السيادة وصحت اللعبة ، وكفت الشخصية المعنية عن العمل ضدهم ، فدخلوا الوزارة .

رحلة لندن

فى نوفمبر سنة ١٩٥٤م سافر الأزهرى الى لندن بدعوة من الحكومة البريطانية ومعه السيدان يحى الفضلى وعلى عبد الرحمن ، واجتمعوا بالجالية السودانية فى بيت السودان كما

اجتمعوا أيضا بالطلبة .

فى لندن أدلى أزهرى ببعض التصريحات التى تنم عن توجهه نحو الاستقلال . وهى المرة الأولى التى يدلى أزهِرى فيها بمثل هذه التصريحات . وذكر البعض أنه قال للسودانيين هناك : (انى أوافق على أن دعوة الاستقلال كانت تحيط بها الريب فى الماضى . . . وأوافق أن هناك تغييرا واضحا فى الرأى العام السودانى ، واتجاها نحو الاستقلال ، خاصة الآن وقد زال الريب) . كما نسب اليه قوله : (اعتقد أن أى اتحاد نقره مع مصر ، يجب أن يصون للسودان استقلاله وحريته وسيادته ، ويجب أن يكون هدفه تقوية مركز السودان الدولى ، لا اخضاعه لمصر ، أو التأثير على حرية أهله) .

وكذلك قوله : (قد يكون الرباط الذى يربط السودان بمصر ، كهذا الذى يربط بين الأقطار العربية) .

وأخيرا قوله : (اننا لا يمكن أن نفرط فى الانتصارات التى احرزناها) .كان لهذه التصريحات صدى داوى فى السودان ومصر .

فى الخرطوم أصدر السيد محمد نور الدين وكيل الوطنى الاتحادى بيانا مطولا جاء فيه : أن مبدأ الحزب هو الاتحاد مع مصر ، وان أى اتصال أو تصريح فيما يتعلق بالمبدأ أو تحديد نوع الاتحاد ، لا يعد معبرا عن رأى الحزب ، الا اذا صدر من لجنته التنفيذية .

أما فى القاهرة فقد قامت الدنيا ولم تقعد ، لأن حكومة الثورة ، بعد الاطاحة بنجيب ، كان الاتحاد مع السودان قد اصبح أمرا لا بد منه ، بالنسبة لاستقرارها . لذلك رأينا صلاح سالم وزير شئون السودان ، يتحرك فى كل الاتجاهات ، وتتحرك معه اجهزته فى مصر والسودان ، لمكافحة هذا الخطر الداهم . وكان الهجوم على أزهرى عنيفا بجميع الاسلحة . . . الاعلام والدعايات والاشاعات . . . . ثم دعم للمعارضين لازهرى ، كمحمد نور الدين بقصد احداث انشقاق فى الوطنى الاتحادى ، وكذلك التحالف مع الشيوعيين فى معاركهم مع أزهرى ، بالرغم من عدائهم فى ذلك الوقت مع عبد الناصر ، وخاصة عند ابرام الاتفاقية ، حين وصفوه بالدكتاتورية والعمالة للامبريالية الانجلو امريكية .

كما وصلت مصر أخبار بأن نور الدين قد جمع الهيئة العامة للحزب ، وقرروا فصل أزهرى وأصبح نور الدين رئيسا للحزب.

وسار صلاح سالم فى هذا الشوط ، حتى ألب بعض الجنوبيين على أزهرى ، الى درجة ان بعضهم كان يدعوا جهارا الى الاتحاد مع مصر من امثال الياكوزى نائب الزاندى والداعى لفصل الجنوب عن الشمال .

وطارت اشاعات بأن أزهرى عقد اتفاقا سريا مع الحكومة البريطانية وتنكر لمبادئ حزبه . . وقال آخرون أن أزهرى تلقى تهديدا غير مباشر بأن بريطانيا لن تترك الاتحاد مع مصر ليتم مهما كلفها الأمر . . مما أوحى اليه بأنها ربماتستخدم القوة عند اللزوم .

ابعاد ميرغنى حمزه وزملاءه

ما كاد أزهرى يصل الخرطوم عائدا من لندن ، حتى واجهته معركة من نوع آخر داخل الحزب . فقد سلمه ميرغنى حمزه مذكرة منه ومن خلف الله خالد واحمد جلى ، وثلاثتهم وزراء فى الحكومة .

وقد عددوا فى المذكرة أخطاء الحكومة نحوهم ، وطالبوا أزهرى باصدار قرار بتأييد الاستقلال ، وقرار آخر بتعيين ميرغنى حمزه نائبا له ، على أن يتولى وزارة الداخلية ، ثم قرار بتعيين أحمد جلى وزيرا للحكومات المحلية . . . كما حرضوا بعض نواب الختمية لكتابة عريضة يطالبون فيها أزهرى باعلان الاستقلال .

وكان رد أزهرى سريعا ، فأصدر قراره بابعاد الفرسان الثلاثة من الوزارة . وقد نسب الى أزهرى أنه أذاع بيانا قال فيه : (ان هؤلاء قد هددوا بتأييد حزب الأمة) .

ولا أعتقد ان شيئا من هذا هو السبب الحقيقى لابعاد الثلاثة ، لأن الخصومة بين الفريقين قديمة جدا كما ورد من قبل ، وهى عبارة عن محاولات متكررة ، كانت فى الماضى تهدف لانتزاع رئاسة الحزب من أزهرى ، وأخيرا لانتزاع رئاسة الحكومة ، وحجتهم فى الحالين هى ان كبار الختمية أحق بتأييد جماهيرهم . وظل السيد ميرغنى حمزه وزملاؤه يقودون هذه الحملة ويتحينون الفرص ، حتى ضاق بهم أزهرى وزملاؤه ، وأصبح التعاون معهم فى داخل الوزارة غير ممكن . ولا يمكن أن تكون المطالبة باعلان الاستقلال سببا لابعادهم . لأن أزهرى قد اتجه فعلا نحو الاستقلال كما صرح فى لندن .

ويقول العالمون ببواطن الامور ، ان أزهري لم يكن ليسارع بابعاد الوزراء الثلاثة ، الا بعد أن استوثق من عدم تأييد قيادة الختمية لهم ، بل تأكدت له موافقة القيادة على ابعادهم ،

باشارة هاتفية من الاسكندرية ، حيث كان السيد على المرغني في اجازة .

واكبر دليل على عدم تأييد قيادة الختمية للمبعدين ، هو انهم عندما كونو حزبهم الجديد (الاستقلالى الجمهورى) لم يتلقوا أى تأييد من قيادة الختمية ، ولم ينضم اليهم النواب الختميه بل اشير عليهم اى النواب أن يبقوا فى الوطنى الاتحادى ، تنفيذا لخطة أخرى كانت دائرة سرا للاتفاق مع حزب الامة ، كما سنرى فيما بعد .

وأن هؤلاء النواب ظلوا يتلقون مرتبات شهرية من السيد عبدالله خليل رئيس حزب الامة ، كما سنرى فيما بعد .

التعديل الوزارى الثانى

بخروج ميرغني حمزه وزميليه ، انفسح المجال للتعديل الوزارى الثانى ، فقد كانت هناك جبهة كونها المطالبون بدخول الوزارة ، كابراهيم المحلاوى والشيخ مدثر البوشى . والآن حانت الفرصة فدخل الوزراء ، المحلاوى والبوشى وحسن عوض الله .

الجهود المصرية ضد ازهرى

بالعودة الى حكومة الثورة فى مصر ، نجدها قد صممت هى الاخري على محاربة أزهرى فى كل الميادين ، لاقصاءئه عن السلطة بأى ثمن ، ولو كان هذا الثمن هو التعاون مع حزب الامة خصمهم الاكبر ، بل ولو كان هذا الثمن هو التعان مع الانجليز كما سنري فى اعتراف صلاح سالم لخضر حمد ومبارك زروق .

اندفع صلاح سالم في ملاحقة الأزهرى بأساليب مكشوفة ، اعتماداعلى ما كان يذيعه محمد نور الدين من عدم تأييد جماهير الوطنى الاتحادى لازهرى .

وجاء حسين ذو الفقار للخرطوم حاملا خطة جديدة ، تنطوي على عمل أى شيء يمكنهم من اسقاط الازهرى ، ابتدآء من اثارة النواب ومساومتهم على ترك الحزب ، فاعتبر أزهرى ذلك تدخلا فى شئونهم وشكا لعبد الناصر فى اثناء حضورهم احتفالات عيد الثورة بالقاهرة وذكر أزهرى جمال عبدالناصر بالاتفاق السابق بينهما ، على وقف مثل هذا الحملات .

ولكن حسين ذو الفقار استمر فى اتصالاته ومساعيه المعادية للوطنى الاتحادى ، والتى شملت الجنوب والجنوبيين ، وكانت لها نتائج واضحة ، ، وأثمرت فى النهاية انشاء (حزب الشعب الديقراطى) وتعاونه مع حزب الامه ، ولقاء السيدين الى أن قامت(حكومه السيدين) .

وبالرغم من كل هذه التدخلات المعادية ، فان أزهرى وزملاءه قد حافظوا على (شعره معاويه) التى بقيت بينهم وبين حكومة الثورة فى مصر .

فعندما حل عيد ثورة يوليو فى سنة ١٩٥٥ ، ذهب الأزهرى الى القاهرة على رأس وفد من حكومتة لحضور ذلك العيد . وهناك وجدوا تغييرا واضحا في المعاملة ..أولا انزلوهم في فندق (مينا هاوس) بعيدا عند الهرم ، لعزلهم عن الجماهير في داخل القاهرة ، وسارت الامور على هذا المنوال حتى انهم كانوا يشعرون بالعزلة فى الاحتفالات . وقد كف المسئولون عن التردد عليهم . خلافا لما ألفوا فى الماضى ، وتطورت الامور الى الملاحقة العدائية بحشود من السودانييبن المقيمين بمصر ، كان يقوم بجمعهم السيد محمد نور الدين ، لمواجهة الازهري وجماعته ، بالهتافات ضدهم ووصفهم بالخيانة والتنكر للمبادىء ....

حتى أن عبد الناصر قد شعر بالحرج فى الاحتفال الكبير وأمر بابعاد أولئك المتظاهرين . والصحف المصريه أيضا لم تقصر في مهاجمة الازهرى وزملائه ولم تتورع صحيفة الاهرام الكبرى من أن تنشر وقائع المهاجمات لوفد أزهرى ووصفه بالعمالة ، واستيحاء الاستقلال من الانجليز ، مما جعل جمال عبدالناصر وزملاءه يعتذرون لازهري .

علي العموم ، عاد وفد أزهرى الي الخرطوم ، وقد حزت في نفوسهم معاملات القاهرة التي بلغ بعضها حد السباب والاهانة ، فاصبحوا اكثر اقتناعا بأن رجال الثورة المصرية قد أضمروا لهم الشر المستطير . وان المؤامرة الكبرى التى بدأت بواكيرها تجوس خلال الديار ، ستمضى في طريقها للاطاحة بازهرى ، وزملائه واقصائهم عن الساحه السياسة كلها ان أمكن .

وقد اعترف صلاح سالم لخضر حمد ومبارك زروق عندما التقى بهما فى القاهرة ، أثناء عودتهما من معرض تشكوسلوفاكيا الصناعي ، قال صلاح سالم انهم كانوا مضللين . وأن التقارير كانت ترد اليهم من الخرطوم ، بان نور الدين هو صاحب الاغلبية التى هي مع وحدة وادى النيل . . وأن الهيئة العامة للحزب اجتمعت وفصلت اسماعيل الازهري ، وأصبح نور الدين هو رئيس الحزب ، وأن رجال الثورة كأصحاب فكرة ، كان لا بد لهم من تأييد الاتجاه الوحدوى ودعم نور الدين .

وشعر الازهرى بعد عودته من القاهرة ، بضرورة اجراء تصفية فى الحزب لوقف التيارات المتضاربة ، فاجتمعت الهيئة العامة ، وقررت فصل نور الدين والطيب محمد خير اللذان كونا

فيما بعد (الجبهة الاتحادية) وهي الحزب الذى لم يترك له أثرا في الساحة السياسية .

ولكن هل استقرت الاحوال فى الحزب .كلا ، فقد بدأت المناورات من جانب الختمية ، وخاصة الكوراته باساليب متعددة ، وزادت الاشاعات والهمس بان ازهرى لم يعد يستجيب لتوجيهات السيد على ، وإضطرازهرى لمقابلة السيد على ، ولكن لم يجد عنده أكثر من قوله أن الختمية غير راضين عن شخصيات معينه في الحزب ، وخرج الازهري بانطباع أن المسألة كبيرة ، وانه حتى لو حدث المستحيل ، وابعدنا الشخصيات القيادية غير المرغوب فيها ، فلن يأتى ذلك برضاء الختمية ، لأن المؤامرة كانت في الخفاء ضد ازهرى شخصيا .

ومما زاد النار اشتعالا ، أن رجال الوطني الاتحادى شرعوا في التخطيطات الديقراطية ، وتوجه الحزب نحو الاشتراكية ، وكثر الحديث عن التحرر وعن التوسع في الجمعيات التعاونية ، وعن الرأسمالية والاقطاع وتأميم المشاريع الزراعية ، وان الارض لمن يفلحها ... الخ . فتضاعف شعور الختمية بضرورة التخلص من ازهرى وزملائه .

أما هؤلاء ، فقد كانوا منصرفين بكلياتهم الى ترتيب الخطوات التمهيدية لاعلان الاستقلال ، ويشعرون بأنهم فى سباق مع الزمن ، وتلاحقهم المخاوف باحداث تغييرات فى الحزب ، لأنهم كانوا على علم بالتحركات الواسعة والجهود المبذولة لشراء النواب ، لأن بعض النواب كانوا يحضرون اليهم ويحدثونهم عن المحاولات الجارية بين نواب الختمية ، من كان منهم من شرق السودان أو من كان مع نور الدين ، وكان وراء ذلك كله ، صلاح سالم وحسين ذو الفقار . ولم تقف المحاولات عند هذا الحد ، بل تطورت الى تهديد أزهرى وزملاءه ، بالقتل . فقد ذكر خضر حمد (ان مدير البوليس جاءنا يوما ليقول انه تلقى اشارة بأن بعض القتلة قد دخلوا السودان ، وربما استغلوا حركة التمرد)

ولذلك وضعت حراسة من البوليس على منازلنا ، وبعد الحاح منا سحبت بالنهار وبقيت بالليل

كل هذا كان المقصود منه اثناء قادة الوطنى الاتحادى عن اعلان الاستقلال.

ولايحتاج الانسان الى ذكاء خارق ليدرك أن مثل تلك الممارسات الفاسدة ، كانت من أقوى الدوافع للاصرار على اعلان الاستقلال .

محاولة الوزارة القومية

وتمضى مؤامرة اسقاط أزهرى فى طريقها المحفوف بالمعارك الحزبية وشراء الذمم ومساومة النواب للتحول عن الوطنى الاتحادى ، والعمل على زعزعة استقرار الحكم . . وها هى تصل الى توحيد الجهود لاقامة (الحكومة القومية) ، كأكبر خطوة لسحب البساط من تحت أقدام أزهرى ، وكانوا فى الوطنى الاتحادى لايؤمنون أصلا بالوزارة القومية ، ويعتقدون ان ضررها أكثر من نفعها ، وانها ستنقل الخلافات والصراع الى داخل الحكومة وتعطل أعمالها وتصيبها بالشلل . ثم تأتى فى النهاية الى مصيرها المحتوم ، وهو انفراط عقدها وعودة أطرافها الى العراك من جديد ، بصورة ربما كانت أسوأ من ذى قبل .

ولكن التخوف الأكبر عند قادة الوطنى الاتحادى ، هو أن تكون الحكومة القومية ستارا لاخفاء العمل على تأجيل اعلان الاستقلال عن الميعاد الذى اتفقوا عليه .

وأوعز دعاة الحكومة القومية الى الصحف للكتابة عن هذه الحكومة والترويج لها والحث عليها وانها لابد منها لفترة تقرير المصير التى تحتاج لتكاتف الجهود . . . الخ .

ولكن على العكس ، فقد شهدت تلك الفترة أكبر قدر من النشاط لتفكيك أوصال الوطنى الاتحادى ، على النحو الذى أشرت اليه ، وفى نفس الوقت كان يجرى العمل على اذابة الثلوج بين الختمية والأنصار ، ولتصفية الخصومة التقليدية بينهما ، حتى التأم الصدع أو هكذا خيل اليهم ، وحتى تم تحقيق الهدف الكبير ، (لقاء السيدين) على كلمة سواء ، هى اسقاط أزهرى .

ولو كانت دعواهم لتوحيد الكلمة صحيحا ، لكان لقاؤهم من أجل تأييد أزهرى ، خاصة بعد أن أعلن اتجاهه نحو الاستقلال وحقق لهم ما كانوا ينادون به ، ولم يعد هناك مجال للقول بأن تجاهل الاستقلال هو سبب خلافهم مع أزهرى ، وقد كان لكبار الختمية ميرغنى حمزة وزملاؤه دور كبير فى الموقف .

وكان وراء هذا أيضا مجهودات صلاح سالم وحسين ذو الفقار .

أما السيد على الميرغنى فقد كان موقفه من الحكومة القومية ، فيه تناقض واضح كما يبدو من الوقائع التى وردت فى مذكرات خضر حمد ، فهو فى الوقت الذى يصدر فيه بيانا بتأييد قيام الحكومة القومية ، ويرسل وفدا الى الوطنى الاتحادى - بعد سقوط حكومتهم - يرجو فيه العمل على قيام الحكومة القومية ، نراه يلتقى بوزراء الوطنى الاتحاى ليقول لهم انه ليس له

دخل فى الحكومة القومية ، انما هو يعنى الحكم القومى ، وان بيانه لم يطلب حكومة قومية . . .
ثم لا يلبس أن يشترك مع السيد عبد الرحمن المهدى بعد لقاء السيدين - فى بيان يطلبان فيه من الأحزاب قيام الحكومة القومية . . !!

ولكن سرعان ماانكشف الفطاء عندما شعر قادة المؤامرة انهم قد جمعوا من النواب ما يكفى لاسقاط حكومة أزهرى ، فتم اتفاقهم على انتهاز فرصة عرض الميزانية على مجلس النواب يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥م ، بداية تنفيذ المؤامرة فرفضوا مناقشتها فى القراءة الثانية ، اظهارا لعدم الثقة بالحكومة ، فاجرى التصويت ونالت المعارضة ٤٩ صوتا مقابل ٤٥ للحكومة . والسبب فى هذه النتيجة هو ان عددا من نواب الوطنى الاتحادى صوتوا ضد الحكومة ، تأييدا للحكومة القومية ، وهم محمد جبارة العوض ، وحسن محمد زكى ، وعبد النبى عبد القادر ، ويوسف عبد الحميد ، وكذلك أبو فاطمة ومحمد محمود من شرق السودان،ورفع أزهرى استقالته الى الحاكم العام فقبلها .

وأصدر أزهرى بيانا للشعب أوضح فيه تمسكه بالديمقراطية والنظم الدستورية . وما كاد الخبر يصل الجماهير ، حتى خرجت المظاهرات تجوب الشوارع فى العاصمة والأقاليم ، فى شبه ثورة شعبية مؤيدة لأزهرى ، وتهتف ضد الحكومة والمتآمرين والمرتشين .

ولم تدم فرحة المتآمرين أكثر من أربعة أيام ، حيث عاد النواب المستقيلون ، وأجرى التصويت من جديد فى مجلس النواب ، ففاز اسماعيل الأزهرى ، وشكل وزارته فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٥م بنفس الصورة السابقة . . وعادت الفرحة للشعب . . .

والواقع ان مسلك أزهرى ، فى تقبله لنتيجة التصويت الاولى وتقديم استقالته بهدوء، انما يدل على احترامه للروح الديمقراطية ، لأنه كان من حقه أن يحل مجلس النواب ويجرى انتخابات جديدة ، كان سيكسبها حتما ويعود الى الحكم ، ولكنه رأى ان البلاد فى أول عهدها بالنظم الديمقراطية ، وان تأكيد الحرص على الروح الديمقراطية والتمسك بنظمها ووضع السوابق المؤيدة لها ، أفضل من الاستفادة من الفرصة التى أتاحها له الدستور ، بحل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة ، تكلف البلاد أموالاً لا قبل لها بها فى تلك الظروف . ولكن هل أدى ذلك الى الاستقرار . كلا .

فبدل أن يترك الحزب المؤيد بالأغلبية ، سواء فى الانتخابات العامة أو فى مجلس النواب ،

ليكمل شوطه الى النهاية ، كما تقضى روح الدستور والديمقراطية ، نرى محاولات الحكومة القومية تطل برأسها من جديد . . . فيرسل السيد على الميرغنى السيدان على عبد الرحمن والدكتور أمين السيد ، الى الوطنى الاتحادى لليفصحا عن رغبة السيد فى قيام الحكومة القومية ، وبينما هم فى الوطنى الاتحادى يدرسون رغبة السيد فى الحكومة القومية ، لاحظوا ان قيادة الختمية أخذت تستقدم الوفود من الأقاليم بكثرة ، لاطلاعها على السياسة التى تقررت بسحب الثقة من الوطنى الاتحادى ، مع الانتظار لحين تعليمات أخرى . . وكان بعض تلك الوفود يحضر الى الحزب ويفضى بكل ما قيل لهم .

كيف تم لقاء السيدين

لقد وصلت المؤامرة الطويلة الى تحقيق أهم أهدافها وهو لقاء السيدين ، فكيف تم ذلك ؟

جرت مقدمات اللقاء فى الكتمان الشديد ، ولو كانت حقا لا تستهدف أزهرى وحكومته ، لا طلعه السيد على ، على تلك المقدمات ، ولو بصفة شخصية ، لأن أزهرى كان أكبر أعوان السيد على فى الساحة السياسية .

ولكن شيئا من ذلك لم يحدث ، بل ان السيد عبد الرحمن المهدى هو الذي اتصل بأزهرى وأخبره كيف جرت مقدمات اللقاء ! !

وقد تم تبادل الزيارات بين السيدين ، فكانت الأولى من جانب السيد عبد الرحمن للسيد على فى ١ / ١٢ / ١٩٥٥م وكانت الثانية من جانب السيد على ، كرد للزيارة الاولى ،

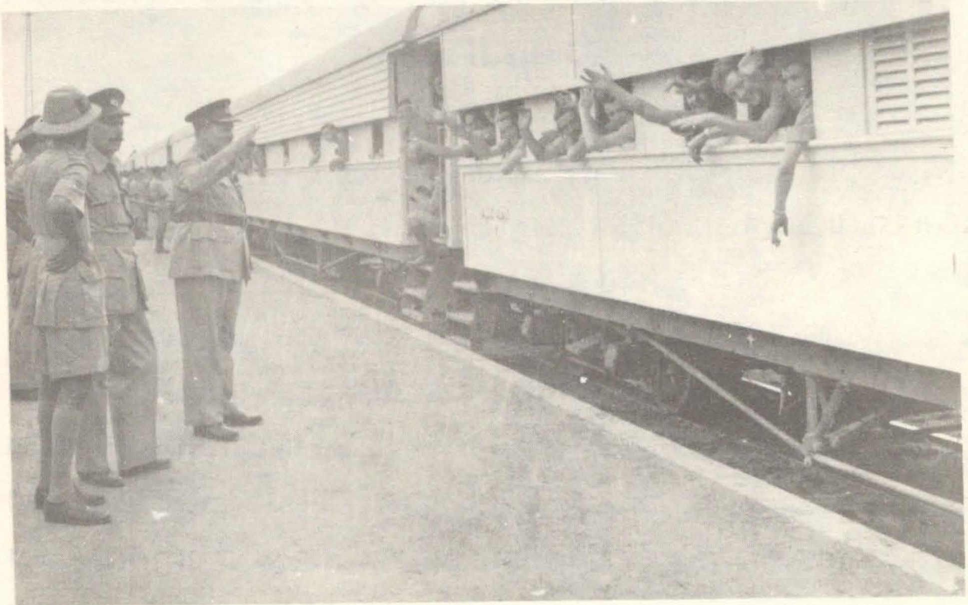
ومن الغريب أن يأتى بعد أيام ، السيدان،على عبد الرحمن ود . أمين السيد برسالة من السيد على يقول فيها لأزهرى وزملائه ، ان اللقاء الذى حدث بينه وبين السيد عبد الرحمن ، لا يحمل معنى سياسيا ، بل المقصود به انهاء الخلاف الذى ظل أكثر من خمسين عاما . وان البلاد مقبلة على مرحلة تقرير المصير ، وهذا يتطلب الوفاق والوئام ، مع أن هناك بيانا نشرفى نفس اليوم ، يناشد فيه السيدان الاحزاب اقامة الحكومة القومية ، ولم يعلم به وزراء الوطنى الاتحادى ، الابعد أن رأوه فى جريدة السودان الجديد . وهذا نص البيان : (الآن قد شاء الله فتحقق الأمل العظيم الذى كانت تنشده البلاد ، فالتقينا ابتغاء مرضاة الله والوطن ، فيسرنا أن نعلن عزمنا على الوقوف معا ، متكاتفين فى كل ما يعود على الأمة السودانية بالخير والسعادة



منظر من جلاء الجيوش البريطانية بمحطة السكة حديد



منظر من جلاء الجيوش المصرية عن السودان بمحطة السكة حديد بالخرطوم



جلاء الجيوش البريطانية عن السودان

القائد العام الفريق احمد محمد يودعها بمحطة السكة حديد بالخرطوم

والحرية والسيادة الكاملة ، واننا اذ نحرص على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام الى مصيرها المأمول ، نهيب بالمواطنين جميعا أن ينسوا ذواتهم فى سبيل خدمة وطنهم العزيز وتحقيق أمانية الكبرى ، حتى يتحقق الاستقرار والطمأنينة الضروريتان فى هذا الظرف العصيب . ونرجو بذلك أن يتهيأ الجو الملائم لتعاون جميع أحبابنا ومريدينا على البر والتقوى والخير العام ، كما نأمل أن يمكن التقاء الأحزاب فى الحال ، ونستطيع انقاذ البلاد من كل خطر متوقع ، والله المستعان والموفق لما فيه الخير والصواب) .

انتهاء السودنة

فى ١٦ أغسطس ١٩٥٥م أرسل السيد ابراهيم يوسف سليمان رئيس لجنة السودنة خطابا لرئيس مجلس النواب يخطره باتمام عملية السودنة ، وفقا لاتفاقية الحكم الذاتى المبرمة بين مصر وبريطانيا ، وذكر رئيس لجنة السودنة أن صورة من الخطاب أرسلت للحاكم العام ، وأخرى لرئيس الوزراء . .

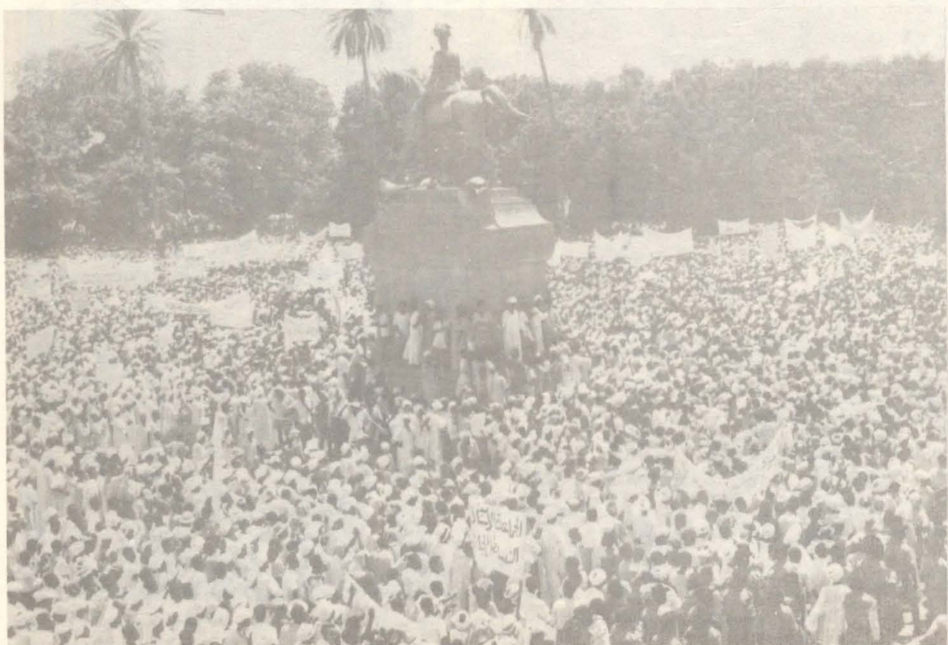
ووفقا للاتفاقية التى تعطى الحق لمجلس النواب - بمجرد اتمام السودنة ليبدى رغبته فى اتخاذ الاجراءات لتقرير المصير ، فقد تقدم السيد اسماعيل الأزهرى رئيس مجلس الوزراء للنواب ، فى نفس جلسة ١٦ أغسطس ١٩٥٥ بالاقتراح الآتى لتقديمه للحاكم العام : (نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعا، نعرب عن رغبتنا في الشروع لاتخاذ التدابير لتقرير المصير فورا ، ونرجو من معاليكم اخطار الدولتين المتعاقدتين بهذا القرار بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاقية المبرمة بينهما بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٣م ، بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان .)

وتمت الموافقة على هذا القرار بالاجماع ، وكانت فرحة كبرى للشعب الذى ظل ينتظر هذا القرار بشوق ولهفة . وخرج بعد هذا ، المجلس بكامله ، نوابا وشيوخا ، وفى مقدمتهم رئيس الوزراء والوزراء ، فى شكل مظاهرة الى ميدان المالية ، حيث كانت تنتظرهم حشود غامره من الجماهير التى طغت عليها الفرحة ، رافعة أعلامها ولافتاتها ، وتصاعدت هتافاتها بالحرية والاستقلال . .

وتعاقب فيهم الخطباء وفى مقدمتهم السيد اسماعيل الأزهرى ومحمد أحمد محجوب زعيم المعارضة . .



الجماهير فرحة بالجلاء



فرحة الجماهير بالاستقلال



فرحة الجماهير بالاستقلال

ولأهمية هذا اليوم ، حرص المسئولون على دعوة الصحفيين من مختلف انحاء العالم ولحسن الحظ حضر من مصر نقيب الصحفيين ، كما حضرت شخصية كبيرة من المهتمين بشئون السودان هى اللواء محمد صالح حرب باشا . وقد شاهدا من حماس الجماهير للاستقلال ، ما أقنعهما بأنه لم يكن من الممكن تفاديه ، وقال صالح ، وهو من غلاة المتمسكين بوحدة وادى النيل (أزهرى معذور) .

تمرد فرقة الاستوائية واحداثه البشعة

بعد يومين فقط من اعلان البرلمان عن رغبته فى اتخاذ الاجراءات لتقرير المصير ، جاءت الأخبار بأن جنود الفرقة الاستوائية بمدينة توريت قد تمردوا فى ١٨ أغسطس ١٩٥٥م وقاموا بحوادث دامية ومؤسفة . ولحسن الحظ كان جلاء القوات الأجنبية قد شارف النهاية قبل اتمام السودنة ، ولم يبق الا أفراد قد تم جلاء آخر جندى منهم فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥م .

وتطورت حركة الجنود فى الجنوب بسرعة فائقة ، الى ثورة مسلحة ضد الشماليين جميعا ، تستهدفهم بالتقتيل والتنكيل ، وامتدت الأيدى الآثمة الى غرب الاستوائية ، انزارا ويامبيو ومريدى وكل مكان به شماليون ، ليداهمهم القتلة فى بيوتهم واينما كانوا ، ويسرفوا فى القتل والابادة ، ولم يتورعوا حتى عن قتل النساء والاطفال ، فكان حصادهم صفوة من الضحايا ، ضباط ومعلمين وموظفين وتجار وأبرياء من النساء والأطفال ، بلغت المئات . .

وكان لذلك صداه المزعج فى الشمال ، وعاش الناس فترة اكثر من اسبوعين فى مأتم كبير ، وقلق على مصير الجنوب بل وعلى المكاسب الوطنية التى أصبح السودان بفضلها يقف على مشارف الاستقلال والحرية . . . وذلك لعلمهم ان الانجليز الذين خسروا كل معاركهم الماضية ، قد ادخروا الجنوب كساحة أخيرة للجولة الحاسمة ، التى تقصم ظهر الحكومة الوطنية ، فينهار الوضع الدستورى فيجدون فرصتهم الذهبية للبقاء فى جنوب السودان . . .

وعى الحكومة وتسامحها

ولكن الحكومة الوطنية كانت واعية لذلك كله كما قلت ، فسارعت الى التحرك لامتصاص الغليان الدموى ، وحسم الموقف لصالحها ، قبل أن تتمكن الأيدى الخفية من العمل ، فعاد الأمن والقانون والنظام لجنوب السودان .

اصل الفرقة الإستوائية

أما الفرقة الاستوائية التى قامت بهذا التمرد ، فقد أنشأها الانجليز أصلاً لمثل هذه المواقف المعادية للشماليين ، فى اطار خطتهم الثابته لفصل الجنوب والانفراد به عن الشمال .

وقد حرصوا منذ انشاء هذه الفرقة ، الايسمحوا لها بالاختلاط بالوحدات الشمالية ، حيث كان النظام يقضى بتنقل وحدات قوة دفاع السودان بين اقاليمه المختلفة ، الا الفرقة الاستوائية ، فهى مستثناة لا تتحرك من الاستوائية أبدا ، حتى تظل منطوية على الأفكار الخاطئة التى لقنها لها الانجليز .

اسباب وهمية اثارت الفرقة

وقد رأت الحكومة الوطنية أن تعمل على كسر هذا الحاجز ، الذى أقامه الاستعمار بين وحدة الاستوائية وزميلاتها من وحدات قوة دفاع السودان ، ليشملها نظام التنقل ، وتنطلق من عقالها وتختلط بزملاء السلاح ورفقاء الدرب ، فتجدهم من البشر العاديين ، وليسوا من المردة الشياطين كما صورهم الانجليز .

وعندما حل ميعاد جلاء القوات الاجنبية من السودان ،فكر المسئولون أن تحتفل كل وحدات الجيش السوداني بهذه المناسبة فى الخرطوم . وكانت فرصة طيبة لدعوة فرقة الاستوائية ، للاشتراك في هذا الاحتفال الوطني التاريخي . وصدر الامر بحضور الفرقة الى الخرطوم لهذا الغرض ، وبجانب الاحتفال بجلاء القوات الاجنبية ، كان هناك قرار هام ، وهو انشاء (حامية الخرطوم)بعد جلاء الجيش الانجليزى والمصرى ، واتخذ هذا القرار قبل تأزم الموقف فى الاستوائية . فقد انعقد في ٢٣ يوليو ١٩٥٥ اجتماع لقواد رئاسة قوة دفاع السودان بالخرطوم بالخرطوم برئاسة القائد العام الفريق احمد محمد ، وبحضور قائد الفرقة الجنوبية الاميرألاى اساعيل سال م ، وتقرر تكوين (حامية مركز الخرطوم) من جميع الفرق السودانية ، بحث يتحرك من فرقة الاستوائيه بلوك أو اثنين ، إلى الخرطوم ، ليبقى عضوا في الحامية الجديدة . وتقررمشاركة حامية الجنوب ببلوك واحد ، (ناقص بلتون) كما جاء في تقرير لجنة التحقيق برئاسة القاضى قطران. وكان الجو فى الجنوب وفى الاستوائية بالذات فى تلك الفترة ، مشحونا بالاشاعات والدعايات المسمومة والمثيرة ، حول نوايا الحكومة الوطنية ، بأنها تحمل العداء للجنوبيين ، وخاصة للفرقة الاستوائية وانها دعيت الى الخرطوم لضربها بالرصاص

بمجرد وصولها .

وقد نشرت رسالة مزورة بهذا المعنى ، منسوبة للسيد اسماعيل الأزهرى رئيس الحكومة ، وغير ذلك اشاعات كثيرة ، ظلت تطلقها جهات متعددة تهدف كلها الى زعزعة الحكم الوطنى واسقاط الحكومة .

وكانت هناك معلومات قوية بأن حكومة الثورة المصرية لها يد فى تلك الاضطرابات . وقابلت الفرقة الاستوائية أمر السفر للخرطوم ، بكثير من الامتعاض والتوجس ، وبدأ رؤساؤها الجنوبيون فى المراوغة والتساؤل عن الزمن الذى سيقضونه فى الخرطوم ، وهل هم ذاهبون لحضور الاحتفال بجلاء القوات الاخبية ، أم منقولون نهائيا من الجنوب . .

وكان هناك من يبثون بينهم روح التمرد والعصيان . . . وعندما لم يجد الجنود اجابة شافية على تساؤلاتهم ، قاموا بالتمرد والعصيان لامر التحرك للخرطوم ، وفى الحال بدت عليهم أعراض التحدى والعدوان بما يدل على ان الأمر مبيت ومخطط له من قبل . وكان المتفق عليه هو البدء بقتل الضباط الشماليين ، ولولا سرعة تصرف هؤلاء لتمكن المتمردون من ابادتهم جميعا فى غفلة منهم . وفى لحظات اشتعلت نيران التمرد كما ذكرت ، وكان المنوى بعد ابادة الشماليين ، الاستيلاء على السلطة ، ولكن حكومة الخرطوم كانت واعية كما قلت ، فتصرفت بالسرعة اللازمة وحسمت الموقف لصالح القانون والنظام .

ترك الأمر للقضاء وإجراء محاكمة عادلة

وبقدر ما كانت الحكومة واعية فى حماية السلطة والنظام ، كانت أيضا واعية فى التعامل مع الموقف الملتهب كله ، فلم تستجب للحساسيات والاستفزازات ، ولا الى ما كان ينطوى عليه التمرد من التحدى واسقاط هيبة الحكومة كما لم تفقد صوابها ، لما أنزله التمرد بالبلاد من خسائر فادحة فى الأرواح ، وخاصة تلك الصفوة من المثقفين وذى الخبرات العلمية ، الذين اختيروا خصيصا للاسراع بترقية الجنوب ليلحق بركب الشمال . . بالرغم من كل هذه الاعتبارات المؤلمة ، ضبطت الحكومة أعصابها وتحكمت فى تصرفاتها وعواطفها ، فلم تندفع فى ملاحقة القتلة والسفاحين أو الانتقام منهم ، بل تركت الأمر كله للقضاء والقانون ، لكى تأخذ العدالة مجراها فى حرية كاملة ، لأنها كانت تعلم ما وراء تلك الاحداث من محرضين ومتربصين .

ولتحقيق أكبر قدر من العدالة ، شكلت الحكومة لجنة لتقصى الحقائق والتحقيق الدقيق ،

عرفت (بلجنة قطران) مكونة من القاضى الفلسطين قطران رئسا ، وخليفة محجوب مدير عام مشاريع الاستوائية ، عضوا ، ثم الزعيم لوليك لادو ، زعيم ليريا ، عضوا .

واعطيت اللجنة كافة الصلاحيات التى تمكنها من القيام بمهمتها ميدانيا فى مواقع الاحداث كلما كان ذلك ممكنا .

على أى حال قد تم حصر الاشخاص الذين توفرت ضدهم الأدلة ، وقدموا لمحاكم عادية عادلة . ولتحقيق العدالة الكاملة ، كلفت الحكومة بعض المحامين الكبار للدفاع عن المتهمين ، تقديرا لظروفهم الخاصة .

خدعة المتمردين وفرارهم

وكانت مخاطبة السيد اسماعيل الأزهرى رئيس مجلس الوزراء ، للتمردين تحمل الكثير من الرفق والتلطف ، فقد ناشدهم فى رسالته الاولى ، ان يلقو السلاح ويسلموا انفسهم للحكومة ، مؤكدا لهم ان القوات الشمالية لن تمسهم بسوء ، وهو يعطيهم ضمانه الشخصى لسلامتهم ولاجراء تحقيق عادل ،وبعد ان رفضوا هذه الرسالة أيضا لم يتشدد معهم فى رسالته الثانية ، بل ناشدهم مرة أخرى وشرح لهم معنى التسليم ، وكرر ضمانه الشخصى بسلامتهم ، (إنه كرئيس وزراء الايغير كلامه) ، مؤكدا لهم ان حالهم بعد التسليم سيبقون كاسرى حرب لايمسهم أحد بسوء حتى يتم التحقيق العادل ، ولكن دون جدوى ، وحتي بعد ان قطع الحاكم العام اجازته وجا ء الي الخرطوم ، وخاطبهم مؤكدا كلام رئيس الوزراء واعطاهم ضمانه الشخصى بأنه سيرسل مستشاره الخاص ليراقب التسليم ويضمن سلامتهم ، رفضوا ايضا الرسالة وطالبوا بابعاد القوات الشمالية ، التى قال لهم عنها ازهرى انها لحفظ الامن والنظام فقط ، وواجب الحكومة هو حفظ الامن والنظام ، ولما انذرهم الحاكم العام ردوا عليه بالموافقه وطلبوا اعطاءهم ٢٤ ساعة ليجمعوا زملاءهم من النقاط الاخرى فوافق الحاكم العام ، ولكنها كانت خديعة ، لانهم حين ذهبوا للتسليم عند معدية جوبا وفقا للاتفاق تأخر مندوب المتمردين . وعندما دخلوا توريت في صباح اليوم التالى لم يجدوا احدا من المتمردين بل وجدوها خالية تماما حتي من السكان ، اللهم الا رجلين من البوليس ، وضابط واحد ومراسلة . وقليل من المرضين االعسكريين ومن بقي من الشماليين على قيد الحياة بسبب التجائهم الي الارسالية ، مع ان مندوب المتمردين قد اتفق مع مندوب الحكومة على تسليم الاسلحة في توريت فى ٣١ اغسطس

٥٥ ، وهكذا كانت الخدعة ، واختفى المتمردون باسلحتهم ليعاودوا بها التمرد من جديد في عصابات الانانيا وغيرها فى مقبل الايام...

وجدير بالذكر ان مسلك الحكومة الوطنية فى التعامل مع أحداث الجنوب ، كان مشرفا وحضاريا وفى درجة عاليه من الدبلماسية ، كسبت به الحكومه الثناء من الصحفيين الأجانب وجعلتهم يشيدون بها ويصفون السيد اسماعيل الازهرى بانه ارتفع الى مصاف كبار ساسه العالم.

مقارنة مسلك الحكومة الوطنية بمسالك حكومة الاستعمار

وأورد خضر حمد فى مذكراته ، مقارنة بسيطة ، بين مسلك الحكومة الوطنية مع هؤلاء القتلة ، وبين ما كان يحدث من الحكام الانجليز ، ازاء ما هو أقل من احداث فرقة الاستوائية ، حيث كانوايسرفون في القتل والتنكيل الى والوحشية والابادة الجماعية ، كما فعلوا بالدينكا يوم حصدوهم بالمدافع الرشاشة .. وكما فعلوا بالنوير يوم حاولو ابادتهم عن اخرهم ، بسبب قتلهم فورغسن المفتش فى ١٩٢٧ .

وغير هذا من الاحكام الفردية الفظيعة ، التى كان يصدرها الواحد من المفتشين بالقتل وينفذها بيده شخصيا علي الفور ، كما يفعل مع أى حيوان

وهناك قصص كثيرة يرويها الجنوبيون عن معاملة (الاله الابيض) لهم بما يحط من شأنهم ويزرى بكرامتهم ، حتى ولو كانوا من الموظفين أو المآمير . فكم من مرة خلعت ملابس أحدهم ، وعوقب بالجلد أمام مكتبه ، وكم من مرة جلد احدهم لانه كان يسير فى الطريق ، ولم ينتبه الى أن المفتش كان يسير خلفه . والى وقت قريب في مدينة واو كانت هناك لافته فى الطريق الواقع على نهر الجور كتب عليها (طريق الحكام) ، فلا يمكن لاى مواطن أن يسلك هذا الطريق .

وحتى رجال الكنائس كانت معاملتهم للجنوبين على درجة كبيرة من الاحتقار ، فلا يسمحون لهم بالجلوس معهم أو مشاركتهم فس الطعام ، على مائدة واحدة ، ومكانة من يعيشون منهم مع القسس لا ترتفع عن مكانة الخدم والاتباع . وربما تحسنت المعاملة بعض الشىء ، لاسباب سياسية خادعة تهدف الى كسبهم ضد الشماليين ، وبالرغم من كل ذلك استطاع هؤلاء الاجانب

، أن يغرسوا روح العداء في ابناء الجنوب ويتعهدوها بجهودهم الآثمة حتى وصلت الي التمرد المسلح .

اسباب مباشرة

أما الأسباب المباشرة التى حدثت قبيل التمرد وكان لها اثر فى اندلاع النار الكامنة تحت الرماد ، فقد وردت طائفة منها فى تقرير (لجنة قطران) ، اذكر منها البرقية التى أرسلها مركز انزارا للخرطوم حاملة توقيعات زعماء الزاندى ، مؤيدين للحكومة ومعارضين لعقد اجتماع حزب الاحرار بجويا ، بعد أن رفضته حكومة الخرطوم . وتبين أن البرقية مزيفة ، لأن توقيعات الزعماءاخذت بالغش ، حيث قام مساعد المفتش بأخذ توقيعات كبير الزعماء على ورقة بيضاء ، بحجة اختبار معرفته للكتابة ، ثم كتب على الورقة التأييد المطلوب دون علم الزعيم ، ثم قدم التأييد المزيف لبقية الزعماء فوقعوا عليه لانهم رأوا توقيع كبيرهم ، وكان نائب دائرة الزاندى ، الياكوزى موجودا فى ذلك ألاثناء ، وهو أصلا من دعاة الانفصال عن الشمال . فأغضبه ارسال البرقية المؤيدة للحكومة ، والتى اذيعت من محطة امدرمان عدة مرات . فثار الياكوزى وقام بنشاط واسع ، عقد فيه عدة اجتماعات ووجهها ضد الحكومة وضد الشماليين . وجمع حوله بعض الزعماء والجماهير ، وعقد اجتماع كبير ، اتخذت فيه بعض القرارات ، اهمها أن الياكوزى هو نائب الدائرة ، وهو وحده الذى يحق له أن يتكلم باسمهم ، وكان يجب استشارته قبل ارسال البرقية محل الاعتراض ، وكذلك قرروا عزل الزعماء الذين وقعوا على البرقية ، من مناصبهم .

وانهم لا يريدون أن يحكمهم الشماليون ، وليس من الانصاف أن يكونوا اى الشماليين أرفع مكانة منهم في البرلمان أو الادارة ،(وهم من يسمون زورا باخواننا الشماليين).

ومن الغريب انه قد كان من قراراتهم الاتحاد مع مصر ، وكان كوزى من أكبر الدعاة للاتحاد مع مصر ، الاانه لم يجد قبولا ، كما ذكر تقرير لجنة قطران (بالرغم من الاموال الطائلة التى قيل انها صرفت ..) .

ومن قراراتهم أن مساعد المفتش خالف القانون وتدخل فى السياسة ، باستدعائه الزعماء واخذ توقيعاتهم لتأييد الحكومة . وانه اذا أخذ منظمو هذا الاجتماع الى السجن ، فسوف يذهب جميع الزاندى الى السجن .وقد قيل أن كوزى وزملاءه قاموا بارسال خطابات تهديد

للزعماء الذين وقعوا على البرقية ، ورفعت قضية كوزى وزملائه بشكوى من الزعماء الذين قرروا نصلهم فى الاجتماع، ثم أرسلوا لهم خطابات التهديد .

وكانت محاكمة عجيبه ، وصفها تقرير لجنة قطران بأنها مهزلة ، وكان قضاتها من الشاكين أنفسهم ، واصدروا حكمهم ضد كوزى وزملائه بسجنهم عشرين عاما ، مما ازعج المفتش واحرجه ، لان المادة التى حكموا بها ، اقصاها سنتان فاستبدل الحكم فى الحال بسنتين .

والمهم هو الاحداث التى اعقبت هذه المحاكمه ، التى تمت فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٥م فى محكمة مدينة انزارا . فقد خرج المجتمعون بفناء المحكمة فى مظاهرة ، اصطدمت برجال البوليس والجيش ، ووقعت حوادث دامية قتل فيها ستة من الجنوبيين ، ونهب بعض متاجر الشماليين . فكانت فرصة لدعاة الثورة والتمرد ، استغلوها للترويج لافكارهم واقناع الآخرين بصدق اتهاماتهم للشماليين .

ومن العوامل المباشرة ايضا ، التى اثرت فى موقف التمرد ، رفض الازهرى التصديق بالاجتماع الخاص (بالفدريشن) ، الذى طلب عقده حزب الاحرار الجنوبى بمدينة جوبا ، وقد امتد تأثير هذا الرفض الى منطقة الزاندى غرب الاستوائية ، فقد رأينا اثر البرقيه التى زيفها مساعد مفتش المركز وارسلها الى الخرطوم ، تأييدا لرفضها طلب حزب الاحرار عقد اجتماعه بجوبا ، وكيف اغضبت البرقية نائب المنطقه الياكوزى واحدثت ثورة عارمة ، وقعت فيها حوادث قتل ونهب ومحاكمات .

ولكن الواقع ان حجة ازهرى كانت معقوله ، اذ قال ان حكومته انتقاليه ومقيدة بنصوص المعاهدة المبرمة بين مصر وبريطانيا ، وهى تقول بوحدة السودان ، وليس لحكومته المؤقتة الحق لاجراء أى تعديل فى الوضع الراهن ، وانه يخشى من الدخول فى تعقيدات تؤدى الى تأجيل اعلان الاستقلال .

وهى حقيقة ، كما رأينا سابقا ، فهنالك جهات متعددة كانت تعمل على تأجيل اعلان الاستقلال أو وقفه نهائيا .

اسباب غير مباشرة

كما أن الظروف فى الجنوب كانت غير عادية ، وكانت جهات كثيره ايضا تعمل على تعقيد الموقف هناك ، ضد حكومة الوطنى الاتحادى ، وحتى بعض الاحزاب الشماليه ، كان لها ضلع

فى اثارة الجنوبيين ، كحزب الامة الذى تحالف مع حزب الاحرار الجنوبى ، وقاموا بجهود مشتركة ضد حكومة الوطنى الاتحادى ، وكذلك الحزب الشيوعى ، كعضو فى الجبهة المعاديه للاستعمار ، حين ذهب وفد منه الى منطقة الزاندى وكان يضم اعضاء بارزين ، للدعاية فى مطلع ١٩٥٥ ، كما جاء فى تقرير (قطران) ، فقاموا بتوزيع المنشورات والمطبوعات ، وخاصة بين العمال فى انزارا ، حيث ظهرت فيها آثار الدعاية والتعليمات الشيوعية ، كرفض المزارعين بيع انتاجهم من القطن بحجة انخفاض الاسعار ...

وكان الجنوبيون من جهة أخرى يتحدثون بمرارة عن وعود الشماليين التى لم تنفذ .

ومن اسباب التمرد الهامة ، السودنه وشعور الجنوبيين بالغبن لضآلة حظهم من الوظائف الكبيره بعد خروج الانجليز ، وقد يبدو مأخذهم وجيها لاول وهلة ، ولكنهم ، اذا انصفوا ، لالتمسوا العذر للمسئولين فى ذلك الزمان ،الذى كان فيه ضباب الاستعمار وسحائب الشكوك تحيط بالجنوب ، كما تحيط به المستعمرات من كل جوانبه ، وكان لابد من الحذر فى امر المناصب ذات المسئولية واسنادها للجنوبيين ، ولو لبعض الوقت ، حتى تتسع الفرصة للتعرف على بعضنا البعض ، وتتوفر الثقة ، التى لا يزال بعض الجنوبيين ينوه بفقدانها ، دون ان يفطنوا الى حق الشماليين ايضا فى الالتفات الى هذه الثقة .

اما ما دون هذه الاسباب مما تلوكه الالسن من عبارات او تصرفات منسوبة للجهلاء والسذج، فاعتقد انها بهتت وتجاوزها الزمن ، واصبحت من الموروثات البالية ، التى لم تعد تحمل ما كان لها من معنى فى الماضى البعيد ، كما لم تعد تعوق التعايش بين الشماليين والجنوبيين ، الا ان المغرضين هم الذين لا يزالون يحاولون استغلالها لخدمة مآربهم المسمومة ... وهل يهتم الشماليون بما يوجهه اليهم الجنوبيون من بعض الكلمات الباهته (كمندكورو) و (منقة) وغيرها ؟؟

على انه لا يكاد يخلو اى بلد فى العالم من مثل هذه الرواسب ، التى انمحى بعضها والبعض الآخر فى طريق الى الاضمحلال..ففى انجلترا مثلا كان الانجليز الى وقت قريب يطهدون الاسكتلنديين ولا يزوجونهم بناتهم ، وفى مصر اصبحوا يعتزون بكلمة (فلاح) وقد كانت بمثابة كلمة عبد فى الماضى . والى وقت قريب كان المصريون (ابناء الوجه البحر) يطهدوا الصعايده ، ويقولون : (ان فاتك الحمار اركب صعيدى) ، ولم يحل ذلك الاضطهاد دون التعايش بين

شطرى الوطن المصرى حتى تم الانصهار وزالت اسباب الجفاء او كادت . وهى حتما الى زوال مع التمدن والتحضر وتصاهرهما المستمر . وقد يأخذك العجب ، حين تسمع المصرى يقول عن السودانى الجنوبى : هذا (عبد حر !) ، فقد اصبحت كلمة عبد تعنى الجنس عندهم ، وكذلك يطلق المصريون كلمة (بربرى) للسودانى الشمالى ، ويرد عليهم السودانى بكلمة (حلبى) .

لقد اصبحت الممارسات بمثابة التفكة عند الشعوب ، وخاصة المتخلفة ، ومثلها ايضا الاعتزاز بالجنس والقبيله وانها افضل من غيرها ولعل هذه الخصال فى جنوب السودان ، اكثر منها بين قبائل الشمال .

واعتقد انها حتما الى زوال ، كلما اتسع حظنا من التحضر وتقدم الفكر ، كما حدث بين قبائل الشمال ، حيث زال الكثير من الفوارق بينهم ، حتى اصبح التزاوج مثلا بين الجعليين والدناقله ، ممكنا بعد ان كان مرفوضا فى الماضى القريب .

الحكومة القومية ايضا
ارادوها مكيدة ، فتحقق بها الاستقلال

مما سبق عن محاولات الحكومة القومية ، تبين انها كانت المدخل الرئيسى لتحقيق أغراض السيدين المشتركة . فقد أصبحت الحكومة القومية بعد لقاء السيدين ، على رأس برنامجهما لاسقاط حكومة أزهرى ، بل تفكيك أوصال حزبه من نوابه ، واضعاف نفوذه السياسى ليصبح شخصا عاديا .

وقد المعت لكل هذا من قبل ، وأن السيدين قد تبينا منذ وقت باكر ،أن أزهرى قد أصبح منافسا خطيرا لزعامتهما فى الساحة السياسية ، وأنه لو ترك ليمضى الى نهاية الشوط وتحقيق الاستقلال ، فسوف يصبح الزعيم الاوحد الذى يقود الشعب السوداني ويتحدث باسمه .

فضيحة رشوة النواب

وقد بلغ التعاون بين السيدين في هذا الاتجاه أن يتولى عبد الله خليل رئيس حكومتهما ، تقديم رشوة شهرية لبعض نواب الوطني الاتحادى ، لكى يستقيلوا من الحزب ، عندما تصدر اليهم الاشارة كما زكرت سابقا ، وبالفعل صدرت الاشارة فاستقالوا وكان فضحهم على يد المرحوم عبد المنعم حسب الله ، الذى وصف حكومة السيدين بأنها راشية ومرتشية فقدموه

للمحاكمة ، وأنكر عبد الله خليل التهمة ، والقائمة التى قدمها عبدالمنعم للمحكمة باسماء النواب المرتشين ، . ولكنها كانت لسوء حظ عبدالله ، هى نفس القائمة ، التى تم بها تسليم خمسين جنيه لكل نائب ، وعليها توقيعات النواب وتوقيع عبد الله نفسه . وكان المحامى مبارك زروق الذى طلب من المحكمة ، أحد أهرين اما أن يحضر عبد إلله خليل فى المحكمة أو يرسل اعترافه بالقائمة وصحة توقيعه عليها . ولم يكن امام عبدالله خليل منفذ ، فارسل أعترافه بالقائمة وصحة توقيعه عليها كتابة ، وثبتت بذلك التهمة النكراء على رئيس حكومة السيدين .

التقاء النقيضين

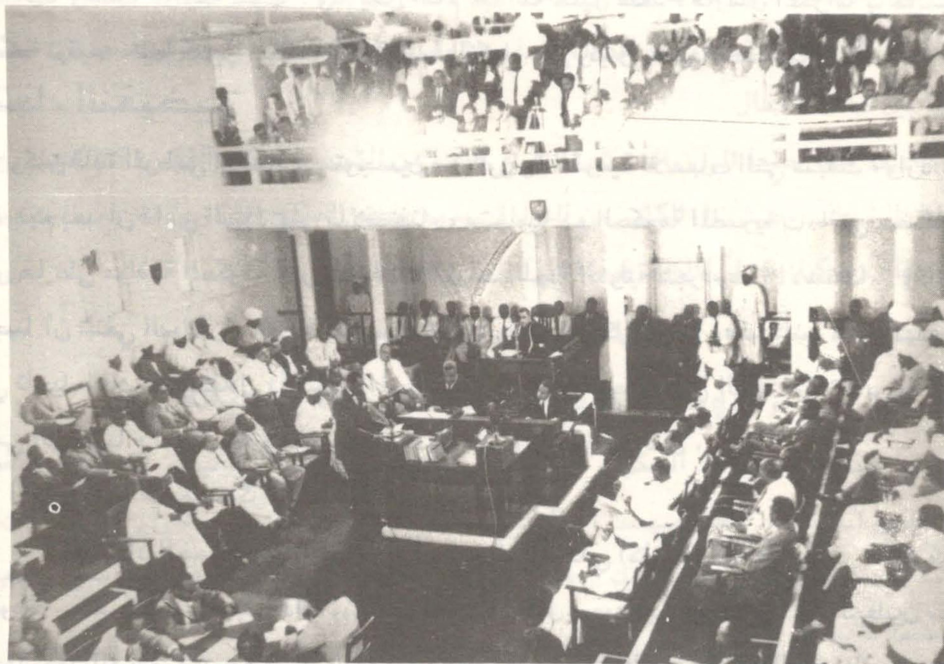
وكان قادة الوطنى الاتحادى متوجسين من الوزارة القومية للاسباب التي سبقت ، وازداد تخوفهم بعد أن نادى السيد على با لاستفتاء ، متجاويا مع الحكومة المصرية ت، التى حصلت بدورها على موافقة الحكومة البريطانية ،ثم تكونت اللجنة الدولية لاجراء هذا الاستفتاء . وكان عجيبا أن تلتقي الدولتان ، مع الاختلاف الواسع فى مقاصد كل منهما ، فقد كانت مصر تهدف الي تأجيل اعلان الاستقلال ، لافساح المجال أمام العاملين لوحدة وادى النيل ، وكانت بريطانيا ترمى الى افساح المجال امام المحاولات المبذولة ضد وحدة وادى النيل .

(وليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم فى واحد .) ..

ومن ثم ازداد الضغط علي الوزراء ، وأصبح السيد على أكثر الحاحا في طلب الحكومة القومية . وتحركت شخصيات ذات وزن جماهيرى ، أمثال محمد ابراهيم فرح ناظر الجعليين ، و محمد حمد أبو سن وغيرهم من الحادبين والمشفقين علي مصير الحزب ، ولكن السيد على زودهم برأيه ووعدهم باعادة كل النواب الذين خرجوا من الحزب ، بمجرد قيام الحكومة القومية .

وعندما وجد قادة الوطنى الاتحادى أن الوزارة القومية أصبحت لابد منها ، فكروا في درء خطرها على اعلان الاستقلال ، فساوموا فيها ، بأن تكون هى ثمنا لاعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، ولو اقتضاهم الأمر ، التضحية بنصف مقاعد الوزارة ، على أن يحتفظ أزهرى بالرئاسة .

وعقدت اجتماعات بين الحكومة وأحزاب المعارضة ، من أجل الحكومة القومية ، وثارت خلافات كثيرة ، خاصة حول كراسى وعدد الوزارات ونوعيتها ولمن تكون هذه أو تلك . . وطالت



الجلسة التاريخية للبرلمان التى اعلن من داخلها الاستقلال



الاحتفال با لاستقلال بقبة الامام المهدى بامدرمان

الخلافات التى قصد بها على ما يبدو مجرد المماطلة وخلخلة الوضع لاسقاط الحكومة ، ويتضح هذا من أنه بعد أن تم الاتفاق على قيام الحكومة بشرط ، أن يكون هدفها الأول هو أعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، وأن يكون استقلالا كاملا خاليا من أى قيد أو تحالف أو امتياز لأية دولة - نرى عبد الله خليل يقول فى آخر الجلسة : (اننا كمعارضة مختلفون ولكننا اتفقنا ضدكم) أى ضد الحكومة ، كما اننا نجد ميرغنى حمزه يثير موضوع الاستفتاء ، ويدخل فى موضوع آخر يتعلق بمصر .

اعلان الاستقلال من داخل البرلمان

وكادت المناقشات تدور فى حلقة مفرغة ، حتى ضاق بها الوزراء ، واتفقوا على انهم اذا لم يصلوا الى نتيجة عاجلة ، تقوم الحكومة باعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، وتضع المعارضة أمام الأمر الواقع .

وانتقلت المناقشات الى داخل البرلمان ، وكانت خطة المعارضة تقضى بمناوشة أزهرى باسئلة محرجة ، تدور حول انتهاكات مزعومة لسيادة السودان ، فى مجال الطيران وغيره .

ولكن شاء الله أن تكون تلك المناوشات هى المدخل الذى نفذ به أزهرى وزملاؤه الى غايتهم المنشودة ، وهى اعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، على غير ما كانت تدبره المعارضة .

وفى جلسة يوم الخميس ١٥ / ١٢ / ١٩٥٥م ، وقف السيد يعقوب حامد بابكر نائب شمال الفونج ، وسأل رئيس الوزراء السيد اسماعيل الأزهرى : هل تلقت حكومة المملكة المتحدة وعدا من حكومة السودان بمنحها قاعدة جوية فى السودان .

فرد الأزهرى قائلا : كلا ثم كلا .

وبعده قام السيد بلن البير نائب واو وسأل : هل كلا هذه تشمل الاتفاق الذى قيل أنه ابرم مع بريطانيا وأمريكا ، بشأن الدفاع عن الصحراء ومن ضمنها هذه البلاد .

وهنا أراد السيد مبارك زروق وزير الخارجية أن يرد ، ولكن أشار عليه السيد الأزهرى بأن يترك له الفرصة للرد ، لأن أزهرى اعتبرها فرصة مواتية لتفجير قنبلته ، التى ظل يتحين لها الفرص ، وهى اعلان الاستقلال من داخل البرلمان .

قال اسماعيل الأزهرى : (ان مهمة حكومتى محددة فى اتمام السودنة وتمت ، واتمام الجلاء وتم ، ثم فى جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال التام وقد تم هذا أيضا ، ولم يبق الا اعلان

الاستقلال من داخل هذا المجلس يوم الاثنين القادم ان شاء الله وأرجو الا يفوت نواب هذا المجلس الموقر ، حكومة ومعارضة ، قطاف هذه الثمار الدانية ، وأرجو أن يقدموا عليه ويقروه بكل قوة وشجاعة ، واوكد بأن حكومتى لم توقع اتفاقا أو معاهدة مع أى شخص كان أو حكومة ، ولم تتقدم حكومتى بشئ مثل هذا للبرلمان ، ولن تتقدم به فى المستقبل أن شاء الله) .

ثم وقف النائب داك داى وسأل : اذا لم يكن هناك اتفاق فعلا ، فلماذا لازالت بعض الطائرات الحربية تحلق فوق سماء السودان .

فرد رئيس الوزراء قائلا : اما أن الطائرات الحربية لازالت تحلق فوق سماء السودان ، فهذا راجع الى اختصاص معالى الحاكم العالم ، الذى اراد أن يتمسك بالحق الذى منحته اياه الاتفاقية فى قوانين السودان ، ولا يريد أن يتركه لوزير المواصلات السودانى ، ولكن لحسن حظ السودان فأن الحاكم العام قد قدم استقالته ، وهو فى انتظار من يعينه هذا المجلس ليحل محله ، وعندها سيبارح السودان .

وأرجو أن يوفق البرلمان يوم الاثنين القادم فى اختيار لجنة قومية تصبح رأسا للدولة ، وتكون مستقلة تماما ، وليست عميلة لأية دولة من دولتى الحكم الثنائى . وبذلك ينتهى الحكم الثنائى وتصبح للسودان السيادة التامة ، وعندها يكون الحق لتلك اللجنة أن تسمح للطائرات الحربية أن تحلق فوق سماء السودان أو لاتسمح .

كان تحديد أزهرى يوم الاثنين ١٩ / ١٢ / ١٩٥٥ لاعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، مفاجأة لأغلب النواب ، فحدثت ضجة ، وثار بعضهم قائلا ان (الاشقاء) يعنى الحزب القديم لرئيس الحكومة ، يلعبون بالنار . وان خرق نصوص هذه الاتفاقية الدولية يعرض السودان للخطر . . .

وغير ذلك من العبارات الملتهبة . . . وقد دل انفعال رجال المعارضة على انهم أدركو أن أزهرى استطاع أن يسحب البساط من تحت أقدامهم ، ويقلب كل حساباتهم التى كانت ترمى الى عدم تمكينه من اعلان الاستقلال ، فذهبوا من فورهم الى دار الصحف الاستقلاية ، وعقدوا اجتماعا ساخنا ، واصدروا عقبه ملاحق مسائية لصحفهم ، تحمل الهجوم الكثف على الحكومة وتندد بمسلكها وانها تغامر بمستقبل البلاد ، وان القانون الدولى لا يسمح بتجاوز نصوص اتفاقية الحكم الذاتى . . . الخ

ولكن أعضاء الحكومة كانوا يعلمون بأن فى القانون الدولى ما يؤكد بأنه اذا ، أعلن أى برلمان شرعى استقلال بلاده ، أصبحت تلك البلاد مستقلة ، وليس لأية قوة الحق فى ابطال ذلك الاستقلال وكان السادة عبد الله خليل وميرغنى حمزه و محمد نور الدين ، يساندهم السيد الصديق المهدى رئيس حزب الأمة ، يقودون الحملة ضد ما أعلنه أزهرى .

وسارت الامور بسرعة ، وحدث مابين يومى الخميس والاثنين نشاط هائل ، لم يـ باليل أو النهار ، تبادله الوزراء ونوابهم مع نواب المعارضة ، وكانوا فى شد وجذب . . .

وقد قيل ان السيد عبد الرحمن المهدى ، كان له دور كبير في حسم الموقف ، لجانب ما أعلنه أزهري فى البرلمان . وذكروا أنه استدعى ابنه السيد الصديق ، على عجل ، راشار عليه بان يفض الاجتماعات المتعاقبه فى دار الصحف الاستقلاليه ، قائلا انه لا يعقل أن يقف دعاة الاستقلال في وجه حاكم سودانى يعلن الاستقلال . . . واضاف أن التاريخ لن يرحمنا .

ومن ثم فقد تواكبت الخطى وتقاربت الأفكار ، وكان نواب حزب الامه أكثر جدية فى التفاعل مع الموقف ، ولهم الفضل فى اقناع السيد عبد الله خليل ، حين قالوا له بصريح العبارة (اذا أعلن الازهرى الاستقلال يوم الاثنين فسنقف معه).

وكانت الجماهير المعبأة بالمشاعر الوطنية، تتابع الموقف وتدفعه للامام نحو غايته المرسومة .

وبالنسبة لضيق الوقت فقد تصرف كل الأطراف بسرعة ، فاصبح الجميع على توافق واتفاق، حتى اذا ما حل اليوم الموعود (الاثنين) ،كان كل شىء قد أعد وتم ترتيبه ، بحيث تتقاسم الاحزاب الادوار فى داخل البرلمان ، ويشترك الجميع في شرف اعلان الاستقلال . وهكذا دخلوا جلسة يوم الاثنين ١٢/١٩ /١٩٥٥م وهم على قلب رجل واحد ، ليفرغوا من اعلان الاستقلال ، ومن اللجنة القومية التى تحل محل الحاكم العام ، ثم الجمعية التأسيسية التى تضع الدستور الدائم وتقره .

وما ان افتتحت الجلسة وانتهت الاجراءات الرسمية ، حتى وقف السيد عبد الرحمن محمد ابراهيم دبكه ، من نواب حزب الامة ، وفقا للخطة المتفق عليها ، وقدم أول الاقتراحات وأهمها. : (نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعا ، نعلن باسم الشعب السوداني ، أن السودان قد اصبح دولة ممستقلة كاملة السيادة ، ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتى الحكم الثنائى ، الاعتراف فورا بهذا الاعلان . ثم وقف النائب مشاور جمعة سهل) (وطنى الاتحادى)



توقيع الاعتراف بالاستقلال بواسطة الحاكم العام

ويرى فى الصورة اسماعيل الازهرى الفريق احمد محمد القائد العام

الدرديرى محمد عثمان - نور الدين - خلف الله حمد



الازهر تسلم الاعتراف بالاستقلال من مندوب مصر



السيدان الازهر والمحجوب

يرفعان علم السودان

١٩٥٦/١/١م



انزال العلمين المصرى والبريطانى ورفع علم



السيد / اسماعيل الازهرى يسلم مندوب مصر

علم بلاده بعد انزاله



أول مجلس سيادة عند الاستقلال

من اليمين احمد محمد صالح - احمد محمد يسن - الدرديرى محمد عثمان

عبد الفتاح المغربى   سريسيو ايرد

وثنى الاقتراح واصفا اياه بأنه تاريخى وخطير ، وكان مبتهجا بهذا الشرف العظيم . . . وبعد أن تحدث ممثلوا الاحزاب مؤيدين فى ابتهاج وحماس ، تم اقراره بالاجماع . ثم وقف النايب حسين جبريل سليمان (وطنى اتحادي) وقدم الاقتراح الثاني وهو (بما أنه يترتب على الاعتراف باستقلال السودان ، قيام رأس دولة سوداني ، فانه من رأى هذا المجلسأن ينتخب البرلمان ، لجنة من خمسة سودانيين ، لتمارس سلطات رأس الدولة ، بمقتضى أحكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالى ، حتي يتم انتخا ب رأس الدولة بمقتى احكام دستور السودان النهائي . كما أنه من رأى هذا المجلس ، ان تكون الرئاسة في اللجنة دورية في كل شهر ، وان تضع اللجنة لائحة لتنظيم أعمالها) .

وتحدث أيضا ممثلوا الاحزاب مؤيدين للاقتراح ، كما تحدث النائب جوشوملوال (غرب النوير) وأبدى سروره ، كاحد أبناء المديريات الجنوبية اذيرى واحدا من ابنائها فى مجلس رأس الدولة . . ثم اجيز الاقتراح بالاجماع .

وأخيرا وقف النايب محي الدين الحاج محمد (وطني اتحادى) وقدم الاقتراح الثالث والاخير ، فقال : (ان من رأى هذا المجلس أن تقوم جمعية منتخبة ، لوضع دستور السودان النهائى ، وقانون الانتخابات للبرلمان السوداني المقبل) . فثناه وأيده النائب حماد ابو سدر ، واجيز الاقراح بالاجماع .

وبعدها اننفض اعظم اجتماع لاول برلمان سودانى .

اسباب التحول الى الاستقلال

ربما كان للحكام الصريين العذر ، عندما كانوا ينفردون ، فى الماضى بمباشرة التفاوض مع الحكومات البريطانية ، لاستخلاص الحقوق الوطنية ، أو ابرام المعاهدات الخاصة بقضية وادى النيل ، ولكن بعد أن قامت الاحزاب السياسية فى السودان فى الاربعينيات ، وتبين للمصريين أن هناك احزاب اتحادية تدعوا بقوة لوحدة وادى النيل ، كان المفروض أن يلتفت الحكام المصريون الى هذا التطور ، باعتباره واقعا جديدا في المجال السياسي ، لم ينشأ عبثا ، وانما من اجل العمل الوطنى وتحرير البلاد .

فكان على حكام مصر ، أن يعيدوا النظر فى تعاملهم مع السودانيين ، بعد أن أصبحت لهم احزاب سياسية تتطلع الي القيام بدورها في الكفاح الوطني تماما كما تتطلع الاحزاب المصرية

، وخاصة بعد أن قامت احزاب اتحادية واضحة المبادىء في ربط كفاح الشعبين الشقيقين.

كان الواجب اعطاء هذه الحقائق اعتبارها عند اجراء أية مفاوضات أو ابرام اتفاقيات تتعلق بقضية وادى النيل ، لوضع الاتحاديين السودانيين فى الصورة ، على الأقل للاستئناس برأيهم ، واشعارهم بأنهم شركاء فى المصير . .

ولكن مع الأسف ، لم يكن هناك غير الاغفال التام على طول السنين . . ففى صيف ١٩٤٦ أجرى صدقى باشا رئيس الحكومة المصرية ، مفاوضات مع الحكومة البريطانية لانهاء الامور المعلقة فى اتفاقية سنة ١٩٣٦م ، ومن أهمها قضية السودان ، ولم يلتفت صدقى الى السودانيين ، وحتى عندما جاء الى القاهرة ، وفد سودانى قومى من جميع الاحزاب ، ليكون بالقرب من المفاوض المصرى ، لم يرحب بهم صدقى باشا ، بل هاجمهم فى الصحف متأثرا برأى حكومة السودان ، كما فعل المستر بيفن وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم .

وقد يقال ان صدقى باشا دكتاتور لا يمثل رأى الشعب المصرى ، ولكنا رأينا نفس المسلك من النحاس باشا زعيم الشعب المصرى ، عندما الغى معاهدة ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ الخاصة بالسودان وعدل الدستور واصدر البروتوكولات الملكية ، باعلان فاروق ملكا على مصر والسودان ، دون ان يلتفت هو الآخر الى استشارة السودانيين . .

ثم عندما شعرت الحكومة المصرية بالارتباك فى التعامل مع السودان ، بعد الغاء المعاهدات ، وقادها الارتباك الى التفكير فى تعيين نائب ملك فى السودان ، وانتهى بها التفكير الى اختيار السيد عبد الرحمن المهدى لهذا المنصب ، وسارت فى ذلك خطوات ، لم تلتفت أيضا الى الاتحاديين لأخذ رأيهم أو حتى مجاملتهم ، مما جعل السيد اسماعيل الأزهرى يحتج ويبين للمصريين خطورة تصرفهم .

وكذلك عندما استدعى نجيب الهلالى باشا رئيس الحكومة المصرية ، حزب الأمة للتفاوض معه على مصير السودان ، وهو أمر لا اعتراض علية ، الا انه لم يتصل بالاتحاديين .

والحاكم المصرى الوحيد الذى أعطى الاعتبار الكافى لرأى السودانيين بجميع اتجاهاتهم ، هو محمد نجيب رئيس حكومة ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م .

لم يقدم محمد نجيب على اللتفاوض مع الحكومة البريطانية ، الا بعد ان اكمل التفاوض مع كافة الأحزاب السودانية ، واتفق معها حتى على المذكرة التى تقدم بها للبريطانيين ، كأساس

لاجراء المفاوضات ، وقد فوضته الأحزاب للتحدث باسم الشعبين ، ونوهت باخلاصه الصحف السودانية .

ولكن مع الأسف سرعان ما ساءت الأحوال فى داخل حكومة الثورة ، وابعد محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية بتلك الصورة المجافية لمقتضيات الوفاء ، لرجل تقدم موكب الثورة ، حاملا رأسه فى كفه ، وكذلك دون مبالات بمشاعر السودانيين وتعلقهم بمحمد نجيب . ثم ما حدث بعد ذلك لبعض الشخصيات الكبيرة كالدكتور السنهورى ، وكذلك ما حل بجاعة الاخوان المسلمين وقادتهم من بطش وتنكيل .

لقد ولدت هذه الاحداث وما بها من العنف وعدم الانسانية ، كثيرا من التخوف عند السودانيين ، بأنه لو وقع مثلها على السودانيين ، لكانت الطامة الكبرى والجفوة التى يخشاها الحادبون على العلاقة بين الشعبين الشقيقين . هذه هى على الاجمال ، ممارسات الحكام المصريين التى أدت الى اهتزاز فكرة الاتحاد والى اعلان الاستقلال ، آخر الامر .

وهناك اسباب داخلية

كانت أحداث مارس مشئومة حقا ، ومهما قيل عن دوافعها ، فقد ولدت تخوفا أكيدا من الحرب الأهلية بين أبناء السودان . ثم التمرد فى فرقة الجنوب وما أحدثه من ثورة دامية ، راح ضحيتها المئآت من المواطنين ، كان هو أيضا عاملا على التخوف من الحرب الأهلية .

وقد أشرت من قبل الى اعتراف صلاح سالم لخضر حمد ومبارك زروق ، واضيف انه قال فى اعترافه أيضا : (عندما حدث التمرد فى الجنوب) جاءه زين العابدين صالح (عضو الحزب الجمهورى الاشتراكى) فى حالة تأثر شديد وطلب اعادة الجيش الى السودان لقمع التمرد ، والآ ضاعت مصر والسودان . وفعلا تحرك صلاح سالم ، وتم الاتصال بالحاكم العام ، وكانت صدمة لأن الحاكم أحرجهم بقوله ان الأمر لايحتاج . . . وقوة دفاع السودان وحدها كافية لاخماد التمرد ! !

وكان أيضا على رأس المخاوف ، اجراء الاستفتاء الذى نادى به السيد على ، ووصلت لجنته الدولية للقاهرة . وكانت الحكومة الوطنية فى سباق مع الزمن ، لتحول دون وصول هذه اللجنة التى لو قدر لها أن تصل الخرطوم ، لأدخلتنا فى تجربة ، تهدد كل مكاسبنا الوطنية ، وتضع

مصيرنا كله فى كفة القدر . . . ومن يدرى فربما كان استقلال السودان حتى الآن فى انتظار تلك اللجنة الدولية ، لتجرى الاستفتاء فى هذا الجزء أو ذاك ، وفقا لصلاحيتها التى تعطيها الحق فى تأجيل الاستفتاء فى أية منطقة ، بمحض ارادتها . . .

وهكذا كان اعلان الاستقلال من داخل البرلمان ، ضربة معلم قضت على كل المخاوف ، وكانت المخرج من كل التعقيدات . . .

اخر محاولات الحكومة القومية

بعد أن تم الاستقلال ، وتحقق لكل الاحزاب ما كانت تصبوا اليه ، كان الواجب أن تهدأ النزوات وتتطامن النفوس ، ويقبل الجميع على التزامات ما بعد الاستقلال ، عاملين بالحديث الشريف (خرجتم من الجهاد الأصغر الى الجهاد الأكبر) ، جهاد النفوس وتصفيتها لتقبل على البناء والتعمير وصيانة الحرية ، كما قال السيد اسسماعيل الأزهرى فى أول خطاب له عند رفع العلم : (واذا انتهى اليوم واجبنا فى كفاحنا التحررى ، فقد بدأ واجبنا ى حماية الاستقلال وصيانة الحرية ، وبناء نهضتنا الشاملة التى تستهدف خير الامة ورفع شأنها ، ولن يكون ذلك الا بنسيان الماضى وطرح المخاوف وعدم الثقة ، وأن نقبل على هذا الواجب الجسيم متعاونين ، بنيانا مرصوصا يشد بعضه بعضا ، وأن نواجه المستقبل وكأننا رجل واحد .)

ولكن مع الأسف لم يتوقف العراك ، لأنه لم يكن من أجل الاستقلال بقدر ما كان لازاحة أزهرى من طريق السيدين والمتطلعين من اتباعها . وكانت الحكومة القومية ، على الدوام ، هى مدخلهم الرئيسى كما قلت لازاحة حكومة أزهرى ، ولذلك ما كادت تنتهى احتفالات السودان بالاستقلال ، حتى بدات المحاولة ، وكانت هذه المرة أكثر جدية من المرات السابقة ، ولم يكن وزراء الوطنى الاتحادى بحاجة الى الضغط عليهم ، لأنهم سبق أن وافقوا على قيام الحكومة القومية من أجل اعلان الاستقلال من داخل البرلمان ،

ولاحظ أعضاء الحكومة أن المعارضة متشددة أكثر من اللازم فى عدد الوزارات ونوعيتها . . . ولما طال الجدل ، أرسل السيد اسماعيل الأزهرى ، الوزراء : على عبد الرحمن وحماد توفيق ود . أمين السيد للتفاوض مع المعارضة . ولكن هولاء الثلاثة اعتبروا أنفسهم هم الحزب فأبرموا الاتفاق مع المعارضة دون الرجوع الى زملائهم ، وفوجئ أزهرى بالنتيجة التى كاد أن يرفضها ، لولا تكاثر الوسطاء والحادبين على الحزب والحاحهم عليه ، فقبل حرصا منه على جمع الكلمة .

. فدخل أزهرى الوزارة ، وهو يعلم انها الفخ الذى جرى اعداده منذ وقت طويل ، وفعلا بدأت مظاهر التآمر والخلاف منذ اللحظات الاولى للوزارة ، وسارت الامور على العكس من المبررات التى ساقوها كضرورة لقيام الحكومة القومية ، وانتقلت الخلافات والصراعات الى داخل الوزارة ، كما توقع أعضاء الوطنى الاتحادى ، وترك الوزراء كل ما هو من واجب الحكومة ، وبدا واضحا أن شغلهم الشاغل هو االقضاء على أزهرى ومحو كل أثر لحكومته ليخلو المجال (لحكومة السيدين)

نشأة حزب الشعب :-

وقد ذكر خضر حمد فى مذكراته ان حزب الشعب الديمقراطى ، أنشئ سرا فى يوليو سنة ١٩٥٥م ، على أن يبقى أعضاؤه ورئيسهم على عبد الرحمن ، فى الوطنى الاتحادى ، لحين اللحظة المتفق عليها ، وقد حانت تلك اللحظة فى يوم الاربعاء ٤ يوليو سنة ١٩٥٦م ، أى يوم اسقاط الوزارة . ففى الصباح الباكر من ذلك اليوم ، وصلت أزهرى استقالة ثلاثة وزراء هم ، على عبد الرحمن وحماد توفيق ود . أمين السيد ، ليصبح ثلاثهم ، فى نفس اليوم من أعضاء المعارضة ويصوتوا ضد الحكومة التى كانوا من أعضائها قبل ساعات .

وما كادت تنعقد جلسة نفس اليوم ٤ يوليو ، حتى وقف النايب رحمة الله محمود (حزب الامة) فى مجلس النواب وقدم اقتراحا بسحب الثقة من رئيس الحكومة بعبارات جارحة وفى كثير من التحامل ، حتى أن رئيس الجلسة استوقفه أكثر من مرة وطالبه بالاعتذار .

ثم وقف النايب محمد محمود (ختمى) وثنى الاقتراح .

وكان بين المعارضين بعض النواب الجنوبيين ، الذين هاجموا الحكومة اثناء تناولهم تمرد الجنوب . ويشاء الله أن يرتفع فى تلك الجلسة ، صوت الحق من أحد نواب الجنوب وليس من الحكومة ، لبندد بالتآمر وينتصر لحرية الرأى ونزاهة النواب ، كما حمل على النواب الجنوبيين واعتبرهم مغالطين ، ذلك هو النايب بوث ديو الذى قال : (لقد ذكر السيد مقدم الاقتراح بأن السيد رئيس الوزراء قد فقد ثقة هذا المجلس ، وكان الاجدر به أن يقول أن الفرصة قد حانت ليتسلموا كراسى الحكم .)

وقال أن التخلص من الحكومة الوطنية الحاضرة ، ليس مفاجأة له ، وانه قد أعلن رأيه فى الصحف عن الحكومة القومية ، مستندا على رأى دزرائلى فى رفض انجلترا للحكومة القومية .



اول حكومة قومية

ثم عرج بوث ديو على النواب الجنوبيين فقال : (هل يذكر نايب بحر الغزال ، ذلك لنداء الذى وضعته ، ليذاع على المتمردين وطلبت منه أن يوقع عليه ، ورفض كما رفض أعضاء حزب الاحرار . ؟ ثم ذكرهم بما كان يحدث من البريطانيين من مذابح ، كواقعة ابادة الدينكا بالمدافع الرشاشة لقتلهم أحد الانجليز ، ثم حادث ابادة النوير فى سنة ١٩٢٧ لقتلهم المفتش فورغسون . . . وختمت المهزلة بأخذ الرأى عن اقتراح سحب الثقة فاجيز بأغلبية ستين صوتا مقابل ٣١ .

حكومة السيدين

وهكذا بلغت المؤامرة المزمنة مداها ، وتنفست المعارضة الصعداء ، وقامت (حكومة السيدين) . وهو الاسم الذى أطلقه عليها رئيسها السيد عبد الله خليل . وتعجب الناس يومذاك لهذه التسمية التى اجترأ بها عبد الله خليل على حقوق المؤسسات السياسية والديمقراطية ، التى بناها الخريجون والمثقفون بالكفاح الطويل ، وعندما حصلوا على الحكومة الوطنية ، احتفلوا بها كثمرة لذلك الكفاح ، الذى قادوه منذ ما قبل العشرينات ، حينما لم يكن يعرف للسيدين أى دور فى النضال الوطنى ضد الاستعمار ، ان لم يكونوا فى تعاون معه . والتاريخ شاهد ، بأن زمام الحركة الوطنية كان بيد الخريجين ، وكان السيدان وغيرهما من رؤسا الطوايف الدينية لا يرجى منهم ، على أحسن الفروض ، أكثر من المباركة على البعد ، ولم يتطلع واحد منهم لقيادة الحركة الوطنية ، شأنهم فى ذلك شأن رصفائهم من رجال الدين فى البلاد الاخرى ، واقربها مصر بلد الطوايف الدينية والطرق الصوفية ، التى لم نر فيها أحدا من رجال الطرق الصوفية ، على مدى التاريخ ، يتطلع الى منافسة مصطفى كامل أو سعد زغلول أو مصطفى النحاس ، بالرغم من أن اللورد كرومر المعتمد البريطانى ، حاول أن يدفع بعضهم الى ذلك ، عندما كلن يقول عن زعماء مصر انهم (شوية أفندية) وان (اصحاب المصالح الحقيقية هم لابسى الجلابيب الزرقاء) يعنى الفلاحين .

ولكن اللعبة صحت عندنا فى السودان بلد العجايب ، ونجح السيد دقلاس نيو بولد ، فيما فشل فيه كرومر ، لأن نيوبولد قال عن قادة مؤتمر الخريجين ، نفس ما قاله كرور عن زعماء مصر ، وأن أصحاب المصالح الحقيقية هم السيدين ونظار القبائل وزعماؤها . . .

ومنذ ذلك الوقت ازداد نفوذ السيدين وأخذت زعامتهم السياسية تمد رواقها بين الخريجين ، فتستقطب كبارهم بما لديها من امكانات واغراءات ، ومكانة عند الحكومة . . . وأخذت تحاول

التحكم فى كل الانتخابات بمالها من الجماهير الساذجة ، فتترسخ أقدامها ويستفحل أمرها يوما بعد يوم ، حتى صارت الزعامة آخر الأمر ارثاً ثابتاً للابناء والأحفاد ، كما نشهده اليوم ، فقد بطلت كل المعايير والمؤهلات الآمشيئة السيدين ، ومهما تفوق الخريجون فى الساحة السياسية أو الحركة الوطنية ، فلن تكون لهم الزعامة ، لأنها أصبحت حقا ثابتا لأبناء البيتين الكبيرين (الميرغنى والمهدى) ، مع ان الامام المهدى عليه رضوان الله ، لم يشر بمثل هذا فى اهل بيته ، لا فى أقواله ولا فى أفعاله . . . ويكفى ان عهد بالخلافه ، الى الخليفة عبد الله التعايشى الذى لا يمت اليه باية آصرة من القرابة .

حماقات حكومة السيدين

لنعد الآن الى حكومة السيدين لنرى ماذا فعلت .

كان المفروض فى أولئك الذين تحملوا وزر اسقاط أول حكومة وطنية ، والبلاد فى بداية الحكم الوطنى ، أن يكون لهم برنامج حافل بالاصلاح والتعمير ، وان يقدموا من الانجازات ما يبرر مسلكهم ويثبت انهم أجدر بالحكم من الذين أسقطوهم . ولكن يبدو ان الامر ، كما ذكرت سابقا ، هو اقصاء أزهرى وأى أثر له واعادته ، كما خيل لهم ، الى موظف أو معلم عادى . . وجهلوا بذلك طبيعة الأشياء .

فأزهرى لم يصل الى الموقع الذى ينكورنه عليه من فراغ ، وانما بنضال ومواقف أخذت مكانها فى مجرى التاريخ المعاصر .

ولن يستطيع أحد أن يجرد التاريخ من حقائقه . فهل يستطيع أزهرى مثلا ، أن يجرد السيد عبد الرحمن المهدى من مكانته التاريخية ، أو يجرد عبد الله خليل من مواقفه وصفاته التى اكتسبها من خلال ممارساته السياسية . ؟

أعتقد أن الحقد هو الذى كان يقود حكومة السيدين الى ارتكاب الحماقات ، حيال أزهرى وحكومته . ولم تشف غليلهم تلك الهجمات والمهاترات الجارحة التى كانوا يشنونها ضد أزهرى فى البرلمان ،

بما لايليق بالمستوى الرفيع لمواقعهم التى كانوا يتحدثون منها . فقد جاءت حكومتهم بحماقات كبيرة ، جعلت أعضاء الوطنى الاتحادى يصفونها بأنها حكومة الانتقام . فقد عملت هذه الحكومة على حرق وتمزيق كل ما وجدته للحكومة السابقة من صور ولوحات وأشرطة اذاعية

، وأطلقت يدها لمحو كل أثر من آثارها ، دون أن تلتفت للقيمة التاريخية التى توجب الاحتفاظ بمثل هذه الآثار .

أما الحماقة الكبرى التى اقترفتها حكومة السيدين فهى اقدامهماعلى حرق العملة ، بعد أن تكبدت البلاد فى سكها نفقات طائلة ، لا لشئ الا لأنها تحمل توقيع اسماعيل الأزهرى ، كرئيس لأول حكومة وطنية فى السودان .

الوحدة الكبرى

وقبل أن أغادر هذه الفترة ، أود أن أوضح هذه الحقيقة التى تتكامل مع مجموعة الاسباب التى قدمتها من قبل ، كمبرر لترجيح كفة الاستقلال . .

وهى أنه قد كان بين أعضاء الحزب الوطنى الاتحادى ، من آمن بالاتحاد مع مصر ، كخطوة للاتحاد الأكبر الذى يضم كافة الدول العربية والاسلامية ، وذلك قبل أن تنشأ الأحزاب فى السودان ، وكان هؤلاء أسعد السودانيين ، يوم أعلن بعض الأحزاب اتجاههم نحو الاتحاد مع مصر فى الاربعينات ، وحينما أجبرتهم الظروف التى أوضحتها على قبول الاستقلال لم يكن ذلك تنكرا لمبدأ الاتحاد ، انما كان حرصا على عدم تعريض الاتحاد الى الأخطار المحدقة به وبالسودان كله فى ذلك الحين ، وتفويتا للفرصة التى كانت تنتظرها تلك القوى الأجنبية المتربصة ، لتفجير قنابلها الزمنية التى اعدتها لتفكيك أوصال السودان أولا ، ثم ابعاده نهائيا عن أ صوله فى الشرق الأوسط وعن انتمائه للعروبة والاسلام .

واننى كواحد من أولئك الاتحاديين ، أقول ، اننا قد تلقينا مبادئ الوحدة عن الرواد الأوئل للنهضة الوطنية ، الذين تفتح وعيهم ، فى أعقاب الحرب ، وكان من أهمها ، أن دول العالم لابد لهامن الاتجاه نحو التكتل فى كيانات أو اتحادات كبرى ، وان عالم الغد لا مكان فيه للدول الصغيرة ، غير الدوران في فلك الدول الكبرى والخضوع لها .

والواقع ان أولئك الرواد قد تأثروا أصلا بالنظرة الاسلامية ، ذات المفهوم الواسع للوطن والوطنية ، والتى تعتبر البلاد الاسلامية ، اينما كانت ، هى وطن المسلم ، وهى بلا شك نظرة أكثر رحابة وتقدما عما تنطوى عليه بلاد العالم الاسلامى اليوم ، من تعصب للحدود المصطنعة ، باسم الذاتية والكينونة الخاصة وما اليها من المفاهيم المسمومة التى جاءنا بها الاستعمار ، وعمل على ترسيخها فى أزهاننا ، تحقيقا لشعاره المعروف (فرق تسد) . حتى أحالنا جميعا الى ما نشهده اليوم من ضعف وهوان . حتى على اسرائيل .

وقد يقول البعض ان بعض الاتحاديين يتحدثون عن الوحدة بصورة لم نسمعها من المصريين أنفسهم ، وهذا صحيح ، لأننا لم نتلق مبادئنا من الحكام المصريين ، وان أغلب هؤلاء الحكام والطبقة المثقفة فى مصر قد غزت أفكارهم نفس المفاهيم ، عن الوطن والوطنية ، التى رسخها الاستعمار فى ازهان الاجيال الحديثة عندنا فى السودان .

وكما قامت فى السودان دعوة (السودان للسودانيين) بتوجيه من الاستعمار ، كذلك قامت فى مصر من قبل دعوة (مصر للمصريين) وقادها أشخاص كبار ، كلطفى السيد ، طه حسين ومحمود عزمى ، وتوفيق الحكيم وغيرهم ، ولم يكن المقصود من هذه الدعوة ، هنا أو هناك ، غير التفرقة والانطواء على الحدود المصطنعة ، خدمة للمصالح الاستعمارية . . . . على اننا لا يمكن أن نغفل تطلع جمال عبد الناصر للوحدة العربية ، ورفعه شعار القومية العربية ، ومحاولة الوحدة مع سوريا وتوثيق ميثاق طرابلس مع ليبيا والسودان ، واطلاق اسم الجمهورية العربية المتحدة على مصر . . . وقبل هذا وذاك كان فى السودان اتجاه الامام المهدى وخليفته من بعده ، نحو مصر ، لفتحها واخراج الانجليز منها ، وكذلك ارساله الخطابات لرؤسا الدول العربية والاسلامية ، انما يدل ذلك كله على ان الوطن عند المهدى كان يعنى المفهوم الاسلامى العربى ، مما جعله يحاول مد رواق الهداية المهدوية لتشمل كل الوطن الاسلامى . وقد تجاوب مع المهدى فى ذلك زعماء مصر المنفيين فى باريس آنذاك : محمد عبده وجمال الدين الأفغانى وزملاؤهم ، وكذلك الزعيم احمد عرابى .

لقد كانت كل هذه الاعتبارات فى ازهاننا يوم قبلنا الاستقلال ، وفى اعتقادنا ان الزمن لن يطول بنا ، حتى تزول الرواسب والعقد والحساسيات التى ابتلانا بها الاستعمار ، كما تزول نزوات التطلع الشخصى لمجد الحكم والسلطة و عندئذن سيعرف الجيل الجديد المعافي من هذه الامراض ، ان مصلحة بلاده ، ليست في الانطواء والتقوقع ، وانما في الانفتاح على الاشقاء وتكوين الوحدة الكبرى .

اليوم نستطيع ان نقول ان السودان المستقل ، اقدر على تحقيق الاتحاد ، من سودان الامس الضعيف المهدد ، والمحاط بالمستعمرات من أخطر حدودة.

الانتخابات الثانية

وفى اوائل ١٩٥٨م حل ميعاد الانتخابات العامة الثانية ، وكان الوطني الاتحادي في

المعارضة ، وقد أكسبته المؤامرات المكشوفة ضده شعبية كبيرة بين الجماهير ، فجعلت عبد الله خليل يماطل في اجراء الانتخابات ، فذهب اليه وفد من الوطني الاتحادي يستعجل اجراءات الانتخابات . فقال لهم عبدالله خليل : (والله البلد دى تستحق الواحد يحكمها حكم دكتاتورى ثلاثة سنوات ، وبعدهامافيش مانع يقتلوه)، مما يدل علي نزعته الدكتاتورية . واخيرا تكونت لجنة الانتخابات من السادة:حسن على عبالله وكيل وزارة الداخليه الاسبق رئيسا ، والادارى عبدالماجد عوض الكريم سكرتيرا ، وكل من محمد يوسف مضوى ، وأندريا قورى عضوا. وسارت اللجنة في مهمتها وفقا لقانون الانتخابات ، فوضعت تقسيما للدواير الانتخابات ، راعت فيه كل الظروف ووفرت كل الضمانات التي تساعد الناخبين علي ممارسة حقهم الانتخابى في حرية وحيدة تامة ، ورفعت بذلك تقريرها للحكومة ، وأمكن للحزب الوطني الاتحادى أن يتحصل على نسخة من التقرير ، فأطمأن الى اجراء الإنتخابات بطريقة محايدة .

ولكن الحكومة نظرت الى التقرير بعين اخري ، فنحته جانبا ، وقامت هي وحدها بوضع تقسيم جديد للدواير الانتخابية ، مغاير تماما لما وضعته لجنة الانتخابات .

وكانت دهشة المعارضة عظيمة ، وتبين لها أن الحكومة غير مبالية بأى انتقاد فى سبيل كسب الانتخابات ، كما تبين لهم ان الجنسية السودانية قد استخدمت بتوسع لتكبير حجم الناخبين ، فقد ذهبوا بأوراق الجنسية الى مختلف المناطق ، ومنحوها للأجانب بلا حساب .

ومع كل هذا كان الشعور الشعبى يتصاعد لصالح الوطنى الاتحادى بدرجة جعلت المراقبين الأجانب يتنبئوون له بالفوز وتكوين الحكومة بمفرده .

وهذا ما جعل الحكومة تعتمد على استقلال السلطة والنفوذ وبذل الاموال ، دون تورع أو تقيد بالقوانين . فكان الفرق شاسعا بين مرشح الحكومة المدعم بكل هذه الامكانات ، ومرشح الوطنى الاتحادى الخالى من أى من تلك الامكانات .

وأوضح ما كن من عدم التوازن ، هو ما شهدته المناطق المختلفة مثل الجنوب ،

فقد تبين لى ذلك خلال تجربتى فى الاشراف على انتخابات مديرية بحر الغزال . حيث جاء الى هذه المديرية الدكتور مأمون حسين شريف ، أحد وزراء حزب الامة المميزين فى ذلك الوقت ، بطائرة الحزب الخاصة ، وليشرف على حركة انتخابات مرشحى حزب الامة .

وقد كنت بمركز قوقريال عندما وصلت اليه طائرة د . مأمون ، وسارع الى استقباله رجال

الادارة والبوليس فى احتفال رسمى ، . قرقول) شرف ، ومعهم السلاطين والمشايخ . . .

وفتحت له مكاتب الحكومة ليستقبل منها السلاطين والمشايخ والناخبين باسم حزب الأمة ويتم الاتفاق معهم على مناصرة مرشحى حزبه . .

ولا أظننى بحاجة الى الخوض فى آثار ذلك المسلك ، الذى أقل ما يوصف به ، أنه مجاف لمسئولية الحكومة نحو توفير الحيدة وكفالة القانون واجراء انتخابات نزيهة .

وبالرغم من احتجاج أعضاء الوطنى الاتحادى فى واو وتسييرهم موكبا كبيرا الى مبنى المديرية ، يظهرون به تغول الحكومة على حرية الانتخابات واستغلالها لسلطتها ونفوذها ، وبالرغم من ارسال برقية الى لجنة الانتخابات بالخرطوم فى هذا المعنى ، فان وزير حزب الأمة استمر فى طوافه على المراكز بطائرته ، واستقبالاته الرسمية . وفى بعض المراكز كالتونج ، كان مفتش المركز يقوم بمهمة وكيل حزب الأمة ، فيتصل بالسلاطين والمشايخ وغيرهم فى مكتبه ، وتجرى معهم الدعايات والاتفاقات التى تؤدى الى فوز مرشح الحكومة . ويصدر المنشورات الرسمية ليمنع بها الكلام ضد الطائفية ويدعو هو للسيدين . ولك بعد هذا أن تتصور النتيجة . . . ففى الوقت الذى كانت هذه الامكانات الهائلة تعمل لصالح مرشح الحكومة ، كان أعضاء الوطنى الاتحادى ، لايجدون حتى العربات ، لنقل ناخبيهم من مناطق سكنهم الى مراكز الاقتراع ، لأن رجال الحكومة استولوا على كل وسائل النقل .

وهكذا كانت الانتخابات غير متكافئة وغير عادلة ، لم تتورع فيها الحكومة عن العبث بالقوانين علنا ، أو ارتكاب أى مخالفة دون مبالاة . . وليس ذلك فى بحر الغزال وحده انما شملت مسالك الحكومة المستهترة بالقوانين ، كل الدوائر الانتخابية فى مختلف مناطق السودان البعيدة فى تحد صارخ ، كأنما كانوا يطبقون شعارهم المعروف : (البلد بلدنا ونحن سيادها) .

وبالطبع كان هناك تنسيق وتعاون بين حزبى اللحكومة (الأمة والشعب الديمقراطى) ، مكنهم من الفوز بأغلبية الدواير ، ما عدا دواير العاصمة والمدن الكبيرة ، ذات الوعى والتحضر ، التى لم يخضع ناخبوها لاغراءات المال أو النفوذ . . .

وجاءت نتائج الانتخابات الثانية ١٩٥٨م على النحو التالى : -

حزب الأمة	٦٣ دائرة
حزب الوطنى الاتحادى	٤٤ دائرة

حزب الشعب الديمقراطي ٢٩ دائرة

حزب الاحرار الجنوبي ٣٧ دائرة

وانعقدت أولى جلسات البرلمان فى ١٢ / ٣ / ١٩٥٨م . وفى هذه الجلسة انتخب السيد محمد صالح الشنقيطي رئيسا للمجلس باجماع الأصوات ، مما يدل على مدى التسامح والروح الديمقراطية عند أعضاء الوطنى الاتحادى ، رغم العداء السافر والحقد الدفين من خصومهم السياسيين .

حلايب

أثناء المعركة الانتخابية فى يناير سنة ١٩٥٨م ، جاءت الأخبار بأن كتيبة مصرية دخلت منطقة حلايب ، الواقعة على الحدود السودانية الشمالية الشرقية . فكانت مفاجأة للجميع ، وأسبابها مجهولة . وتعجب الناس ، وثار عبد الله خليل رئيس الحكومة على هذا الاعتداء الذى وقع بلا مقدمات .

وارسلت كتيبه مدرعة بأوامر مشددة ، بالصدام ، اذا لم ينسحب المصريون وأدلى عبد الله خليل بتصريحات ملتهبة ، بأنهم سيحاربون المصريين لاسترداد أى شبر من أرض السودان . ونجح عبد الله خليل فى اثارة الرأى العام ، وساعده جهل الناس بدوافع المصريين . فقال بعضهم ان منطقة حلايب فى نظر المصريين ، أرض مصرية ، اقتطعها الانجليز عنوة وضموها للسودان ، وحتى لو كان الأمر كذلك ، فليس طريق استردادها ، هذا الاحتلال المفاجئ .

ولكن الموقف انجلى بسرعة . وقال المصريون انهم لم يقصدوا اثارة مسألة حلايب مطلقا ، أو انها مصرية أم سودانية . وانما تجمعت لدى المخابرات المصرية معلومات ، بأن اتفاقا قد تم بين الامريكان وعبد الله خليل على انشاء ميناء فى حلايب ، وكذلك انشاء طريق برى يمتد من حلايب غربا عبر الصحراء الى شاطئ الأطلنطى، وبذلك يمكن الاستغناء عن قناة السويس التى أممها عبد الناصر ،

وأرادت الحكومة المصرية أن توقف ذلك الاتفاق بأى شكل من الاشكال ، وأشعار الامريكان بأن حلايب متنازع عليها بين مصر والسودان . وفعلا توقفت عملية الاتفاق ، وانسحبت القوة المصرية . والمهم أنه منذ ذلك الحادث ، لم نشهد من المصريين أى شئ عن حلايب ، مما يدل على انهم كانوا يعتقدون بصحة المعلومات التى وصلتهم ، ،ان غرضهم وقف الاتفاق على حلايب

وقد تم لهم ذلك ، فانصرفوا . .

ونحن اذ نعرض وجهة النظر المصرية التى تدل على قوة مخابراتهم ووقوفها فى وجه المحاولات الاستعمارية ، لابد لنا من أن نأخذ على الحكومة المصرية تصرفها العنيف المفاجئ ، الذى لم يترك فرصة لاصدقائها ليدفعوا عنها فهى لم تبذل أى جهد مع حكومة السودان ، لا بالوسائل الدبلوماسية ، ولا بغيرها ، ولم تستخدم وسائل الاعلام المتوفرة لديها ، والتى ربما كانت أفضل فى تحقيق غرضها من تعريض العلاقة بين البلدين الشقيقين ، لتلك الهزة التى لم تجد من يدافع عنها .

اتجاه عبد الله خليل للجيش

ذكرت قبل قليل بعض التصريحات لعبدالله خليل التى تدل على ميله لدكتاتورية الحكم . والشئ الذى كان يقلق بال عبد الله خليل بصفة مستمرة ، هو أن يرى العلاقات تتوثق بين الوطنى الاتحادى وبين الحكومة المصرية ، أو حتى بين هذه الحكومة وبين حزب الشعب الديمقراطى ، حليف عبد الله فى الحكم ، فالعلاقة بين أى من هذين الحزبين وبين مصر ، كانت دائما محل ارتياب عند عبد الله خليل ، لأن مصر فى نظره هى الخطر الأكبر الذى كان يدفعه الى الاستعانة بأية جهة ، غير ان الفرصة لم تواته فاتجه تفكيره نحو القوات المسلحة ، لتتولى الحكم برئاسته .

فى أزمة حلايب كان عبد الله خليل يأخذ على حزب الشعب صمته وعدم مشاركته فى الحملة الدعائية ضد الحكومة المصرية ، كما اتهم الوطنى الاتحادى بالسلبية فى هذه الازمة .

وفى مسألة المعونة الامريكية ، لم يهتم عبد الله بمعارضته الوطنى الاتحادى لأن واقف اصلا فى المعارضة ، ولكنه كان ممتعضا من مسلك حزب الشعب وتردده بين قبول المعونة ورفضها . .

ويعتبر الاستاذ أمين التوم فى مذكراته ، أن هذه المسائل كانت من أسباب زعزعة الثقة فى داخل حكومة عبد الله خليل . ويضيف اليها اتهامه للشيخ على عبدالرحمن بعرقلة أعمال لجنة الدستور القومية ، التى تكونت فى عهد الحكومة الائتلافية ، فقال (لقد كونت لجنة وزارية لمتابعة أعمال تلك اللجنة وتذليل العقبات التى تعترضها . وكان الشيخ على وزملاؤه كثيرى الغياب عن هذه اللجنة (بالاضافة الى أسفاره المفاجئة الى مصر ، التى كان كثيرا ما يخطر بها رئيس الوزراء وهو فى طريقه الى المطار ، دون أن يوضح أسباب سفره)

هذه المضايقات قد ضعضعت وزارة عبد الله خليل ، بل دفعته الى التفكير فى الانقلاب العسكرى .

ومن الاسباب أيضا ما جاء في مذكرات خضر حمد ، من أن اسماعيل الأزهري ، أثناء عودته من العراق بعد التهنئة بالثورة ، التقى بجمال عبد الناصر في القاهرة ، فوصف خضر حمد هذا اللقاء بأنه أقلق عبد الله خليل ، مضافا الى هذا ما ذكره أمين التوم عن التقارير التي كانت ترد الى عبدالله خليل والى قيادة الجيش ، بأن الملحق العسكري في السفارة المصرية بالخرطوم وبعض الموظفين ، يخططون لانقلاب و يجتمعون ببعض الضباط الشبان ، كما أن عبد اللهمن خليل قد ذكر ضمن ادعائه فيما بعد ، أن قيادة الجيش نفسها قد أبلغته ، ان انقلابا عسكريا يدبره الضباط ، ويسنده جمال عبدالناصر أصبح وشيك الوقوع .

اذا استعرضنا هذه كلها ، لا دركنا ان عبد الله خليل اجتهد كثيرا في تجميع الاسباب والمبررات التي أراد ان يتزرع بها لاحداث انقلاب عسكري يكون هو على رأسه ، اسوة بما حدث في بلاد أخرى كالباكستان ، ولكن الزمام أفلت من يده في آخر لحظة ، فقد رأى قادة الجيش أن (جحا أولى بلحم ثوره) ، فأبعدوا عبد الله خليل ، وانتهزوا الفرصة التي اتاحها لهم، وهو رئيس الحكومة ووزير الدفاع ، فاستولوا على السلطة . ولربما كانوا من جانبهم بفكرون في الانقلاب ، من قبل ، فاعطاهم الفرصة عبد الله خليل .

رفض عبد الله الائتلاف مع الوطني الاتحادي بادئ الأمر

أما الاسباب التي حاول عبد الله الخليل أن يبرر بها أحداث الإنقلاب العسكري ، وخاصة ما قاله عن الانقلاب المتوقع المنسوب لعبد الناصر ، فكلها تحتاج للمناقشة والتحليل ، الا أن عبد الله خليل لم يذكر لنا سببا هاما وهو ما كان يتردد في تلك الايام ، من توتر العلاقات بينه وبين السيد الصديق المهدي رئيس حزب الامة ، وأن السيد الصديق ، رأى المشاكل تحيط بوزارة عبد الله خليل ، وانها ستضر بحزب الأمة فدعى الى فضها وتكوين حكومة جديدة ائتلافية ، من حزب الأمة والوطني الاتحادي والجنوبين ، وكان موقف عبد الله هو الرفض القاطع لاقتراح السيد الصديق ، لأنه يرى في الوطني الاتحادي عدوه الأكبر ، وانه لايمكنه التعاون معه ، خاصة لأن رئاسة الحكومة ستكون عند أزهري .

وبالرغم من أن الاتفاق قد تم بين حزب الامة والوطني الاتحادي على كل شئ في تشكيل الحكومة ، حتى عدد الوزارات وتوزيعها ، وبالرغم من المحاولات المتعددة لاقناع عبد الله خليل ، فقد ظل مصرا على موقفه الرافض للتعاون مع أزهري .

تغيير مفاجئ

ولدهشة الجميع عاد عبد الله فجأة وأبدى موافقته على كل شئ بدون تحفظ !

يقول أمين التوم فى مذكراته : (ثم عاد عبد الله ووافق على التشكيل الجديد للحكومة ، وعقدت الاجتماعات فى منزله لتحقيق هذا الهدف) ويضيف أمين : (وفيما كان الموقف كذلك ، وحمدنا الله جميعا على تذليل العقبات والصعاب التى واجهتنا ، ايقظنا ليلا نحن وزراء الحكومة ، بواسطة جنود مسلحين من الجيش ، لنستلم خطابات باعفائنا من مناصبنا ، ممهورة من الفريق عبود قائد الجيش .)

ويتضح من هذا أن تغيير عبد الله خليل لموقفه بتلك الصورة المفاجئة التى ذكرها أمين التوم ، انما كان تغطية لاتصالاته ، التى كانت جارية سرا بقيادة الجيش لاتمام اتفاقه على الانقلاب ولا اعتقد بصحة ماقاله عبد الله، من أنه كان هناك انقلاب وراءه عب الناصر وكان وشيك الوقوع ، والا لماذا لم يقم بواجبه كرئيس للحكومة ووزير للدفاع ، فيوقف ذلك الانقلاب ، ويتخذ الاجراءات الكفيلة بحسم الموقف .

وقد كان فى امكانه ، أن يفعل ما فعله فى مسألة حلايب ، فبعمد الى الاثارة وتصعيد الحماس للحرية والديمقراطية . .

وفى معرض ادانة التاريخ لعبد الله خليل ، يقول أمين التوم : (وحتى بعد أن اتضح لعبد الله خليل قبيل يوم الانقلاب أن قادة الجيش خدعوه ، كان يمكنه كرئيس للحكومة ووزير للدفاع ، أن يعلن من الذياع تحرك الجيش لانقلاب ، ويحذر الضباط من مغبة الاشتراك فيه ، ويطلب من الشعب والقوات المسلحة التأهب للدفاع عن الدستور والديمقراطية . . ولكنه لم بفعل ولم يتحرك) .

الانقلاب

وقع الانقلاب فى صبيحة يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، وأصدر الفريق ابراهيم عبود رئيس مجلس الثورة ، بيانا يبدو أنه مستوحى من نفس البيان الذى كان عبد الله خليل قد أعده للانقلاب ، فهو بعد أن أشار الى الفساد الذى عم جميع مرافق الدولة ، أشار أيضا الى أن الاستقلال قد أصبح مهددا وأن التدخل الأجنبى أصبح سافرا .

وسارع السيدان الى أصدار بيان بتأييد الانقلاب وكأنه امتداد لحكومة عبد الله خليل ، لأنه سد الطريق أمام اسماعيل الأزهرى .

ثم أصدر عبود بيانات متلاحقة ، حمل فيها على الاحزاب وأمر بحلها ومصادرة ممتلكاتها ، وكذلك حل المؤسسات الدستورية وألغى المناصب الدستورية ، واوقف الصحف وصادر ممتلكاتها ، كذلك فعل بالمؤسسات الاخرى .

حل مجلس السيادة والجمعية التأسيسية ، وألغى الدستور المؤقت ، وأصدر قانون الطوارئ ومنع المظاهرات والتجمعات .

وكانت التعليقات على بيان السيدين ، انه يدل على انهما كانا ، على علم بالانقلاب ، وقال البعض ان التشاور كان يجرى سرا بين السيدين وبين عبد الله خليل ، فقد رأوا أن جهودهم الطائلة وكل ما فعلوه فى الانتخابات الأخيرة ، حتى تسلم عبد الله خليل السلطة ، ذهبت كلها مع الريح وتأكد لهم أن حكومتهم مهددة بالسقوط عند عودة البرلمان بعد العطلة ، وسقوط عبد الله خليل يعنى سقوط السيدين وعودة أزهرى للحكم . وهذا ما جعلهم يضحون بكل شئ .

يقول خضر حمد أنه كان فى لندن عندما وقع الانقلاب ، وقرأ ما كتبته صحف لندن ، فقال بعضها عن الانقلاب (ان الحركة كانت متفق عليها بين السيدين وعبد الله خليل والجيش) وقالت أخرى (ان الذين وراء الانقلاب هم السيدين وعبد الله خليل وعبود وحسن بشير وأحمد عبد الوهاب . وقالت ثالثة (ان الدوافع الحقيقية للانقلاب ، هى تأكدهم من سقوط عبد الله خليل ، عند افتتاح البرلمان وسقوط عبد الله خليل يعنى سقوط السيدين وسقوط أمريكا وبريطانيا .

ونجاح المعارضة يعنى نجاح عبد الناصر ، ولذلك اتفق الجميع على أن يتسلم الجيش الحكم فتضيع الفرصة على المعارضة ، ويأمن السيدان وعبد الله خليل على أنفسهم من الحكومة القادمة ، وهكذا نرى أن خوفهم من عودة أزهرى للحكم ، قد استفحل حتى صار كخوف النابغة الذبيانى من النعمان ابن المنذر ، يوم قال له :

وانك كالليل الذى هو مدركى *** وان خلت ان المنتأى عنك واسع .

موقف السيد الصديق

بقيت نقطة لازال يشوبها بعض الغموض ، وهى : هل كان السيد الصديق المهدى رئيس حزب الامة يجهل خطوات تدابير الانقلاب العسكرى والتى كانت تدور سرا بعلم والده السيد عبد الرحمن ؟

وهل كان اهتمامه بالائتلاف الذى سارع باتمامه مع الوطنى الاتحادى ، مجرد تغطية للانقلاب ؟

فى اعتقادى آن السيد الصديق لم يكن على علم بتحركات عبد الله خليل الخاصة بالانقلاب لسبب بسيط ، وهو ان العلاقة المتردية جدا بين الرجلين هى التى دفعت بالصديق للاتفاق مع الوطنى الاتحادى ، وهى نفسها التى دفعت بعبد الله خليل للاتفاق مع الجيش ، بحكمة شمسمون الجبار ، (على وعلى أعدائى) بعد أن يئس من الصدارة فى الحكم .

واستغل عبد الله خليل التفاهم بينه وبين السيد عبد الرحمن على الانقلاب العسكرى فطلب منه الكتمان حتى عن السيد الصديق .

وفعلا نجحت الخطة ، بترك الصديق وأزهرى وغيرهما من السياسيين ، منهمكين فى تدبير أمور الائتلاف بين الحزبين ، وتشكيل الوزارة والاتفاق على الوزراء . . . الخ . فكان ذلك ستارا كثيفا ، اكتملت ، خلفه خيوط لعبة الانقلاب العسكرى

وقد رأينا فى حديث أمين التوم ، كيف عدل عبد الله خليل فجأة عن تشدده فى معارضة الائتلاف مع الوطنى الاتحادى عدوه اللدود الذى لايمكنه التعاون معه ، ثم عاد عبد الله ووافق بدون تحفظ ، واشترك فى كل الاجتماعات التى عقد بعضها فى منزله . . . كل ذلك كان مبالغة منه فى اخفاء خطوات الانقلاب .

أما السيد الصديق الذى أصبح على قناعة بضرورة ابعاد عبد الله خليل من رئاسة الحكومة بل ومن حزب الامة ، فقد كان جادا فى ابرام الاتفاق مع الوطنى الاتحادى . كما انه كان ، من جهة أخرى ، حريصا على ابعاد حزب الشعب الديمقراطى الذى ترك سجلا حافلا من المناكفات مع حزب الامة فى داخل وزارة عبد الله خليل .

خلا الجو لانقلاب عبود ، بعد أن حل كل المؤسسات الدستورية ، فمضى بالحكم المطلق لايلوى على شئ

الجفوة المفتعلة

ومن أهم الشعارات التى رفعها الانقلاب ، (ازالة الجفوة المفتعلة) بين مصر والسودان .

ولم يكن واضحا ان كانوا جادين ، أم انهم يريدون فقط اشعار عبد الناصر بأنهم ليسو كسلفهم عبد الله خليل ، اتقاء لما كانوا يخشونه من مؤامرات عبد الناصر بين صغار الضباط ، لاحداث انقلاب ضدهم .

ولذلك سارعوا الى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة المصرية بشأن التعويضات التى

يستحقها السودان نتيجة لاغراق ميناء حلفا وكل منطقتها وشلالاتها اغراقا كاملا ، بسبب انشاء السد العالى ، فأبدت حكومة عبود تساهلا كبيرا مع الجانب المصرى ، كدليل على حسن النية والرغبة فى ازالة (الجفوة المفتعلة) ، فقبلت أن تكون التعويضات كلها مبلغ ١٥ مليون جنيه ، فى حين ان الحكومة السابقة طلبت ٣٥ مليون جنيه . ومع ان الدراسات العلمية أثبتت ان الشلالات المفرقة ذات قيمة كبيرة كمصدر للقوة الكهربائية فى المستقبل .

ومع هذا فان حكومة عبود قد وقفت عند هذا الحد ، ولم تتوسع فى تعاملها مع الحكومة المصرية بما يدل على الانفتتاح .

هل استقرت حكومة عبود

ولكن الاستقرار الذى وعدت به الحكومة العسكرية لم يتحقق، لانها واجهت فى شهورها الاولى محاولة انقلاب شنان ومحى الدين ، وقد تغلبت عليها بعد لأى وجهد ، ثم محاولة على حامد وزملائه فى نوفمبر سنة ١٩٥٩ ، وقد تغلبت عليها ، وأصدرت أحكاما رادعة بالاعدام والسجن ، ونفذ الاعدام فى خمسة من الضباط ، وسارت الحكومة بعد ذلك ممنية نفسها بالاستقرار ، وأظهرت عدم اهتمامها ببعض التحركات التى كانت تحدث هنا وهناك ، من الطلبة أو العمال أو المزارعين أو غيرهم .

الجبهة الوطنية

ولكن الشئ الذى كانت تنظر اليه حكومة عبود بحذر وترقب ، هو (الجبهة الوطنية المتحدة) التى ضمت ممثلين لكل الاحزاب والتنظيمات وبعض الشخصيات المستقلة ، برئاسة السيد الصديق المهدى رئيس حزب الامة ، واتخذت من بيت المهدى مظلة تعمل تحتها ، مستفيدة من حصاناتها الدينية . وقد ظلت هذه الجبهة منذ الشهور الاولى للانقلاب ، تعمل على الاتصال بالجماهير فى العاصمة والاقاليم لتحريك الناس ضد العساكر ، وفى نفس الوقت ترسل المذكرات للحكومة ، معترضة على بعض التصرفات أو مطالبة لها بترك الحكم والعودة الى ثكناتها ، كمذكرة نوفمبر ١٩٦٠م التى وقعها ممثلوا الاحزاب والتنظيمات والشخصيات ، ويسببها حرم كل من اسماعيل الأزهرى وعبد الله خليل من معاشهما الشهرى وكان مبلغ مائة جنيه لكل منهما .

مفارقات طريفة ايام حكومة عبود

كان الحزب الوطنى الاتحادى على وشك القيام برحلة الى كردفان لتقديم التعزية فى المرحوم الشيخ عبده عمر قش ، وكيل ناظر دار حامد . وكان الوفد على مستوى عال برئاسة السيد اسماعيل الأزهرى .

ونشرت جريدة كردفان الخبر بأسماء كل أقطاب الحزب ،وميعاد وصوله . ولعبت الصدفة دورها ، فكان ميعاد بدأ الرحلة هو صبيحة اليوم الذى أعقب ارسال مذكرة ٢٥ نوفمبر ، من الجبهة الوطنية لحكومة عبود ومطالبتها للجيش بترك الحكم والعودة الى ثكناته .

ورأت الجبهة تأجيل الرحلة ، حتى لا تأخذها الحكومة العسكرية على انها مواجهة فورية بعد ارسال المذكرة .

ورأى الحزب من جانبه أن لابد من اتقاذ لموقفه أمام جماهيره بكردفان ولو جزئيا ، وخاصة بعد نشر الجريدة للخبر ، فوقع الاختيار على شخصى ، بمؤازرة الاخ على الازهرى كممثل شخصى لشقيقه السيد اسماعيل الازهرى فى تقديم العزاء . ولم تكن سلطات كردفان على علم بالتغيير المفاجئ ، لذلك اتخذت أهبتها كاملة لمواجهة الموقف ، استناداً على ما نشرته جريدة كردفان .

هبطت الطائرة مطار الابيض ، فاذا بنا أمام قلعة عسكرية متحفزة ، ولكن لدهشة الميرلاى الزين حسن ، الحاكم العسكرى لاقليم كردفان ، لم ينزل من الطائرة ، غير على الازهرى وشخصى ، ولم يحضر لاستقبالنا غير عربتين ، واحدة للمستقبلين والاخرى لوفد الحزب .

وقبل ان نغادر المطار أقبل علينا الميرلاى الزين ليحيينا كأصدقاء وأسر لنا قوله مازحاً : (عرفتوها ياأولاد الأيه . . . .) فشكرناه ضاحكين . وانصرفت القوة العسكرية من المطار دون أن تلتقى بمظاهرة أو تجمع جماهيرى من أى نوع . وبعد أداء واجب العزاء فى المرحوم عبده عمر قش ، قمنا بزيارات واتصالات فى الابيض وضواحيها . وقضينا ثلاثة أيام ، بعضها فى ضيافة آل محمد بخيت حبة ، قطب الحزب والحركة الوطنية ، وبعضها فى ضيافة الوطنى الغيور وقطب الحزب الشيخ الشاذلى الريح فى منزله بمدينة باره . كما عقدنا اجتماعات مشتركة بين أعضاء حزبى الوطنى الاتحادى والامة فى نادى الخريجين بحضور رئيسه الدكتور مبارك الفاضل شداد . وكان التعاون بين الحزبين على مايرام ، ولذلك فحمّلنا الاخوة أعضاء

حزب الأمة ، رسالة هامة الى قادتهم بالعاصمة ، بأن الموقف فى دار فور ، يحتاج الى رسل من بيت المهدى . وبالفعل سافر الى هناك السيدان الصادق المهدى وأحمد المهدى .وقد فرضت السلطات رقابة مشددة على تحركاتنا فى الابيض ، وخاصة بين الموظفين ، حتى اننا لم نجد فى وداعنا من الموظفين غيرذلك المواطن الشجاع مبارك ضيف الله ، كبير مهندسى مديرية كردفان ، ولم تغمض لتلك السلطات عين حتى غادر وفدنا الابيض ، كما قال مدير المديرية فيمابعد .

اعتقال اعضاء الجبهة

ولاحت لهذه الجبهة فرصة مؤاتية ، جاءت من مدينة الابيض حيث وقع صدام بين الحكومة وبعض العناصر المعارضة لها ، وتطوع أحد المحامين الشبان للدفاع عن زميل له ، فقامت السلطة العسكرية باعتقاله وتعذيبه بأساليب فاضحة وغير مقبولة ، مما يدل على ان تحركات الابيض كانت شديدة ، فأرسلت الجبهة الوطنية فى مطلع يوليه سنة ١٩٦١ برقية شديدة اللهجة ، نددت فيها بحوادث الابيض الفاضحة ، وكررت مطالبتها لعبود وحكومته بالعودة الى ثكناتهم . وكانت تحمل توقيع كل من اسماعيل الأزهرى وعبد الله خليل .

وكان الرد ، اعتقال جميع أعضاء الجبهة ، ماعدا السيد الصديق المهدى وارسلوهم بطائرة الى جوبا ، حيث بقوا فى الاعتقال سبعة أشهر ، حتى أصابتهم الأمراض ، ونقل بعضهم الى مستشفيات العاصمة للعلاج ، ومن بقى منهم فى المعتقل كان تحت وطأة الملاريا .

حادث المولد

وكان هؤلاء المعتقلون يعقدون الآمال على السيد الصديق ، فى استمرار نشاط الجبهة الوطنية ، خاصة بعد الحادث الدموى الذى وقع فى ساحة المولد النبوى الشريف ، حيث احتك بعض رجال البوليس المسلحين ببعض الانصار ، فحصل اشتباك عنيف ، راح ضحيته عدد كبير من القتلى فى الجانبين . فحرك هذا الحادث الفظيع استنكار الجماهير فى كل مكان ، وحرك مشاعرهم للخلاص من بطش العساكر .

كان للحادث صدى مؤلم لدى المعتقلين بجوبا ، ولكنه أحيا أملهم فى استمرار عمل الجبهة الوطنية .

ولكن كانت للاقدار تصاريف آخرى ، فقد توفى السيد الصديق فجأة وجاءهم النبأ المشئوم

فنغص حياتهم . ثم سأءت احوالهم النفسية بعد قليل ، واخذت تداهمهم الأمراض ، وبلغ بهم الاستياء ، أن قرروا مواجهة العساكربالاضراب عن الطعام ، حتى الموت أو اطلاق سراحهم .
وكانت بالفعل فكرة حاسمة ، فقد جاء نبأ الافراج عنهم فى اليوم التالى للاضراب مباشرة ، حتى انهم أى المعتقلين ظنوه خدعة ، لعدولهم عن الصيام ، وحتى عندما أخذوهم الى الطائرة التى أقلتهم الى الخرطوم ، قرروا الا يفطروا الا فى بيوتهم ، وكانت الحكومة متكتمة ولم تعلن الخبر حتى لذويهم ، ولذلك كانت مفاجأة سارة جدا لأهلهم ، عندما فوجئوا بروءيتهم بينهم .

وعمت الفرحة أرجاء العاصمة ، وتقاطرت وفود التهنئة من كل قطاعات الشعب ، متنقلة بين منازل أعضاء الجبهة الوطنية ، ومجددة العهد على النضال ضد الحكم العسكرى .

حركة الانجانجا

فى الجنوب كانت حركة الانجانجا قد نشأت ابان الحكم العسكرى ، وهى تنظيم ذو طابع عسكرى ، يهدف الى فصل الجنوب عن طريق القوة العسكرية ، خلافا لخطة حزب (سانو) ، جناح وليم دنق الذى ينتهج الاسلوب السياسى للوصول الى الحكم الفدر الى فى الجنوب .

وتتكون الانجا نجا من جنود الفرقة الاستوائية الذين فروا من العدالة ، عقب حوادث التمرد الدامية فى أغسطس سنة ١٩٥٥م ، ولحق بهم الذين عفى عنهم واطلق سراحهم ، قبل اكمال مدة العقاب ، اظهارا لحسن النية .

محاولة غزو واو :

وقد كنت فى واو عندما حدثت أولى محاولات الانجا نجا للاستيلاء عليها فى مطلع سنة ١٩٦٢.

وكانت المؤامرة واسعة شملت الشرطة وحراس السجون وبعض العمال والمو ظفين ، وكانت الخطة أن يقوموا بهجوم خاطف على مراكز البوليس للاستيلاء على اسلحتهم ولكنهم فشلوا ، وقد أصيب قائدهم برناندبنو أصابة أقعدته ، ووجد فى صباح اليوم التالى يرقد بين الاشجار بجوار منزل مدير المديرية ، وبرناندينو هو أحد جنود فرقة الاستوائية الذين اشرنا اليهم .

وقد حدثت اعترافات منه ومن آخرين ، وشكلت محكمة عاجلة قضت باعدام برناندينو وفيليب وول ، وبالسجن المؤبد لأحد مآمير السجون .

وكانت القوى التى تقف خلف الانجانجا هى اتحاد الكنايس واسرائيل وألمانيا الغربية ، الا

أن الكنائس هى التى كانت تقوم بالدعم المباشر والمتابعة وأعمال الدعاية والمطبوعات والنشرات وتحارب الانجانجا بطريقة العصابات ، (أضرب وأهرب) لكى تشغل قوات الحكومة فى أماكن شاسعة . فتتنقل فى مهاجمتها من مدينة الى أخرى ، ومن مصلحة حكومية الى أخرى .

كما تهاجم القوافل والاطواف التجارية والحكومية ، وتسبب ازعاجات وخسائر مستمرة للحكومة ، حتى استفحل أمرها وتطورت مهاجماتها الى معارك ساخنة مع قوات الحكومة ، والى تبادل حرق القرى والمبانى ، وتمكنت قوات الانجانجا من الانتشار فى مساحات واسعة من الغابات ، وفرضت سلطانها على السكان خارج المدن الكبيرة ، فضاقت بهم الحكومة العسكرية ودخلت معهم فى حرب طاحنة وطويلة ، ظهرت آثارها المدمرة فى تردى الحالة الاقتصادية العامة وغيرها من المجالات التى أخذت فى التدهور السريع .

انعكاس الحرب على الشمال

وكان المثقفون فى الشمال ، يرقبون تطورات الحرب فى الجنوب بقلق شديد وتخوف من المستقبل ، ويعتقدون بأنها لن تحل مشلة الجنوب . وفى نفس الوقت أصبحت خسايرها فادحة فى الأرواح وفى النفقات الباهظة ، التى أثقلت كاهل البلاد وعوقت سير التنمية والتطور .

طرد القسس :

فى سنة ١٩٦٢ قامت الحكومة العسكرية بابعاد القساوسة الأجانب من الجنوب فزادت النار اشتعلالا . ولكن واقع الحال كان يؤكد ان الحكومة العسكرية ، لم يكن أمامها خيار ، غير ابعاد أولئك القسس الذين (تركوا مهمتهم الدينية وأخذوا يحشرون انوفهم فى الأعمال السياسية) كما قالت احدى الصحف اليوغندية فى ذلك الوقت . وماذا كانت تعمل أى حكومة ، وهى ترى أولئك الاجانب ، يعملون ضدها فى تحد سافر وعدم مبالاة ،

ويساندون التمرد المسلح بالدعم والتحريض ، ويسهمون بأكبر قدر فى انفراط عقد الأمن وضياع الاستقرار والنيل من وحدة البلاد .

ومع ذلك فقد عمدت القوى المساندة للانجانجا ، على تضخيم صدى الحادث فى الصحف ذات الاتجاهات المعادية للسودان ووحدته ، وكذلك صحف الفاتيكان ، كما لم يقصر القسس المبعدون بالطبع ، ولكن قليلا جدا من الصحف الاجنبية من هاجم القسس وتدخلهم فى الأعمال السياسية .

وأصبح الحكام العساكر مقتنعون بأن محاربى الانجانجا عملاء للأجانب ولابد من القضاء عليهم بقوة السلاح .

ويقدر ما كانت المعارك تتصاعد فى الجنوب ، كان الشعور المعادى للحكم العسكرى ، يتصاعد فى الشمال ويعم الأرجاء .

وظلت الحكومة العسكرية على حالها ، مصرة على استعمال القوة العسكرية فى الجنوب فترة ولكنها عادت فى سنة ١٩٦٤م ، وقبيل زوالها ، فقبلت تشكيل لجنة للبحث فى الخلاف والتوصل لوقف الحرب ، وتشكلت اللجنة فعلا من شماليين وجنوبيين ، ولكن الامور تطورت بسرعة نحو نهاية الحكم العسكرى ، فلم تتمكن اللجنة من ممارسة عملها .

من ذكريات الحكم العسكرى
زرت المجلد بالصدفة

فى اكتوبر سنة ١٩٦٠م سافرت بقطار الجنوب ، قاصدا أويل وواو ، لمواصلة ما بدأته من تجارب زراعة الأرز فى ذلك المنفى الاختيارى ، الذى قصدت به الابتعاد عن العاصمة .

وفى بابنوسة علمت بأن القطار القادم من أويل لم يصل بعد ، وعلى أن أنتظر ثلاثة أيام . وكانت الاستراحة الوحيدة التى يمكننى الذهاب اليها موجودة فى مدينة المجلد ، العاصمة التجارية القريبة من بابنوسة . فركبت القطار المحلى الى المجلد . وفى المحطة ، وجدت رجلا يركب عربة (بوكس) فسألته عن الاستراحة ، واذا كان ممكنا أن يأخذنى اليها . ولكن الرجل لم يكن سائقا بل كان صاحب العربة ، وأحد أفراد أسرة أبو شعير ، أكبر تجار البلدة . وكانت المجلد مشغولة كلها بالاستعداد لزيارة الرئيس عبود التى ستكون بعد يوم واحد .

وفى بادئ الأمر ، ظن صاحب العربة انى قادم للاشتراك فى الاحتفال بزيارة عبود . ولكنه كان على شئ من الحصافة ، فأدرك من كلامى اننى لاعلاقة لى بزيارة عبود . فسألنى من أكون ، وما كاد يسمع اسمى حتى أقبل يعانقنى ويقول : صدقت فراستى ، أنت من رجال الوطنى الاتحادى حزبنا المحبوب ، ولم أكن أعرف ان آل أبو شعير هم مركز النشاط الاتحادى فى تلك المنطقة . فأخذنى الرجل من توه ، الى متجرهم الكبير بالسوق ، وهناك استقبلونى بحفاوة ، ازالت عنى الوحشة والانقباض . وسعدت كثيرا حين قالوا لى : لماذا تفكر فى الاستراحة ،

ودارنا هي دارك . ونحن أولى باستضافتك من أية جهة أخرى ، ودارنا هي دار الحزب . وفى منزلهم العامر، وجدت استراحة مكتملة ، تدل ، باستعداداتها ، على انها فعلا دار الحزب ، ناهيك بما غمروني به من الحفاوة والاكرام .

وكانت البلدة مشغولة كلها كما قلت ، باخراج المهرجان القبلى الكبير لاستقبال عبود ، فذهب الكل لرؤية الترتيبات الأخيرة لذلك الاحتفال ، وجلست وحدى فى الميدان الواقع أمام منزل أبو شعير ، وبينما أنا مستمتع بمنظر الغروب الجميل فى ذلك المكان ، اذا بعربة تقف وينزل منها كبار الفنانين ، أحمد المصطفى وعثمان حسين وابراهيم الكاشف ، الذين جاءوا لحضور الاحتفال بزيارة عبود . وعندما سمعوا بوجودى فى دار أبو شعير ، حضروا لتحيتى ، فكان سرورى بهم عظيما ، وخاصة عندما قال لى عثمان حسين : اننا حضرنا أيضا لنشكرك على الكلمة التى نشرتها عن أخينا وزميلنا ابراهيم عبد الجليل ، ومطالبتك المسئولين التكفل بعلاجه من الادمان ، واقتراحك لجريدة الرأى العام لتبنى مشروع (قرش ابراهيم عبد الجليل) لنفس الغرض ، فشعرنا بأن فى بلادنا أقلام تتعاطف مع الفنانين وترعى حقوقهم . وما كاد يغادرنى وفد الفنانين ، حتى انشغلت بمفاجأة سارة أخرى ، حين وقفت عربة ونزل منها الأخ أحمد مختار جبرة ، الذى اندهش لرؤيتى فى ذلك المكان .

أما أنا فكنت أعلم انه ، بعد الانقلاب العسكرى وانفضاض البرلمان الذى كان هو احد اعضائه ، قد التحق بشركة شل كمفتش ، وقد علمت منه انه تعود أن ينزل عند آل أبو شعير لأنهم وكلاء شل بالمنطقة .

وكانت ليلة ذكريات ممتعة ، تكاشفنا فيها بما كنا نكنه من آراء عن الحزب ، ومآخذنا عليه ، وتناولت ذكرياتنا تلك الحلقة الماسونية التى كانت مضروبة حول الرئيس أزهرى ، مشكلة نطاقا يصعب اختراقه ، وقد كانت كل مشاكل الحزب ترجع الى تلك الحلقة الماسونية ، مصدر المؤامرات والمكايد وكل ما كان يحاك ضد المخلصين وذوى الرأى الحر . وكان أحمد مختار نفسه من ضحايا تلك الحلقة الشريرة ، يوم أقنعوه بترك الجيش ، ليكون للحزب وزير دفاع فى مثل خبرة أحمد العسكرية وثقافته ....، ولكنهم سرعان ما تخلوا عنه وعملوا على ابعاده عن الرئيس ، مما أدى الى ماذكرته فى مكان آخر من تمرد أحمد مختار وقيادته لكتلة برلمانية مختلطة ، كانت تدعو لحل الحكومة ومجلس السيادة .

ولكنه مع الاسف اتفق مع السيد صادق المهدى ، فكان شأنه شأن الكثيرين الذين خابت فراستهم السياسية فى الصادق ، فابتعدوا عنه فى النهاية .

ومن طرائف أمسية المجلد ، أن أحمد مختار كان فى غاية الاندهاش وهو يستمع الى وأنا أفضى بخبايا الحزب التى كان يجهلها ، ولايعتقد انى أعرفها ، لأنى كنت فى نظرة كمن يسير فى الحزب مغمض العينين ولا يعرف من الامور الا ظواهرها ، فكانت فرصة طيبة للتعرف على بعضنا .

وفى أحد الأيام جاءنى أحمد مختار وأفضى الى بعزمه على الأستقالة من الحزب ، وكنا على أبواب الانتخابات التى سبقت انقلاب مايو سنة ١٩٦٩م . فقلت له ، الافضل أن تدخل الانتخابات وأنت فى الحزب لتأتى بالدائرة أولاً وفعلا دخل احمد الانتخابات وفاز بالدائرة واستطاع أن يتخذ المواقف التى اشرت اليها .

مقلب من السكة حديد لازهرى فى شندى

فى مأتم ناظر الجعليين ، كنت ضمن وفد الحزب للتعزية برئاسة السيد اسماعيل الأزهرى . ولقد بتنا ليلتنا الاولى فى المتمة ، مجاملة لاسرة الناظر الراحل الحاج محمد ابراهيم فرح ، لنعود الى الخرطوم فى اليوم التالى بالقطار القادم من عطبرة ، ولكننا ظللنا فى انتظار هذا القطار الى منتصف الليل ، وجاء بدله قطار بضاعة ، به عربة واحدة درجة ثالثة ، ليركب عليها الرئيس أزهرى ورفاقه ، وليس بالعربة نور ولا بالقطار كله نور أو ماء . . . ، وذلك بالرغم من الاتصالات التلفونية التى أجراها الاتحاديون بشندى ، مع الرئاسة بعطبرة .

ولكن كما كانت الخصومة شديدة بين الوطنى الاتحادى ونظام عبود ، كذلك كانت بين هذا الحزب وحزب الشعب الديمقراطى ، ولذلك اتجه الاتهام الى الشعبيين بانهم قد دبروا هذا المقلب ، بواسطة موظف كبير يحتل منصبا رفيعا فى رئاسة السكه الحديد بعطبرة .

وأبت أريحية أهل شندى الا أن يحضروا المفارش للرئيس ، وأن يحضروا لمبات الغاز والماء المثلج . . . . . .

وتحرك بنا القطار ونحن على هذا الحال ، وكان شعورنا فى داخل تلك العربة العجيبة التى اكتنفها الظلام ، كأنما نحن معتقلون فى مخيم موحش فى مجاهل الغابات ....

وكان أكثرنا تأثرا بالموقف ، الزميل الراحل ابراهيم جبريل الذى عرف طيب الله ثراه ، بالاناقة وانتظام الهندام ، ولم يكن فى العربة العجيبة مكان يصلح حتى لجلوسه ، فضلا عن الاتكاء أو التمدد ، فظل واقفا لأكثر من ساعة ، حتى قام أحد المرافقين لنا وافترش له شيئا على الارض بين بابى العربة ، وحلف بالطلاق على ابراهيم جبريل أن يجلس فجلس ، ولكن عندما أليل الليل وهجم النوم ـ والنوم ككما يقولون سلطان ـ استسلم أبو خليل ونام على ذلك الشىء الذى فرش له على الأرض بين بابي العربة ...... وكان هذا مثار قفشات وتندر ، بيننا وبين ابراهيم افترة طويلة .... ويالها من ذكريات .

من ذكريات حكومة عبود

تأييدات الحكومة كانت تذاع يوميا

فى الأيام الاولى لانقلاب عبود ، كانت تذاع يوسيا قوائم بأسماء المؤيدين للحكومة ، ظناً منها أن حجم التأييد سيكون كبيرا يكسبها الاستقرار ، ولكنها توقفت قبل أن تصل الى شىء من ذلك .

والغريب ان رجال الحزب عندنا تأثروا بزعم الحكومة الخاطىء فحاولوا القيام بعمل مضاد ، وعملوا بدورهم على جمع توقيعات المؤيدين لحزبهم .

فدخلت مرة منزل الرئيس أزهرى ، فوجدتهم منهمكين فى تنفيذ هذه الخطة ، وطلبوا منى أن أقوم بدورى فى امدرمان الجنوبية ، ولكننى لم أتحمس بل قلت لهم : صراحة انى غير مقتنع بجدوى هذه الخطة ، واعتقد انها مجرد رد فعل متعجل ، وغير مدروس ، ولو تمهلنا قليلا ، لا عطتنا خطة الحكومة نفسها الدليل القاطع على عدم تأييد الشعب لهم ، وذلك لأنها ستتوقف قريبا ، ولأنها مهما بلغت اذاعتها للمؤيدين ، فهى لن تزيد ، على أحسن الفروض،عن مائة أو مئتى ألف ، كما ان بعض الأسماء قد تكون وهمية ، وبعضها الآخر لم تؤخذ موافقة أصحابها ، وهم لا يستطيعون الاعتراض ، وعندئذ تكون قد وفرنا على أنفسنا بذل جهد لاطائل تحته .

كما اننا من جهة أخرى ، سنتفادى شيئا آخر وهو تعريض بعض مؤيدينا من كبار الموظفين وكبار التجار ورجال الأعمال الى الحرج ، لأننا كنا سنضعهم فى مواجهة مكشوفة مع الحكومة العسكرية . وخير لنا من هذا الجهد الضائع ، أن نقبل على لجاننا الحزبية المنتشرة

فى كل مكان ، فننفض عنها غبار الاهمال ونبعث فيها النشاط من جديد ، فهى بلا شك أقوى الوسائل لمناهضة الحكم العسكرى ، ولتكن هى على الدوام عدتنا وعتادنا الذى نعلم به الشعب الممارسات الديمقراطية .

وعلى أى حال ليس من شيم الأحزاب الكبيرة التى وضعتها أغلبية الشعب فى الصدارة ، أن تلجأ الى أساليب الأقليات فى البحث عن تأييد الشعب لها .

وهكذا أقتنع رجال الحزب بالعدول عن المضى فى جمع قوائم التأييدات ، التى ربما كانت تفقدنا بعض كبار المؤييدين بعد أن نعرضهم للحرج .

من ذكريات حكومة عبود ايضا

دعاية فى معتمدية شندى

فى مأتم المغفور له الحاج محمد ابراهيم فرح ناظر الجعليين طيب الله ثراه ، أرسل الحزب الوطنى الاتحادى كما ذكرت سابقا ، وفدا كبيرا برئاسة السيد اسماعيل الأزهرى للقيام بواجب العزاء ، وفى محطة شندى التقينا بوفد حزب الشعب الديمقراطى برئاسة الدكتور أحمد السيد .

وكان المأتم بالمتمة غرب شندى ، وكان النيل مرتفعا جدا فى اغسطس ١٩٦٠م ، وعلينا أن نعبره على مركب عادى صغير ، وصعد الوفدان الى داخل المركب ، وكان الخلاف على أشده بين الحزبين ، وبدأ (ريس المركب) وبحارته يجرون المركب فى اتجاه الجنوب ، حتى يصلوا المكان الذى يسلمونها فيه الى التيار ليصل بها الى مرساها فى شاطئ المتمة غرب شندى .

وهنا بدأت الدعابة ، فقد كان (ريس المركب) ختميا متطرفا ، وأراد فى خبث ظاهر ، أن يشعر أزهرى وجماعته ، بأن السيد على هو كل شئ عندهم .

وما كادوا يبدئون فى جر المركب ، حتى صاح (الريس) : يا أبو هاشم وظل يكررها ويرددها معه بحارته من خلفه . . . . . ورويدا رويدا يرفع (الريس) صوته ويرمقنا بنظرة حادة كأنما يقول لنا : لم لا تقولوا معنا يا (أبو هاشم) .

وعندما وصلوا الى نقطة اطلاق المركب ، التفت الينا الريس وقال بصوت عال : (يا جماعة هوى ، البحر ده (ختة) ودميره ، وما بنقطع بلا أبو هاشم ، دحين قولوا معاى بنفس واحد : يا أبو هاشم ، والخاين الله يخونوا) !!

وفعلا قلنا معه بصوت واحد : يا أبو هاشم ، بما فينا السيد اسماعيل الأزهرى . فأبحرت المركب . ونحن جميعا فى غمرة من الضحك الشديد . حتى رست بنا المعدية فى البر الغربى .

انجازات الحكم العسكرى فى الجنوب

هناك ثلاثة انجازات ، شاهدتها فى مدينتى واو وأويل أثناء الحكم العسكرى ، وكان لها انطباع فى ذهنى ، أولها افتتاح مجلس مديرية بحر الغزال ، الذى تم فى اطار انشاء مجالس لكل مديريات السودان ، نتيجة لتوصيات (لجنة ابورنات) التى شكلتها حكومة عبود لهذا الغرض ، فى عامها الأول ، برئاسة محمد أحمد ابورنات رئيس القضاء ، ثم تطورت فيمابعد الى (لجنة التطورات الدستورية) لتقوم بوضع مواصفات لقيام مجلس مركزى شعبى فى سنة ١٩٦١ ، وكانت له صلاحيات تفويضية ، ليست أصلية ......

وكان على رأس مديرية بحر الغزال ، السادة الميرلاى أحمد حسن سالم الحاكم العسكرى . وعلام حسن علام مدير المديرية ، وعثمان محمد مناع نائب المدير .

وكان من حظى أن احضر افتتاح مجلس المديرية ، الذى تميز بالنظام والجدية ، وقد اعجبنى فى ذلك الاحتفال ، بصفة خاصة ، مسلك لازالت اذكره ، وهو ان المتحدثين ، خيروا فى استعمال لغتين فقط . اما اللغة المحلية ، أو اللغة العربية ، وأعدوا مترجمين لكل اللغات المتداولة فى بحر الغزال ، ولم يسمح بكلمة واحدة تلقى بلغة أجنبية ، فكان مسلكا وطنيا حازما ، فى وجه من كانوا يروجون للغة الانجليزية ، لتكون اللغة الرسمية فى الجنوب .

وثانى تلك الانجازات ، هو الاحتفال بوصول خط السكة الحديد (واو - بابنوسة) فقد كان احتفالا ضخما ، حضره أعضاء الحكومة العسكرية وكبار الموظفين والاعيان وممثلون لكل المديريات الجنوبية ، وكان الجميع فى بهجة أشبه بالعيد القومى ، لما توفر فى ذلك الاحتفال من وسائل الترفيه والفنون الشعبية ، كالرقص والغناء والالعاب الشعبية ، ثم معارض الصناعات والفنون اليدوية ومعارض السجون والغابات والزراعة . . . .

مشروع اويل

وثالث الانجازات ، هو مشروع الارز العظيم بأويل . وكان مشروعا عظيما حقا لكنه لم يلقى حظه من الاعلام ، ليقف فى وجه الدعايات المغرضة ضد الشماليين .

توجد فى الشمال من أويل أرض منخفضة (توج) مترامية الأطراف ، تغمرها مياه فيضان

نهر (اللول) ، المنحدر من الاستوائية كل عام ، وتمكث تلك المياه لعدة أشهر ، دون الاستفادة منها .

وشاء الله أن تمتد اليها أيدى ابناء الشمال للاستفادة من ذلك الماء الوفير ، وتحويل التوج الى مشروع زراعى كبير يبهرالأنظار ، أقيم على أحدث الوسائل والنظم الزراعية ، فى مساحة تقارب الثلاثين ألف فدان، أقيمت حولها جسور عالية تحيط بها من كل الجهات ، وركبت فى هذه الجسور أبواب حديدية كبيرة فى كل جهاتها . ثم قسمت الأرض الى أحواض رئيسية أخذت أرقام واحد وأثنين وثلاثة .... الخ ، ثم قسم كل حوض فى داخله الى أحواض صغيرة، والأبواب الحديدية اعد بعضها لدخول المياه وبعضها للصرف . وقبل أن تهطل الأمطار تبتدىء العمليات الزراعيّة ، كتمهيد الأرض تسويتها وحراثتها وبزر بذور الارز . فتهطل الأمطار ويأخذ الارز فى النمو وتنمو معه الحشائش ، وتبتدىء عمليات التنظيف من الحشائش ، لثلاث مرات أو أربع ، لأن حشائش الجنوب غزيرة وسريعة النمو ، وعندما تتم النظافة من الحشائش ، تكون مياه فيضان نهر اللول قد أحاطت بسور المشروع من كل الجهات ويكون نبات الارز فى الداخل ، قد ارتفع الى مسافة معقولة . عندئذ تفتح الأبواب فتدخل المياه ، وعندما يصل ارتفاعها الى ثلثى النبات تقريبا ، تقفل الأبواب وتترك المياه لتبقى فى داخل الأحواض نحو ثلاثة أسابيع ، لان نبات الارز يحتاج للبقاء فى الماء لمثل هذه المده . وعندها يكون الفيضان قد انحسر خارج الأحواض ، فتفتح أ بواب الصرف لتخرج المياه وتجف الأرض وتبتدىء عمليات الحصاد ، وأغلبها بالآلات الحاصدة ، ثم تؤخذ جوالات البذور الى الطواحين الكبيرة المعدة لقشر الارز وتبييضه وتصنيفه الى درجات ، تعبأ فى الأكياس وتصدر للبيع .

وفى أثناء وجودى بأويل جاء المستر رتشارد ، ممثل المعونة الأمريكية لزيارة المشروع ، وسررت لما ابداه المستر رتشارد من اعجاب واندهاش ، لأن يرى ذلك الخلاء ، وقد أصبح مزدهرا بتلك الصورة الباهرة ، وكذلك قوله : (ان الشماليين مظلومون ، ألا يعرف العالم عنهم مثل هذه الجهود الكبيرة التى يبذلونها لتعمير الجنوب ....) .

اقمت مشروع للارز بأويل

فى أثناء تواجدى بمدينة واو ومشاهدتى للتوسع فى زراعة الارز ، فى نشاط غامر كان يقوم به المرحوم يعقوب الصايغ ، كبير مفتشى الزراعة بمديرية بحر الغزال ، طرأت لى فكرة

الاسهام فى الجهود المبذولة لانتاج الارز ، كمحاولة استثمارية ومشاركة ايضا فى تنمية الجنوب وكذلك محاولة لدفع الآخرين لاقتحام هذا المجال التعميرى ، الذى يحتاج الى سواعد العاملين .

ويتشجيع من الاخ المرحوم يعقوب الصائغ ، بدأت زراعة الارز فى مساحتين صغيرتين ، واحدة بواو والثانية بأويل ، وكان محصولى مشجعا بلغ ما يقرب من ١٦ جوال فى الفدان الواحد.

وحدث بعد ذلك أن قامت سلطات المديرية بالأعلان عن مشروعات استثمارية خصوصية ، توزع على المستثمرين فى أويل ، وفعلا تقدمه بعض الشركات والافراد للحصول على الترخيص لأقامة مشاريع أرز خاصة هناك . وتحصلت أنا على الترخيص فعلا . وكانت بوادر التمرد قد أخذت تطل بقرونها ، فخاف المستثمرون . وأحجموا عن مواصلة الاجراءات وتوقفت المشروعات الخاصة . ولكنى غامرت وواصلت العمل واقمت مشروعى فى مساحة اربعمائة فدان ، داخل

مشروع الحكومة بأويل فى موسم ١٩٦٤

ولا أود أن أشغل القارئ بتفاصيل الجهود المرهقة التى بذلتها للحصول على تمويل المشروع ولكن اذكر بالخير شخصان ، أولهما ، المواطن الكبير المرحوم حماد توفيق مدير البنك الزراعى ، الذى اعتبر المشروع عملا رائدا وقدوة للآخرين ، للقيام بواجبهم الوطنى فى تعمير الجتوب وتنميته ، فساعدنى على اقتراض مبلغ ثلاثة الاف جنيه من البنك الزراعى . والشخص الثانى هو شقيقى الاكبر المرحوم حسن الخليفة الذى رهن منزله للبنك الزراعى كضمان لسلفة الثلاثة الآف جنيه

وكان على أولا ، أن أدفع مبلغ ثمانمائة جنيه ، كمقدم اتعاب ، أى مقابل اعطائى الارض بعد تسويتها وتمهيدها بالنظافة والحراثة ، وما تبقى من القرض كان للعمليات الأخرى التى أشرت اليها من قبل . وما كادت الأعمال الزراعية تبدأ ، حتى أقبلت على العمل بروح عالية وامال متوثبة ، وحرصت على ان يكون اشرافى مباشرا لكل العمليات ، واختلطت بالعمال الزراعيين ووفرت لهم أهم مطالبهم الخاصة المحلية ، التى شجعتهم على النشاط والاقبال على مزرعتى بحماس ورغبة ، وما كاد الموسم يقترب من النهاية حتى برز مشروعى بحالة ازدهار لفتت الأنظار ، وخاصة من رجال مصلحة الزراعة ، وتلقيت التهنئة من مختلف الجهات . . .

ولكن كانت هناك جهة حاقده ترقب المشروع بعين ساخطة وتتآمر عليه فى الخفاء . . . . فقد رأى المتمردون ، انهم لو تركوا هذا المشروع الشمالى الناجح يمضى ، فسوف يحقق أهدافه

كرائد لجلب المستثمرين الشمالين وهذا ما تأباه سياستهم الرامية الى طرد الشمالين من الجنوب

وجاءنا العمال الدينكا ذات صباح صائحين (الابور الابور) يعنى الفيضان الفيضان ....
فقد عمد المتمردون الى احداث فتحة كبيرة فى الجسر المواجه لفيضان نهر اللول لاغراق المشروع ، وفعلا غمرت المياه المشروع الا القليل منه . وبذلت مصلحة الزراعة جهودا كبيرة لمكافحة المياه لانقاذ المشروع دون جدوى . فخرجت آخر الأ مر بمحصول أقل من ربع ما توقعه المسئولون فى مصلحة الزراعة .

ومهما يكن فقد كانت تجربة مفيدة جدا ، اكتسبت بها خبرة واسعة فى زراعة الارز ووسائل العناية به ، من أول مراحلها الى مراحل التصدير والتسويق ، وليس هذا من الناحية العمليه فحسب ، ولكن من الناحية النظرية أيضا ، فقد تعاقب على مشروع أويل خبيران من الامم المتحدة ، أقام كل واحد منهما فترة ، وكانا يحملان معهما بعض المطبوعات الخاصة بالمعلومات عن زراعة الارز ، فانتهزت الفرصة وقرأت تلك المطبوعات واستوعبت منها الكثير ، كما حرصت على أن أتلقى من هذين الخبيرين الفاضليين كثيرا من المعلومات والارشادات عن الارز وزراعته

وكان احدهما من الهند الآ خر من الباكستان . وقد مكنتنى تلك المعلومات من كتابة تقارير للفرقة التجارية عن زراعة الارز فى منطقة أويل وما يرجى لها من مستقبل عظيم ، وقد اعجب بهذه التقارير صديقى المرحوم محمد حسن عبد الله سكرتير الفرقة التجارية بالخرطوم ، الى درجة انه عندما اقيم مؤتمر اركويت لتنمية الجنوب ، الذى عقد فى جوبا سنة ١٩٧٠ ، قدمنى الاستاذ محمد حسن عبد الله الى لجنة المؤتمر ، كخبير بزراعة الارز ويمكننى الاسهام بورقة بحث فى هذا المجال ، وفعلا أعددت هذا البحث واشتركت به فى المؤتمر . وكانت ورقتى هى الوحيدة عن زراعة الارز فى الجنوب . فقد تناولت فيهاهذا المحصول من جميع جوانبه ، وبينت انه مرتكز هام للتنمية الاقتصادية ، وان هناك ملايين الأفدنة الصالحة لزراعته ، والتى يمكن أن تجلب لبحر الغزال شهرة بالارز ، لا تقل عن شهرة الجزيرة بالقطن .

وهذا البحث موجود فى الكتاب الذى أصدره المجلس القومى للبحوث ، خاصا بمؤتمر أركويت سنة ١٩٧٠م . والواقع أن مشروع الارز العظيم بأويل كان من أكبر الدلالات على حسن نوايا الشمالين واتجاههم الأكيد لتعمير الجنوب . ولو قدر لتلك الخطوات الحثيثة أن تأخذ مداها لأصبح الجنوب اليوم على أبواب نهضة كبرى ، ولكن اتحاد الكنائس والجهات المعادية لوحدة

السودان ، كانت تنظر لتلك الخطوات كخطر مايحدق على مؤامراتهم ودسائسهم ، وانها كانت فى سباق معها ، فهم أما أن يقضوا عليها أو تقضى عليهم . ولمثل هذا قام التمرد وظهرت (الانجانجا) واندلعت المعارك المسلحة وعم التخريب ، فتوقف مشروع الارز العظيم بأويل ، كما توقف غيره من المشاريع المزمع انشاؤها فى الاقاليم الجنوبية ، ناهيك عن التى ماتت بالاستوائية من مشاريع البن والشاى والقطن وغيرها .

ثورة اكتوبر

نعود بعد هذا للخرطوم لنجد مراجل الثورة تغلى ضد الحكم العسكرى فى كل مكان ، وكانت اخبار الحرب فى الجنوب ، تفض مضاجع الرأى العام وتستحوز على المشاعر ، فوق ما كان يجسم على صدور الناس من هموم الحكم الدكتاتورى ، وتطور الحال الى درجة جعلت الحكومة العسكرية تحاول التخفيف من ضغطها ، وتقبل المشاركة بالرأى فى مشكلة الجنوب ، فقلبت تشكيل لجنة من الشماليين والجنوبيين ، كما ذكرت ، للبحث فى المشكلة ، كما سمحت الحكومة لطلبة الجامعة أيضا بالمشاركة ، وكل ذلك بغرض التوصل الى حل سلمى للمشكلة .

ويدأ طلبة الجامعة يعقدون الندوات ويتصدون لتصرفات الحكومة بالنقد ، فانزعجت الحكومة وأصدرت امرها بوقف الندوات والمناقشات العلنية .

وفى يوم الاربعاء ٢١ اكتوبر ١٩٦٤م واصل طلبة الجامعة ندواتهم ، فداهمهم رجال الشرطة داخل الجامعة ، وحدث احتكاك ومعركة حامية ، أدت الى اطلاق النار من جانب الشرطة ، فسقط الطالب القرشى قتيلا ، وأيضا طالب آخر من امدرمان ، كما جرح آخرون ، فتحركت غضبة الشعب ، وثارت الجماهير العارمة ولم تهدأ ، وكانت تملأ الشوارع بالرغم من مطاردة الشرطة لها من مكان لآخر ، حتى طافت المظاهرات بمختلف المناطق ، وظل الحال مضطربا الى يوم الاثنين ٢٦ اكتوبر ، حيث تم التضامن بين جميع فئات الشعب : المحامين والقضاة والأطباء والمهندسين والمعلمين والعمال والمثقفين والزراعيين ، على الاضراب والعصيان المدنى . ويقول المحجوب فى كتابه (الديمقراطية فى الميزان) (وقد نزل الى الشارع كل من كان قادرا على المشى بقدميه) (ولم يكن احد مسلحا ، بل كان سلاحهم ايمانهم القوى) .

تدخل حامية الخرطوم

تحرك الموكب الرهيب قاصدا القصر الجمهورى ، وظهر عند القصر الجنود بدباباتهم

ومدافعهم الرشاشة ، وكادت تحدث مذبحة كبرى ولكن الله سلم ، فانحاز الى جانب الجماهير ضباط حامية الخرطوم ، الذين ذهبوا الى القصر وطالبوا المجلس الأعلى بالتخلى عن الحكم استجابة لرغبة الشعب ، فرفض المجلس فما كان من ضباط الحامية الا أن ذهبوا وعادوا بمصفحاتهم وحاصروا القصر الجمهورى ويقول المحجوب : (وعبر هذا الطواق من الدروع ، قدمنا نحن المدنيين شروطنا) وظل الناس فى قلق وتوتر ، ينتظرون حتى الساعات الاولى من مساء الاثنين ٢٦ اكتوبر ١٩٦٤م حين أعلن المجلس انه سيتنازل عن السلطة ويحل مجلس الوزراء والمجلس المركزى .

وسرعان ما انقشع القلق وعمت الفرحة ، وخرجت الجماهير الى الشوارع تنشد أهازيج النصر والابتهاج . وانتهت بذلك السنوات الست بدكتاتوريتها العسكرية ، التى حكمت على ديمقراطيتنا الوليدة بالفشل ، وهى لم تشب بعد عن الطوق .

مذبحة القصر

غير أن الاقدار شاءت الا تمضى أفراح الشعب دون مكدرات ، فطارت اشاعة فى يوم الاربعاء ٢٨ اكتوبر ١٩٦٤م (ان المجلس العسكرى سحب قراره ، وعزم على الاستمرار فى السلطة ، فهاجت الجماهير وملأت الشوارع وتجمعوا فى مظاهرة ضخمة سارت الى القصر الجمهورى ، وكانت هتافاتها : (الى القصر حتى النصر) . . .

وبينما كانت الجماهير واقفة فى ساحة القصر ، اذا بفرقعة تسمع وكأنها صوت مسدس ، ويقول المحجوب : (ربما كانت صوت عادم سيارة محقون)

فأدى ذلك الى سوء فهم لدى حراس القصر ، فأطلقوا نيرانهم على الحشد الجماهيرى فسقط فى الحال قتلى كثيرون وجرحى ، فكانت مذبحة فظيعة كدرت بهجة الانتصار الشعبى على الدكتاتورية العسكرية ، ولكن فجأة تغير الموقف مرة أخرى وعاد للنفوس اطمئنانها ، فقد أذاع العساكر أن الاشاعة غير صحيحة ، وتعجب الناس كيف تحدث مذبحة القصر الفظيعة ، اذا لم يكن المجلس العسكرى قد فكر ، على الأقل ، فى العدول عن قراره الأول ؟!

المفاوضات ورفض الاحزاب

المهم ان قادة الثورة سارعوا الى الدخول فى مفاوضات مع الجيش ، لتشكيل الحكومة وكانت مفاوضات شاقة ، لأن الجيش كانت له رؤية خاصة فى تشكيل الحكومة ، أهمها الا تكون

من الاحزاب ، ويساندهم فى ذلك الشيوعيون الذين تطرفوا فى هذا المجال ، ورفعوا لهم شعارات معروفة مثل : (لا زعامة للقدامى) و (لا أحزاب بعد اليوم) ولهذا السبب انسحبوا من الجبهة الوطنية التى تكونت لمعارضة الحكم العسكرى منذ أيامه الأولى ، وطمع الشيوعيون فى السيطرة على الوضع الجديد بمفردهم ـ فانسحوا وكونوا (جبهة الهيئات) من الموظفين والمهنيين واستطاعوا بجهدهم السرى والعلنى ووقوفهم من حلفائهم فى الجبهة الوطنية موقف المعارض والمنتقد ، أن يؤثروا على بعض قادة الجيش ، لابعاد الاحزاب عن الساحة ، وفى هذا الجو المسموم ضد الاحزاب ، تكونت الحكومة الجديدة ، وليس فى أعضائها من الاحزاب غير وزيرين هما مبارك زروق (وطنى اتحادى) للمالية ، ومحمد احمد محجوب (امة) الخارجية .

وفيما عدا وزير الاخوان المسلمين محمد صالح عمر والوزراء الجنوبيين الثلاثة ، كان ما بقى من الحقائب الوزارية كله من نصيب الشيوعيين وجبهة الهيئات التى هى من صنع الشيوعيين . وفى اعتقادى ان الاحزاب عندما قبلت ذلك الوضع المجحف بها ، انما كانت تحرص على انهاء الموقف المتأزم ، وتركه يمر بسلام ، حتى تصل سفينة الحكم الى مرفأ الشرعية الدستورية . وحرصا على حيدة الحكم تكونت الحكومة المدنية الجديدة برئاسة السيد سر الختم الخليفة ، الذى قيل أن قيادة الجيش فى الجنوب هى التى رشحته ، لمعرفتها السابقة به كمسئول عن التعليم فى الجنوب ، وان الشيوعيين قد تبنوه واعتبروه فرصة للتخلص من رئاسة الاحزاب ، وكانت مفاجأة للجميع ، لأن سر الختم ، على مكانته المرموقة فى مجال التعليم ، لم يعرف بالنشاط السياسى .

ليلة المتاريس

وفى اثناء مفاوضات الحكومة ، ظهرت اشاعة اخرى أثارت خواطر الجماهير ، وهى ان اذاعة امدرمان قالت ان الجيش قام بحركة لاسقاط الحكومة الجديدة ، فخرجت الجماهير متدفقة مرة أخرى لتملأ الشوارع وتقيم المتاريس فى كل مكان ، فعرفت تلك الليلة (بليلة المتاريس) . ولكن مالبث الموقف ان عاد الى الهدوء ، بعد أن تأكد ان الاشاعة غير صحيحة ، واذاع رئيس الحكومة الجديدة بيانا أكد فيه ان الاشاعة غير صحيحة . ويقول المحجوب : (فى اجتماع مجلس الوزراء فى اليوم التالى قررنا اعتقال جميع أعضاء المجلس السابق ، وتم اعتقالهم بسرعة وبهدوء فجر يوم ١١ نوفمبر ، ونقلوا بالطائرة الى زالنجى الواقعة فى جزء



مؤتمر المائدة المستديرة

معزول من غرب السودان) . وسارت الحكومة الجديدة فى طريقها كحكومة انتقالية ، حددت مهمتها كما يلى : ـ

١ ـ تصفية الحكم العسكرى ٢ ـ تثبيت اقدام الحكم المدنى ٣ ـ حل مشكلة الجنوب

٤ ـ اصلاح الحالة الاقتصادية ٥ ـ اجراء الانتخابات العامة لتكوين مجلس تأسيسى لوضع الدستور الدائم للبلاد فى أقرب وقت ممكن ، ثم تترك الحكومة لمن حاز على الأغلبية فى الأنتخابات العامة .

ويقول المحجوب : وأول أمر أصدرناه كان الافراج عن المعتقلين السياسيين ، بمن فيهم البريجادير شنان والبريجادير محى الدين ، اللذان كانا محكوما عليهما بالسجن المؤبد ، لثورتهما القصيرة فى سنة ١٩٥٨م .

وقد لخص أمين التوم فى مذكرته صيغة الميثاق التى ثم الاتفاق عليها بين الجبهة القومية وحكومة عبود ، والتى أعلنها سر الختم الخليفة رئيس الوزراء الجديد ، لتسير عليها الحكومة الانتقالية المؤقتة ، وكانت كما يلى :-

١ - تحية للشعب السودانى ، لالتقاء أبنائه من القوات المسلحة ، وممثلى الجبهة القومية الموحدة ، وتمام الاتفاق بين الجانبين .

٢ - استجابة القوات المسلحة لمطالب الشعب بالحرية والديمقراطية .

٣ - قيام حكومة انتقالية مدنية ، تتولى الحكم ، وفقا لدستور سنة ١٩٥٦م المعدل، وتجرى الانتخابات العامة ، فى فترة لاتتعدى شهر مارس سنة ١٩٦٥م ، لقيام جمعية تأسيسية ، تقوم معها الحكومة التى يختارها الشعب .

٤ - الجمعية التأسيسية تمارس السلطة التشريعية بالاضافة الى كتابة الدستور .

٥ - تصفية الحكم العسكرى .

٦ – اطلاق الحريات العامة والغاء القوانين المقيدة لها .

٧ – تأمين إستقلال القضاء وجامعة الخرطوم .

٨ – اطلاق سراح المعتقلين السياسيين .

٩ – انتهاج سياسة خارجية فى فترة الانتقال ، ضد الاستعمار والاحلاف .

١٠ – الفريق عبود يبقى رأسا للدولة فى الفترة الانتقالية ، ويمارس سلطات مجلس السيادة وفق دستور سنة ١٩٥٦م .

١١ – تم اتفاق ، بطلب من المجلس العسكرى ، على وضع مادة جديدة فى الدستور بعنوان (رفع المسئولية عن الأفعال السابقة) ، تكفل لأعضاء الحكومة العسكرية الحماية الكاملة من أية مساءلة فيما بعد ، لخرق الدستور واغتصاب السلطة ، وكذلك لمرؤسيهم من الافراد والهيئات أثناء تأدية الواجب ، وفقا لأى تكليف من القوات المسلحة السودانية ، على صورة عسكرية أو مدنية .

ولكن الرأى اتجه فيما بعد للتخلص من رئاسة عبود للدولة ، وتم الاتفاق معه على التنازل ، وعين مجلس للسيادة ، ليمارس سلطات رأس الدولة أثناء فترة الإنتقال . وبذلك انتهى آخر مظهر للحكم العسكرى فى البلاد .

نزاهة العساكر

وأود فى ختام هذه الفقرات ، التى ابنت فيها مدى استنكار الشعب لاعتداء الجيش على الديمقراطية الوليدة ، والحكم عليها بالفشل قبل أن تكمل عامها الثالث ، وخاصة لأن الشعب لم يجد فى ممارسات الحكومة العسكرية مايقنعه بقبولها ، أود بعد هذا كله ، أن أقول كلمة

انصاف فى حق اولئك الحكام العسكريين ، فأنوه بما كانوا يتحلون به من الامانة والنزاهة وعدم الانحدار الى المستوى المرذول ، الذى تمرغ فيه فيما بعد كثير من الوزراء ، مدنيين وعسكريين ، من استغلال السلطة والنفوذ واستباحة المال العام وتحقيق المنافع الخاصة لهم ولذويهم ، كما سنرى فى أواخر هذا الكتاب .

وقد تقدم البعض باتهامات لبعض وزراء الحكم العسكرى ، ولكن المحكمة برأتهم .

والواقع انهم خرجوا من الحكم كما دخلوه ، لا يملكون الا معاشاتهم المحدودة . حتى ان حكومة اكتوبر قد خصصت للفريق ابراهيم عبود عند تنازله عن الرئاسة ، معاشا شهريا خاصا عاش عليه فى منزله البسيط حتى توفاه الله . كما انى أعرف ان أحد اولئك الوزراء العسكريين قد اضطر الى بيع عربته الخاصة ليواجه نفقات زواج ابنته ، مع ان ابواب الثراء فى وزارته ، كانت مفتوحة للجميع .

يوم الاحد الاسود

ولنعد الآن الى حكومة اكتوبر ، لنرى كيف سارت فى تنفيذ برنامجها المحدود الذى ذكرناه .

وأول ازعاج واجهته حكومة اكتوبر كان فى الاسبوع الاول من شهرها الثانى يوم الاحد ٦ ديسمبر ١٩٦٤م الذى عرف (بيوم الأحد الأسود) ، يوم عودة السيد كلمنت امبورو وزير الداخلية من الجنوب ، بعد جولة له هناك . فقد صرحت الحكومة للجنوبيين بتسيير موكب صامت الى مطار الخرطوم لتحية امبورو ، ولكن بعض الجنوبيين قد انتهزوا الفرصة ، فحولوا الموكب الى حركة معادية للشماليين ، تميزت بأعمال من العنف لم تشهدها العاصمة من قبل .

وذهبت فى تلك الامسية الى المطار ، مندوبا من الحزب الوطنى الاتحادى لاستقبال كلمنت امبورو ، وتأخرت الطائرة عن موعد وصولها نحو ساعتين . وكنت أجلس خلال فترة الانتظار بجانب السيد استانسلاوس بياساما ، الوزير الجنوبى الأسبق ، فلاحظنا حركات غير عادية من الجنوبيين داخل المطار . كانوا يذهبون ويجيئون فى مجموعات ، بوجوه عابسة مكفهرة ، ويرددون عبارات ساخنة تطفح بالسباب والشتائم والتهديد للشماليين . وشعرنا أيضا بحركة عنف فى الطابق الأعلى ، فى شرفة المنتظرين ، هياج وصخب ... ولكن لم نكن نعلم بما كان يجرى خارج المطار وفى شوارع الخرطوم ، من أعمال العنف والتخريب والحرائق ، مما شكل

موقفا خطيرا ، استدعى ان يظل مجلس الوزراء منعقدا ، ولم يحضر منهم لاستقبال كلمنت امبورو ، الا وزير واحد ، هو محمد صالح عمر . وبينما كنا مشغولين بالشغب داخل المطار ، وصلت الطائرة ،ولم يكن فى استقبال أمبورو غير ثلاثة أشخاص هم : محمد صالح عمر ممثلالمجلس الوزراء وصلاح قرشى ممثلا للاداريين وشخصى ممثلا للوطنى الاتحادى .

واشتد الهياج عند هبوط الطائرة ، لدرجة خشى معها المسئولون على امبورو نفسه ، فأدخلوه فى غرفة وأحضروا له مايكرفونا ، فخاطب الجماهير الثائرة واعتذر لهم ووعدهم بلقاء آخر ، لأنه كان متعبا فى تلك اللحظة ، وكان الخروج من المطار صعبا للغاية ، فساعدنى الأخ محمد يس بخيت على الخروج من باب جانبى لنسارع باستقلال عربته الخاصة ، وما إن خرجنا الى ساحة المطار الخارجية ، حتى تملكتنا الدهشة (لرؤية النيران المشتعلة فى جميع العربات على طول الميدان ، ولحسن الحظ ، كان محمد يس بخيت قد أوقف عربته فى الميدان الشمالى المواجه لمكاتب الجمارك فى ذلك الوقت . فاندفعنا نحوها وفى سرعة خاطفة خرجنا إلى الشارع لنجد أيضا العربات تحترق وهناك ، أخذنا طريقا داخليا الى كبرى الحرية وبعده سلكنا شارع الغابة حتى كبرى النيل الأبيض الى أن وصلنا منزل الرئيس اسماعيل الأزهرى بامدرمان . ومن هناك صحبنا الرئيس أزهرى فى جولة تفقدية للموقف ، زرنا فيها كل المستشفيات التى نقل اليها العشرات من الجرحى أكثرهم من الجنوبيين ، نتيجة للاشتباكات العنيفة التى وقعت فى قلب الخرطوم فى تلك الامسية .

نوع غريب من التخريب

فقد خرج رواد سينما (كوليزيوم) ليجدوا مجموعات ثائرة من الجنوبيين تتحرش بالناس وتحتك بهم ، وتتعرض للسيارات وتشعل فيها النار ولبعضها بالتخريب ، وتحطيم واجهات المحلات التجارية . . . فوقف الشماليون مشدوهين وتمهلوا فى بادئ الآمر ، ولكنهم لم يتمكنوا من ضبط أعصابهم وهم يرون التمادى فى الاعتداءات الوحشية التى أخذت تهدد الأمن وسلامة الناس ، فتدخلوا لوقفها ، ولكن الجنوبيين هاجموهم . فما كان من الشماليين الا أن حملوا على المخربين متسلحين بأغصان الأشجار ، وحملوا عليهم تلك الحملة الشعواء التى أعطتهم درسا لن ينسوه . . . وهرع الكثيرون من قادة الشغب واشياعهم الى مدرسة الكمبونى واحتموا بمكتبتها ، ولو لا نزول القوات المسلحة ، لحدثت كارثة كبرى ولكن الله سلم .

وقد قيل عن تلك الأعمال التخريبية الغريبة على مجتمعنا ان قادتها قد تلقوا تدريباتهم فى اسرائيل ، فجاءوا يطبقونها فى (يوم الأحد الأسود) كتجربة أولى لمخطط تخريبى واسع النطاق يشمل العاصمة وبعض مدن الشمال ولكن الجماهير قد أعطتهم الدرس كما قلت ، وانتهى (الأحد الأسود) بشره المستطير ، وعاد للعاصمة هدؤها ووجهها المسالم الصبوح .

صفحة مسالمة لبعض الجنوبيين

كان لسقوط الحكم العسكرى صدى طيب لدى الجنوبيين الذين هاجروا الى خارج السودان ، وخاصة حزب (سانو) الذى أرسل مذكرة للحكومة أبدى فيها رغبة أعضائه فى العودة الى السودان ، بالشروط التالية التى أوردها بروفسير / محمد عمر بشير فى كتابه (مشكلة جنوب السودان) :

١ ـ اعلان العفو العام من جانب حكومة السودان ، عن جميع اللاجئين وضمان سلامتهم .

٢ ـ الاعتراف (بسانو) كحزب سياسى ، والسماح له بالعمل داخل السودان .

٣ ـ عقد مؤتمر للمائدة المستديرة يجمع الاحزاب السودانية فى الشمال والجنوب ، ويشترك فيه ممثلون للقضاء ولجامعة الخرطوم والنقابات ، وتكو ن مهمته مناقشة العلاقة الدستورية بين الشمال والجنوب . وأن يحضر المؤتمر ممثلون للدول المجاورة ، بما فيها الجمهورية العربية المتحدة . وأبانوا ان الحكم الفدرالى هو المخرج الوحيد من الأزمة .

وفى الداخل كان المتطرفون الجنوبيون قد كونوا لهم تنظيما أسموه (جبهة الجنوب) التى أصبحت هى الممثل للجنوب ، ولها الحق أن تشترك فى الحكومة وفى مجلس السيادة .

الحكومة الجديدة ومشكلة الجنوب

ومن جانب حكومة اكتوبر ، فقد سارعت الى اعلان اهتمامها بمشكلة الجنوب ، وقال رئيسها فى بيان وجهه الى الشعب ، بأن الحكومة ستدرس مشكلة الجنوب على وجه السرعة ، كما انها (تعتقد بأن العنف لا يحل المشكلة) ودعا الى السلام والتفاوض . وتجاوب معه كلمنت امبورو ، ممثلا (لجبهة الجنوب) ودعا الى السلام . ولم يمض على حكومة اكتوبر أكثر من عشرين يوما حتى استجابت لمطالب (سانو) ، فأعلنت العفو العام عن جميع الذين خرجوا من السودان منذ تمرد سنة ١٩٥٥م ، وحتى الذين صدرت ضدهم أحكام غيابية ، والمطلوبين للمحاكم بتهم سياسية . وناشد جميع الذين يقيمون بالخارج العودة لوطنهم .

ولم تكتفى الحكومة بهذا بل أرسلت الوزيرين ، عابدين اسماعيل وازبون منديرى الى يوغندا للاتفاق معها على مشكلة اللاجئين ، ولكن مهمتهم الأساسية كانت الاتصال (بسانو) ، وما كاد الوزيران يبرمان الاتفاقية المطلوبة مع حكومة يوغندا ، حتى قاما بالاتصالات مع زعماء (سانو) وشرحا لهم سياسة الحكومة الجديدة المسالمة نحو الجنوب ، وانها ترفض العنف وتعتمد على التفاوض فى حل مشكلة الجنوب ، وبذل الوزيران غاية الجهد ، لاقناع الجنوبيين بالعودة الى بلادهم وفتح صفحة جديدة ، واشتركت معهما حكومة يوغندا فى هذه المحاولة ،

مطالب متشددة

ولكن الأفكار المتطرفة التى كانت مسيطرة على أذهان زعماء سانو ، جعلتهم يفهمون اهتمام حكومة اكتوبر ، على أنه ضعف ، فعمدوا الى تقديم مطالب مبالغ فيها ، كشرط لعودتهم ، جمعوا فيها كلما يجعلهم قادرين على الانفصال متى أرادوا . ولم يراعوا ظروف حكومة اكتوبر وانها انتقالية مؤقتة ، وان بعض مطالبهم كانت خارجة عن صلاحيات تلك الحكومة .

ومن جهة أخرى ، اشترطوا ان يتم الاتفاق بينهم وبين الاحزاب السياسية ، على أن يكون التفاوض خارج السودان .

أما مطالبهم المتشددة ، فقد أورد أهمها محمد عمر بشير . ومنها تحديد ميعاد لسريان العفو العام ، والغاء لائحة المناطق المقفلة ، وقانون جمعيات المبشرين ، والتمسك بالنظام الفدرالى كحل وحيد ، وأن يكون نائب رئيس الدولة من الجنوبيين ، والاعتراف باللغة الانجليزية لغة رسمية فى الجنوب ، والغاء القيود المفروضة على مدارس المبشرين، واعادة تشكيل الفرقة العسكرية للجنوب . ولم يكن بين كل مطالبهم المنشودة ما كان فى امكان حكومة اكتوبر الشروع فيه الا (مؤتمر المائدة المستديرة) الذى اقترحه سانو ووافقت عليه جبهة الجنوب . فأقدمت الحكومة على تنفيذه . وطالب الجنوبيون بعقد المؤتمر خارج السودان ، ولكن الحكومة اشترطت أن يعقد فى داخل السودان . وبعد مفاوضات طويلة قبلوا أن يعقد المؤتمر فى جوبا ، وقد أجرى محاولة اقناعهم السيد داود عبد اللطيف فى كمبالا . وكان من أهم بنود الاتفاق ، أن يوجه سانو نداء الى الجنوبيين لوقف اطلاق النار واعمال القتال ، كشرط لالغاء قانون الطوارئ ولكن الانجانجا لم تستجب . وحدد ميعاد عقد المؤتمر فى جوبا بيوم ٦ فبراير ١٩٦٥م ، الا أن الأحزاب الشمالية طلبت مهلة اسبوع ، وطلبت جبهة الجنوب مدة أطول لتتمكن من أختيار

ممثليها فى المؤتمر .

الاختلاف على مكان المؤتمر

ثم تبين ان عقد المؤتمر بجوبا متعذر ، بسبب اعمال العنف والهجمات التى كانت تقوم بها الانجانجا لأنها لم تستجب لنداء سانو . كما تبين من جهة أخرى أن يوم ٦ فبراير ، هو نفس ميعاد زيارة الملكة اليزابيث للسودان . ثم ظهر انقسام سانو الى فريقين ، أحدهما بقيادة جوزيف اودوهو ، يدعو الى الانفصال والى عقد المؤتمر خارج السودان ، والفريق الثانى معتدل نوعا ما ، بقيادة وليم دنق ، يدعو الى (الفدارشن) ويقبل عقد المؤتمر بالخرطوم .

وقد بذلت محاولات متعددة لاقناع جناح اودوهو ، اشتركت فيها حكومة يوغندا ، وسفارة السودان بكمبالا ، ورئيس مؤتمر المائدة المستديرة وهو رئيس جامعة الخرطوم ، ولكن المتطرفين أصروا على موقفهم ، برفض عقد المؤتمر فى الداخل ، حتى أن وزير خارجية اوغندا وصفهم (بأنهم واقعون تحت تأثيرات أجنبية) . وفى فترة تأجيل المؤتمر حدثت عدة انقسامات داخل

حضور وليم دينق المفاجئ وعقد مؤتمر بالخرطوم

ولكن وليم دينق أنهى الأزمة بحضوره المفاجئ الى الخرطوم يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٥م ومعه ثمانية من أعضاء سانو . وما لبث وليم دنق ، أن دعا رؤساء الأحزاب الى مناقشة ترتيبات عقد المؤتمر . وأعقبه رئيس الحكومة بالدعوة لاجتماع لاقرار السلام والاعداد لعقد المؤتمر بالخرطوم . وتقرر فى هذا الاجتماع ميعاد عقد المؤتمر ، بيوم ١٦ مارس سنة ١٩٦٥ م . ويكتفى بحضور الأحزاب الشمالية وحزب سانو وجبهة الجنوب ، اذا لم يحضر المتطرفون الجنوبيون . ومع ذلك قرر المجتمعون توجيه نداء أخير الى اولئك المتطرفين لحضور المؤتمر بالخرطوم . وعندما وجد هؤلاء أنفسهم أمام الامر الواقع ، أرسلوا وفدا للخرطوم ليمثلهم فى المؤتمر ، حتى لايخلو الجو لوليم دنق ورفاقة .. وفعلا ظهر أنهم طالبوا باقصاء وليم دنق من المؤتمر ، ولكن وليم قال أن وفده هو الذى يمثل حزب سانو ... وسويت المشكلة بأن يحضر من جناح وليم دنق أربعة أعضاء ومن الجناح المتطرف خمسة أعضاء وعلى رأسهم أقرى جادين ، وبقيت مشكلة أخرى ، هى تمثيل الأحزاب الجنوبية المخالفة لرأى كل من سانو وجبهة الجنوب ، كحزب الوحدة بقيادة سانتنو دنق وفلمون مجوك ، وقد سبق ان قبل سانو دخول هذا الحزب فى

المؤتمر ، ولكنه عاد ورفض بل تشدد بأنه لايمكن ان يجلس معه فى مؤتمر واحد ، متأثرا بتوجيهات الانجانجا وجناح سانو المتطرف الرافض بتاتا لكلمة الوحدة . والواقع أن جناح وليم دنق حين يتجاوب مع جناح أقرى جادين ، انما يدل على ان كلا الجناحين يهدف الى الانفصال فى آخر الشوط ، ولكن طريق وليم دنق هو السياسة وطريق أقرى جادين هو الحرب .

وسوى الخلاف فى هذه المشكلة ، بان ترشح الحكومة المحلية تسعة اسماء ، ترى انهم يخالفون رأى سانو ، ولكن ما أن جلس هؤلاء التسعة فى المؤتمر ، حتى اعلنوا انضمامهم لسانو وجبهة الجنوب . وأخيرا عقد المؤتمر فى ١٦ مارس ١٩٦٥م برئاسة النذير دفع الله مدير جامعة الخرطوم .

وجدير بالذكر أن دور جامعة الخرطوم فى ذلك التحرك نحو الحل السلمى لمشكلة الجنوب ، كان له أكبر الأثر فى ترشيد هذا التوجه وتدعيمه بالمراجع والتخطيط العلمى والعلماء ، مما أعان على اخراجه فى ذلك الثوب القشيب .

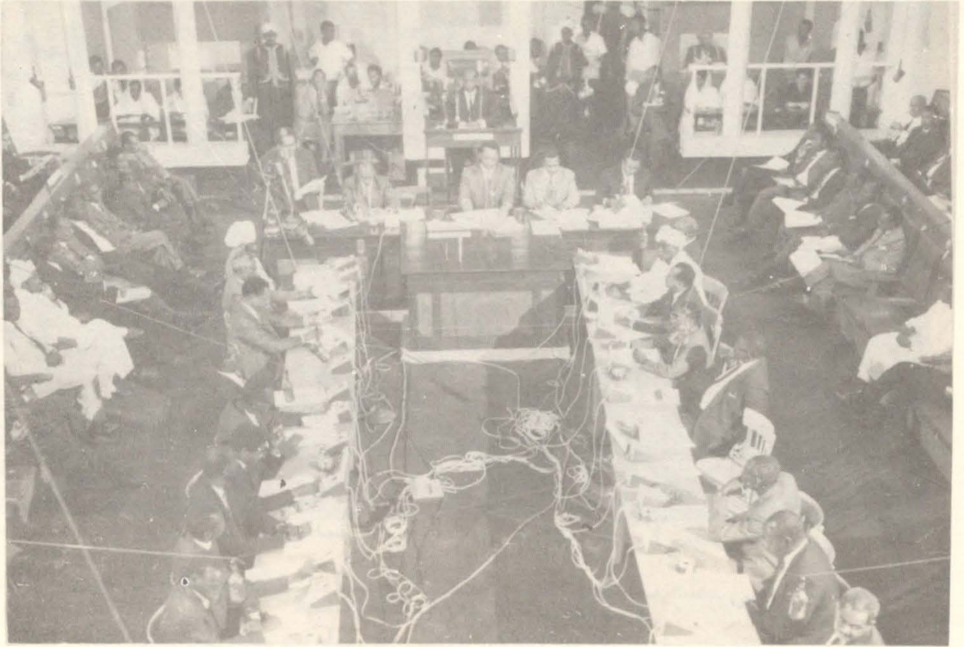
حضور الدول المجاورة

ومما أكسب المؤتمر أهمية سياسية دولية ، حضور سبع دول عربية وافريقية ، هم مصر والجزائر ونيجيريا وغانا وتنزانيا وكينيا واوغندا كمراقبين .

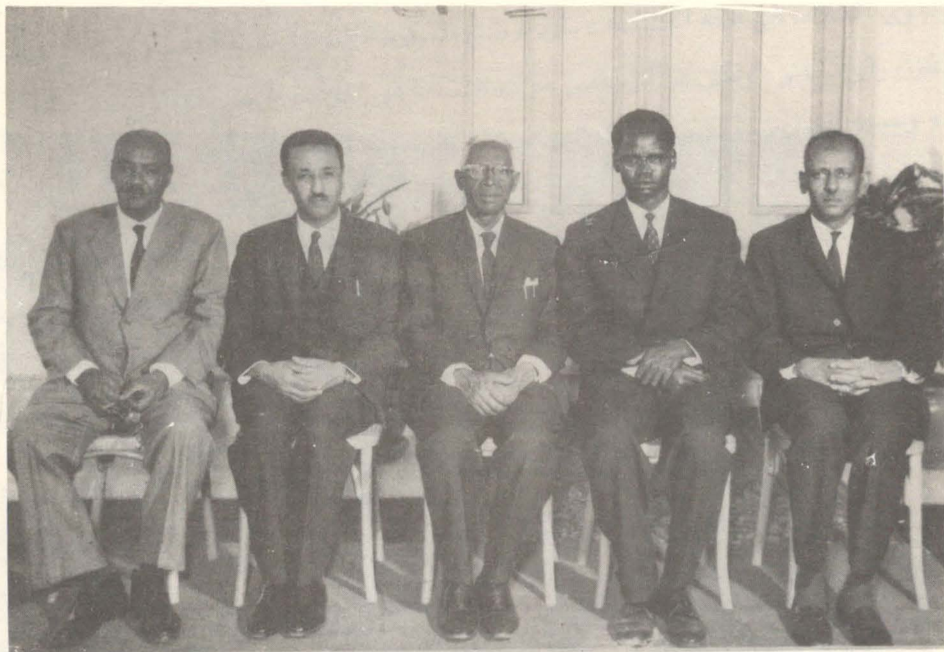
افتتاح المؤتمر

واستهل السيد سر الختم الخليفة رئيس الحكومة الجلسة الأولى للمؤتمر بخطاب ضاف ، أبرز فيه معالم سياسة الحكومة نحو مشكلة جنوب السودان ، فدعا للسلام ونبذ العنف ، وان الحرب لن تحل المشكلة . وان التفاوض والحوار هما الوسيلة لتحقيق الوفاق بين الشماليين والجنوبيين ، وأكد رغبة الشماليين فى الدعوة الى الحل السلمى . وبالجملة كان الخطاب مسحا تأريخيا شاملا لخلفيات المشكلة ودور الاستعمار والكنائس فى غرس جذورها وتعميقها ، كما اشار الى أن المشكلة لاتهم السودان وحده ، بل ان آثارها تمتد الى الدول الافريقية وانها ليست الوحيدة بل لها نظائر ، وخاصة فى العالم الثالث .

وأعلن الخطاب الاعتراف بالفوارق العنصرية والثقافية والجغرافية بين الشمال والجنوب ، وهى المرة الاولى التى يعلن فيها رسميا عن هذه الفوارق ، ولم يغفل الخطاب أخطاء الأحزاب الشمالية والحكم العسكرى فى التأثير السيئ على العلاقات بين الشمال والجنوب .



منظر من مؤتمر المائدة المستديرة



مجلس سيادة بعد اكتوبر مباشرة

من اليمين د . عبد الحليم محمد - لويجى ادول ابراهيم يوسف سليمان

د . مبارك الفاضل شداد - د . التجانى الماحى

كلمات الاحزاب الشمالية

ثم تتابعت بعد ذلك كلمات الأحزاب الشمالية ، مشيرة الى دور الاستعمار والكنائس ومبشريها في الاعتماد على سوء التفاهم وفقدان الثقة بين الشماليين والجنوبيين ، كوسيلة اساسية لتحقيق مآربهم في الجنوب . ولكنهم جميعا اتفقوا على ان القضية تحتاج الى مواجهة جديدة ، ولابد من التخلي عن العنف والاتجاه الى الحل السياسي ، كما أكدوا التمسك بوحدة السودان ، وانه يجب على المؤتمر أن يكون ما يتوصل اليه في اطار الوحدة ، والايسمح بتشجيع النزعات الانفصالية ، كما تناولوا اقتراحات متعددة تدل على حسن النية والاستجابة الى كثير من المطالب التي سبق أن تقدم بها حزب سانو ، مما يمثل في الجملة حلولا لكثير من الخلافات والرغبة الأكيدة في تعمير الجنوب بوسائل سريعة ، كالحكم الاقليمي والبرلمان المحلي ومجلس وزراء محلي ، ونائب لرئيس الجمهورية من الجنوب ، وانشاء جامعة وغير ذلك مما سنراه في مقررات لجنة الاثنى عشرة .

كلمات الاحزاب الجنوبية

وكانت كلمة سانو (الجناح المعتدل) الذي ينادي بالحكم الفدرالي ، لا تختلف في مجملها عن الموضوعات التي طرقها الشماليون ، غير أن الشماليين الى ذلك الوقت ، لم تتوفر لديهم الثقة لقبول (الفدريشن) . اما الجانب الانفصالي في سانو فقد كانت تسيطر عليهم النزعات الانفصالية ، التي حفلت بها كلمة رئيس وفدهم أقرى جادين ، كاستنكاره لما اسماه بالسيطرة العربية على الجنوب ، وغير ذلك من الافكار المتشددة بعبارات جافة تدل على النفور الشديد من الشماليين ، كأنما جاء للمؤتمر ليؤكد رغبتهم في الانفصال فورا . وقد صدم الشماليون بهذه الروح العدائية ، ونظرة هؤلاء اليهم كمجرد صفوة لتجار الرقيق العرب .

أما جبهة الجنوب فقد طالبت بحق تقرير المصير ، كأنما الجنوب مستعمرة للشمال ، فدلت بذلك على انطوائها على الرغبة في الانفصال ، ولكنها تغلفه بالاستفتاء وتقرير المصير ويشاركها في ذلك الجناح المتطرف في سانو ، حيث اشترك معها في تقديم مذكرة للمؤتمر بمشروع واحد يطالب بتقرير المصير والاستفتاء تحت اشراف مراقبين من الدول الافريقية ، وأن يخرج الجيش من الجنوب ،

وتلغى حالة الطوارىء قبل اجراء الاستفتاء ، الذي يجب أن يتم في ظرف شهرين . ولكن

المرارة الشديدة التى خلفها شطط المتطرفين قد لطفتها لباقة المعتدلين ، من سانو ، وما ابدوه من ارتياح لما شاهدوه من التغيير الواضح عند الشماليين وان هناك رغبة صادقة لحل المشاكل بروح الانصاف والمساواة ، وعلى العكس كان حزب الجبهة والجناح المتطرف لسانو ، اللذان كان ردهما على الشماليين ، عندما رفضوا مشروعهما بالاستفتاء ، ان قدما مشروعا آخر أكثر امعانا فى النزعة الانفصالية . وهو أن يقوم فى السودان اقليمان يكون لكل منهما الصلاحية الكاملة للحكم فى ارضه ، وأن يقوم بين الاقليمين مجلس وزراء للاشراف على المصالح المشتركة كالجمارك والنقد والاعمال المصرفية والنقل والمواصلات وغيرها .

وكان طبيعيا أن يرفض الشماليون ، هذا الاقتراح الذى سيؤدى فى النهاية الى قيام دولتين مستقلتين ، ليس بينهما غير رباط ضعيف هو تنسيق المصالح المشتركة .

لجنة الاثنى عشر

ولما رأى المؤتمرون أن هؤلاء المتطرفين ، غير مستعدين لتقديم إقتراح يتخلون فيه عن النزعة الانفصالية ، وأنهم غالبا ما يكونون واقعين تحت تأثير الإنجانجا ، عقدوا اجتماعا خاصا للتداول حول ايجاد مخرج من الازمة .

وقد نصح الاخوة ممثلو الدول الشقيقة الذين حضروا المؤتمر ، بمواصلة الحوار بين الشماليين والجنوبيين . وتم الاتفاق على تكوين لجنة من الفريقين لمواصلة الحوار والوصول الى حل سياسى ، سميت (لجنة الاثنى عشرة) لأنها مكونة من ستة شماليين وستة جنوبيين . على أن يعود المؤتمر الى الانعقاد بعد ثلاثة أشهر لينظر فيما توصلت اليه اللجنة ، وأن يكون ذلك بدعوة من الحكومة .

ويمكن تلخيص ما تحدد فى ذلك الاجتماع الخاص من صلاحيات لجنة الاثنى عشرة فى نقطتين . الاولى هى العمل على تطبيع الحياة فى الجنوب واعادتها الى الهدوء والاستقرار ، والثانى التوصل الى حل سياسى يكون وسطا لا هو الحكم المركزى القائم آنذاك ، ولا هو الانفصال . وذلك بما يضمن مصالح الجنوب . بصفة خاصة كما يضمن مصالح البلاد بصفة عامة .

ومما يدل على ان حزبى الجبهة وسانو ، كانا واقعين تحت تأثير المتطرفين وتنظيم الانجانجا انهما بعد أن قبلا صلاحيات لجنة الاثنى عشرة كما حددها الاجتماع الخاص ، عادا وطلبا

أن تبقى تلك الصلاحيات سرا ولا تعلن :

صلاحيات لجنة الاثنى عشر

ولزيادة الايضاح والتأكيد، أذكر ما جاء فى المحضر الخاص للمؤتمر بتأريخ ٢٩ مارس ١٩٦٥ م : (بعد مناقشة صلاحيات اللجنة التى عهد اليها ببحث الوضع الدستورى والادارى فى البلاد ، اتفق على هذه الصياغة لصلاحيات اللجنة ، بهذا الفهم الواضح من كل الوفود) وهو (ان صلاحيات تلك اللجنة لا تشمل الوضعين المتطرفين ، وهما الانفصال واستمرار الوضع الحالى) .

وبالاضافة الى ذلك عهد الى اللجنة ، أن تكون لجنة رقابة ، تشرف على تنفيذ السياسة والخطوات المتفق عليها .

وأن تخطط لاعادة الاحوال فى الجنوب الى الأوضاع العادية ، وأن تدرس الخطوات اللازمة لرفع حالة الطوارىء واستتباب الأمن وحكم القانون .

بهذه الصلاحيات أقبلت لجنة الأثنى عشرة على مهمتها ، بتركيبة تساوى فيها عدد الشماليين بعدد الجنوبيين ، بالرغم من أن احزاب الشمال فى اللجنة ستة ، وأحزاب الجنوب أثنين . وذلك اظهارا لحسن النية . وحتى لا يستفيد الشماليون من أغلبيتهم فى اتخاذ القرارات على حساب الجنوبيين . وكان الاحزاب وممثلوهم كما يلى : -

الاحزاب الشمالية

١ - الامة - محمد داود الخليفة ٢ - الوطنى الاتحادى - عبد اللطيف الخليفة

٣ - الشعب الديمقراطى - (انسحب من اللجنة) ٤ - جبهة الميثاق - د. الترابى

٥ - الحزب الشيوعى - (انسحب من اللجنة) ٦ - جبهة الهيئات - سيد عبد الله السيد المهندس .

الاحزاب الجنوبية

سانو ، وليم دنق ، امبروزول ، أندرو ويو .

جبهة الجنوب ، هلرى اوقالى ، أبل الير ، لويارى رامبا .

(رئيس اللجنة يوسف محمد على)

انعقاد اللجنة

وأول اجتماع عقدته اللجنة كان يوم ٢٧ / ٥ / ١٩٦٥م أى بعد حوالى شهرين من انفضاض جلسات مؤتمر المائدة المستديرة ، واستمرت نقاشاتها مدى عام وشهر تقريبا . وانتهت فى ٢٦ يونيو ١٩٦٦م .

كان شوط اللجنة شاقا والجدل مضنيا وأحيانا عقيما ، ولكن بالصبر وحسن النية والادراك السليم ، تمكنت اللجنة من مواصلة السير .

وأول صعوبة واجهتها اللجنة ، هى ان جبهة الجنوب تقدمت بخطاب من جناح سانو خارج السودان بأن جناح وليم دنق لا يمثلهم ، ويطالبون بابعاده من اللجنة ، وهى نفس المشكلة التى أثاروها عند بداية المؤتمر . ورد جناح وليم بالرفض وأكد انه وحده الذى يمثل حزب سانو ، وأرسل جناح الخارج مندوبا عنه ، اجتمع باللجنة ، وبعد نقاش طويل وتقليب كل جوانب الموضوع ، رأت اللجنة أن جناح وليم دنق هو الأحق بعضوية اللجنة ، لأنهم هم الذين استجابوا لنداء الوطن وحضروا من الخارج ، وشاركوا فى التحضير للمؤتمر منذ البداية ، ومارسوا العمل السياسى داخل البلاد ، واتصلوا بجماهير الجنوب .

ثم شرعت اللجنة فى عملها الرسمى ، بشقية المتمثلان فى التوصل للحل السياسى الوسط ، وفى العمل على تطبيع الحياة فى الجنوب ورفع حالة الطوارئ .

ورأت اللجنة منذ البداية ان الدخول فى علاج الشق الثانى متعذر بسبب تصاعد العنف فى الجنوب ، كما ان استتباب الأمن ، أصلا ، من واجب الحكومة ، واذا لم يكن هناك تعاون بين الحكومة واللجنة فى هذا المجال ، فسوف تكون جهود اللجنة غير مثمرة . وقد تعذر الاتفاق فى مسألة العنف حتى فى داخل اللجنة ، على من تقع تبعته . فبينما يرى الشماليون مؤاخذة الانجانجا لتمسكها بالعنف وسيلة لتحقيق أهدافها ، يرى الجنوبيون أن الحكومة أيضا ملامة لأنها ترتكب العنف ، متجاهلين واجب الحكومة فى حماية القانون والنظام ، وواضعين عصابات الانجانجا فى كفة واحدة مع الحكومة الشرعية . ولهذا انصرفت اللجنة الى البحث في الشق الاول من مهمتها وهى الأوضاع الدستورية والادارية ، وبما ان الصلاحية محددة بالتوصل للحل الوسط .

مشروعات الاحزاب

فقد طلبت اللجنة من أعضائها ان يقدم كل حزب منهم مشروعا بتصوره للحل المنشود .

فتقدم حزب سانو باقتراح (الحكم الفدرالى) ، وتقدم الوطنى الاتحادى باقتراح (الحكم الاقليمى) وتقدمت جبهة الجنوب باقتراح (الاستفتاء) وتقدمت جبهة الميثاق باقتراح نظام أكثر تركيزا من النظام السائد فى ذلك الوقت .

رفضت اللجنة اقتراحى جبهة الجنوب ، وجبهة الميثاق ، الأول لأنه انفصالى وفيه اعتراف بأن جنوب السودان ليس جزاء منه ، وليس من صلاحية اللجنة البحث فى مشروع كهذا . ورفضت اللجنة أيضا الثانى لأنه خارج عن صلاحياتها المحدودة بالحل الوسط . وبذلك أصبح أمام اللجنة مشروعا (الحكم الفدرالى)

و (الحكم الاقليمى) ، هما الذان تسمح بهما صلاحيات اللجنة ، وبعد ذلك أعلنت الاحزاب الشمالية ، انها تبنت مشروع الوطنى الاتحادى ، ثم انضمت اليهم جبهة الميثاق بعد رفض مشروعها .

وعند بداية البحث ، رأت اللجنة أن تبدأ بالموضوعات التى يسهل الاتفاق عليها ، تجنبا لأسباب الفشل ، فتناولت مشروعى الفدرالى والاقليمى . واختارت من كل منهما بعض السلطات ووزعتها بين الحكومة المركزية والحكومة الاقليمية .

وتدعيما لقدرات اللجنة فى هذا التوزيع والتقسيم ، استمعت اللجنة لرأى عدد من الخبراء وكبار موظفى الخدمة المدنية ، فى الشئون المالية والضرائب والصحة والزراعة والتعليم . . . . . الخ .

وفى ٢٠ يوليو سنة ١٩٦٥م انسحب حزب الشعب الديمقراطى من اللجنة بحجة ان تصاعد العنف فى الجنوب لا يسمح باستمرار عمل اللجنة ، وبعد شهر تقريبا انسحب الحزب الشيوعى لنفس السبب تقريبا،وذلك بالرغم من أن اللجنة ناشدتهم البقاء باعتباره أجدى للموقف من الانسحاب ، وأصدرت بيانا بذلك .

الحكومات الاقليمية

وبعد الفراغ من توزيع السلطات بين المركز والاقليم ، قامت اللجنة بوضع الهيكل التنظيمى للحكومة الاقليمية .

وتتلخص معالم الحكم الاقليمى فى الآتى :-

مجلس تشريعى وبرلمان لكل اقليم ،يختار أعضاؤه بالانتخاب المباشر ، بنفس المواصفات التى ينتخب بها أعضاء البرلمان المركزى ، ويقوم فوق هذا المجلس مجلس تنفيذى أو مجلس وزراء ، يختار أعضاؤه بواسطة المجلس التشريعى المحلى . ويأتى فوق هذا رئيس الاقليم ، ويكون من أبناء الاقليم ، يعينه رئيس الجمهورية بالتشاور مع حكومة الاقليم . (ولم يتم الاتفاق على طريقة التعيين فى اللجنة ، وبقيت هذه المسألة ، واحدة من نقطتى الخلاف اللتان لم تتمكن اللجنة من حسمهما) كما سنرى فيما بعد ، وفيما يتعلق بتفاصيل توزيع السلطات بين المركز والاقليم ، فهى موضحة فى كتاب (توصيات لجنة الاثنى عشرة) التى رفعت لرئيس مؤتمر المائدة المستديرة فى يونيو سنة ١٩٦٦م . ومن جهة أخرى قد حرصت اللجنة على أن يضمن نظام الحكم الاقليمى فى الدستور ، وان لا يتم تغييره أو تعديله ، الا بالشروط التى يعدل بها الدستور ، ضمانا لعدم تغول المركز على الاقليم .

اما اختيار الحكم الاقليمى وليس الفدرالى ، فأسبابه فيما اعتقد ، اولا عدم توفر الثقة آنذاك ، بين الشماليين والجنوبيين ، بسبب التصرفات التى كانت ترجح كفة الشك ، كأعمال عصابات الانجانجا والقوى الاجنبية التى تقف خلفها ، ثم تصرف حزبى جبهة الجنوب وسانو نفسها ومذكراتهما الحافلة بالمطالب الانفصالية ، والتى يجعل بعضها شطرى البلاد قطران مستقلان لا تربط بينهما الا علاقة تنسيق المصالح المشتركة .

ومن الناحية العملية ، فالحكم الاقليمى أقل تعقيدا من الفدرالى ، وهو فى نفس الوقت يعطى الفرصة لأبناء الأقليم لادارة شئونهم المحلية ، ويرضى طموحاتهم المشروعة ، فى الولاية على مقدرات أقاليمهم . ويتم كل ذلك فى توازن تام مع السلطة المركزية وبالتفويض منها ، بحيث لا يصدر تشريع من المجلس المحلى يتعارض مع البرلمان المركزى ، ولا قرار من وزارة محلية مغايرا للوزارة المركزية . واذا حدث مثلا تهديد للأمن من الخارج أو الداخل ، يجوز لوزير الداخلية المركزى تعليق أو تجميد السلطة المحلية أو اعلان حالة الطوارئ ، بشرط أن يوافق البرلمان المركزى خلال اسبوعين من اعلانها . كما يجوز للحكومة المركزية حل المجلس التشريعى المحلى ، على أن تجرى انتخابات جديدة بعد شهر واحد من رفع حالة الطوارئ .

فالحكم الاقليمى بهذه المواصفات ، أكثر ضمانا لوحدة السلطة ، من الحكم الفدرالى فى ذلك

الزمان الذى كانت فيه الحواجز النفسية كبيرة ، والمخاوف ، كما قلت ، من القوى الاجنبية الواقفة وراء أعمال العنف ، منذ التمرد الأول فى سنة ١٩٥٥م وماتزال .

لقد تمكنت لجنة الاثنى عشرة من الاتفاق التام على « كل بنود برنامجها الذى وضعته ، ماعدا النقطتين اللتين أشرت اليهما من قبل ، الأولى هى طريقة تعيين رئيس الاقليم ، والثانية هى ، هل يبقى الجنوب ثلاثة اقاليم أم يكون اقليما واحدا.

مؤتمر كل الاحزاب

وللتغلب على هذا الخلاف ، دعت اللجنة الى عقد مؤتمر موسع يضم كل القوى السياسية فى البلاد ، وأطلق عليه أسم (مؤتمر كل الأحزاب) ، ويلاحظ ان التقرير الأخير للجنة الاثنى عشرة سواء المرفوع لرئيس الوزراء ، أو لرئيس المؤتمر ، جاء خاليا من الاشارة الى (مؤتمر كل الاحزاب وهذا طبيعى لان التقرير قدم بعد ختام جلسات اللجنة مباشرة فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٦م ، بينما انعقد مؤتمر الأحزاب فى اكتوبر سنة ١٩٦٦م .)

تقرير لجنة الاثنى عشر

محتوياته الاساسية

رفع التقرير الختامى عن لجنة الاثنى عشرة لرئيس الوزراء فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٦م . وتضمن الاشارة الى قرار مؤتمر المائدة المستديرة فى ٢٩ مارس ١٩٦٥م ، (ان التوصيات التى تتوصل اليها لجنة الاثنى عشرة ، الموكل اليها بحث الوضع الدستورى والادارى فى البلاد ، ستعرض على المؤتمر الذى ستدعوه الحكومة للانعقاد خلال ثلاثة أشهر)

وكذلك تضمن التقرير الاشارة الى ما أعلنه السيد سر الختم الخليفة ، رئيس الوزراء يومذاك من التزام الحكومة بتبنى قرارات المؤتمر ، وتقوم بكل الخطوات التى تكفل لها النجاح .)

وكانت الفقرة الخامسة هامة وهى : -

(ويسرنا أن نبلغكم الان ، اننا قد توصلنا الى النتائج المضمنة فى هذا التقرير الذى نرفعه حتى تتمكنوا من دعوة المؤتمر ، كما نرجو التكرم باحالته ومحاضر اللجنة الى رئيس المؤتمر .

وكانت أهم الفقرات هى السادسة :

(لقد كان مؤتمر المائدة ولجنة الاثنى عشرة ، أول منبر قومى تمثل فيه وجهات النظر المختلفة حول أول مشاكلنا القومية وأكثرها تعقيدا .

وقد كان هذا المؤتمر القومى رغم النجاح الذى حققه ، واصرار لجنة الاثنى عشرة على مواصلة البحث والتفاوض فى العديد من المصاعب ، خلال عام كامل ، كان ذلك فى ذاته ، انتصارا كبيرا فى معركة بناء القومية السودانية .

ولكننا نعتقد أن جهودنا المتواضعة ، قد حققت انتصارا آخرا بهذه التوصيات الاجماعية التى تقدم بها الشماليون والجنوبيون ، والتى تهدف الى وضع نظام لا مركزى للحكم فى البلاد ، يحقق الوحدة الوطنية فى المسائل الكبرى ، كالدفاع والأمن والسياسة الخارجية والاقتصاد والسياسة التعليمية ، ويكفل للبرلمان القومى السيادة الكاملة ، حتى يتمكن من حماية المصالح الحيوية للأمة .

كما انه فى نفس الوقت ، يمكن أقاليم البلاد من التصرف فى شئونها دون تدخل من الحكومة المركزية) .

(أما النقاط المحدودة التى اختلفنا فيها ، وأهمها تحديد الاقليم جغرافيا ، فلن يصعب على المؤتمر التغلب عليها)

(وعلى جيلنا هذا ، اما أن يقابل هذا التحدى ، أو يخلد الى اليأس وتبديد الطاقة فى تجميد الأوضاع) .

وكان المقصود برفع التقرير الختامى للجنة الاثنى عشرة ، هو دعوة مؤتمر المائدة المستديرة مرة أخرى لينظر فيما توصلت اليه اللجنة ، وفى نقطتى الخلاف اللتين خرجت بهما اللجنة . وكان المأمول الا يستعصى حلهما على المؤتمر ، اذا دعى للانعقاد ، كما جاء فى التقرير المشار اليه.

ولكن الخلافات العنيفة التى كانت دائرة بين السياسيين والتى أربكت الامور وعطلت كتابة الدستور ، هى التى لم تمكن الحكومة من دعوة مؤتمر المائدة المستديرة للانعقاد مرة أخرى ، وفقا لقراره السابق ، وكذلك لم تنتظر الحكومة مؤتمر كل الأحزاب ، بل قامت بأعلان ما توصلت اليه لجنة الاثنى عشرة من توصيات ، فى حفل كبير ، اقامته فى دار الضيافة ، وحضره أعضاء الحكومة والسفراء العرب والأفارقة وكبار الموظفين ورجال الأحزاب والقضاء والجامعة ، وكبار الشخصيات ورجال الصحافة وغيرهم . . .

أما (مؤتمر كل الأحزاب) الذى جاء كبديل لعقد مؤتمر المايدة المستديره مرة ثانية فقد تمت

أجتماعاته فى القاعه الكبرى بمديرية الخرطوم ، وأختيرت لرئاسته شخصية معروفه ، هى المرحوم محمد صالح الشنقيطى ، تقديرا لما كان له من أسهامات سابقة فى مشكلة الجنوب . ولم تغفل دعوة أى حزب فى الشمال أو الجنوب ، وكذلك تجمعات البجا وجبال النوبه . . . . .

وكان النقاش داخل المؤتمر كالمعتاد ، شاقا وأحيانا عقيما يشوبه التعصب الأعمى وربما الجهل ببواطن الأمور فى بعض الأحيان . ولكن الصبر كان دائما هو الملاذ الذى نتذرع بحباله فنخرج به من الجدل العقيم .

وتوصل مؤتمر الأحزاب فى النهاية ، الى حل توفيقى لنقطتى الخلاف ، وهما التحديد الجغرافى للاقليم ، وطريقة تعيين رئيس الأقليم .

ففى النقطة الأولى : تقرر أن تبقى الثلاثة أقاليم فى الجنوب كما هى ، لمدة خمسة سنوات ، أو دورة برلمانيه ، أيهما أسبق ، ثم يعاد النظر فيها .

وفى النقطة الثانية ، أن يرشح الأقليم ثلاثة أسماء ، ويرشح المركز ثلاثه ، ويعين رئيس الجمهوريه واحدا من هؤلاء السته .

وقد سبق أن نوقش الخلاف الأول فى لجنة الأثنى عشرة بأستفاضة . وفيما يلى الحجج التى أستند عليها كل من الشماليين والجنوبيين ، كما وردت فى توصيات اللجنة .

ففى الفقرة ٢٦ من توصيات اللجنة : (التقسيم الجغرافى للأقاليم) نجد : -

١ - قد أقترح الأعضاء الجنوبيون تقسيم السودان الى أربعة أقاليم :

(أ) أقليم شرقى ، يتكون من مديريتى النيل الأزرق وكسلا .

(ب) أقليم غربى يتكون من مديريتى كردفان ودارفور .

(ج) أقليم جنوبى يتكون من الثلاث مديريات الجنوبية .

(د) أقليم شمالى يتكون من مديرتى الخرطوم والشمالية .

(هـ) أو تبنى التقسيم الحالى للمديريات الشمالية ، وخلق ستة أقاليم منها . وجعل الثلاث مديريات الجنوبية أقليما واحدا .

٢ - أما الأعضاء الشماليون فقد أقترحوا تبنى التقسيم الحالى للمديريات ، وخلق تسعة أقاليم منها .

٣ - وقد أستند الأعضاء الجنوبيون على الأسباب الآتية : -

(أ) أن أى تقسيم يجب أن يبدأ بالشمال والجنوب كوحدتين ، وذلك للأختلافات فى الثقافة والدين والعنصر .

(ب) أن الجنوب يعتبر نفسه وحدة قائمة بذاتها ، وقد عبر المواطنون الجنوبيون عن رغبتهم فى البقاء كوحدة ، وليس فى هذا المطلب ما يضر المصلحة العامة ، كما أن واجبنا الأساسى هو حل مشكلة الجنوب ، وهذا ما يوجب أعطاء هذه الحقيقة أعتبارها الكافى ، وليس من المصلحة معاملة الجنوب كباقى اقاليم القطر الأخرى التى لم تنشأ فيها مثل هذه المشكلة أو تبلغ درجتها .

(ج) أن هذه الضمانات المتفق عليها لحماية ذاتيه الأقليم ، لن تكون كافية ألا اذا وسعنا الأقاليم جغرافيا ، بحيث يكون للرأى العام فيها وزن سياسى يضع له المركز أعتبارا . (وهذا فى الواقع شرط وضعه ممثل جبهة الجنوب ، لقبول العلاقة بين السلطات المركزية والأقليمية)

(د) أن التقسيمات الأدارية الحالية موروثه من الأدارة الأستعمارية ، وقائمة أساسا على النظام القبلى ، وواجبنا أن نتبنى نظاما يضعف الروح القبلية ونساعد بذلك على بناء القومية السودانية .

٤ - أما الأعضاء الشماليون فقد أستندوا على الآتى : -

(أ) من الأفضل البدء بالتقسيمات الأدارية ، تسهيلا للأعمال الأداريه ، أذ أن الحكمة الرئيسية فى الحكم الأقليمى ، هى تصغير دائرة الحكم وتفادى المجموعات الكبيرة ، التى تركز السلطه وتقتل الأطراف ، وأن الجنوب من الناحية الأدارية أكبر من أن يدار كأقليم من عاصمة واحدة .

(ب) صحيح أننا يجب أن نهتم فى المقام الأول بحل مشكلة الجنوب ، ولكن ذلك لايعنى تجاهل ما سيترتب من آثار على الحل الذى نقترحه . فنظرا للمطالب القائمة بمنح حكم ذاتى للأقاليم ، فأن أى مشروع نتبناه لحل مشكلة الجنوب ، سيعتبر حتما المثال الذى يهتدى به .

(ج) أن مطلب الأحزاب الجنوبية ، هو أيجاد الوضع الدستورى الذى يمكن أهل الأقليم من تجنيد طاقاتهم لتقدم اقليمهم ، وهذا يمكن تحقيقه سواء كانت المديريات الجنوبية موحده فى أقليم واحد أو منفصلة عن بعضها .

(د) إننا اذا جعلنا من الجنوب أقليما واحدا ، سنبقى على شعور المواجهه القائمه اليوم

بين الجنوب والشمال والذى نسعى بجهودنا هذه الى أنهائه . ولكن بما أنه قد تكون هناك دوافع عاطفية لهذا المطلب ، وبما أن المشاعر العاطفية قد تكون مشروعة ويأتى منها نفع ، فأنه يمكن الأستجابه لها بمنح أقليمين أو أكثر ، حقه فى تجميع أى من الخدمات فى مشروع مشترك .

(هـ) أنه ليس هناك ما يمنع فى المستقبل من تعديل هذه التقسيمات ، اذا أثبتت التجربة ضرورة ذلك .

ويتضح من هذه المساجلات أن الأمر ليس بهذه الصعوبة ، لولا أن مطالب الأعضاء الجنوبيين كانت توحى دائما بأنهم يفكرون فى الانفصال على المدى البعيد .

بعثات سلام للجنوب

هذا ، وقد فاتنى أن أذكر أن مؤتمر المائدة المستديرة ، كان قد أرسل الى الجنوب آبان أنعقاده ، (بعثات سلام) مكونة من جنوبيين وشماليين للأتصال بالمواطنين هناك ، وشرح سياسة الحكومة السلمية نحو الجنوب ونبذها للعنف وأعتمادها على الحوار ، كوسيلة لحل مشكلة الجنوب وقد كلفت أنا بقيادة بعثة بحر الغزال ، فكانت أولى أتصالاتنا فى مدينة واو ، وكان كل من (سانو) (وجبهة الجنوب) ، ممثلين فى البعثة ، فساعدونا على عقد أجتماعات متعددة ، بعضها مع كبار الموظفين الجنوبيين ، وبعضها مع ممثلين (للأنجانجا) وبعضها مع التجار والجلابه ، وبعضها مختلط من الجنوبيين والشماليين . ثم ذهبنا الى الأقاليم تحت حراسة مشددة ، وكانت تسير فى مقدمة (الكنفوى) دبابه (صلاح الدين) ، لأن الظروف كانت غير عادية والأمن فى تهديد مستمر . ومع ذلك تمكننا فى بعض المدن كالتونج ، من أن نعقد أجتماعات علنية كبيرة ومشتركة بين الجنوبيين والشماليين فى الأسواق ، تحدثنا فيها عن زوال الحكم العسكرى ، ورغبة الحكومة المدنية الجديدة فى التوصل لحل لمشكلة الجنوب ، وأن التفاهم الودى قد ساد بين الشماليين والجنوبيين فى العاصمة ، وبشرناهم بالمستقبل وبما تعمل له الحكومة من تحقيق الأمن والأستقرار . وقد نوهت صحف العاصمة بتلك البعثات وما كان لها من اثار طيبه . . . .

انتهاء لجنة الاثنى عشر

وأخيرا أنفضت أجتماعات لجنة الأثنى عشرة ، التى بلغت الثمانية والاربعين جلسة ، فى ٢٦ / ٥ / ٦٦ ورفع تقريرها الختامى لكل من رئيس الوزراء ورئيس مؤتمر المائدة المستديرة فى

سبتمبر ١٩٦٦م . وأعلنت توصيات اللجنة فى أحتفال كبير كما ذكرت .

كما أن لجنة الدستور لسنة ١٩٦٧م قد أدرجت صيغة (الحكم الأقليمى) للجنوب ضمن مواد الدستور . ولولا الخلافات الحادة بين السياسيين ، التى عوقت مسيرة الحكم كله فى ذلك الوقت، وأدت الى حل الجمعية التأسيسية نفسها ، لصدر الدستور وفى صلبه بنود الحكم الأقليمى للجنوب ، ولكان أبناء الجنوب قد نعموا بأدارة شئونهم بأنفسهم منذ ذلك الوقت ، ولما تصاعدت الحساسيات بالمستوى الذى نشهده اليوم .

كان المؤتمر انتصار للحوار والشماليين

لقد دفعت الخلافات السياسية البعض الى القول ، بأن مؤتمر المائدة المستديرة قد فشل ، غير أنى ، أستنادا على ما قدمت ، أقول أن هذا حكم غير سليم وفيه أغفال للحقائق . . . ويكفى المؤتمر ، أنه هيأ ذلك اللقاء التاريخى الذى جمع بين الشماليين والجنوبيين فى مكان واحد بالرغم من التوتر وحدة الخلاف وألتهاب المشاعر ، وأن يجد الجنوبيون بالذات الفرصة السياسية الآمنة ، التى مكنتهم من الأفضاء بوجهة نظرهم بكل الحرية الممكنة والصراحة التامة مما لم يتح لهم مثله من قبل ، وأن يشهد ذلك كله أخوة كرام من ممثلى الدول الشقيقة ، أفريقيه وعربيه ، وأن يقفوا لأول مرة على أبعاد المشكلة ، والحقائق التى غيبتها عنهم الدعايات المغرضة ، كما يتعرفون على مدى الصبر الذى يتحلى به الشماليون ، حيال مشكلة جنوب السودان ، وأن يشاركوا بتقديم النصح والتوجيه .

وقد جاء فى الفقرة السادسة من تقرير لجنة الأثنى عشرة الذى أشرت اليه : (كان ذلك أنتصارا كبيرا فى حد ذاته ، فى معركة بناء القومية السودانية ، ولكننا نعتقد أن جهودنا المتواضعة قد حققت أنتصارا آخر بهذه التوصيات الأجماعية التى تقدم بها جنوبيون وشماليون ، والتى تهدف الى وضع نظام لا مركزى للحكم فى البلاد ، يحقق الوحدة الوطنية فى المسائل الكبرى ، كالدفاع والأمن والسياسة الخارجية والأقتصاد والسياسة التعليمية ، ويكفل للبرلمان القومى السيادة الكاملة التى تمكنه من حماية المصالح الحيوية للامة .

كما أنه فى نفس الوقت يمكن أقاليم البلاد من التصرف فى شئونها المحلية ، دون التدخل من الحكومة المركزية

أما النقطتان المحدوتان اللتان أختلفنا فيهما وأهمهما تحديد الأقليم جغرافيا ، فلن يصعب على

المؤتمر التغلب عليهما.

واذا كان تدهور الأمن فى الجنوب قد حال دون خوض لجنة الأثنى عشرة فى الشق الثانى من مهمتها وهو تطبيع الحياة ورفع حالة الطوارى ، فهى بلاشك قد أنجزت الشق الأساسى من مهمتها ، وهو وضع الحل السياسى بصيغة متميزة من الحكم الأقليمى ، الذى تم الأجماع عليه ، ومهره ممثلو الأحزاب الجنوبية والشمالية بتوقيعاتهم .ولولا تلك الخلافات التى أشرت اليها بين الحاكمين الشماليين ، لطبق الحكم الأقليمى فى الجنوب منذ ذلك الوقت ، ولحدثت تغييرات كبيرة لصالح الأمن والوحدة والسلام .

الى هنا أكون قد قدمت مسحا أجماليا لأهم معالم مؤتمر المائدة المستديرة ولجنة الأثنى عشرة ، مستندا الى أنطباعاتى ومعايشتى الخاصة ، مدى عام كامل .

الهيئة القومية لوحدة السودان

فى ١٩٦٥م أسترعى أنتباه بعض الوطنيين المخلصين ، أن نذر الفتنة العنصرية التى كانت محصورة فى الجنوب ، قد أخذت تطل بقرونها أيضا فى شرق البلاد وغربها وفى جبال النوبة . وحتى لا تتسع هذا النذر وتصبح مشاكل تفتك بالوحدة الوطنية والقومية السودانية ، فقد أجتمع هؤلاء الغيورون وتدارسوا الموقف ، وكونوا تنظيما أسموه (الهيئة القومية لوحدة السودان) لتعمل ، مستقلة عن الأحزاب ، على مكافحة النعرات العنصرية وما تجرنا اليه من فتن .

وقامت االهيئة برئاسة الدكتور مبارك الفاضل شداد ، رئيس الجمعية التأسيسية ، وكان مقررها الاستاذ على نور المهندس ، وأنضم اليها بعض الشخصيات ، كأحمد محمد يس وعبد القادر عبد المنعم وسانتينو دينج ، وفلمون مجوك ، وعبد الله شداد المهندس والتجانى عامر ، وغيرهم ممن لم تسعفنى الذاكرة لذكرهم ، وكذلك انضم بعض الشخصيات الجنوبيه .

وقد أتخذت (الهيئة القومية لوحدة السودان) مقرها فى دار المهندسين التى أستضافتها وقدمت لها خدمات كثيرة كعقد أجتماعاتها الدورية فى الدار ، وكاعداد مطبوعاتها ونشراتها .

وقامت الهيئة بممارسة نشاطها فى التوعية الوطنية والرعاية لقومية السودان ، فى الجنوب وفى بعض المناطق التى ظهرت فيها بوادر النزعات العنصرية ، وقد أنضم اليها بعض نواب دارفور ، أذكر منهم عبد الله الطيب جدو ، الأتحادى نائب الفاشر وآخرين غابوا عن ذاكرتى .

وأصدرت الهيئة نداءا ناشدت فيه السودانيين فى كل أنحاء السودان ، أن ينضموا اليها

ويعملوا يدا واحدة من أجل سودان موحد ، لا مجال فيه للعنصرية أو أية فوارق بين أبناء الوطن الواحد ، ولا مجال فيه لذكر الأصول المختلفة أو اللغة المختلفة أو الدين المختلف ، فالدين لله والوطن للجميع .

وتمكنت الهيئة بفضل التبرعات ، من أصدار صحيفة تحمل أسمها ، كان محررها الأستاذ التجانى عامر . وهنا أترك المجال لهذه المقدمة بأمضاء مقرر الهيئة الاستاذ على نور المهندس ، وقد وجدتها فى أوراقى القديمه : -

اهداف الهيئة القومية لوحدة السودان

مقدمـــة : -

أن الهيئة القومية لوحدة السودان تعتقد أعتقادا جازما أن وحدة السودان ومستقبله ومكانته بين الشعوب ، بيد أبنائه وهم فى أستطاعتهم أن يصونوا هذه الوحدة وأن يدعموها بما يجعلها مضرب الأمثال فى التماسك والتآزر ، هذا اذا بذل كل سودانى أقصى جهده المادى والادبى ، وعبأ نفسه وأعدها لخدمة هذه القضية وجعلها رسالة يبذل من اجلها أعز ما يستطيع من نفيس وغال .

الاهداف

١ - مناصرة دعاة الوحدة من أهل الجنوب .

٢ - تقوية الأتصال بدعاة الوحدة .

٣ - دعوة كل السودانيين للالتفاف حولهم .

٤- تزويدهم بالمال اللازم .

٥ - تزويدهم بالأفكار القويمة والآراء السديدة .

٦- وترى الهيئة أن مهمتها لن تقتصر على الجنوب وحده ، بل ستمتد الى كل منطقة فى القطر يستلزم وضعها عناية خاصة ، تقوى أرتباطها بكل أجزاء القطر ، وتجعلها تدرك تماما أن أرتبطها الوثيق فى وحدة قومية ، يجلب لها النفع والخير ويرفع عنها الضرر والتخلف ، ويأخذ بيدها الى مدارج الرقى والتقدم .

على نور مقرر الهيئة الخرطوم ص ب ١٨٧٤



مجلس سيادة برئاسة السيد الازهرى بعد الانتخابات ١٩٦٥م

من اليمين قلمون ماجوك - عبد الرحمن عبدون

اسماعيل الازهرى - عبد الله الفاضل المهدى خضر حمد



مجلس سيادة برئاسة الازهرى بعد التعديل

من اليمين د . الفاضل بشرى - داؤد الخليفة - اسماعيل الازهرى

خضر حمد - جارقس باك

انتخابات ١٩٦٥م

نص ميثاق حكومة أكتوبر على اجراء الأنتخابات العامة فى مارس ١٩٦٥م . وكانت الجبهة القومية التى قادت المعارضة على طول فترة الحكم العسكرى ، تقوم بدور الرقابة على تنفيذ ميثاق أكتوبر ، وكانت تضم جميع الأحزاب ، ولكن ما كادت ثورة أكتوبر تمضى خطوات ، حتى أخذت الجبهة فى التفكك ، حيث أنسحب منها الحزب الشيوعى وتبعه المتعاطفون معه ، وكونوا لهم تنظيما جديدا أطلقوا عليه أسم (جبهة الهيئات) ضمت الشيوعيين ومن يدور فى فلكهم من الموظفين والمهنيين . وكانوا يعقدون أجتماعاتهم فى دار نادى أساتذة جامعة الخرطوم .

كان الشيوعيون ، على قلتهم ، يقومون بنشاط واسع لمواصلة لعبتهم البارعة ، التى مكنتهم من الأستيلاء على معظم المقاعد الوزارية فى حكومة أكتوبر ، وأغراهم ذلك بالتفكير فى سحب البساط نهائيا من تحت أقدام الأحزاب السياسية ، تحقيقا لشعاراتهم يومذاك : (لازعامة للقدامى) و (ولاحزبية بعد اليوم) . . . الخ

وتصدت لهم الجبهة الوطنية ، وأشتد الصراع بين الفريقين ، فسارت الجبهة اليسارية فى طريق تنفيذ مخططها السرى ، الذى يؤدى الى تجاوز الميثاق ، والاّتجرى الأنتخابات فى ميعادها ، أو الغائها إن أمكن .

وقد أورد الاستاذ أمين التوم فى مزكراته أهداف الجبهة اليسارية كما يلى : -

١ - أحتواء ثورة أكتوبر وأحتواء حكومتها وتوجيهها الوجه التى تراها .

٢ - الأعتراض على دعوة الأحزاب التقليدية الكبرى وغيرها والأكتفاء بدعوة جبهتهم جبهة الهيئات الممثلة لليسار .

٣ - تأجيل أجراء الأنتخابات عن موعدها المقرر - مارس ١٩٦٥ - وأخيرا عدم أجرائها أطلاقا .

وكان طبيعيا أن تأخذ الجبهة الوطنية موقفا رافضا لهذه الأتجاهات ، وأن تتمسك بالميثاق ، متهمة الجبهة اليسارية بالتنكر للميثاق ، بل أن الشكوك ثارت حول موقف سر الختم الخليفة رئيس الوزراء نفسه ، وأتهامه بالأنحياز الى جانب اليساريين ، وحدث تخوف من تأجيل الأنتخابات وماقد يجره الغاؤها من أضاعة مكاسب ثورة أكتوبر . ومما أكد الشكوك أن الحكومة أزاعت بيانا تقول فيه أن الوقت المحدد لأجراء الأنتخابات أصبح متأخرا حتى عن أجرائها فى

الشمال . وهنا طالبت الجبهة الوطنية بأجرائها فى الشمال دون أنتظار لأجرائها فى الجنوب .

واتفق قادة الجبهة الوطنية ، على مواجهة رئيس الوزراء بهذه المخاوف ، ومطالبته ، أما أن يقوم بتنفيذ الميثاق ، ويعلن عن قيام الأنتخابات فى ميعادها ، أو يستقيل .

وكانت الأحزاب تشن حملاتها على رئيس الوزراء فى صحفها وفى الليالى السياسية وتسير ضده المواكب مطالبة بأستقالته .

وصادف هذا الموقف المتأزم زيارة ملكة بريطانيا للسودان ، فتوقفت التحركات بعض الوقت ، وبمجرد مغادرة طائرة الملكة الخرطوم ، ذهب السادة ، أسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطنى الأتحادى ، ومحمد أحمد محجوب والصادق المهدى قطبى حزب الأمة ، وقابلوا السيد رئيس الوزراء ، ليحتجوا على الحملة الأذاعية التى شنها وزير الأعلام خلف الله بابكر على الجبهة الوطنية ، وأنها تعمل ضد الثورة ، وطالبوا ، بأستقالته ، وأعتزر رئيس الوزراء بأنه لم يكن حاضرا وقت أعداد البيان ، ولم يصدر بموافقته ولكن الزعماء الثلاثة طالبوه بالأستقاله فقبل .

من جهة أخرى ، فى أعتقادى أن رأى السيد الصادق الخاص لم يكن متفقا تماما مع محجوب وأزهرى ، لأن علاقاته مع اليساريين فى تلك الأيام كانت توحى بأنه كان يفضلهم على الأحزاب (التقليدية) ، ظنا منه أنه يستطيع أزاحتهم من طريقه ، بعد أن يتعاون معهم على سحب البساط من تحت أقدام تلك الأحزاب .

وفى هذا السياق أذكر القصة التالية : -

الصادق حاول الغاء حزب الامة ، بعد اكتوبر ١٩٦٤

روى بعض أعضاء حزب الأمة الكبار ، أنه كان للسيد الصادق موقف من حزب الأمة ، عقب ثورة أكتوبر ، لا يخلو من الغرابة ، فقد أخذ يماطل فى أعلان أسم الحزب ، كما فعلت الأحزاب الأخرى ، بل أسر لبعض خاصته بألغاء الحزب وأستبداله (بجبهة أسلامية) ، وحدثت ثورة بين أعضاء الحزب ، وذهبوا الى عمه السيد الهادى الذى حسم الموقف بأعلان قيام حزب الأمة ، وترك الصادق يفعل ما يشاء .

وقد يبدو مسلك الصادق هذا متناقضا مع أنتمائه للحزب الذى أسسه جده السيد عبد الرحمن ، وكان رئيسه السيد الصديق والد الصادق ، الذى نشأ فى كنف هذا الحزب ، وأستمد منه مكانته

السياسية ، ولكن المتتبع لتصرفات الصادق فى ذلك الزمان ، يدرك أنه لم تكن رغبته فى الالغاء قاصرة على حزب الأمة وحده ، بل كان يستهدف الأحزاب الكبيرة كلها ، لأنه كان يؤمن بالحزب الواحد ، الذى يرأسه هو شخصيا ليحكم به السودان . والأحزاب الكبيرة ، هى العقبة الكؤود ، فى سبيل تحقيق حلمه الكبير .

كانت الأحزاب والكيانات الصغيرة ، هى الأدوات التى يستعين بها الصادق على تهديم الأحزاب الكبيرة ، كلما دعت الظروف ، حتى ولو أدى الأمر الى أن تتولى تلك التنظيمات الصغيرة مقاليد الحكم ، فهو خير عنده من تولى الأحزاب الكبيرة ، فقد كانت شعارات اليساريين كلها فى خدمته : (لا أحزاب بعد اليوم ، ولا زعامة للقدامى) . ولذلك كان الصادق ، يساند اليساريين خفيه ، ويساعدهم ، حتى سيطروا على حكومة أكتوبر ، وتم أختيار رئيسها عن طريقهم أو مساندتهم على الأقل .

وكان الصادق سعيدا بأختيار سر الختم الخليفة رئيسا للوزراء ، لا تقديرا له ، ولكن ، لأن أختياره أزاح عن الصادق ، هواجس رئاسة المحجوب للوزارة . ولذلك رأينا الصادق يذهب فى وقت متأخر من الليل لمنزل المحجوب ليبلغه نبأ أختيار سر الختم حتى يكف المحجوب عن أى سعى له فى سبيل رئاسة الوزراء .

كل هذه الأمور ، كانت مؤقتة عند الصادق ، ريثما تنضج خطته وتحين الفرصة لوثبته المنتظره ، عندئذ يكون قادرا على التخلص من تلك الكيانات الصغيرة التى تكون قد أستنفدت أغراضها ، وليس عسيرا عليه أن يتنكر لها ، كما فعل يوم طرد الشيوعيين من الجمعية التأسيسية ، وحل حزبهم ، فقد تحالف يومئذ مع جبهة الميثاق وحارب الشيوعيين،غير أنه ما كاد يمضى نحو العام ، حتى رأينا الصادق يعود الى مغازلة اليساريين والكيانات الصغيرة ، حينما أحتدمت المعارك بينه وبين الحكومة ، فى ظروف حل الجمعية التأسيسية .

ثم ظل على حاله معهم ، حتى أنتفاضة أبريل ١٩٨٥م ، حيث جاهر باحتضانهم ، وأخذ ينادى معهم بضرورة أفساح المجال ، لما أسموه بالقوى الحديثه .

على العموم ، فأن الصادق المهدى لن يكف عن سعيه لتحقيق فكرته الدفينة ، لحكم السودان ، عن طريق الحزب الواحد ، مهما أضطرته الظروف ، أحيانا ، لمعايشة الديمقراطية والأحزاب التى يكن لها العداء الشديد .

وأخيرا ، فأن بعض البلاد العربية الشقيقه ، على ما اعلم ، تحتفظ بملفات للصادق المهدى بها وثائق تشير الى أنه كان الرجل المسئول عن الأتجاه الأسلامى فى الشرق الأوسط كله ، من قبل رئاسة المنظمة الأسلامية العالمية ، ومقرها جنيف ، وذلك منذ أكثر من عشرين عاما .

بعد ذلك حدثت أزمة حادة على اثر أستقالة سر الختم ، فقد حاول الشيوعيون وأشياعهم تحريض العمال على الأضراب العام فى كل المدن ، ولكنهم فشلوا ، وظلت البلاد خمسة أيام بدون حكومه .

ثم أنتهت الأزمة وتشكلت وزارة سر الختم الثانية الأئتلافية ، من أحزاب الأمة والوطنى الأتحادى والشعب الديمقراطى والجنوبيين والأخوان .

الأنتخابات الثالثة :-

وقامت حكومة سر الختم الثانية بأجراء الأنتخابات الثالثة فى أبريل ١٩٦٥م وبهذا أنتهت الأزمة ، وأنفض سامر جبهة الهيئات اليسارية ، وأستأنفت الأحزاب التقليدية سيرتها الأولى .

أنتهت الأنتخابات فى أوئل مايو ١٩٦٥ ، وأسفرت عن النتائج التالية : -

حزب الأمة ٩٢ مقعدا ، الوطنى الأتحادى ٧٣ مقعدا ، حزب سانو ١٠ مقاعد ، المستقلون ١٨ مقعدا ، أتحاد جبال النوبة ٥ مقاعد تجمع البجا ٥ مقاعد ، جبهه الميثاق ٥ مقاعد ، حزب الأحرار الجنوبى ٢ مقعدين ، حزب السلام والوحدة ٢ مقعدين ، الحزب الشيوعى ١١ مقعدا فى دوائر الخريجين فقط ولم يفز الشيوعيون فى أية دائرة جغرافية . وبناء على نتيجة الأنتخابات تم الأئتلاف بين الأمة والوطنى الأتحادى ، وشكلت الوزارة برئاسة محمد أحمد محجوب ، على أن يكون أزهرى رئيسا لمجلس السيادة بصفة دائمة ، وعدل الدستور لذلك ، وأصبح أزهرى رئيسا دائما لمجلس السيادة .

وجدير بالذكر أن حزب الشعب الديقراطى قاطع هذه الأنتخابات ، ورفع مع الحزب الشيوعى دعوى بعدم دستوريتها وعدم دستورية الحكومة التى تشكل نتيجة لها ، ورفضت المحكمة الدعوى ، فدخل الحزب الشيوعى الأنتخابات ، لأن دوائر الخريجين بقيت كما هى مع بعض التعديلات فى قانون الأنتخابات ، كتخفيض سن التصويت من ٢١ الى ١٨ سنه ، كما سمح للمرأة بالتصويت لأول مرة ، وكلها متفقة مع توجهات الشيوعيين .

صدام دموى فى حلفا الجديدة

ونتجية لمقاطعة حزب الشعب للأنتخابات ، قامت مجموعة من جماهير هذا الحزب فى حلفا الجديدة ، بهجوم عنيف على أحد مراكز الأقتراع ، فوقع صدام دموى فظيع ، قتل فيه العمدة وضابط الأنتخابات وأثنين من رجال الشرطة ، كما قتل سبعة من المهاجمين وجرح آخرون . وألقى القبض على عدد كبير منهم وعلى رأسهم الشيخ على عبد الرحمن نفسه .

ورفعت قضية جنائية ضدهم بالقتل العمد ، ولكن المحكمة برأت الشيخ على عبد الرحمن من هذه التهمه .

اسلحة ثوار ارتريا

فاتنى أن أشير الى الضجة التى أثيرت حول الأسلحة التى أكتشف دخولها السودان ، أثناء وزارة أكتوبر الثانية ، وكانت ذاهبة لثوار أرتريا ، ودار حولها لغط كبير ، وأعتقل وزيران من وزارة سر الختم ، هما محمد جبارة العوض وزير الدوله ، والرشيد الطاهر وزير العدل والثروة الحيوانية ، بتهمة العلاقة بتلك الأسلحة ، والواقع أن السيد الصادق رئيس حزب الأمة ، أراد أن يضخم المسألة فأثار حولها تهمة كبيرة ، وهى أن الأسلحة أرسلت لمحاربة نظام الحكم فى السودان ، فأصبحت لذلك قضية تلفت الأنظار ، وثار حولها لغط فى الصحف . . .

وجاء فى جريدة الأيام بتاريخ ٦ / ٦ / ٦٥ (أثار السيد الصادق رئيس حزب الأمة زوبعه سياسية لابد أن تنكشف أهدافها عاجلا أو آجلا ، فقد أعلن سيادته عن أتهامات خطيرة ، ووجهها تلميحا الى قيادة حزب الشعب الديمقراطى ، وقال أيضا أن الأسلحة أحضرت لتستعمل ضد الحكم القائم ، أو الذى فى طريقه الى التكوين ، فعل الصادق هذا ولم يمض على عثور البوليس على تلك الأسلحة ، ألا ساعتان أو ثلاث ، وقبل أن يبدأ التحقيق وقبل أن يصل الأمر الى ساحة القضاء . ولا بد أن يتحمل السيد الصادق نتائج تصريحاته ، لابد له ، وهو رئيس حزب سياسى كبير ، أن يعلم كل هذا جيدا) (ثم أننا نتساءل ، لحساب من يكشف النقاب بصورة علنيه ، أحكمت خيوطها ، عن حقيقة أرسال أسلحة لثوار أرتريا) ؟ !

وهل كان السبيل الى كشف أية محاولة ، هو هذا الذى سلكته قيادة حزب الأمة . ووقف خلفه يسانده رئيس الوزراء سر الختم الخليفة وعدد من وزرائه وجهاز اللأمن بأكمله) ؟ !

الصراع داخل حزب الامة

كان الصراع داخل حزب الأمة يدور على أشده بين المحجوب والصادق المهدى ، خاصة بعد أن بلغ الصادق السن القانونية (٣٠ سنه) وأخليت له دائرة كوستى الأنتخابية وفاز فيها . وأصبح نائبا برلمانيا . فجاء أنصار الصادق الى المحجوب وطالبوه بالأستقاله ليكون الصادق رئيسا للوزراء ، وحاول محجوب أقناعهم بأن الصادق لازال حدثا ، ومن الحكمة أن يتأنى حتى يقوى ويكتسب الخبرة والتجارب التى تؤهله لتحمل مسئولية رئيس الحكومة ، وأن الصادق سيواجه شخصية متمرسة فى السياسة هى (أزهرى ، السياسى الحاذق الذى يستطيع أن يلوى ذراع أى شخص) .

وكان رد الصادق حتى بعد أن ألتقى به المحجوب : (هو أنى قدأتخذتقرارا ولن أرجع عنه) وكان رد المحجوب قوله للصادق فى لقائهما هذا : (أنى مقتنع الآن أكثر من أى وقت ، أنك لا تصلح للحكم) . وتمسك المحجوب بأن الجمعية التأسيسية هى التى عينته ، ولكن الصادق وأعوانه بذلوا جهودا جبارة مع النواب ، ولدى قادة الوطنى الأتحادى فتغلبوا على المحجوب .

وفى الواقع كان الناس فى ذلك الزمان ينظرون للصادق كأمل جديد يستحق أن يفسح له المجال ، وكان الصادق يرفع الشعارات البراقه (كالسندكالية) و (الرايات السبع) . . . ولذلك أستطاع أعوانه أن يكسبوا له نوابا من الوطنى الأتحادى وأن يتم أتفاق بينهم ، فأجرى الأحتكام للجمعية التأسيسية ، وكسبه الصادق ، فتقدم محجوب بأستقالته وعين الصادق رئيسا للوزراء فى ٢٦ / ٧ / ١٩٦٦ . وتحضرنى فى هذا المقام قصة عن السيد الصادق ، روى لى مضمونها الأستاذ كمال الدين عباس المحامى وعضو حزب الأمة المرموق آنذاك : فقد كان الخلاف المتصاعد بين الصادق وعمه السيد الهادى ، محل تفكير بعض الوطنيين المخلصيين، الذين كونوا مجموعة من حزبى الأمة والوطنى الأتحادى ، للقيام بدور الوساطة بين الطرفين ، على أعتقاد أن المصلحة العليا للبلاد توجب بقاء الحزبين الكبيرين ، كل منهما قويا متماسكا . وتمت أتصالات بالسيد الصادق لأقناعه بالتأنى وعدم تعجل الأمور ، وهو لايزال فى مقتبل العمر ، والمستقبل أمامه فسيح ومضمون ، ولن يضيره شيئا أذا أعطى عمه فرصة محدودة ، مثل خمسة سنوات ، يتولى فيها القيادة ، وبعدها تؤول الأمور الى الصادق طائعة مختارة ، وبذلك يكون قد جنب بيت المهدى وحزب الأمة شر الأنقسام والتصدع .

وكان الأستاذ كمال الدين عباس أحد المهتمين بهذا المسعى ، كما كان لى أيضا شرف المشاركة فيه . وقد تعود كمال أن يغشانى من وقت لآخر ، عندما يكون ذاهبا الى منزل السيد الصادق أو عائدا منه ، لقرب سكنى من الصادق ، وفى أحدى الأمسيات جاءنى كمال متعجلا ووقف بى عند الباب وقال لى : (أود فقط أن أبلغك معلومة عاجلة ، كنت فى منزل السيد الصادق ، وبينما كنا فى أنتظاره كالمعتاد ، لنواصل مسعى الوفاق بينه وبين عمه السيد الهادى ، اذا بالصادق يحضر متعجلا ويشكرنا على مساعينا الخيرة ، ثم يقول لنا فى جد وحزم :(أصارحكم بأنى لن أتراجع عن موقفى ، فقد أمرنى سيد الوجود أن أتقدم) ! !

فقال كمال أنهم شعروا بأن الباب قد قفل فى وجوههم ، فأنصرفوا من عند الصادق وهم مشفقون على المستقبل .

انتصار الصادق كان فقيرا

نعود الآن لنستعرض الظروف التى ساعدت الصادق فى التقلب على محجوب فى يوليو ٦٦ ، فنجدها متمثلة فى تلك الأزمات المتلاحقة التى تعرضت لها حكومة محجوب الأئتلافية ، وفى الأهتزاز الذى تعرض له الأئتلاف بين الأمة والوطنى الأتحادى ، بسبب الخلاف بين أزهرى ومحجوب على تمثيل الحكومة فى الخارج ، ومن هو الأحق ؟ أزهرى رئيس مجلس السيادة ، أم محجوب رئيس الحكومة ؟ وأنعكاس ذلك على الحزبين المؤتلفيين باللغط والشد والجذب ، ثم تناول الصحف للموضوع بتوسع .

ويتكرر ذلك مرات . . . ويقرأ الناس من وقت لآخر : (أنفض الأئتلاف) (وعاد الأئتلاف) ، وتكرر القصة ، حتى ملها النواب من الحزبين ، وتمردوا . وتكونت لهم كتلة كبيرة بقيادة أحمد مختار نائب الدائرة ٣٦ دنقلا ، وأنضم اليهم بعض المستقلين وبعض نواب البجا .

ووضعت هذه الكتلة مشروعا ثوريا يقضى بألغاء القيادات فى الحزبين . وأتفقوا على المقترحات الآتية : -

١ - أقالة الحكومة الحاضرة (حكومة محجوب الأئتلافية الأولى) عن طريق الجمعية .

٢ - أقالة مجلس السيادة .

٣ - تعيين حكومة أدارية من خارج المجلس .

٤ - تعيين لجان من أعضاء الجمعية لكل وزارة ، وتكون اللجنة مسئولة أمام الجمعية عن

تصرف الوزير .

٥ - تحول سلطات مجلس السيادة الى الجمعية ، على أن ينوب رئيس الوزراء عن الجمعية فى المسائل الشكلية .

٦ - يقسم رجال الجيش والبوليس يمين ولاء جديد للجمعية .

٧ - الشروع فورا فى وضع الدستور الدائم .

٨ - تعمل الجمعية كبرلمان لحزب واحد .

٩ - جميع القرارات تجاز بأغلبية $\frac{٢}{٣}$ الأعضاء .

١٠ - فى حالة تكوين حزب الأمة ، حكومة مع بعض التكتلات الأقليمية وأستقالة أزهرى ، سيكون على رأس مجلس السيادة السيد عبد الله خليل ! ! (وهذا قرا ر عجيب يدعونا الى الشك وعدم الثقة فى التكوين كله) . وقد نشر أحمد مختار هذه المقترحات فى جريدة الجمعية يوم ٢٤ / ١١ / ٦٥ ، ويستطيع الذين عايشوا تلك الفترة أن يلاحظوا بصمات السيد الصادق على بنود هذه المحاولة : -

وفى نفس الوقت كانت هناك أعراض أخرى لزعزعة الأئتلاف الحكومى ، بين الأمة والوطنى الاتحادى :

١ - السيد الهادى المهدى يقترح أن تكون سلطات رئيس مجلس السيادة محدودة ، وأن يعدل الدستور المؤقت لتحقيق هذا الغرض .

٢ - ونواب من الوطنى الأتحادى يطالبون بحكومة قومية ، يشترك فيها حزب الشعب الديمقراطى والأحزاب الأخرى .

٣ - وعشرون آخرون من نواب الوطنى الأتحادى يتجمعون فى مسجد الجمعية ، ويبحثون قيام حكومة ينفرد بها حزبهم بالتعاون مع المستقلين والشيوعيين والتكتلات الأقليمية ، كما كونوا أيضا مؤتمرا آخر موسعا من جميع الأحزاب والعمال والمزار عين وشخصيات مستقلة . وذلك بقيادة الرشيد الطاهر .

٤ - من جهة أخرى ، نجد شباب حزب الأمة يهددون بالأستقالة اذا لم يوقف الوطنى الأتحادى عند حده . . .

٥ - كانت هناك أيضا أستقالات من الكبار ، كأستقالة الدكتور عبد الحليم محمد من مجلس

السيادة ووصفه لأزهرى بأنه لايحترم آراء الأعضاء ، ثم يلحق بدكتور عبد الحليم ، بعد قليل السيد عبد الله الفاضل المهدى ، لنفس السبب تقريبا ، وأخيرا يهدد أزهرى نفسه بالأستقالة من مجلس السيادة .

٦ - دخول حكومة محجوب فى نزاع حاد مع الصحافة ، عقب أصدار قانون الصحافة ويتطور النزاع الى مصادرة الصحف وأيقاف بعضها ، والى الأضراب العام وتسيير المواكب ضد الحكومة ، وأعتقال الكثيرين من الصحفيين ، ثم رفع قضية دستورية عن حرية الصحافة والرأى .

٧ - وقعت أضرابات فى القضارف من المزارعين ، بسبب أهمال الحكومة فى مكافحة آفة (القبور) .

٨ - أثيرت شكاوى من كبار الموظفين ضد بعضهم البعض .

٩ - جاءت من القوات المسلحة بالجنوب مذكرة ساخنة عن مطالبهم المهملة .

١٠ - هناك أيضا مشاكل أتحادات العمال وأضراباتهم ومطالبهم التى لا تنتهى .

١١ - ويأتى فوق ذلك كله القضية الدستورية ضد الحكومة ، لتعديلها ، الدستور لفصل النواب الشيوعيين من الجمعية التأسيسية وحل الحزب الشيوعى ، وما أفضت اليه هذه القضية من نزاع تعددت أطرافه ، بين المفصولين والحكومة من جهة ، وبين الهيئة القضائية وكل أجهزة الحكم ، وعلى رأسها مجلس السيادة من جهة أخرى وذلك بعد أن أصدر القضاء حكمه ببطلان قرار فصل الشيوعيين ، لأنه بنى على تعديل باطل للدستور ، وهنا أحتدم الجدل وتعارضت البيانات من كل الأطراف ، وقدم رئيس القضاء أستقالته أحتجاجا على الحكومة وتدخل السلطة التنفيذية فى حرية القضاء ، بل وضعها لأستقلال القضاء تحت تصرفها .

كانت هذه الأزمات المتلاحقة ، وما كانت تثيره من غبار كثيف حول حكومة المحجوب ، حتى من جانب حلفائها - حصادا وفيرا جناه الصادق ووظفه فى القضاء على حكومة المحجوب حتى أسقطها وجلس هو على رأس الوزارة :

محاولة ائتلاف بين حزبى الوحدة والاحرار الجنوبيين

فى أواخر ١٩٦٦م ، كنت فى زيارة لمدينة واو عاصمة بحر الغزال ، فوجدت تفكيرا جميلا عند المعتدلين من أعضاء حزب الأحرار الجنوبى ، وهو أستعدادهم لعمل أئتلاف بينهم وبين

ميثاق الاشتراك
بين حزبي الاحرار والوحدة

نظراً للظروف السيئة الحرجة بجنوب السودان وتأثراً لما حل بالجنوب من الخراب على أيدي عصابات الانيانيا وما لحقه بالمواطنين المسالمين من المتاعب والكوارث فقد رأى حزبي الاحرار والوحدة أن يتباحثا مع الحكومة كيفية تقديم العون للمواطنين بالجنوب والاخذ بيدهم وانقاذهم من التشريد والامراض والمجاعة.

ولذلك فقد تقرر أن يأتلف الحزبان تحقيقاً لهذا الغرض وأن يوضع ميثاق لهذا الاشتراك ~~[illegible]~~ يهدف الى الاصلاح السياسي في الجنوب واعادة الامن والحياة السلمية الى ~~[illegible]~~ أصله تمهيداً لاجراء الانتخابات التكميلية التي تظهر رأي الجنوب الحقيقي

حزب الوحدة ، بقيادة سانتينو دنق وفلمون ماجوك ، بقصد العمل على درء الأخطار وأعمال التخريب الناجمة عن هجمات عصابات الأنجانجا ، ولمساعدة الأهالى المسالمين الذين حلت بهم الكوارث ، أو من هم عرضة لبطش الأنجانجا ، فشجعتهم كثيرا على أتمام مشروعهم الوطنى النبيل . ولكنى سافرت الى العاصمة .

وقد وجدت فى أوراقى القديمة مسودة من جزأين : الأول مقدمه لميثاق الأئتلاف والثانى بنود ميثاق الأئتلاف .

أما المقدمه فقد أمكن أثبات صورتها هنا لأنها واضحة .

" صوره "

أما بنود الميثاق فهى غير قابلة للتصوير لأنها غير واضحة ، وها أنا أنقلها كما يلى :

بنود الميثاق

١ - الأيمان بوحدة البلاد .

٢ - أدانة عصابات الأنجانجا لأستمرار رفعها السلاح فى وجه الحكومة ، بالرغم من العفو العام الذى أصدرته الحكومة .

٣ - العمل المشترك على أستعادة الأمن وعودة الحياة الطبيعية لجنوب السودان .

٤ - أستنكار التدخل الأستعمارى بجميع ألوانه ، المباشر وغير المباشر فى مشكلة الجنوب ، سواء فى الداخل أو الخارج .

٥ - عندما يستتب الأمن وتعود الحياة الطبيعية للبلاد ، يعمل الأئتلاف على تنفيذ مقررات مؤتمر المائدة المستديرة الخاصة بالأصلاحات فى الجنوب .

٦ - التعاون مع الحكومة على أعادة اللاجئين وتهيئة السكن والظروف المعيشية لهم .

٧ - مقاومة الدعاية الأنفصالية فى الداخل والخارج .

٨ - مطالبة الحكومة بأنتقاء الموظفين الصالحين للعمل فى الجنوب ، حتى يكونوا قدوة هناك

٩ - مطالبة الحكومة بأختيار التجار الصالحين أيضا للعمل فى الجنوب ، وأيجاد الوسائل التى تكفل صلاحية أولئك التجار ، لتحسين العلاقة بين الشمال والجنوب ، وألا يكونوا من النوع الذى يبذر بذور الكراهية .

١٠ - العمل على توحيد كلمة الجنوبيين فى أطار الوحدة لتحقيق الأغراض السابقة .

١١ - مطالبة الحكومة بأعادة النظر فى الأوضاع الأدارية ، بالنسبة للظروف الحالية فى الجنوب ، بأيجاد جهاز يمكن الحكومة من الألمام السريع بكل ما يحدث فى الجنوب أولا بأول ، حتى نتجنب مزالق الخطأ .

الأنتخابات التكميلية فى الجنوب

قاطع أنتخابات أبريل ١٩٦٥م ، بعض الأحزاب ، الشمالية كحزب الشعب الديمقراطى وفى الجنوب قاطعتها جبهة الجنوب وآخرون .

رشح بعض المواطنين أنفسهم ففازوا بالتزكية أو بأصوات قليلة ، فيما يقرب من نصف دوائر الجنوب ، وكان أغلب الفائزين ينتمون الى الحزب الوطنى الأتحادى .

وقد رفعت قضية من الجنوبيين المقاطعين ، يطالبون ببطلان فوز الذين فازوا بالتزكية ، ولكن قضت المحكمة بصحة فوزهم .

وفى ٢٢ / ٣ / ١٩٦٦م كان مجلس السيادة قد أصدر قرارا بأجراء الأنتخابات التكميلية فى الجنوب ولكنها تأخرت ولم يتم أجراؤها الأ فى مارس - أبريل ١٩٦٧م ، وأنتهت وأعلنت نتائجها فى ٨ / ٤ / ١٩٦٧م .

وقد تنافس عليها ١٣١ شخصا وكان عدد الدوائر ٦٠ دائرة .

لماذا فصل الشيوعيين

يرجع فصل النواب الشيوعيين من الجمعية التأسيسية الى ماروى ، من أن أحد طلاب معهد المعلمين ، قد تعرض فى ندوة ، بالأساءة الى مقام الرسول الكريم ، مما أثار الخواطر ، وجعل الأخوان المسلمين يخرجون فى مظاهرات صاخبة يطالبون بحل الحزب الشيوعى ، وتلقف بعض النواب نداء المظاهرة ، فأثاروه فى داخل الجمعية وآزرتهم الحكومة ، وأنتهى الأمر بتعديل الدستور للوصول الى أخراج النواب الشيوعيين من الجمعية ، ثم حل الحزب الشيوعى وتحريم نشاطه . تم ذلك كله فى حركة متعجله . وقد كنت من معارضى هذا التعجل لعدة أسباب ، فهو يمكن أتهامه بالأنتهازية وأستغلال السلطة لطرد الشيوعيين من الجمعية ، وأسكات الحزب الشيوعى ، قبل أن تستنفذ الوسائل الديمقراطية التى كان من الممكن أستخدامها لأتقاء خطر الشيوعية فى السودان ، وقد قلت مثل هذا أيضا فى لجنة الدستور القومية لسنة ١٩٦٧م ، وأن الأفضل من مصادرة حق بعض المواطنين فى تكوين حزب شيوعى ، هو أن ننص فى الدستور

على تحريم المخاطر التى نخشاها من ممارسات الحزب الشيوعى ، مثل الألحاد وقلب نظام الحكم بالقوة ، والتعرض لأى من مقدساتنا بالأذى . . . . الخ سنكون بذلك قد إفراغنا الحزب الشيوعى من مخاطره ، وأخضعناه لحكم القانون ليصبح شأنه شأن أى حزب سياسى آخر . وذلك ألتزاما بالديمقراطية .

كما أني من جهة أخرى ، أعتقد أن محاربة الفكر بالفكر ، أجدى من أستخدام القانون وأننا ، كأحزاب ، لو لم نهمل لجاننا الحزبية المنتشرة فى كل الأحياء ، ولو كانت تلك اللجان محتفظة بحيويتها ونشاطها وأتصالها بقياداتها فى المركز العام للحزب ، لكفتنا مؤنه المواجهة الرسمية لهذا الحزب الصغير ، ولتجنبنا ما تجره علينا هذه المواجهة من تعريض الديمقراطية لعدم الأستقرار .

الصادق رئيسا للوزراء

نعود بعد هذا الى يوم ٢٦ / ٧ / ١٩٦٦م لنجد الصادق المهدى رئيسا للوزراء ، وقد شمر عن ساعد الجد لخوض معركة الحكم التى نصحه الكثيرون بألا يتعجلها ، ولكنه كان يرى أنه محتوم عليه خوضها ، وأن يثبت أنه أحق بها من محجَوب أو غير محجوب لأنه كما جاء فى القصة السابقة ، (أمره سيد الوجود أن يتقدم) . وصحيح أن الصادق وهب نفسه للوزارة وللحكم ، وبذل جهدا خارقا ليبرهن أن حداثة سنه لا تقعد به عن النهوض بمسئوليات الحكم ، ولكن الخصومة الحادة بينه وبين المحجوب ثم خصومته مع عمه السيد الهادى وكثير من النواب ، كان لابد لهذه الخصومات من ملاحقه الصادق دون هواده . وهكذا وجد الصادق نفسه محاطا بهذه الخصومات الشرسة ، وبالأنقسام الماحق فى داخل حزب الأمة ، وفى الجمعية التأسيسية ومهددا على الدوام بعدم الأستقرار ، وهو العنصر الأساسى لنجاح الحكم . وكان الصادق من جهته يحارب خصومه بأتهامهم بالرجعيه والجمود وعدم مسايرتهم لتطورات العصر ، وأنه جاء بأفكار جديدة وتوجهات متقدمة ، تجعله أقدر منهم على أكتساب الشبان والعمال والمزارعين والطلاب ، ويمكنه أمتصاص ثوراتهم وتحقيق مطالبهم التى كانت فى نظره ديمقراطيه ، وكان على حكومة محجوب أحتواؤها . كما كان يعتقد أنه بتقدميته وأفكاره الجديدة ، قادر على التعامل معهم وعلى مسايرة الشيوعيين فى حدود الأشتراكية ، التى لاتجره الى الأعتقاد فى الماركسية ، وكذلك كان شأنه مع الأخوان المسلمين للحد من تطرفهم . . . ولكنى أعتقد الآن ، أن

الكثير من تلك المزاعم والتطلعات ، قد تبخر مع الزمن ، وأن ما واجهه السيد الصادق من التجارب الصعبة ، خلال الحكم وفى الساحة السياسية ، كفيل بأن يحمله على أعادة النظر فى حساباته القديمة ، وحتى فى نظراته للمحجوب وغير المحجوب . وها نحن نشهد الصادق ، كيف يضيق صدره اليوم بالشيوعيين والتنظيمات الأخرى بأكثر مما كان يأخذه على المحجوب .

محاولة انقلاب (الكد) :-

وقد فاتنى أن أذكر محاولة الملازم (الكد) لقلب حكومة الصادق فى أواخر ١٩٦٦م وهى محاولة معروفة لا أحتاج لتناولها الآن ، ألا من ناحيه أنها أحدى أعراض عدم الأستقرار فى

حكومة الصادق

وهناك أيضا أزمة عبد الماجد أبو حسبو، الذى رفض السيد الصادق قبوله وزيرا فى حكومته . ثم حلف اليمين أمام رئيس مجلس السيادة بصفته وزيرا دون علم الصادق ، فتأزم الموقف بين أزهرى والصادق ولم ينجح الوسطاء فى تسوية الموقف . . وفى الوقت الذى كان الصادق ومستشاروه يعدون عريضة قانونية ، يدينون فيها أزهرى بتهمة الأعتداء على الدستور ، كانت المؤامرة الدايرة لأقصائه عن الحكم قد تمت .

على أى حال ، ظل خصوم الصادق يلاحقونه ويحيطونه بالمشاكل والأزمات جزاءا وفاقا ، حتى سقوه من نفس الكأس الذى شرب منه محجوب قبل تسعة أشهر ، وأخيرا أضطر الصادق الى طلب الثقة من الجمعية ، فخذلته فقدم أستقالته ، وعاد محجوب لرئاسة الوزارة مرة أخرى .

قصة أخرى عن الصادق

عدت فى مطلع الأسبوع الأخير من يناير ١٩٦٧ من جولة فى الجنوب وبيدى أقتراح خاص بالأنتخابات التكميلية ، المزمع أجراؤها هناك . وهو أن تتوحد نظرة الحزبين الحاكمين ، الأمة والوطنى الأتحادى ، نحو هذه الأنتخابات ، بحيث تكون قومية بالنسبة للشماليين ، فلا يرشح الحزبان ، على الأقل ، أحدا من قبلهما ، وأن يتركا خوض الأنتخابات للجنوبيين وحدهم ، ويكون واجب الحزبين مساندة الجنوبيين الموالين لوحدة السودان ، والوقوف بجانبهم حتى النهاية .

ولتحقيق هذه الغاية ، تنشأ ثلاثة مكاتب مؤقتة ، فى كل من ملكال وواو وجوبا . وقد سبق أن أتفقت فى ذلك مع المرحوم حسن دفع الله محافظ بحر الغزال فى واو ، وسافر هو الى

الخرطوم ، ووعدنى بمقابلة الزعماء ، أزهرى وعلى عبد الرحمن والصادق ، لأقناعهم بهذا الأتجاه.

وعندما عدت الى العاصمة ، وجدت قبولا من السيدين ، أسماعيل الأزهرى رئيس الوطنى الأتحادى والصادق رئيس حزب الأمة ورئيس الوزراء ، فعقدنا أجتماعا فى القصر الجمهورى لهذا الغرض ، حضره السيد الصادق ومعه بعض أقطاب حزب الأمة ، والسيد أسماعيل الأزهرى وبعض أقطاب الوطنى الأتحادى ، وأستمر الأجتماع من العاشرة صباحا الى ما قبل صلاة المغرب ، ولم يتوقف خلال هذه الفترة ، الا لتناول طعام الغداء ، وكان الأتفاق تاما على كل ما ذكرته . كما تم الأتفاق على الميزانية اللازمة للتنفيذ ، وأن تكون مناصفة بين الحزبين . وكلف الأجتماع كلا من المرحوم حسن محجوب مصطفى وشخصى ، بأخذ محضر هذه الجلسة لأعداده فى ورقة عمل . وخرج السيد الصادق وبعض زملائه ، وأنصرفت مع الأخ حسن محجوب الى مهمتنا ، ولكنا لم نجد الأوراق ، فقال أحدنا أن السيد الصادق أخذ الأوراق التى كانت بجانبه دون ان ينتبه الى أوراق المحضر التى كانت بينها . وحاولت الأتصال بالسيد الصادق فلم أتمكن ألا فى اليوم التالى بالتلفون بدار الضيافة ، وطلبت منه أوراق محضر الجلسة التى أخذها عفوا ضمن الأوراق الأخرى ، مشيرا الى ضيق الوقت بالنسبة لسفره للجنوب ، الذى تحدد له أول الأسبوع التالى ، فوعدنى بأحضار الأوراق ، أما بشخصه حيث أسكن قريبا من منزله ، أو بأرسالها الى . ولكنه لم يفعل وقد بقى ثلاثة أيام فقط على سفره . ولكنى ألتقيت بالصادق ، على غير موعد ، عند السيد أسماعيل الأزهرى بالقصر الجمهورى ، فأعتزر لعدم تمكنه من أرسال الأوراق ، وأكد من جديد أنه سيفعل ذلك ، بعد أنتهاء جلسة حزب الأمة مساء ذلك اليوم (الخميس) قبل سفره بيوم واحد ، ولكنه لم يفعل أيضا ، ولا حتى فى اليوم التالى ، الجمعة !

وسافر السيد الصادق صباح اليوم التالى السبت ، ويصحبته وفد كبير من حزب الأمة ، ضاربا عرض الحائط بأتفاق القصر ، وبالجهود المخلصة التى بذلت من أجل العمل المشترك ، لتحسين الوضع فى الجنوب ، ولكن السيد الصادق كان يبطن فى نفسه حسابا آخر ، أدى به الى مسلكه العجيب !

وفى صباح السبت الذى سافر فيه الصادق الى الجنوب ، جئت الى مقصف الجمعية

التأسيسية ، وبنفسي ما بها من الأستياء بسبب تصرف السيد الصادق ، فاذا بي أرى المرحوم محمد مكي صاحب (جريدة الناس) الأسبوعية ، التي كانت تصدر صباح كل أحد ، واذا بمكي يهرول نحوي في تلهف ظاهر ، ليسألني عن أتفاقنا مع الصادق الذي تم في القصر ، وهل يمكن أن يعرف شيئا عنه ؟ وكاد يطير فرحا عندما قلت له ممكن ! والواقع أن مكي كان محظوظا ، لأنه صادفني وأنا في حالة شعور بالغبن الشديد ، من مسلك السيد الصادق ، وكنت في (عرض) أي متنفس ولو كان جريدة الناس ، التي لم يكن بيني وبينها ولا بين صاحبها أي تعاطف . ولحسن الحظ كانت (الناس) هي الصحيفة الوحيدة التي تصدر يوم الأحد بالخرطوم في ذلك الزمان . ولم اتردد في أعطاء محمد مكي ملخصا للأتفاق ، ولم يقصر هو من جانبه لأضفاء الزيادات والرتوش التي أعطلت الخبر نكهة جذابة . وظهرت (الناس) صباح الأحد ، اليوم التالي لسفر الصادق للجنوب ، وعلى وجهها الخبر (بالمانشيت) العريض . وقرأ السيد الصادق الخبر في الجنوب ولم يرد عليه ، بل سكت عليه كما سكت عن أتفاق القصر . وكان الرد أن خاصمني السيد الصادق لفترة طويلة .

لقد حق لنا ان نرتاب في مسلك السيد الصادق الذي أبدى كامل موافقته على المشروع واشترك في اعداد كل الخطوات التنفيذية حتى اللمسات الاخيرة ، ثم مهر صيغة المشروع النهائية بامضائه ، ثم اختفى ومعه كل اوراق المشروع والاتفاق ، وسافر الى الجنوب دون ان يرد الاوراق ، فتوقف العمل . . وتساءلنا يومذاك ، في كثير من العجب ، لماذا تورط الصادق معنا بتلك الصورة ، وهو مضمر في نفسه شيئا آخر ؟ !

لقد كان من حقه أن يعتذر بكل بساطة ، أو يقول بصراحة انه دخل في تحالف مع وليم دنق رئيس حزب سانو ، ولاحاجة له بالتعاون معنا ، أو أي شئ آخر .

أما ان ينفض يده بهذه الصورة ، بعد ان وقع علي الإتفاق ، وأن يستحوذ علي الأوراق ويحجبها عنا كطرف ثان في الإتفاق ، فقد دفعنا بذلك الي القول بأن المسألة كلها كانت لعبة غير موفقة ، أراد بها الصادق معرفة آخر تفكير للإتحاديين عن انتخابات الجنوب ومشاكله للإستفادة منها وإطلاع حليفه الجديد وليم دنق عليها .

ولحسن الحظ كان تفكير الإتحاديين قوميا أمينا إرتفعت فيه المصلحة العليا للوطن فوق المكاسب الحزبية التي كان يركض خلفها الآخرون .

ولو قدر لمشروعهم الذي اغتاله السيد الصادق ، أن يري النور ، لشعر دعاة الوحدة في الجنوب ان لهم ظهرا وسندا في الأحزاب الشمالية الكبري ، ولتغير الحال هناك كثيرا عما صارت اليه الأمور فيما بعد .

دمج الحزبين

لاحظنا فى المراحل السابقة ، مدى الأصرار عند القوى السياسية الكبرى على أقصاء أسماعيل الأزهرى عن رئاسة الحكومة ورئاسة الحزب ، حتى يفقد الجماهير ويصبح زعيما بلا زعامة . ومن أجل ذلك تكون حزب الشعب الديمقراطى ، ولكن أظهرت الأنتخابات العامة ، أن الجماهير الأتحادية مع أزهرى أكثر منها مع الختمية ، فقد فاز الوطنى الأتحادى بما يقرب من ضعف المقاعد البرلمانية التى فاز بها حزب الشعب الديمقراطى ، فى الأنتخابات التى أعقبت الأنقسام ، وأستمر حزب الشعب بعد هذه الأنتخابات متحالفا مع حزب الأمة فى الحكومة ، برئاسة عبد الله خليل . ولكنه كان تحالفا ، كله خلاف وتنافر وعدم أنسجام ، ضاق به الفريقان وعملا على التخلص منه ، كما رأينا فى مكان آخر ، وعلى العموم ، كانت نتيجة الأنقسام ، هى فقدان الأتحاديين جميعا للصدارة ، التى تمتعوا بها فى الساحة السياسية عندما كانوا حزبا واحدا .

وعلى مدى العشر سنوات التى مرت على الأنشقاق ، لم يتوقف التفكير لدى المخلصين فى الأنقسام ، فى أعادة القاعدة الأتحادية العريضة ، الى وحدتها فى حزب موحد ، ليقود البلاد نحو الديمقراطية والتعمير ، كما قادها نحو الكفاح والتحرير .

وبذلت جهود كبيرة لهذه الغاية ، تبادلها من قادة الحزب الوطنى الأتحادى ، الساده ، مبارك زروق ، ثم محمد أحمد المرضى ثم الشريف حسين ومعه الرشيد الطاهر ، ولكن الظروف لم تكن مؤاتيه .

وشاء الله أن تجمعنى الصدفة الطيبة فى يناير ١٩٦٧م ، مع الأخ أحمد السيد حمد فى الجنوب فى مهمة مشتركة ، هى السعى لمعرفة ما اذا كانت ظروف الأمن تسمح بأجراء الأنتخابات التكميلية المزمع أجراؤها هناك .

فقد أختلف حزب الشعب مع حزبى الحكومة ، الأمة والوطنى الأتحادى ، اللذان قررا أجراء الأنتخابات ، وحزب الشعب يرى عدم أمكانية أجرائها . ولذلك تم أتفاق بين أزهرى والصادق

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمع السادة

اسماعيل الازهرى

على عبد الرحمن الامين

الصادق المهدى

وناقشوا الخطاب الذى ارسله حزب الشعب الديمقراطى فيما يتعلق بالانتخابات التكميلية فى المديريات الجنوبية وبعد مداولات فى آراء شتى تقرر الاتى :

(١) ان الوطنى الاتحادى وحزب الامة مطلعان على الموقف من المصادر الرسمية ومن مندوبين ارسلوا للمديريات الجنوبية ويرحبا بأن يرسل حزب الشعب وفدا استطلاعيا عنه لتقصى الحقائق عن الانتخابات وقد التزما بالكتابة لممثليهما هناك ان يجرى التعاون بينهم وبين وفد حزب الشعب فى مهمة تقصى الحقائق المذكورة.

(٢) ان حزب الشعب الديمقراطى كحزب سياسى يهمه امر انتخابات الجنوب وسوف يوضح رأيه للحكومة وللحزبين المؤتلفين مدعما رأيه فى امر انتخابات الجنوب بالحقائق التى سيطلع عليها اثناء هذه الرحلة.

(٣) التزم السيدان اسماعيل والصادق ان يكتبا لمندوبيهما فى المديريات الجنوبية توجيهما بالتعاون مع وفد حزب الشعب الديمقراطى فى مهمة تقصى الحقائق هذه.

اسماعيل الازهرى	على عبد الرحمن الامين	الصادق المهدى
رئيس الوطنى الاتحادى	رئيس حزب الشعب الديمقراطى	رئيس حزب الامة

أمدرمان فى ٢٠/١/١٩٦٧

وعلى عبد الرحمن على أن يرسل حزب الشعب وفدا لتقصى الحقيقه ، وعلى ضوئها يتخذ القرار النهائى (الأتفاق) .

وفعلا سافر وفد حزب الشعب الى الجنوب . وفى هذا الأثناء عدت من جولة فى الجنوب ، وعلى الفور كلفنى الرئيس أزهرى أن ألحق بوفد حزب الشعب للتعاون معه على معرفة الظروف . وكان وفدهم مكونا من السادة : أحمد السيد ، وحماد توفيق ، وعبد النور خليل (من قادة الشرطة السابقين) . وألتقينا فى واو فكانت فرصة لمواصلة التفكير فى توحيد الحزبين ، الوطنى الأتحادى والشعب الديمقراطى . وبعد أن أستعرضنا الأختلافات التى حدثت ، قررنا أن نفاجئ القيادات فى العاصمة ، بما لم يكن فى حسبانها ، فنضعها أمام الأمر الواقع . وأول خطوة هى أنى أيدت رأى حزب الشعب فى عدم أمكانية أجراء الأنتخابات ، مخالفا بذلك رأى حزبى الخاص . والخطوة الثانية ، كانت أقناع لجان الوطنى الأتحادى بالأنضمام الى لجان حزب الشعب فى الجنوب على نفس الرأى ، والخطوة الثالثة ، أرسال برقيات مشتركة للعاصمة برفض أجراء الأنتخابات ، فكان ذلك أول مظهر لدمج الحزبين ، ثم تتابعت بعده التحركات التى تعثرت بعض الوقت ، لوجود قلة فى الحزبين لا ترغب فى توحيدهما .

وأنعقد أجتماع مشترك بين اللجنة التنفيذية للوطنى الأتحادى ، وهيئته البرلمانية برئاسة أزهرى فى المركز العام بنادى الخرجين بأمدرمان ، كان أجتماعا طويلا أمتد الى آخر الليل ، فخرجنا منه بقرار يقضى بمواصلة الأتصال بحزب الشعب على الفور ، ولم يعترض ألا عدد قليل جدا . ولم نتمهل نحن بل ذهبنا فى اليوم التالى مباشرة الى الشيخ على عبد الرحمن رئيس حزب الشعب ، فوجدناه متأثرا بما كتبه أحد الرافضين لدمج الحزبين من زملائنا ، ولكنا بعد أن أستعرضنا بعض الظروف ، وخاصة الأنتخابات العامة وأنتخابات الرئاسة ، وافق الشيخ على ، ثم أخذنا معه الى السيد محمد عثمان الميرغنى ، الذى كان يباشر رعاية الحزب أثناء مرض والده . فوجدنا عند السيد محمد عثمان تشجيعا كبيرا للمضى فى أنجاز مهمتنا ا لوطنية .

ثم عدنا للرئيس أسماعيل الأزهرى وأطلعناه على نتيجة الأتصالات . ومن ثم تواصل المسعى حتى دخلنا فى الخطوات العملية . فأنتدب حزب الشعب أربعه منه ، هم السادة د . أحمد السيد حمد ، ومحمد عبد الجواد ، وأبو اليسر المدنى وعمر أبو آمنه .

وآنتدب الوطنى الأتحادى أربعة منه ، وهم السادة محمد الحسن محمد سعيد ، ،الميرلاى محى الدين أحمد عبد الله ، وأبو القاسم الجعلى ، ثم عبد اللطيف الخليفة . (ويلاحظ عدم أشتراك وزراء الوطنى الأتحادى ، لأعتقاد بعضهم بأن مصير المحاولة الفشل كسابقاتها) .

ولكننا لم نأبه . . . ولم يمضى أكثر من أسبوعين ، حتى رأى المتشائمون أن المحاولة قد بلغت مرحلة النجاح . . . .

والواقع أن طريقنا كان ممهدا ، لأن تجربة الأنقسام ، كانت درسا قاسيا للفريقين ، وخسائرها لا تعوض ، ولو أستمر كل منهما على موقفه ، لكانت خسائر المستقبل أكبر وأفدح ، وخاصة فى أنتخابات رئاسة الجمهورية ، ولذلك لم يأخذ الأتفاق أكثر من جلستين ، فى منزلى بأمدرمان .

وأذكر أن الأخ أحمد زين العابدين ، وهو من مؤيدى توحيد الحزبين ، قد دخل علينا فوجدنا قد فرغنا من كل نقاط الخلاف السياسية التى لم يكن لها وجود ، فى الواقع ، ولم يبق بعدها ألا عملية دمج لجان الحزبين فى بعضهما ، فتهلل الأخ أحمد وأبدى أستعداده لأخذ الأتفاق بنفسه لنشرة فى الجرائد ، ولكنا تريثنا حتى بوافق السيدان أزهرى ومحمد عثمان والغريب فى الأمرأن الأشخاص الرافضين ، قاموا بمحاولة ما كرة لأجهاض الأتفاق ، فأقنعوا الرئيس أزهرى بأن الأتفاق يجب أن يتم على أيدى وزراء الحزب ، أعتقادا منهم بأننا سنغضب وننسحب ، وبذلك يفشل الموضوع . وفعلا كونوا لجنه أسموها (الأربعة الكبار) لتتسلم منا أوراق الأتفاق ، ولكننا فطنا للعبة ، فلم نغضب ولم ننسحب ، بل تقبلنا قرار الحزب ، لأننا كنا أحرص من الآخرين على أتمام الأتفاق .

وعقدت جلسة فى منزل الأخ محمد الحسن عبدالله يس ، سلمنا فيها أوراق الأتفاق بهدوء (للأربعة الكبار) : الشريف حسين وأبراهيم المفتى وحسن عوض الله ، والرشيد الطاهر . يقابلهم من جانب حزب الشعب ، زملاؤنا فى المشوار : أحمد السيد ومحمد عبد الجواد ، وأبو اليسر ، وعمر أبو آمنه .

ولم يكن الموقف بحاجة للكلام ، ولا أبالغ اذا قلت أنها كانت أشبه بعملية خطف . فتنحينا وتركنا (الكبار) ليشرفوا الأتفاق بتوقيعاتهم الكريمة . . . . . .

ولما كنا نعرف أن أغلبية النواب وأعضاء اللجنة التنفيذية ، تقف الى جانب الأتفاق ، فقد

ذكرنا الأخوة (الكبار) بهذه الحقيقة ، وطالبناهم أن يسارعوا الى أعلان الأتفاق فى غضون أسبوعين . وفعلا تمت المعجزة ، وأعلن قيام الحزب الموحد (الأتحادى الديمقراطى) فى ديسمبر ١٩٦٧م .

فكانت فرحة للجماهير الأتحادية الصابرة ، عمت جميع أنحاء البلاد . وأقيم لهذه المناسبة العظيمة حفل تاريخى بمنزل الرئيس أسماعيل الأزهرى ، حضره مدعوون من مختلف الأحزاب ورجال الصحافة ، وأعقبه حفل عشاء ضخم أيضا جمع زعماء الحزب الموحد وقادته .

وما أسرع ماعادت الألفة بين الأتحاديين ، وعاد التعاون بينهم على أستعادة الجماهير وتنظيمها ، وظهرت ثمار ذلك كله عندما أكتسح الحزب أنتخابات ١٩٦٨م وخرج منها بنصيب الأسد ، فنال مائة مقعد فى البرلمان ، وتصدر بذلك جميع الأحزاب ، كما كان فى أول عهده .. .

ويعجب القارئ أذ يعلم ، أنى لم أدع لحفل العشاء ببيت الرئيس وكان حضوره ببطاقة الدعوة ! ! وقد يعجب القارئ أكثر ، حين يعلم أن أسمى قد أبعد عن المكتب السياسى للحزب الجديد (الأتحادى الديمقراطى) ، وكان المفروض أن أكون من أوائل أعضائه أن لم أكن أولهم

وكان طبيعيا أن أستقيل من الحزب ، وفعلا كتبت أستقالتى وسلمتها للرئيس أزهرى بحضور الأخ حسن عوض الله ، مساعد سكرتير عام الأتحادى الديمقراطى . ولكنى واجهت ألحاحا شديدا من الزملاء الأحرار الذين كانوا يعملون على أصلاح الفساد فى داخل الحزب ، بأن أسحب الأستقالة ، لكى أستمر فى مشاركتهم الجهود الرامية الى أصلاح الأوضاع وأنقاذ الحزب من الضياع ، ففعلت . ولئن دلت هذه المعاملة وسابقاتها على شئ ، فأنما تدل على أنه كانت هناك فكرة راسخة عند البعض لمحاربتى وعدم أعطائى الفرصة ، لشغل أى منصب مسئول ، لأنى فى نظرهم من الذين (ما خدنها جد) كما قلت سابقا . وكان المتسلطون على الحزب ينفرون من الجادين ، ولو كان عطاهم للحزب لا ينكره أحد .

حكومة محجوب الثانية

نعود الآن الى يوم ١٨ / ٥ / ١٩٦٧م لنجد محجوب قد أنتخب رئيسا للمرة الثانية وأسترد بذلك أعتباره الذى سلبه منه الصادق فى يوليو١٩٦٦م . وشكل المحجوب حكومته الثانية ، وكانت أئتلافية ، من أحزاب الأمة والوطنى الأتحادى والشعب الديمقراطى ثم الجنوبيين . ونال كل من الأحزاب الثلاثة ٤ وزارات ، ووزارتان للجنوب . ويقول المحجوب : (أنه لم يكن أئتلافا موفقا

كحكومتي السابقة :) ولكن الصداع الأكبر ، كان الصادق وخصومته المستعرة ، التى لم تترك فرصة لمحجوب للأستقرار .

مؤتمر الخرطوم العربى

٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧م

اللاءآت الثلاثة

يوم صحا العرب على الهزيمة الساحقه التى انزلتها بهم اسرائيل فى حرب الستة ايام ، تلفتوا من حولهم فلم يجدوا صديقا يقف بجانبهم فى محنتهم القاسيه ، بل تركتهم الدول الكبرى ، معزولين ، ليلعقوا جراحهم كالوحش الجريح ، وحتى روسيا التى كانت تتظاهر بصداقة العرب ، لم يكن موقفها بافضل من غيرها .

وبعد مايقرب من الثلاثة اشهر ، عقب الهزيمة تمخضت مشاورات الدول عن قبول مجلس الأمن لمشروع اللورد كادوقان مندوب بريطانيا الذى ينادى بالتسوية السليمة وانسحاب الجيوش من الاراضى التى احتلت فى القتال الاخير ، واحترام سيادة كل دولة ، الا أن عباراته معممة ومطاطة تقبل التأويلات والتخريجات ، كما انه سكت عن حق الفلسطينيين فى وطنهم ، ولم يذكر الا لمحة عن تسوية ، لمشكلة اللاجئين !!

وفى ظل هذه الظروف القاتمة ، لم يكن امام العرب المقهورين ، ما يفعلونه غير اضعف الايمان ، وهو الالتفات العاجل الى الوحدة العربيه وضم الصفوف كخطوة حتمية لمواجهة العدوان ، بعد ان تبين لهم بوضوح ان المسألة مؤامرة دولية تستهدف الأمة العربية كلها وان العدوان االاسرائيلى ، على فداحته ، ما هو الا مقدمة لحملة صليبية جديدة ، ضد العروبة والاسلام .

واذكر هنا بكل اعتزاز ، ماظلت تبذله حكومة السودان ، بقيادة اسماعيل الازهرى ومحمد احمد محجوب ، من جهود متواصلة لتحقيق وحدة الصف العربى ، خاصة ماقام به المحجوب بتفويض من الرئيس الأزهرى من صولات وجولات بين العواصم العربية ، طوال الفترة التى اعقبت الهزيمة وحتى مؤتمر الخرطوم .

وقد استأثرت كل من القاهرة وجده باكبر الجهد ، باعتبارهما مكمن الخصومة السوداء التى

فرقت كلمة العرب ، والتى كان يغذيها كل من عبد الناصر والملك فيصل ، بسبب حرب اليمن التى تهور فيها عبد الناصر بارسال جيوشه الجرارة لمناصرة الجمهوريين ، كما وقف فى الجانب الآخر الملك فيصل يساند الاماميين ويدعمهم بكل مايؤجج نيران الحرب من مال وعتاد .

واول توفيق اصابته حكومة السودان فى هذا الشوط ، هو تمكنها من عقد مؤتمر وزراء الخارجيه العرب فى الخرطوم كتمهيد لمؤتمر القمه .

اجتمع وزراء الخارجية فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٦٧م وبحثوا الموقف من كل الجوانب واستعانوا بتوصيات مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والبترول الذى سبق انعقاده ببغداد ، ثم خرجوا بجدول عمل لمؤتمر القمة ، اثبته كتاب (الديمقراطيةفى الميزان) لمحمد احمد محجوب كمايلى : -

١ - تنسيق الجهود لازالة آثار الحرب بالعمل العسكرى والاقتصادى والسياسي .

٢ - دراسة نقاط الضعف العربية التي أدت الى الحرب كى يصبح بالامكان تفاديها فى المستقبل .

٣ - تصفية القواعد العسكرية الاجنبية بالبلاد العربية .

٤ - عين يوم ٢٩ آب (اغسطس) سنة ١٩٦٧م موعدا لعقد القمه .

كان السودان مقبولا لدى الدول العربيه فى ذلك الزمان ، لبعده عن الخصومات .

وما كاد يحل ميعاد الاجتماع حتى وصل الخرطوم سبعة من الملوك والرؤسا من السعودية والاردن ومصر والعراق ولبنان والكويت واليمن ، ثم اربعة مندوبين عن دول المغرب الاربعة : ليبيا وتونس والجزائر وموراكش . وبذلك يكون قد حضرالمؤتمر كل الدول العربية ماعدا سوريا .

ومما يستحق التسجيل ان جماهير الشعب السودانى قد بهرت الملوك والرؤساء بحفاوتها البالغة وترحابها العريض وحشودها المتعاظمة على جانبى الطريق من المطار الى فندق السودان ، محل اقامة الضيوف العظام،وما ابهج تللك اللحظة التى شاهدت فيها الجماهيرسيارة الملك فيصل وهى تلحق بسيارة عبدالناصر التى تمهلت بسبب الزحام . . فقال فى ذلك المحجوب (لن انسى أبدا منظر عشرات الالوف من حولنا يصيحون : الى النصر ، يعيش ناصر وفيصل) .على أن عبدالناصر قد حظى بأكثر الترحاب مما اكسبه حياة جديدة،

ويقول المحجوب ايضا: (لقد تلقى ناصر اول تفويض شعبى للبقاء فى الحكم ، يوم

استقالته بعد الهزيمة العسكرية ، واعتقد ان الترحيب العجيب الذى لقيه فى الخرطوم كان التفويض الثانى . كان استفتاء مؤكدا) والواقع ان الشعب السودانى قد ارتفع فى ذلك اليوم الى مستوى الموقف ، وطنية وادراكاً لمهمة ضيوفة الكبار .

علقت كل صحف العالم على الحدث ، وقالت الصحف البريطانية فى لهجة ساخرة : (استقبل الزعيم المهزوم ، استقبال الفاتحين فى الخرطوم) .

انعقدت الجلسات الهامة فى مجلس الشعب ، وابتدأت الجلسه ، مفتوحة وافتتح الرئيس أزهرى الجلسة الاولى بكلمة ترحيب شكر فيها الملوك والرؤساء على حضورهم الذى يدل على تقديرهم للموقف الذى وضعتهم فيه الهزيمة ثم انتقل الاجتماع الى مكان مغلق تحدث فيه محمد احمد محجوب وركز على ضرورة الوحدة العربية الكامله والتضامن لمواجهة التحديات . وفى يوم ٣٠ أغسطس انعقدت الجلسة الختامية التى امتدت حتى المساء .

وبالطبع كان جدول العمل الذى اعده وزراء الخارجية هو ، فى الجملة ، مجال البحث داخل مؤتمر القمة .

ومما يسر أن الملوك والرؤساء قد تحلوا جميعا بروح المسئولية ، وقال عنهم المحجوب : (كان الملوك ورؤساء الدول والمندوبون الآخرون ، فى قمة الخرطوم ، واقعيين جدا فى مناقشاتهم واهدافهم) . ومع ذلك ظلت الاشاعات والاقويل تدور حول جلسات المؤتمر لعدة سنوات .صحيح ان التراكمات كانت هائله والخصومات والخلافات والمأخذ بين الدول العربية كثيرة ، وكان لابد لهذه كلها ان تلقى بظلالها داخل مؤتمر القمة ، ولكن الموقف المتأزم قد أملى مقتضياته على الجميع ، فكان الزعماء كما قال محجوب واقعيين جدا .

واخيرا توصل المؤتمر الى قرارات حكيمة ومعبرة عن متطلبات الموقف ، اعلنت فى الجلسة الختامية المفتوحة ، ظهر اليوم الاول من سبتمبر ١٩٦٧م . وها انا انقلها من كتاب (الديمقراطية فى الميزان)

اولا : اكد المؤتمر وحدة الصف العربى ، ووحدة العمل الجماعى وتنسيقه وتصفيته من جميع الشوائب . كما اكد الملوك والرؤساء التزام بلادهم بميثاق التضامن العربى الذى وقع فى مؤتمر القمه العربى الثالث في الدار البيضاء وتطبيقه .

ثانيا : قرر المؤتمر تضافر جميع الجهود لازالة آثار العدوان ، على اساس ان الاراضى المحتله

عربية يقع عبء استردادهاعلى الدول العربية جمعاء .

ثالثا : اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم فى العمل السياسى عل الصعيد الدولى والدبلوماسى لازالة آثار العدوان ، وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الاراضى العربية ، بعد عدوان خمسة يونيو ، وذلك في نطاق المبادئ الاساسية التى تلتزم بها الدول العربية ، وهى عدم الصلح من اسرائيل أوالاعتراف بها أو التفاوض معها ، مع التمسك بحق الشعب الفلسطينى في وطنه (اللآءات الثلاثة) .

رأبعا : كان وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب قد اوصوا بامكانية وقف ضخ البترول كسلاح فى المعركة ، ولكن مؤتمر القمة رأى بعد دراسة الامر مليا ، ان الضخ نفسه يمكن استخدامه كسلاح ايجابى باعتبار أن البترول طاقة عربية يمكن ان توجه لدعم اقتصاد الدول التى تأثرت مباشرة بالعدوان ، لتمكينها من الصمود فى المعركة .

لهذا قرر المؤتمر استئناف ضخ البترول كطاقة يمكن تسخيرهافى خدمة الاهداف العربية . الخ

خامسا : اقر المجتمعون المشروع الذى تقدمت به الكويت لانشاء صندوق الاخاء الاقتصادى العربى ، طبقا لتوصية مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الذى انعقد في بغداد .

سادسا : قرر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الاعداد العسكرى لمواجهة كافة احتمالات الموقف .

سابعا : قرر المؤتمرسرعة تصفية القواعد الاجنبية فى البلاد العربية .

وتجاوباً مع هذه الروح القومية قرر كل من المملكة السعودية ، والكويت ، والمملكة الليبية ، أن تلتزم الاولى بدفع مبلغ ٥٠ مليون دولار امريكى والثانية بدففع ٥٥ مليون دولار امريكى ، والثالثة بدفع ٣٠ مليون دولار امريكى . وذلك سنويا ، ومقدما عن كل ثلاثة اشهر ابتداء من منتصف اكتوبر سنة ١٩٦٧م والى حين ازالة آثار العدوان .

كان المجموع ١٣٥مليون دولار امريكى صرفت على مصر والاردن لتعرضهما المباشر لاضرار العدوان : ٩٥ مليون دولار امريكى لمصر لكونها الاكثر تضررا ، ولأنها فوق خسائرها ، تفقد ١١٠مليون دولار امريكى فى العام ،. بسبب قفل قناة السويس ، ٤٠ مليون دولار للمملكة الاردنية باعتبارها الدولة الثانية فى التعرض لاضرار العدون .

واليوم ونحن على بعد مايقرب من ربع قرن من مؤتمر الخرطوم ، قد يكون لنا رأى مغاير فى

هذا القرار او ذاك ، خاصة لان الاحداث والمتغيرات فى المنطقة العربية قد قضت على بعض القرارات بالتجميد ،وعلى بعضها الآخر بالتطرف وعدم الايجابية ، ولكن مما لاشك فيه أن قرارات المؤتمر بمنطق وقتها ، كانت معبرة عن متطلبات الموقف ، ونهاية موفقه لمؤتمرها المثخن بالجراح

ويكفى ان نشير الى اتفاقهم على ضرورة الوحدة العربية وضرورة العمل المشترك فى كل الميادين ، لأزالة اثار العدوان الاسرائيلى ، وانهم قد اكدوا جديتهم بالدعم المالى لكل من مصروالادرن ، حتى ازالة آثار العدون .

والشئ الهام جدا الذى تحقق فى جو المؤتمر هو اتمام الصلح بين فيصل وناصر ، وقد كانت الخصومة بين العاهلين تسد الطريق فى وجه وحدة الصف العربى ، واذا بالعقبة الكؤود تزول بمجرد اقتراح من ناصر ليلتقى بالملك فيصل فى منزل محمد احمد محجوب ، وتم اللقاء الذى تمخض عن اتفاق تام على انهاء حرب اليمن بصفة عاجلة ، لتزول بذلك اسباب الخصومة المدمرة .

وبالرغم من الزوبعة التى اثارها السلال رئيس جمهورية اليمن بان اتفاق فيصل وناصر كان تدخلا فى شئون اليمن ، الا ان المصالحة سارت فى طريقها .

ومرة اخرى نسجل لحكومة السودان انها لم تكف عن تتبع هذه المصالحة ، بعد مؤتمر الخرطوم ، بخطى حثيثة ، حتى تم سحب الجيوش المصرية من اليمن واعادتها لمصر ، وحتى حل الوئام محل الخصام .

محاولة اسقاط الحكومة :-

ان الصادق الطموح الدؤوب ، والمقاتل الشرس ، الذى يرى أنه أحق بالحكم من المحجوب وغير المحجوب ، قد شمر عن ساعد الجد مرة أخرى ، مواصلا الليل بالنهار لتعبئة كل العناصر وحشد كل القوى ، وتجنيد كل ما يمكن تجنيده لأسقاط حكومة محجوب .

وقد كانت فى الساحة قوى أخرى جاهزة للمعارضة ، منذ حكومة محجوب السابقة ، وهى مستعدة للدخول فى أية محاولة لأسقاط محجوب من جديد ، كاليساريين وأتحادات العمال والمزارعين ، كما أن هناك حلفاء جدد للصادق فى الجنوب مثل وليم دينق.

وكان الصادق ، كما قلت ، يصف خصومه بالرجعية ، وأنهم غير قادرين على مسايرة روح

العصر أو تقبل الافكار الجديدة ، التى تتطلع أليها القوى الحديثة ، كما يقول عن بعضهم أنهم تخاذلوا أبان الحكم العسكرى . . . . . . هكذا كان الصادق يلاحق خصومه ، ويتسقط أخطاءهم ، ليستقطب كل القوى ويستنفرها جميعا ، ولا يكف عن إثارة الغبار الكثيف حول الحكومة ، حتى اذا ما جاء ميعاد عرض الميزانية العامة على الجمعية فى يناير ١٩٦٨م ، رأينا الصادق وأعوانه ، قد تحفزوا وأعتبروها فرصتهم لأسقاط الحكومة . وكان محجوب غائبا فى القاهرة لحضور مؤتمر الرؤساء العرب ، ولكنه عاد مسرعا ، ودارت المناقشة فى الجمعية حول الميزانية وكانت ساخنة وطويلة ، حاول فيها الصادق وزملاؤه ، أن يسجلوا صوت لوم للحكومة فى كل فقرة من فقرات الميزانية لكى يصلوا الى طرح الثقة بها ، ولكنهم فشلوا فى النهاية وفازت الحكومة . ويقول عبد الماجد أبو حسبو الناطق الرسمى بأسم الحكومة : (أننى لم أسمع فى حياتى أن زعيما للمعارضة يطرح صوت ثقة بالحكومة ثلاث مرات فى شهر واحد ، والصادق يفعل هذا كرشوة لنوابه لكى يحتفظ بهم) .

وفى فبراير ١٩٦٨ ، قامت المعارضة بأكبر محاولة لأسقاط الحكومة ، بالرغم من محاولة الصلح التى كانت جارية فى داخل حزب الأمة ، وكان الهدف هذه المرة هو مد أجل الجمعية التأسيسية سنة أخرى ، وأقامة حكومة موقتة لحكم البلاد فى هذه السنة ، بينما كان المفروض أن ينتهى أجل الجمعية فى ٢٩ فبراير ١٩٦٨ ، كما ينص الدستور المؤقت . والواقع أنه كان هناك سباق خفى بين الحكومة والمعارضة على كسب الموقف ، فيما يتعلق بحل الجمعية أو مد أجلها سنة أخرى . فالحكومة من جانبها قد تكوّن لديها أقتناع بأن العراك الدائر بينها وبين المعارضة ، أصبح حلقة مفرغة ، وأن الحكم قد فقد هيبته وأستقراره ، فدفعها اليأس الى حل الجمعية التأسيسية ، باخذ توقيعات النواب وهى خطوة متعجلة لم تتوخ فيها الحكومة البعد عن تعريض الديمقراطية ، للأهتزاز ، فأقدمت على الحل بهذه الصورة بالرغم مما فيها من أفساح المجال لمثل هذه الممارسات التى أضرت فيما بعد ، أبلغ الضرر بمسيرة الحكم ، على طول مراحلة . واذا كانت حكومة المحجوب تأخذ على السيد الصادق ولعه بالحكم وتشبثه بأهدابه ، فأن حلها هى للجمعية التى بقى على عمرها الرسمى أقل من شهر ، ليوقعها بلا شك فى نفس دائرة أتهامها للصادق ، لأن الدافع الأساسى لهذا التعجل ، فيما يبدو، هو خوف الحكومة من أحتمال حصول الصادق على أغلبية أصوات النواب ، التى تمكنه من مد أجل الجمعية لأسقاط

الحكومة . يؤكد ذلك أن الفريقين أنهمكا فى جمع توقيعات النواب ، لغرضين متعارضين : الحكومة تريد حل الجمعية لبقاء الحكم فى يدها ، والمعارضة تريد الابقاء على الجمعية وحل الحكومة ويقول رئيس الحكومة أن توقيعاتهم بلغت المائة تقريبا ، ويقول الصادق أن توقيعاتهم بلغت ١١٥ .

حل الجمعية

ولكن الحكومة تصرفت بسرعة لاهثة ، وأستصدرت قرارا من مجلس السيادة بحل الجمعية بدعوى أنها أصبحت غير مؤهلة ، من ناحية النصاب القانونى لأنجاز مهمتها الأساسية ، وهى وضع الدستور الدائم ، وبذلك أفقدت الحكومة الصادق ، الميدان الذى أوشك أن يصرعها فيه .

فثار الصادق وجماعته ثورة عارمة ، وذهبوا الى مجلس السيادة لأثنائه عن قراره بحل الجمعية ، ولكن . . . لقد سبق السيف العزل ، وتضامن مجلس السيادة مع الحكومة ، فلجأ الصادق وجماعته الى القضاء ، ورفعوا قضية دستورية ضد الحكومة ومجلس السيادة ، طالبوا ببطلان حل الجمعية ، لأنه مناقض للدستور . ولكنهم ، لفرط غضبهم ، لم ينتظروا حكم القضاء بل سارعوا بأتخاذ قرارات سياسية متطرفة ، كعدم أعترافهم بحل الجمعية وأعتبار أنفسهم هم الجمعية ، ومحاولتهم دخول مبنى الجمعية .عنوة لعقد جلسة عادية ، فتصدى لهم الحرس ومنعهم الدخول .

جلسة تحت الاشجار

فذهبوا الى الساحة المواجهة لمبنى القضائية ، وعقدوا لهم جلسة تحت الأشجار بأسم الجمعية التأسيسية ، وأنتخبوا الأستاذ محمد يوسف رئيسا لجمعيتهم .

وتطور موقفهم الى التهور ، الذى لم يقف عند حد عدم الأعتراف بحل الجمعية ، بل قرروا عدم شرعية الحكومة ، ونادوا بالعصيان المدنى وعدم الأنصياع لأوامر الحكومة ، وكتبوا للقوات المسلحة بعدم شرعية الحكومة لأنتهاكها حرمة الدستور ، وطالبوا القوات المسلحة أن تتولى مهمة حفظ الأمن وحماية الدستور ، كما طالبوا رجال الشرطة بعدم الأستجابة لأوامر الحكومة ، لأنها فقدت شرعيتها .

محاولة العصيان المدنى

كما أتصلوا برجال القضاء والمحامين ، وأستنفروا جميع الجهات ، محرضين على العصيان

المدنى . وبالجملة فقد أخذوا القانون بأيديهم وهم الذين يطالبون برد أعتبار القانون !! وتأكيدا لذلك كتبوا للحكومة ، بأنهم بصفتهم الممثلين الحقيقيين للجمعية التأسيسية ، قد أقالوها لفقدانها الشرعية .

وأنهم سيشكلون حكومة جديدة ، ويدخلون المكاتب ويباشرون أعمال الحكومة ، وقد أرسل الخطاب الأستاذ محمد يوسف ، الرئيس الذى أنتخب تحت الاشجار .

ومهما تكن الحكومة مخطئة ، فقد كان من واجب المعارضة أنتظار كلمة القضاء ، ما داموا قد أحتكموا اليه . وليس هم الذين يجهلون أن الشاكى ليس من حقه أن يسبق القضاء ، ويتصرف كما لو كان قد كسب القضية ، كما أنهم يعرفون من جهة اخرى خطورة تحريضهم للجيش والبوليس على العصيان ، بأعتباره تقويضا لصرح الأمن وأثاره للفوضى والتخريب ، مما يوقعهم تحت طائلة القانون ، مهما كانت حجتهم على الحكومة . وليس فى الدنيا قانون يسمح بنشوب فراغ مفاجئ فى قمة السلطة ، بالصورة التى حاولت المعارضة أن تجر البلاد اليها ، دون أن تلتفت لضرورة بقاء الحكومة الى أن يقول القضاء كلمته .

وقد أستنكرت الصحف مسلك المعارضة ، ووصفته جريدة الأيام بأنه (خروج خطير على القانون) يمكن أن يؤدى الى نتائج بالغة الأثر على الحياة فى بلادنا ، كما يمكن أن يقود الى حرب أهلية لاتبقى ولا تزر) . كما قالت عنهم : (أننا نقف هنا فى غير شماته – فنذكر أن السيد الصادق وزملاءه هم الذين قادوا فى الشتاء الماضى الحركة الخطيرة ضد القضاء ، عندما أصدرت المحكمة العليا قرارها فى دعوى الحزب الشيوعى ضد الحكومة ، ونبهنا الى خطر التعدى على القضاء ، ودفع الجمعية التأسيسية الى نقض قراراته ، للتأثير على سير العدالة . وقد مضت حكومة يومنا ذاك ، ومعارضة اليوم ، فى طريقها حتى أصبح واضحا أن حكم القانون قائم على الورق وحده) .

ونحن أذ نقرر ، أن حل الجمعية عن طريق التوقيعات وتحريض النواب على الأستقالة ، كان مجافيا لروح الدستور والديمقراطية ، واذ نشير الى الأصوات الكثيرة التى أيدت المعارضة ، حتى من جانب الوزراء ، كنصر الدين السيد الذى أستقال محتجا على خرق الدستور . . . ، أننا اذ نفعل ذلك ، لابد أن نذكر أيضا أن الرأى العام كان يحمل لتلك الجمعية شعورا غير ودى ، ويتمنى زوالها فى أى وقت . وتردد مثل هذا الرأى فى الصحف ، وقالت أحداها : (فلتذهب

الجمعية غير مأسوف عليها) وعبر الكثيرون بأن الجمعية لا تستحق البقاء ، لأنها لم تحقق للشعب شيئا مما أنتخبت له ، وقد أنتهى عمرها دون أن تنجز حتى مهمتها الأساسية ، وهى كتابة الدستور الدائم ، بل ضاع الوقت فيما لاطائل تحته : مسالك يندى لها الجبين وتكالب على المصالح الخاصة ، ومعارك وخلافات لا أول لها ولا آخر ، تدور كلها حول الذات والكسب الحزبى . . . والنواب منصرفون تماما عن واجبهم ، وكان ملاحظا أنه بينما كانت جلسات الجمعية تنفض لعدم أكتمال النصاب ، كان مقصف الجمعية يكتظ بالنواب ، حتى أقترح بعضهم قفل أبواب المقصف أثناء الجلسات . . . وصارت الجمعية فى نظر الكثيرين عبئا ماليا ضرره أكثر من نفعه ، وأصبح الناس بين مؤيد لحلها أو مستقيل منها . . . فقد أستقال منها أثنان من جبهة الجنوب التى أصدرت بيانا فى هذا المعنى . وأرسل كل من كلمنت أمبورو وجوزيف قرانق ، من مدينة واو يؤيدان حل الجمعية (كخطوة ديمقراطية للصالح العام) ، كما أستقال أربعة من حزب سانو وبعض الجنوبيين . كذلك أيدت نقابة المحامين حل الجمعية . ومع هذا كله كانت المعارضة بقيادة الصادق تحاول مد أجل هذه الجمعية سنة كاملة ، بكل تكاليفها الباهظة ومرتبات نوابها وأمتيازاتهم ، التى أثقلت كاهل الخزينة العامة .

ولو كان السيد الصادق مطمئنا للأغلبية التى كانت بجانبه ، لاعطى تلك الأصوات الرافضة لبقاء الجمعية أو مد أجلها ، وزنا ، ولخفف كثيرا من غلوائه ، كما فعل المحجوب يوم هزمه الصادق بالأغلبية ، فأستقال وأخذ مكانه بهدوء فى المعارضة ، أو كما فعل هو شخصيا عندما خذلته الجمعية ، فتقدم بأستقالته بسلام من رئاسة الحكومة ، لأنه كان واثقا من أنه سيعود لمنصبه ، بعد فوزه فى الأنتخابات القادمة . كان هذا واجب الصادق ، خاصة لأن حل الجمعية أقترن بتحديد موعد لأجراء الأنتخابات ، ولكن الصادق وزملاءه لم ينظروا للموقف ، ألا من زاوية واحدة ، هى أعتداء الحكومة على حقهم فى مد أجل الجمعية ، صارفين النظر عن كل ما كان يتردد عن الجمعية ، وأنها لا تستحق البقاء . ودفعت بهم الرغبة الجامحة فى الأنتقام ، الى التورط فى تلك الأخطاء الجسيمه التى أستنكرها الناس ، وكادت تجر البلاد الى أوخم العواقب ، ويكفى أن نقرأ ما قاله الدكتور الترابى يومذاك ، لندرك خطورة مسلكهم ، قال الترابى : (لو لم يتعاون معنا القادة فى الجيش والبوليس ، فسنخاطب ضباطهم العاديين) وقال : (أن المعارضة تعتبر نفسها السلطة الشرعية فى البلاد ، وستشكل حكومة جديدة بأسم الجمعية

التأسيسية ، وسيدخل أعضاء الحكومة الجديدة المكاتب الحكومية لمزاولة أعمالهم .) وقال أيضا : (أنهم سيفعلون ذلك ولو أدى الى أنشقاق قوات الأمن والمسئولين فى الحكومة وكبار الموظفين) !! جاء ذلك بجريدة الأيام بتاريخ ٩ / ٢ / ١٩٦٨م .

وزاد على ذلك : (أنهم سيقومون بأخطار السفارات الأجنبية ، ويطالبونها بعدم الأعتراف بحكومة محجوب ، وأنهم لا يعترفون بأية أرتباطات مع تلك الحكومة) . . . . كما أن زعيم المعارضة نفسه قد شارك فى مثل تلك الأقوال والتصرفات .

بيان الحكومة

وفى المقابل كان رئيس الوزراء قد سارع وأصدر بيانا عصر يوم الأثنين ١٢ / ٢ / ١٩٦٨، كما جاء فى جريدة الأيام ، خاطب فيه المواطنين وقال : (أن الحكومة قد ألتزمت بأجراء الأنتخابات ، وحددت لها ميعادا هو ٢٦ أبريل القادم ، يوما تقولون فيه كلمتكم الفصل) . ونوه بثقتهم فى عناصر الشعب ووعيهم ، وفى الأجهزة التنفيذية وحسن إدراكها لمتطلبات الموقف وما تمليه المصلحة العامة ، وأضاف : (كل ذلك حتم علينا المزيد من الصبر والتسامح ، أزاء المعارضة السابقة وأعتدائها المتكرر على القانون) . وقال : (أن ما تنادى به هذه العناصر من هدم وتخريب ، وأستنفارها للفئات الشعبية ، وأستعدائها للأجهزة التنفيذية على الدولة ، فى غير ما تورع ولا تقدير للمسئولية ، مما يقع جميعه تحت طائلة القانون) ثم قال : (وأود أن أوكد أن الحكومة ، لن تتهاون بعد هذا ، مع من تسول لهم أنفسهم الامعان فى التخريب والخروج على القانون ، فسيجد كل معتد جزاءه الأوفى) . وعلقت (الأيام) بقولها (ونحن مع السيد رئيس الوزراء) .

ومضت المعارضة فى مسلكها الغاضب ، غير مبالية بالعواقب ، ولو كانت الأنقسام والفتنة وما تقود اليه من مخاطر . . .

بيان من الاحزاب الثلاثة

وأصدر زعماء الأحزاب الرئيسية الثلاثة بيانا بتوقيع السادة : أسماعيل الأزهرى ، والهادى المهدى ، ومحمد عثمان الميرغنى ، جاء فيه : (لقد ظل الصراع على المسرح السياسى فى بلادنا دائرا منذ بعض الوقت ، وأمتد حتى بلغ درجة الأشتعال فى الأيام الأخيرة ، وأشفق كل الحادبين من أبناء هذا الشعب الكريم ، على ضياع المكاسب التى حققها شعبنا المناضل ، الذى كافح وضحى من أجل الديمقراطية وتدعيم أركانها . . . ولقد تتبعنا بأهتمام أكيد وأشفاق بالغ ، ما كان يجرى فى بلادنا من الأحداث الظاهرة والخفية . . . الى أن قال :

وأستنادا الى المعلومات التى بين أيدينا ، وبعد تقليب وجهات النظر المختلفة ، فأننا نؤيد الخطوة التى أتخذتها الجمعية وأقرها مجلس السيادة الموقر ، بحل الجمعية التأسيسية ، ونثق تماما بأن هذا القرار يجنب البلاد الأخطار التى ظلت تحيط بها فى الأيام الأخيرة . ويعقد السيد الصادق من جانبه مؤتمرا صحفيا ويقول عن القرار أنه جريمة دستورية وخيانة وطنية ، وظلت المعارضة على هذا المنوال ، تخطط للأستمرار فى شن الحملات والتظاهرات وتصعيد الاضطرابات التى أرهقت مشاعر الناس ، حتى ضاق الجميع بطرفى النزاع وبصراعاتهما

الجامحة ، التى أقعدت البلاد عن تحقيق أى قدر مما كانت تصبو اليه من التقدم نحو الحياة الكريمة .

الوساطة لم تنجح

وأشفق المخلصون على مصير البلاد من هذا العراك الا هوج ، فخفت نخبة من الأخيار للقيام بدور الوساطة بين الزعماء ، لرأب الصدع وتهدئة الغليان ، ولكنها لم تصل لشئ . وقام أتحاد أساتذة الجامعة بجهود كبيرة فى هذا السبيل .

وأصدرت هيئة الأساتذة السودانين بجامعة الخرطوم بيانا ، ناشدت فيه قادة الأحزاب والهيئات والمواطنين عامة ، الأرتفاع الى مستوى المسئولية التاريخية ، وضبط النفس والعمل على الخروج من الأزمة بالتعاون المخلص ، كما دعوا الى مؤتمر قومى عاجل لدراسة الموقف والسعى الى الوصول لحلول تلتقى عندها أرادة الأمة .)

كما أصدر أتحاد طلاب الجامعة بيانا ناشد فيه السياسيين البعد بالجيش والبوليس والخدمة المدنية ، من الصراع الدائر الآن .

وقال أن البلاد لا تتحمل أى أنقسام فى أجهزتنا العليا ، والا أبتلعتنا الأطماع الخارجية الملتفة حول البلاد ،وقال فى ختام بيانه ، أن أية محاولة لجر البلاد الى أوضاع عسكرية ، ستبوء بالفشل .

ولم يشفع شئ من هذا عند السيد الصادق وجماعته ، أو يستدر أشفاقهم على البلاد التى أشرفت على الأنهيار .

مهاترات الكبار

بل تطورت المهاجمات والتراشق بالتهم فيما بعد حتى شملت الكبار ، وجعلت شخصية كالسيد أسماعيل الأزهرى ، يقف فى مؤتمر الأتحادى الديمقراطى بالخرطوم بحرى ، ليهاجم حزب الأمة حليفه فى الحكم ، ويصفه بأنه (حزب بيوتات ، أنشأه عبد الرحمن وورثه الصديق ثم الصادق) ، وأنه أستولى على الحكومة بدون وجه حق ، لأن عدد نوابه لا يبلغ ربع نواب الأتحادى الديمقراطى .

ويرد الأمام الهادى ، بأن حديث أزهرى لايستحق التعليق . ولكن الصادق يكيل الصاع بصاعين ، فيقول عن الحزب الأتحادى أنه حزب سلبى التوجه ، خال من أى مضمون محدد ، ولا دستور له ولا برامج . . . الخ ، كما يقول الصادق فى مكان آخر عن حزب الأمة نفسه : (نريد حزبا سياسيا ، لا مسيرة وراء فرد) يقصد عمه الأمام الهادى .

ويقول الصادق ، مرة أخرى أن المنتمين للحزب الأتحادى من الواعين والوطنيين ، قد دفنوا أنفسهم فى الحفرة المسماة بالأتحادى الديمقراطى ،

هذه (عينة) معبرة عما صار اليه الحال فى الساحة السياسية فى تلك الأيام ، حتى دب التنافر بين المؤتلفين فى حكومة واحدة .

صلح حزب الامة :-

ومن جهة أخرى ، نجد أن مهاجمة أزهرى لحزب الأمة ، قد حركت جناحى هذا الحزب نحو الالتئام وتوحيد حزبهم ، ونرى الصادق يسارع الى توحيد الحزب لا ليوظفه فى تحقيق الأستقرار السياسى ، بل لمزيد من التحفز لدحر خصومه السياسيين .لهذا نجد أن الصلح بين الصادق وعمه الهادى ، تم على أساس أقتسام الرئاسة بينهما ، بحيث يكون السيد الهادى ، على الدوام ، مرشح حزب الأمة لرئاسة الجمهورية ويكون السيد الصادق ، على الدوام ، مرشح حزب الأمة للوزارة ، وذلك يقفل الطريق أمام محمد أحمد محجوب ، الذى قال عن هذا التصالح : (وبذلك بدا واضحا أنهما يعتبران الحكم مغنما يتوارثانه ويغتنمانه بعيدا عن أعضاء الحزب ، الذين لا ينتمون الى بيت المهدى) .

الارتماء فى احضان الطائفية

ومن جهة أخرى ، فأن أرتماء قادة الأحزان والمثقفين فى أحضان الطائفية ، قد ولد أستنكارا لدى الكثيرين من الأحرار ، حتى بين الحزبيين الملتزمين ، فنجد الأستاذ على حامد الأتحادى يكتب فى جريدة (الرأى العام) . معلقا على توحيد كل من حزب الأمة والحزب الأتحادى فى معادله طريفه ، فيقول : (بالأمس ألتقى جناحا حزب الأمة من جديد بعد خلاف عامين . ومن قبل التقى الوطنى الأتحادى والشعب الديمقراطى بعد خلاف عشر سنوات .

لقد تمرد أزهرى على الطائفية وكانت النتيجة أنقسام .

وتمرد الصادق على الطائفية ، وكانت النتيجة أنقسام .

فعاد أزهرى للطائفية من جديد .

وعاد الصادق للطائفية من جديد .

فهل هذا يعنى أن الطائفية أقوى من حركة المثقفين .

وأن المثقفين لا يستطيعون الحركة ألا فى نطاق الطائفية المحدود ؟ !

لقد أستغل المثقفون الطائفية فساقوا قطعانها الى صناديق الأنتخاب .

وأستغلت الطائفية المثقفين فجعلتهم دائما فى أعلى المناصب ، يتمسحون بالأعتاب .

أن كل ما يحدث الآن ، تمليه مصالح عاجلة ، أما الذين يؤمنون بمستقبل بلادهم ، فطريقهم طويل وشاق ، وهو غير هذا الطريق .

ثورة النواب

كذلك شملت موجة التحرر ، نواب الحزب الاتحادى الديمقراطى فقام ٥٥ نائبا بتقديم عريضة لرئيس الحزب يطالبون فيها بأصلاحات ، فى مقدمتها أعفاء وزرائهم الحاليين وأبعادهم عن السلطة ، مما جعل الرئيس أزهرى يغضب ويغادر الجلسة الطويلة التى قدمت فيها العريضة ، وتتدخل الأجاويد ، ويذهب النواب الى الرئيس فيعتذرون اليه فيما يخصه شخصيا ، ولكنهم يصرون على رأيهم بضرورة أعفاء الوزراء من مناصبهم ، ويعمل الأجاويد أيضا ، فيصدر أزهرى بيانا بأن مذكرة النواب محل أهتمام وأن الوزراء أبدوا رغبتهم فى الأستقالة ولكنه أقنعهم بالعدول ، فأستجابوا مشكورين ، وأعتبرت المشكلة منتهية .

هذه أمثلة على غليان الأفكار فى ذلك العهد ، ضد تصرفات المسئولين والقياديين الذين أتخذوا من مواقعهم وسلطاتهم مراكز حصينة لا لخدمة الشعب وحماية مكاسبه التى حققها بالتضحيات الغالية ، بل لتوظيفها فى خدمة ذواتهم ، والحفاظ على مناصبهم والكيد لخصومهم ، وأضاعة الشهور والأعوام فى الخلافات التى لا تنتهى الا لتبتدئ . . . ولم تقصر الصحف ولا الكتاب الأحرار فى تسليط الضوء على تلك الحماقات ، التى جرت البلاد الى حافة الهاوية ، وقد أشفق بعض الكتاب وأنذروا بضياع الديمقراطية ، ومنهم بشير محمد سعيد ، وسعيد محمد أحمد المهدى وسيد أحمد نقد الله ، وعبد الرحمن مختار ، ومحمود محمد طه وصادق عبد الله عبد الماجد وغيرهم ، ومنهم أيضا هيئات كأساتذة الجامعة ونقابة المحامين ورجال القضاء وأتحاد العمال وأتحاد الطلاب . .

وجاء فى جريدة الأيام : (الهيئات والأتحادات تجمع وثائق الفساد وأستغلال النفوذ السياسى لعرضها على الرأى العام ، كخطوة من الأجراءات ، لأيقاف التغول السياسى على الخدمة المدنية) .

فى هذا الجو الخانق يجلس النواب فى الجمعية ، ليناقشوا زيادة مرتباتهم ودخولهم ، والفروقات التى يستحقها كل واحد منهم وتبلغ ٣٠٠ جنيه ، وأن يحسب المرتب الأساسى ١٠٠

جنيه فى الشهر بأثر رجعى ، إعتبارا من تاريخ الإنتخابات ، مضافا اليها ٥٠ جنيه فى الشهر كعلاوة سكن ومواصلات ، إبتداء من ٦٨/٧/١ ، يحدث هذا فى الوقت الذي أرتفعت فيه الاصوات بالشكوى من تردى الموقف الإقتصادى ، وتضاعفت المعاناة من غلاء المعيشة الذى يكتوى به الناس كل صباح ... وكانت مرتبات الموظفين والعمال تتأخر الى منتصف الشهر (الايام ٦٨/١٢/١٠) . فكانت هناك تعليقات ساخرة ، على مسلك النواب، منها هذه المعادلة الفكهه أيضا لعلى حامد :

عندما كانت زيادة مرتبات النواب مجرد أشاعة ، بادر الصادق وأستنكر أتجاه الزيادة ، وبادر الهادى وأستنكر أتجاه الزيادة .

وبادر نواب الأتحادى الديمقراطى الى أستنكار الزيادة .

وبادر الذين تقدموا بأقتراح الزيادة لسحبه .....

وظهرت الفكرة الشيطانية مرة أخرى فجأة .

ووافقت عليها الحكومة والمعارضة !!

وهنا أدرك شهر زاد الصباح ، فسكتت عن الكلام المباح !!

وتمضى الأمور على هذا النحو من التخبط ، حتى تصل الى القضية الدستورية التى خسرتها معارضة السيد الصادق .

وفى غمرة هذا الهرج والمرج ، يحل ميعاد الأنتخابات العامة لسنة ١٩٦٨م ، فينصرف الناس بكلياتهم الى الأستعدادات لخوض المعركة الأنتخابية وينشغلون بها عن كل شئ .

وقد كانت معركة ضارية ، خاصة بين جناحى حزب الأمة فى بعض الدوائر مثل كوستى التى خسرها الصادق أمام محمد داؤد الخليفة مرشح السيد الهادى .

ودائرة الدويم التى خسرها السيد أحمد المهدى امام محمد أحمد محجوب مرشح السيد الهادى .

وفى الجانب الآخر خسر الدكتور الترابى دائرة المسيد امام محمد احمد مضوى مرشح الحزب الاتحادى الديمقراطى .

اما الاتحاديون بوجه عام ، فقد جنوا ثمار توحدهم فى الاتحادى الديمقراطى) واكتسحوا الانتخابات بتفوق على الاحزاب جميعها .

وكانت نتيجة انتخابات سنة ١٩٦٨م كما يلى -
١٠١ مقعدا للاتحادى الديمقرطى .
٣٠ مقعدا لحزب الأمة جناح الهادى .
٣٦ مقعدا لحزب الامة جناح الصادق .
١٥ مقعدا لحزب سانو .
١٠ مقاعد لحزب جبهة الجنوب .
١٠ مقاعد للمستقلين .
١ مقعد للحزب الشيوعى (دائرة ام درمان الجنوبية)
وبهذه النتيجة عاد التحالف بين الاتحادى الديمقراطى وحزب الامة جناح الامام .
وأنتخب محمد أحمد محجوب لرئاسة الوزارة للمرة الثالثة .
وشكلت الوزارة من الحزبين مضافااليهما جبهة الجنوب .
وكان توزيع الوزارات : ٨ للاتحادى و٦ للامة ووزارتان لجبهة الجنوب .

تجربتى فى انتخابات ١٩٦٨

كلفنى الرئيس أزهرى بالسفر للجنوب للتمهيد لهذه الأنتخابات التى أجريت فى أبريل ١٩٦٨م.

وكان أزهرى قد أعلن عن عدم ترشيح نفسه فى دائرة أمدرمان الجنوبية . ولما كنت أعتقد أنى أحق بالترشيح فيها من أى زميل آخر فى الحزب ، فقد فاتحت الرئيس فى أمرها ، فوافق وتحدث فى التلفون مع الدكتور أحمد السيد حمد ، وطلب منه كسكرتير عام للحزب ، أن يعرض موضوع ترشيحى بدائرة أمدرمان الجنوبية ، فى أول أجتماع للحزب مع موافقة الرئيس على هذا الترشيح ، ولما كان ميعاد سفرى فى اليوم التالى مباشرة ، فقد طلبت من أزهرى أن يكتب موافقته لأحملها للأخ أحمد السيد ، حتى أسافر وأنا مطمئن . وبالفعل ذهبت لأحمد السيد بموافقة أزهرى مكتوبة ، وكان مختبئا فى منزل الضيافة ، كوزير للتجارة تفاديا لزحمة وزارة التجارة ، وضغط طلاب رخص الأستيراد ، ثم سافرت وأنا موقن بأنى مرشح الحزب فى أمدرمان الجنوبية .

وما كدت أستقر فى واو حتى لحق بى الشيخ على عبد الرحمن نائب رئيس الحزب .

وعدنا الى الخرطوم بطائرة واحدة ، وكنت أجلس بجانبه ، عندما قرأت فى أحدى الصحف ترشيح الأخ أحمد زين العابدين في دائرة أمدرمان الجنوبية ، فسألت الشيخ على عن الحقيقة ، فقال لى : (ده كلام جرائد) ، ليصرفنى عن الخوض فى الموضوع . ولكنى ماكدت أصل العاصمة ، حتى تأكدت من صحة ما قرأته فى داخل الطائرة ، ومن الغريب أن الرئيس الذى كان مفروضا أن يلتقى بى فور وصولى من الرحلة التى ألح على كثيرا لاقوم بها ، لم أتمكن من لقائه الا بعد أيام . . .

وعندما فاتحته فى أمر الدائرة الجنوبية ، لاذ بالصمت فلم يرد ولم يعتذر . . . . . .

فكانت صدمة لى ، وخرجت من عنده منقبض النفس ، يجول بخاطرى هذا القول :

أن كان منزلتى فى الحب عندكم ** ما قد رأيت فقد ضيعت أيامى

وحيا الله أهل الموردة ، فقد تعددت محاولاتهم مع الرئيس ، وذهب وفد كبير من أقطابهم الى الرئيس وفى مقدمتهم (العمدة) محمود عباس رحمه الله ولكنها جميعا باءت بالفشل ، فى أمر ترشيحى الدائرة الجنوبية . وذهب وفد أقطاب الموردة أيضا الى السيد محمد عثمان الميرغنى الذى قال لهم : (أن الحزب أرسل من يقول له ، أنهم اذا فقدوا الدائرة الجنوبية ، فسيكون الختمية هم السبب) .

وذلك لأنهم لاحظوا أقبال جماهير الختمية على الليالى السياسية التى أقامتها لى الموردة فى بداية الحملة الأنتخابية . بعد ذلك أقترحت على الرئيس أمرين : الأول أستفتاء أهل الدائرة فى من يكون المرشح .

والثانى أن تفتح الدائرة بين المرشحين ويلتزم الحزب الحياد . ورفض الرئيس الأقتراحين أيضا .

وزاد الطين بلة (صدور بيان) نشر بالصحف ، بأبعادى من الحزب ، . ولما أستنكره الناس بشدة ، فسروه بأنه أبعاد من الدائرة وليس من الحزب . وأصبح موقف الحزب منى محل حديث الناس وأستنكارهم ، فى العاصمة والأقاليم ، حيث أنعكس صداه على المعركة الأنتخابية وتسبب فى فقدان الحزب لبعض الدائرة .

وتناولت الصحف المشكلة فى تعاطف واضح مع موقفى . وتبين لى فى النهاية أن المسألة قد تجاوزت دائرة أمدرمان الجنوبية ، الى التحدى والأستهانة ، فأصبحت مسألة كرامة ليست

كرامتي وحدي بل كرامة الحزب كله إذ لا كرامة لحزب يعامل أحد بناته بهذا المستوى من عدم المبالاه .

وكان أمامي خياران : أما أن أسكت على الحيف ، وأما أن أخوضها معركة كرامة ، فأخترت الثانية وتوكلت على الله وحده ، وأنا أعلم أن منافسي مدعوم بأمكانات واسعة ، من الحزب ومن الختمية ومن جهات أخرى ، ولكني لم أعد أحسب الأمر بمعيار الفوز والخسارة ، لأن الكرامة لاتحسب كذلك ، وأنما الأمر فيها كما قيل :

وحارب اذا لم تعط الا ظلامه ** شبا الحرب خير من قبول المظالم

وكان بعض من أقطاب الحزب أنفسهم ، يشعرون بالحرج من فرط مالحقني من الظلم . فقد ذكر لي الأخ محمد الحسن محمد سعيد نائب شندي آنذاك ، أن الأخ حسن عوض الله قال له مرة : (أن المسمار الذي أنضرب في نعشنا (يقصد الحزب) . كان بسبب معاملتنا لعبد اللطيف) .

يحدث هذا في الوقت الذي أخذ الحزب يجني فيه ثمار جهودي في ضم الحزبين ، وقد أنفسح أمامه المجال فأكتسح الأنتخابات ، وأعاد سيرته الأولى متفوقا على جميع الأحزاب .

وذهبت دائرة أم درمان الجنوبية للشيوعيين، لأن الحزب ضن بها على عبد اللطيف ، وقد قيل من وراء ظهري ، أني لم أفز في دائرة ريفي شرق الخرطوم في إنتخابات سنة ١٩٦٥م .

ولا يعرف الناس أني مادخلت إنتخابات تلك الدائرة ألا لادفع الحرج عن الحزب ، لأنه لم يرشح أحدا فيها حتى كاد ينتهي ميعاد الترشيح ، وبعد إلحاح دفعت التأمين الذي كان آخر تأمين قبل إنتهاء الميعاد .

وعلى أي حال فأن فشل بعض رجال الحزب في بعض الإنتخابات ، لم يحل دون ترشيحهم مرة أخرى ، ومن هؤلاء أحمد زين العابدين نفسه . ناهيك بما لحقني من معوقات أخرى في دائرة ريفي الخرطوم ، منها عدم إهتمام المركز العام ، ومنها قول الرئيس أزهري لخليفة أم ضبان : (هذا هو مرشحنا ، ولكم الخيار في ترشيح من ترونه) . وبالفعل رشحوا منهم من فاز بالدائرة.

تلك أيام قد خلت ، لارعى الله عهدها ،فقد كان حالي فيها كحال حافظ إبراهيم حين عاد من السودان فقال :

لحى الله عهد القاسطين الذى به
تهدم من بنياننا ما تهدما

إذا رمت أن تلقى (المكانة) بينهم
فلانك (ذا رأى) ولاتك (حازما)

مع الإعتذار لحافظ ، على إبدال الثلاث كلمات .

مقتل وليم دينق

كان المفروض أن يدخل حزب سانو الوزارة ، بعد فوزه ب ١٥ مقعدا فى الجنوب ، الا أنه تعرض ، بل تعرضت البلاد كلها ، لذلك الحادث الفظيع المؤلم ، وهو مقتل وليم دينق رئيس الحزب الذى جاء نبؤه المشئوم مع أعلان نتائج الأنتخابات .

فقد وجد وليم دنق مقتولا بطلقات نارية ، هو وجميع من معه ، فى مكان ناء من الطريق الموحش المؤدى الى بلدة يرول التى كان ذاهبا اليها ليستمع الى نتائج الانتخابات بين أفراد أسرته . وقد عثر على جثمانه محروقا مع جميع زملائه ، بعد أن أشعل القتلة النار فى العربة التى كانت تقلهم .

وفى العاصمة كان النبأ محزنا للجميع ، وسيروا موكبا حزينا ، مشى فيه قادة الأحزاب ورجالات العاصمة ، وآلاف من الجنوبيين والشماليين . وأقيم له فى حزب سانو مأتما عظيما ، حفل بالمعزين من مختلف الطبقات والفئات .

ومن المؤسف أن التحقيق الذى أجرته الحكومة لم يصل الى شئ ، وظل قتلة وليم دنق طلقاء لم تنلهم يد العدالة ، لعدم العثور على الادلة ، لأن الجريمة أرتكبت فى الظلام ، فى مكان موحش من الغابات ، مما سهل للمجرميين الأختفاء .

وقد حاول المتربصون بوحدة البلاد والمصطادون فى الماء العكر ، أن يستغلوا الجريمة النكراء ، لأحداث مزيد من الجفاء بين الشماليين والجنوبيين ، فهمسوا بأتهام بعض الجهات الشمالية ، صارفين النظر عن الحقائق الواضحة التى لا تسمح لهم بمثل هذا الأتهام ، وأولها أن الشماليين لم يعرفوا بممارسة التصفية الجسدية فى الخصومات السياسية ، وثانيا أن وليم دنق لم يكن أنفصاليا أو من دعاة العنف . ثالثا أن تطورات مشكلة الجنوب ، قد وضعت وليم دنق فى مقدمة الزعماء الجنوبيين ، الذين يحرص كل شمالى على وجودهم فى الساحة السياسية ، لأنه أول من أستباب لنداء نبذ العنف ، الذى رفعه الشماليون عقب الحكم العسكرى ، وهو أول من

عمل على دعوة مؤتمر المائدة المستديرة للحل السلمى لمشكلة الجنوب ، مختلفا فى ذلك مع الجناح المتطرف من (سانو) ، الضالع مع منظمة الأنجانجا ومشاركها فى الأيمان بالعنف والسلاح كوسيلة لحل المشكلة ، ولكن وليم جاء الى الخرطوم مع مجموعة من زملائه الشبان ، ليبقوا فى داخل البلاد ، وليسلكوا الطرق السياسية والسلمية . وفعلا شقوا طريقهم السياسى فى الجنوب وأتصلوا بالجماهير وأقاموا لهم قاعدة عريضة هناك ، مكنتهم من الفوز فى الأنتخابات بمقاعد نيابية كثيرة تجعل حزبهم فى مقدمة الأحزاب الجنوبية ، التى ينتظرها مستقبل باهر . هذا فوق ما كان يتحلى به وليم دنق من الخلال الشخصية التى ترفعه الى مصاف السياسيين الكبار .

ولعل هذه الصفات ، ثم أعتدال وليم وما حققه من نجاح بين جماهير الجنوب ، هى الأسباب التى جعلت المتطرفين ودعاة العنف ، يحقدون على وليم وينظرون اليه كخطر داهم على مصيرهم السياسيى فى الجنوب ، ويتربصون به الدوائر ..

وقد تحدث الناس فى الجنوب آنذاك عن خطر ذلك التنظيم الدموى على حياة وليم دنق كما أشارت اليه أصابع الأتهام عند وقوع الجريمة . وقد أحس وليم نفسه بهذا الخطر وذكره لصديقه أمين التوم ، عندما زاره فى منزله ليودعه ، وهو يهم بالسفر ، فى آخر رحلة له بالجنوب قال أمين التوم فى مذكراته : (وعند الوداع فاجأنى وليم بقوله أنه يحس بأن حياته معرضة لخطر كبير بالجنوب ، وأنه يعجب كيف تمكن من أجتياز معركة الأنتخابات ولم يصبه سوء) ، (قلت له أتعرف من أين يمكن أن يأتى هذا الخطر على حياتك ، كما توقعت ؟ فأجابنى قائلا - ولم يشأ أن يفصح بكل شئ - لا أستطيع التحديد) .

ومهما يكن ، فأن المتأمل فى كلمات وليم دنق ، يمكنه أن يستنتج أن الخطر الذى توقعه على حياته كان جنوبيا ، ولم يشأ أن يفصح كما قال أمين التوم ولو كان الخطر شماليا لأ سر به الى صديقه أمين ، كعضو فى حزب الأمة المتحالف مع (سانو) ، أو لفاتح به صديقه الحميم السيد الصادق المهدى ، ومهما يكن أيضا فلا يعقل أن يقتل الشماليون من ينتهج أسلوب الحوار والسلم ، ليبقى لهم من ينتهج الحرب والدمار وخراب الديار .

ليلة مطيرة مع الدينكا فى العراء

يقع مشروع الأرز الخاص بى ، على بعد نحو ١٥ ميلا شمال أويل ، وقد تحركت فى تلك الأمسية قبيل الغروب ، عائدا لأويل ، وكانت عربتى لاندروفر صغيرة ، من النوع المستعمل فى الصيد ، وركب معى أحد العمال ، وما كدنا نتقدم بضع كليو مترات حتى أخذ المطر ينهمر وكان طريقنا الوحيد أن نسير فوق الجسر المحيط بمشروع الحكومة ، وكان فيضان نهر اللول قد علا وأحاط بالجسر من جميع الجهات . وتعاظم هطول المطر حتى تعذر السير فوق الجسر ، وفجأة أنزلقت العربة الى قاع الحوض الزراعى ، وغاصت فى الطين . ولكن عناية الله أدركتنا ، اذ كنا قريبين من أحدى (الحاحايات) وهى عبارة عن راكوبة من القش يقيمونها لحراس المزرعة الذين يزودون عنها الطير .

وفى المساء كان يتخذها الدينكا نقطة لصيد الأسماك التى يجلبها فيضان نهر اللول ، وهى أسماك سوداء أشبه بالثعابين . وجلس بعض الدينكا فى داخل الحاحاية ، وأوقدوا نارا يصطلون عليها من برد المطر ، ويشوون عليها الأسماك .

فخف ألينا بعضهم ليساعدنا ، وكانوا كرماء ، فأفسحوا لى مكانا داخل الحاحاية ، أحتمى به من المطر ، ولحسن الحظ كان معى كرسى قماش طويل وبالطو مطر ، فخففا عنى كثيرا من التعب ومضايقات المطروبرودةالطقس ، لأن سقف الحاحاية وجدرانها كانت خفيفة ، غير أن نار الدينكا قد أشاعت بعض الدفء من جهة أخرى .

وجلست فى تلك الليلة الليلاء على الكرسى حتى الصباح ، وأنا محاصر من الخارج بالمطر ، ومن الداخل بروايح العرق والسمك المشوى على غير نظام .

ولكنى على أى حال كنت شاعرا بالدفء ومطمئنا للدينكا الطيبين .

وتذكرت فى ذلك الأثناء ، ما حكى عن بلاد الأنجليز ، من أنه كان بها فى غابر الزمان ، من عباد الله البؤساء ، من لا يعرفون الى أين يذهبون آخر الليل . وكان هناك من يستفيدون من ذلك البؤس المرير .

فيعدون لهم حبالا سميكة يمدونها بين الحوائط ، فيأتى اليها إولئك المشردون فى آخر الليل ، ويلقون عليها أجسامهم المرهقة ، ويسلمون أعينهم الى نوم عجيب ، وهو ما عرف (بالنوم على الحبل) ، لقاء (بنسات) قليلة .

ولكنى والحمد لله لم يصل بى الحال الى هذا المستوى الكريه ، مع الدينكا الطيبين ، الذين هبوا فى الصباح الباكر لتحريك عربتى من الطين ، وودعونى بنفس البشاشة التى استقبلونى بها . وخرجت من عندهم بإنطباع أكيد ، بأن الدينكا لا تشوب مشاعرهم أية شائبة من الكراهية نحو الشماليين ، كما يريد أن يقول عنهم المغرضون ودعاة التفرقة بين شمال البلاد وجنوبها .

قطار حربى
كاد يتوقف لرؤيتى فى الغابة

ومن اللحظات التى لا أنساها ، أنى فى عصر احد الأيام فى اوائل أكتوبر ١٩٦٤ كنت عائدا من زيارة السلطان كواج كواج ، شيخ منطقة ادم القريبة من قرية ودول ، المقام عليها كبرى السكة الحديد على نهر اللول .

وبينما أنا خارج من الغابة قبيل الغروب ، أذا بقطار حربى يمر بسرعة نحو مدينة أويل ، وكانت دهشة العساكر ركاب القطار ، شديدة جدا وهم يشاهدون مدنيا فى زى أفرنجى يخرج بمفرده من تلك الغابة الموحشة ، فاتجه الجميع نحوى ، حتى تصورت أن القطار سيتوقف عن السير ، وكنت فى هذا الأثناء أحييهم بكلتا يدى لأشعرهم بأنى صديق ، ولكن القطار أستمر فى سيره ، بالرغم مما أظهره ركابه من الدهشة ، وبالرغم مما يكون قد خطر ببالهم من تصورات وأحتمالات ، بالنسبة لظروف التمرد والحرب التى كانت سائدة فى ذلك الوقت .

ويبدو أنهم قد أخذونى على أنى أحد الأداريين ، أو أن أحدهم قد عرف شخصى ، وأن لى مشروعا زراعيا فى تلك المنطقة .

وعندما وصلت أويل لم أجد أثرا للحادث مما يدل على أنهم وقفوا على الحقيقة من أهل أويل

برقية الجبهة القومية للعساكر وعدم استعداد الحزب لنتائجها

من ذكريات الحكم العسكرى :

ذهبت الى منزل الرئيس أزهرى ، قبل ساعات قليلة من أرسال الجبهة القومية للبرقية الأخيرة للرئيس عبود ، مطالبة الجيش بترك الحكم والعودة للثكنات ، ووجدت عند الرئيس الاخ

حسن عوض الله ، وكان الرئيس يتأهب للذهاب الى قبة المهدى مكان أجتماع الجبهة ، فناولنا صورة البرقية لنبدى رأينا فيها ، وذهب لأستبدال ملابسه ، ثم عاد ليسألنا عن ملاحظتنا على البرقية . فصمتنا لحظة ، وإلتفت أنا الى الأخ حسن فوجدته غير راغب فى الكلام ، مع أنه أشعرنى فى غيبة الرئيس أن صيغة البرقية شديدة ! ! ولم أحتمل السكوت ، فبادرت الرئيس قائلا : أنها لحظة تاريخية يا رئيس ، ولا بد من الصراحة .

هذه البرقية لا تناسب أستعداد الحزب لمواجهة نتائجها ، فهى أما أن تعدل أوتؤجل . فأستوضحنى الرئيس ، فقلت له : أن لجان الحزب مهملة منذ وقت طويل ، وكان علينا أن نتصل بها وننظمها قبل أن نقدم على هذه الخطوة الخطيرة ، حتى تكون اللجان على اهبة اللأستعداد ، وحتى يعرف كل واحد من قادتها واجبه الوطنى فى اللحظات الحاسمة .

لأن موقف الحكومة العسكرية ، بمجرد إستلامها للبرقية ، سيكون أحد أمرين : أما أن تستدعى أعضاء الجبهة الوطنية وتسلمهم السلطة ، وأما أن تتخذ الأجراءات الكفيلة بتأمين بقائها فى الحكم ، وأولها أعتقال الزعماء والسياسيين . فرد الرئيس : (أن أخوانك قالوا أن كل شئ جاهز) .

فقلت : أنا كواحد من رجال الحزب ، أوكد بأن لجاننا غير معبأة خاصة فى أمدرمان ، وليتكلم الأخ حسن عوض الله ، رجل التنظيم أن كان الموقف غير ذلك ، ولكنه لم يتكلم ، فقال الرئيس : على أى حال أن الأمر قد خرج من أيدينا ، ولم يعد أمامنا وقت . وأخشى أن تفسر أية محاولة ، من جانبنا ، للتعديل أو التأجيل ، بأنها تراجع فى موقفنا ، وقد تحددت هذه الأمسية بالذات لأرسال البرقية ، وسنتوكل على الله ونرسلها .

وذهب الرئيس الى الأجتماع ، وركبت مع الأخ حسن عوض الله عربة تاكسى ، كان سايقها الحاج منصور الأتحادى المعروف ، وأراد حسن أن ينتقد صيغة البرقية بطريقة لا يفهمها الحاج منصور ، فألتفت الى قائلا : (أخونا أبراهيم (يقصد أزهرى) أندب فى هذه البرقية . فعجبت كل العجب ، ولكن لم يطل عجبى حين تذكرت أن حسن عوض الله قد خرج من الحزب ولحق بصديقه يحى الفضلى فى حزب الشعب الديمقراطى ، حيث كان يحى والشيخ على عبد الرحمن يقودان حركة جمع التوقيعات ، على عريضة (كرام المواطنين) المعروفة ، لتأييد حكومة عبود العسكرية .

ولولا حملة المرحوم على عوض الله على أخيه حسن وتهديده له بالمقاطعة ، لما عاد حسن الى حزبه القديم . الوطنى الأتحادى .

اقتراح بدمج حزبى الوطنى الاتحادى والامة

كان معتقل ناقشوط بالأستوائية ، فرصة طيبة للزعماء المعتقلين ، لتدارس الأمور السياسية ، وتبادل الرأى فيها على نطاق واسع ، وكان طبيعيا أن يفكروا فى الأنقلابات والمغامرات ، وفى الوسائل التى تمكنهم من وقفها أو الحد منها ، حتي تنعم البلاد بالأستقرار الذى ظلت تنشده منذ أعلان الأستقلال . وكان جو المعتقل يوحى بالتجرد ونكران الذات والتفكير الحر . . . . ومن الأفكار التى طرأت لبعضهم ، فكرة دمج حزبى الأمة والوطنى الأتحادى ، حتى تكون الحكومة قوية وممثلة للأغلبية الساحقة من الجماهير . ولم تجد الفكرة الوقت الكافى فى داخل المعتقل ، لكنها وجدت فيما بعد من يقودها من المخلصين فى حزب الأمة ، فأقترحوا دمج الحزبين ، وقالوا أن الفوارق قد قلت كثيرا بين الحزبين بعد الاستقلال ، وان الانقلابات اصبحت اخطر بكثير مما بقى بين الحزبين من خلافات وسارت الفكرة بعض الوقت ، ووجدت قبولا واسعا فى الحزبين. .وأوضح دعاة الفكرة بأنهم لا يرمون الى أحتكار العمل السياسى أو السلطة ، وأنما المقصود هو ممارسة الحياة الديمقراطية عن طريق حزب ضخم يضم الغالبية العظمى من أهل البلاد ، حتى تضيق الفرص أمام المغامرين ، وعشاق عدم الأستقرار والانقلابات . . . . . .

وللأحزاب الأخرى ، بعد ذلك ، مطلق الحرية ، فى ممارسة حقوقها الديمقراطية فى العمل السياسى والوطنى ، وفقا لمبادئها وتوجهاتها الخاصة .

ولكن الأقتراح فى النهاية ، أصطدم بالسيد الصادق ، الذى شن عليه حملة شعواء ، وكان طبيعيا أن يرفضه ، لأن التركيبة الجديدة للحزب الموحد ، ستكون أغلبيتها من المثقفين الواعين ، وهؤلاء لن يمكنوا الصادق من الهيمنة على الحزب ، هدفه الاوحد الذى لا يكف عن السعى اليه .

كما أن العناصر الأتحادية ، عنده أصلا مرفوضة ، بأعتبارها بقايا جيل مؤتمر الخريجين ،

الذى يقول بعض خاصة الصادق ، أنه كان يفضى لهم سرا بأنه لا بد له من القضاء على هذا الجيل ، قبل أن يضع قدمه على الطريق الصحيح لحكم السودان .

نادى الموردة الرياضى فى مصر ١٩٥١م

ومن الذكريات :

كانت أولى أتصالات الموردة بالسلطات الكروية المصرية ، فى ٢١ سبتمير ١٩٤٧م ، وكانوا يرغبون أن تكون زيارتهم فى مارس ١٩٤٨م ، وكتبوا بذلك لسكرتير الأتحاد الرياضى المصرى ، بعد أن حصلوا على تصديق من الأتحاد الرياضى السودانى . وحددوا فى هذا الخطاب أسماء الفرق الرياضية الكبرى فى ذلك الزمان ، طالبين أقامة مباريات ودية مع كل منها ، وهى كما ذكر الخطاب :

الأهلى - فاروق - السكة الحديد - الترسانة - اليونان - الأولمبى - بورسعيد ، وقال الخطاب : (وتسهيلا للأتصال بيننا وبينكم ، قد أوكلنا الأستاذ عبد اللطيف الخليفة ، المشرف على شئون بيت السودان بالمنيرة ، للتفاهم معكم فى أى شأن يخصنا ، وله مطلق الحرية أن يلتزم بأى التزام نيابة عنا فى هذا الخصوص) . ولكن رحلة الموردة لمصر لم تتم ألا فى مارس ١٩٥١م .

وقد استقبلوا فى القاهرة بحفاوة ، سواء من الرياضيين المصريين أو المواطنين السودانيين بمصر . كما إحتفى بهم بيت السودان ، فأقام لهم حفل شاى فاخر ، دعا اليه شخصيات بارزة من السودانيين والمصريين ، كما ودعهم بأمسية سمر وأغانى سودانية ، كانت مسك الختام .

وأستضافهم الإتحاد الرياضى المصرى ، فأنزلهم بأحدى البواخر النيلية الكبرى الراسية على نهر النيل بالقرب من كبرى بولاق .

وقد أجرى فريق الموردة سبع مباريات على النحو الآتى :

١ - الموردة والترسانة ، وأنتهت المباراة بالتعادل ٢/٢ .

وأحرز الهدف الأول ترنه والثانى عبد القيوم .

٢ - الموردة والسكة الحديد ، وأنتهت ١/٣ لصالح الموردة .

أحرز الأهداف ترنة وياسين عبد المجيد وأبراهيم كرار .

٣ - المورده - السويس ، وأنتهت بالتعادل ٢/٢ .

أحرز الهدفين ترنة وعبد القيوم .

٤ - المورده - منتخب الأسكندرية ، وأنتهت ١/ صفر لصالح الموردة .

أحرز الهدف ابراهيم كرار .

٥ - الموردة - الأهلى . والجدير بالذكر أن الأهلى قد رفض منازلة الموردة فى البداية ، ظنا منه أن الفريق ليس فى مستواه . ولكنه عاد فوافق ، بعد أن رأى ما حققته الموردة من نتائج طيبة .

وكانت نتيجة المباراة مع الأهلى ١/ صفر لصالح الموردة .

أحرز الهدف ترنة محمد عبد المجيد .

ومما يذكر للموردة بالأعجاب ، أنها حققت هذا النصر على الأهلى بالرغم من ضيق الوقت بين البرقية التى أرسلها الأهلى بالموافقة ، ووقت المباراة . فقد وصلتهم البرقية فى منتصف مساء الأربعاء لتكون المباراة يوم الجمعة . فكان تحديا ظاهرا وقبلته الموردة ، وواجهته بما يستحقه من حزم فأنتصرت وكان أنتصارها مفخرة للكرة السودانية ، لأن الأهلى كان أكبر الفرق المصرية فى ذلك الزمان .

٦ - الموردة - الزمالك ، طلب فريق الزمالك اللعب مع الموردة بعد أنتصارها على الأهلى، وللأسف كانت هى المرة الوحيدة التى خسرت فيها الموردة فى تلك الرحلة .

مضى الشوط الأول الذى ظهرت فيه الموردة بندية كاملة أمام الزمالك ، ولكن مع الأسف قد خسرت الدور الثانى بثلاث أصابات لصالح الزمالك فكان تغييرا مفاجئا ، فسره أعضاء فريق الموردة بقصة يروونها ويقولون : أن فريق الزمالك لجأ الى الحيلة ، وهى أن مندويا من فريق الزمالك دخل على لاعبى الموردة فى غرفة اللاعبين ، بعد الشوط الأول ، وبيده (فتيل) قال أنه يريد أن ينثر عليهم ما فيه من عطر ، ولم يكن العطر غير مخدر ، وقعوا جميعا تحت تأثيره ماعدا ثلاثة منهم رفضوه ! ! !

ويقول بعض أعضاء الموردة ، أنهم نددوا بهذه الممارسة الفاسدة ، فى الحفل الذى أقيم عقب المباراة .

٧ - الموردة - منتخب بلديات مصر ، وأنتهت بالتعادل السلبى .

على العموم ، كانت رحلة الموردة الى مصر ذات نتايج مشرفة جدا ، لأنها كانت أول رحلة

رياضية ، ولأول مرة تشاهد فرقة سودانية ، تنازل عمالقة الكرة فى مصر ، كالأهلى والزمالك والسكة الحديد والترسانة وتقف ندا لها وتهزم بعضها ، فعرف العالم لأول مرة ، أن فى السودان فرقا رياضية ذات مستوى رفيع .

قاد البعثة السادة : محمد عبد العظيم خليفة رئيس النادى

حمد النيل ضيف الله سكرتير النادى

يوسف عبد الله أمين الخزينة

الدرديرى الفيل ، الحنفى الفيل ، عبد اللطيف خميس .

ثم أعضاء الفريق : جمعة جابر ، شاويش جمعة ، عبد الحميد محمد مصطفى ، ابراهيم كرار ، ضرار بريمة ، حامد الجزولى ، عمر الشفيع ، عثمان عبد الماجد ، حسن أحمد خليفة ، الدكتور عبد الرحيم حسن ، ابراهيم كرة ، عبد القادر مختار ، عبد القيوم (من أبناء برى) ، أحمد يوسف بابكر ، أحمد عوض بلة ، الصافى أحمد عبد الله ، محمد عبد المجيد (ترنة) ، يس عبد المجيد ، الجاك عبد الله مبروك ، فضل بريمة ، عبد الله الحاج ، عثمان حاكم ، عبد الله عبد الرحمن حمدان .

أستغرقت الرحلة ٢٢ يوما ، كانت خلالها محل حفاوة وتكريم من مختلف الأندية والهيئات الى أن غادرت مصر . وكان وداعها حافلا .

عودة الى حكومة محجوب

والآن نعود الى حكومة محجوب الثالثة والأخيرة ، التى تشكلت عقب أنتخابات ١٩٦٨م ، لنجد المحجوب قد تربع على دست الحكم بأغلبية مريحة ، تمكن أية حكومة من تحقيق الأستقرار اللازم للعمل والأنتاج ، ولكن المعارضة الموتورة ، كانت له بالمرصاد منذ اللحظة الأولى ، حيث واجهت الحكومة حادثة مقتل وليم دنق ، التى كانت فرصة للمعارضة لمهاجمة الحكومة ومطالبتها بالتحقيق وأتهامها بالأهمال . . . . . .

ووقع أضطراب وصدامات فى نادى سانو بالخرطوم ، أدى الى أغلاق النادى وأعتقال العشرات من الشبان الجنوبيين ، والحكم على مائة منهم بالسجن لسبعة أيام وبعضهم بالغرامة البسيطة ، وأخذ أربعة منهم الى المستشفى ، كما جاء فى جريدة الأيام بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٩م. وناشدت الصحف أبناء الجنوب أن يتحلوا بضبط النفس ، تمكينا للعدالة أن تأخذ مجراها ،

وحرصا على سلامة البلاد .

كما أدان كل من حزب سانو وجبهة الجنوب أسلوب العنف ، وطالبوا بالتحقيق فى هذه الجريمة .

وأصدرت الحكومة بيانا (وزارة الداخلية) عن التساؤلات التى أثيرت حول الحادث . كما أصدرت الحكومة ردا على بيان حزب الأمة الذى ألمح فيه الى لوم الحكومة ، حول مقتل وليم دنق ، وسارع حزب الأمة لأصدار بيان لتوضيح موقفه بما ينفى أتهامه للحكومة ، وأنتدبت الحكومة القاضى دفع الله الرضى للتحقيق فى مقتل وليم دنق ، ولم يتمكن الرضى من الوصول الى معرفة القتلة .

تصاعد المعارضة :-

ثم مضت المعارضة المتربصة ، لتتناول نتائج الأنتخابات ، فيتحدث الصادق فى تهكم ظاهر عن تصرفات جناح الهادى ، فيقول ، بأنهم لم يتوقعوا أن يصل الجانب الآخر الى حد القول للبسطاء ، أن التصويت فى هذا الصندوق يؤدى الى النار ، وأن التصويت فى الآخر يؤدى الى الجنه ! ! والواقع أن الفرص المؤآتية كانت متوفرة أمام المعارضة ، أما لكثرة أخطاء الحكومة ، وأما لمبالغات المعارضة وتجسيمها للأمور ، وأما لمجهودات الشيوعيين الذين تغلغلوا فى جميع الأوساط وكل المرافق والأجهزة والتنظيمات ، حتى تفشى الأضراب وأصبح داء عضالا ، يمحق روح الأنتاج والأنجاز ، وحتى أصبحت عرائض الأحتجاج والمطالب لاتتوقف ، وأخطرها ما كان من القوات المسلحة . وأنعكس كل هذا على المرؤوسين ، مع الأشاعات المتطايرة هنا وهناك حول سياسة الحكومة ، فشاعت الفوضى بين الموظفين وعدم الأنضباط بل وعدم الولاء للقوانين . . .

وفى الحق كان بعض أخطاء تلك الحكومة ، قد بلغ الحد الذى لا يمكن الدفاع عنه ، وخاصة عندما كانت تتدخل الأعتبارات السياسية فى التعامل مع الموظفين ، فى حالات التعيين أو الفصل أو النقل أو الترقية ، وعندما تمنح الرخص التجارية للأستيراد ، للمحاسيب والأنصار ، وللذين لايعملون أصلا بالتجارة ولا يدفعون الضرائب ، فتصبح الرخص فى أيديهم سلعة تباع وتشترى .

على العموم ، عندما يتصرف المسئولون فى الأموال العامة وأمكانات الدولة بهذه الصورة ، فالنتيجة الحتمية هى التزمر والامتعاض وكيل الأتهامات ، كما فعلت المعارضة ، حين أتهمت

وزير التجارة ، بمنح وتوزيع رخص تجارية تبلغ ١٢ مليون جنيه للمحاسيب .

وقد تناولت الصحف هذه الأحوال المؤسفة ، وما ستفضى اليه من ضياع الديمقراطية ، وفى ذلك يقول الأستاذ بشير محمد سعيد فى الأيام :

فى ١٣/١٢/١٩٦٨م ، (أصبحت الكوارث والأخطاء والأخطار والتحديات فى بلادنا منذ بعض الوقت أمرا عاديا لايزعج المسئولين ولا يثير أهتمامهم ، سواء كان هؤلاء المسئولون فى الحكومة أو خارجها . . . .

ونحن لانحتاج الى ذكاء شديد لندرك أن مثل هذه الأوضاع ، لايمكن أن تدوم طويلا) .

ويصل سوء الحال الى ميدان الصحافة ، فيقع الصدام بين الصحف والحكومة بسبب قانون الصحافة الجديد ، وتجأر (الأيام) بالشكوى فى عدد ١١/٤/٦٩ فتقول : (القانون الجديد للصحافة يتعارض مع الدستور ، ويحدث بدعة لا يعرفها أى بلد ديمقراطى ، ويتجاهل كافة المقترحات التى قد مناها لمجلس الوزراء فى ١٣/٤/١٩٦٨م ، ثم يتطور موقف الصحف حتى يصل الى الإضراب العام . وتتأزم الأمور بين مجلس السيادة والقضاء ، ويكتب عبد الرحمن مختار فى جريدة الصحافة بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٨م ، (أزمة القضاء التى حدثت نتيجة لخطاب الرئيس الذى ألقاه على المصلين فى العيد ، يمكن أن تحل بسهولة ، إذا وضعت المصلحة العامة فوق كل مصلحة أخرى ، ولكن لا يمكن أن تحل اذا حاولت جهة العمل لإنتصار المصالح الشخصية مهما كانت ... لقد ظللنا نخرج من أزمة لندخل فى أزمة أخرى .....

وكل هذه الأزمات للأسف تسبب فيها الكبار ، الذين أرادوا لسلطاتهم أن تتحول الى سلطان.

لقد ظللنا نتحدث عن النظام دون أن يطبق ، وعن الإتزان دون أن نراه وعن التخطيط دون أن نري تخطيطا ، وعن الزعامة التى أصبحت شيئا مهزوزا ، كسب سخط الهيئات المختلفة) .

ويتصاعد الغليان الى درجة تفجير القنابل ، كما جاء فى (الأيام) فى ٦/٣/١٩٦٩م ، وبعد أن تفجرت قنبلة فى العشش ، أكتشفت على أثرها ٢٣ قنبلة وضعت فى الحزام الأخضر جنوب الخرطوم .....

ومن المآخذ التى كان المجتمع يتحدث عنها بمرارة ، سوء أختيار الوزراء فقد ساءت مقاييس أختيار أكثرهم وجانبت المصلحة العامة ، حتى أضطرت أقلام حزبية لتناول الموضوع بصراحة فى الصحف ، وأذكر أنى شاركت فى هذه الحملة بمقال نشر فى الأيام كان له صداه القوى فى

الحزب وفى المجتمع .

وتعرضت الصحف للمشكلة ، وشاركت (الأيام) بتاريخ ٦٨/٤/٦ ، بالفقرة التالية : (الأحزاب تختار الوزراء ، حسب قربهم لقادة الحزب ، وحسب قدرتهم لخدمتهم وخدمة الحزب وليس البلد ، وذلك أرضاء للمحاسيب والأنصار وغير ذلك من الأساليب الفاسدة) .

وفى كلمة أخرى للأيام بتاريخ ٦٨/٧/٧ ، بعنوان (الديمقراطية داخل الأتحادى الديمقراطى) : (يطالب عشرات النواب بأستقالة وزراء الحزب ، وأعطاء هيئة الحزب البرلمانية الحق فى أختيار من ترى ، وألا يكون الأختيار بواسطة محمد عثمان الميرغنى والأزهرى) .

ولقد ترتب على هذه الممارسات الملتوية ، فقدان حكومتنا للكثير من هيبة القيادة الرشيدة ، من ناحية ، وأنحطاط الأداء العام من الناحية الأخرى ، فأنفتحت أبواب الفساد والفوضى على مصاريعها ، وأصبحت كل وزارة دولة قايمة بذاتها ، وأصبح كل وزير أمبراطورا صغيرا مطلق السلطان.

وكانت الرسوم الكاريكاتيرية تقوم بدورها هى الأخرى ، وتسلط الأضواء على الفساد بأساليبها الضاحكة.

فقد جاءت مرة برسم ساخر بليغ ، يوضح وصمة تقلب النواب وتنقلهم بين الأحزاب ويقول : (أن هناك نوابا للبيع أمام بوفيه الجمعية التأسيسية) ! ! وحتى بعض وزراء ذلك العهد ، لم يتحرجوا من الأعتراف بأنهيار الأداء العام للحكومة ، فيقول وزير الحكومات المحلية للأيام بتاريخ ٦٩/٣/٢٦ ، (أنها صورة تبعث على القلق ، وأن مصالح المواطنين تعطلت ، وسيؤدى ذلك الى التشكك فى سلامة النظام الديمقراطى كله) .

ودفعت الغيرة القاضى عبيد النقر ، الى شن هجوم عنيف فى (الأيام) بتاريخ ٦٩/٤/٢٩ ، ضد ظاهرة الرشوة والفساد وأنتشارها فى كل مكاتب الدولة فى أعلى مستوياتها ، ويقترح على الهيئة التشريعية ، سن قانون عن الرشوة ، حده الأقصى الأعدام) .

وقد عدت مرة من الجنوب ، لأجد الدكتور شداد رئيس الجمعية التأسيسية ، فى حالة ثورة على ما كان يرتكبه الوزراء من الأخطاء والمخالفات التى يتعارض بعضها مع القانون ، بصورة تحرج مركزه ، كرئيس للجمعية ، وكنت على موعد للذهاب الى السيد محمد عثمان راعى الحزب ، فأستمهلنى الدكتور شداد ، حتى يجمع تلك المخالفات لكى آخذها وأسلمها للسيد محمد عثمان

، لكن بعضها كان يحتاج للرجوع الى وزارة المالية ، فلم أتمكن من أنتظارها .

وفى غمرة هذه الدوامه الهائلة من التيه والضياع ، تعرضت القوات المسلحة والشرطة للأهمال ، وأرتفعت أصواتهم مطالبة بالألتفات الى سوء أحوالهم . وكان أخطر الشكوى ماجاء من قوات الجنوب ، التى كانت تعانى من نقص حاد فى كل مستلزماتها : الأسلحة والمعدات والأغذية . . الخ ويظهر منشور بأسم الضباط الأحرار ، يطالب بتقوية الجيش بالأسلحة الحديثة وزيادة عدده وعتاده .

وتنشب معارك قبلية خطيرة فى أعالى النيل منطقة الزراف ، راح ضحيتها نحو الخمسة آلاف مواطن ، كما ذكر النايب بوث ديو ، الذى أتهم الحكومة هناك بالأهمال وطالب بالتحقيق .

وفى ١٩/١٢/٦٨ ، جاءت أخبار من الجنوب ، بأن الموقف خطير فى بور التى يحاصرها الخوارج من أربع جهات ولهم أربعة معسكرات ، وأن السكان أخلوا المدينة ، والمدارس نقلت الى ملكال والقيقر ، ويوجد بين المتمردين مرتزقة من البيض . وقبل ذلك تحدثت الصحف عن إحداث توريت ، وأن الخوارج يقتلون المواطنين العزل فى بيوتهم .

ومن المشاكل أيضا ذلك اللغط الذى دار حول ماسمى بأتفاقية الأقمار الصناعية أو محطة الأقمار الصناعية ، التى وجهت بشأنها المعارضة ، تهمة كبيرة للحكومة ، بأن أنشاء المحطة غير سليم ، وطالبت بالتحقيق .

وتقول المعارضة : (المسألة فساد ، لأن الفنيين لم يستشاروا ، والدليل على سرقة الأموال السودانية هو توقيع الأتفاقية يوم الجمعة (العطلة) ، ولم يحضر أى مسئول أو حتى مندوب من وزارة المواصلات) ، جاء ذلك فى الأيام) فى ٩/٧/١٩٦٨م .

ويظهر على السطح عمق الخلافات بين حزبى الحكومة ، فترتفع أصوات من قادة الأتحادى الديمقراطى بالشكوى من عدم الأستقرار فى الحكومة ، وينسبونه للتناقض فى موقف حزب الأمة ، الذى ظل فريق منه يقود معارضة هدامة ، بينما هو شريك فى الحكم .

ومن سلبيات ذلك العهد التى كانت تقابل بالأمتعاض ، ماجاء فى جريدة الرأى العام بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦٨م : (أن مجلس السيادة يحدد فى البروتوكول وضع السيدين ، محمد عثمان والهادى المهدى ، كما يلى :

١ - مباشرة بعد أعضاء مجلس الوزراء .

٢ - مباشرة بعد رئيس الجمهورية .

٣ - مباشرة بعد أى رئيس دولة زائر،وكان هذا مدعاة للتساؤل والعجب .

وظهرت مطالبة للنواب بحل لجنة الدستور لسنة ١٩٦٧م ، بدعوى أن المسودة التى وضعتها غير مقبولة لدى كثير من المثقفين ، كنقابة المحامين وبعض الهيئات الأخرى ، ويطالبون بتصحيح المسودة لتصبح ديمقراطية وكافلة للحريات .

ومهما يكن فقد كانت إخطاء الحكومة الكثيرة ، خير عون لخصومها ، وخاصة الشيوعيين الذين نشطوا فى أثارة القلاقل ، وكانوا دائما وراء الأضرابات والمظاهرات والمطالبات والأستقالات . . . . الخ .

وهدفهم الحقيقى من كل ذلك ليس الحكومة فقط ، وأنما النظام بأسرة ، وفى ذلك يقول عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعى ، فى (الرأى العام) بتاريخ ٦٨/١٢/١٠ : (أن هذا وضع لا يمكن التخلص منه ألا بالتخلص من النظام بأسرة) .

وليس الشيوعيون وحدهم ولا المعارضة ، هم الذين كانوا ينددون بأخطاء الحكومة وتصرفاتها، بل كان هناك حزبيون يشتركون فى الحملة ، ومن هؤلاء على حامد الأتحادى ، فى بابه المعروف (فى الصميم) بجريدة الرأى العام ، حيث قال ، معلقا على التصريحات المتنافرة ، بين رئيس حزبه ووزرائه ، من جهة ووزراء حزب الأمة من الجهه الأخرى : (من جماع هذه التصريحات ، يستطيع المراقبون أن يتصوروا الجو الذى تعيش فيه الحكومة الأئتلافيةالحالية ، فهل لنا أن نطلب من وزراء هذا حالهم ، أن يعملوا أو ينتجوا أو يتفهموا أية مشكلة أخرى) ؟ !

استدراك

وأخيرا تجدر بى الأشارة ، الى أنى اذا كنت لم ألتزم بالترتيب الزمنى فى أيراد وقائع هذا المسح الشامل ، فذلك لأنى فى الواقع لم أقصد كتابة التاريخ ، بقدر ماقصدت الى تسجيل الشواهد الدالة على الفوضى والفساد ، اللذان ترددت فيهما الفترة الواقعة بين ثورة أكتوبر ٦٤ وأنقلاب مايو ١٩٦٩م ، ولذلك ، كلما كان يمر بخاطرى شاهد من وقائع تلك الفترة ، دونته على الفور ، حتى أقدم للقارئ صورة أجمالية ، لتلك الحقبة البغيضة ، التى أرهقت مشاعر كل من عايشها ، وكانت مشاكلها كالحلقة المفرغة ، لا يدرى أحد كيف المخرج منها .

لقد فقد الناس ، فى ذلك العهد ، الأمل فى الحكم الوطنى ، وأخذ البعض يترحمون على

عهد الأستعمار .

غرور الحكومة

والواقع أن الحكومة كانت هى نفسها ، من أكبر أسباب القلاقل ، لأنها أصيبت بالغرور ، بسبب فوزها الكاسح فى الأنتخابات ، وأبطرتها أغلبيتها المريحة فى البرلمان ، فركنت الى الدعه والأسترخاء وعدم المبالاة ، وصار حكامها يتصرفون وكأنهم خالدون فى مناصبهم ، وتركوا جماهيرهم المسحوقة تتضور من حولهم ، وتشكوا الى الله ظلم الأنسان لأخيه الأنسان ، وما أشبه حالتهم بقول أبى العلاء :

يسوسون الأمور بغير حزم *** فينفذ أمرهم ويقال ساسه

الليالى السياسية

والأصح أن تسمى الليالى الحزبية ، لأن ما كان يدور فيها ، كان بعيدا كل البعد عن السياسية ، اللهم ألا اذا كان كل مايصدر عن حزب سياسى هو سياسى أيضا .

كانت الليالى الحزبية ، عبارة عن تجمع كبير ، تحشد فيه أشتات من الجماهير التى تغلب على أكثرها البساطة والسذاجه ، كانت تأتى بآذان مرهفة وعواطف مشبوبه ، ليستمعوا لبعض القياديين فى الحزب ، وليشنفوا آذانهم ويشحذوا عواطفهم بالكلام المنمق الجذاب ، الذى لا يخرج فى الغالب ألا عم ، عن أحد الموضوعين المفضلين عند هذه الجماهير الساذجة ، وهما أما المبالغة فى أطراء حزبهم والأشادة بمآثره ، وأما المبالغة فى الهجوم على الأحزاب الأخرى بالحق وبالباطل .

ويقدر ما كان الخطيب قادرا على إستهوائهم وألغاء عقولهم ، ويقدر ماكان بارعا فى التلفيق وكيل ألتهم للخصوم ، وأضفاء الحماس على التهريج ، بقدر ماكان يتتزع الأعجاب والتصفيق ، وتتصاعد له الأصوات : (أحرق ياأستاذ أحرق . . . .)

وشهد الله أنى كنت مرة أستمع لأحد هؤلاء الخطباء ، فأطرقت خجلا لتفاهة التلفيق المجافى لكرامة الفكر ، فاضطررت الى مغادرة المكان ، لكن الجماهير أياها كانت فى نشوة ، وسمعت وأنا خارج ، دوى التصفيق والهتافات ، وأحرق ياأستاذ . . . . . . الخ .

ولم يقف تقدير فرسان الليالى الحزبية ، عند حد أعجاب الجماهير الطيبة بهم ، بل أن مكانتهم فى الحزب أيضا كانت ترتفع فوق أقدار الحادبين والمخلصين وذوى العطاء الواضح

للحزب والوطن .

وصحيح أن هناك أفرادا كانوا يخاطبون عقول الجماهير ، ولكنهم ليسوا هم المفضلين . ولو كان قادة الأحزاب لم يغرقوا أنفسهم فقط ، فى الأهتمام بالوصول الى السلطة والحرص عليها ، لا تخذوا من تلك الليالى الحزبية ، فرصة قيمة لتربية الجماهير ، تربية وطنية ، ليخرجوا منها الكوادر المدربة على العمل الوطنى ، بدل تركها فريسة للاستهواء ، الذى لم يجعل منها أكثر من قنطرة مؤقته لبلوغ الأغراض الحزبية الضيقة .

وقد كنت أحد الذين نادوا بسياسة أعداد الكوادر الوطنية ، ليكون للحزب صف ثانى وثالث كرصيد ثابت من المؤهلين للعمل .

وكنا نذكرهم بسياسة حزب العمال فى أنجلترا ، وماكان يقوم به الأستاذ هارولد لاسكى فى تثقيف الشباب وتوجيهم وأعدادهم للقيام بدورهم بعد الصف الأول فى الحزب .

ولكن الحلقة الماسونية التى أشرت أليها ، كانت تخشى من مسعانا وتتهمنا بالتآمر على الصف الأول .

وهكذا شهدنا نتائج ذلك الأهمال المتعمد فيما بعد وعشنا الفراغ المذهل فى الساحة الوطنية والحركة الأتحادية ، وخلوهما من الكوادر التى كان من الممكن أن تتصدى لمسئولياتها أو تنهض بأعبائها الجسام . وظهر ذلك باقبح وجوهه ، عقب أنتفاضة أبريل ١٩٨٥م ، حين حاول من بقى من رموز الحزب الأتحادى الديمقراطى،

انقاذ حزبهم العتيد من براثن الطائفية ، فتحطمت جهودهم المتكررة ، لفرط ما أنتهى اليه الحزب من الضعف والتفكك ، وأنعدام الكوادر الفتية ، التى تتصدى للزود عن حياض حزبها العتيد ، والأمر لله من قبل ومن بعد .

ماذا جنيت على الحزب :

اذا صرفنا النظر عن كل ما قدمته من خدمات ، للحركة الوطنية فى مصر ، منذ قيام مؤتمر الخريجين ، ورحلات الرئيس أسماعيل الأزهرى المتتابعة ، الى وصول وفد السودان لمصر برئاسته ، اذا صرفنا النظر عن كلَ ذلك ، فأن خدماتى للحزب الوطنى الأتحادى ، منذ تكوينه ، عقب أتفاقية فبراير ١٩٥٢م ، لم تتوقف حتى آخر لحظات حياته . وتشهد بذلك كل المعالم البارزة فى مراحله وتطوراته :

* فى الأنتخابات الأولى ١٩٥٤م ، وتحركاتى فى معركتها الى مختلف مناطق السودان .

* فى الرحلات والمناشط التى شاركت فيها عقب قيام حكومة السيدين سنة ١٩٥٦م فى مختلف الأقاليم . لشرح الموقف وكشف أبعاد المؤامرة .

* أنتخابات ريفى شندى سنة ١٩٥٧م ، التى تقاسمتها مع الشريف حسين ، فأخذ هو غرب النيل ، وأخذت أنا الشرق .

* المؤتمرات الأقليمية التى قرر الحزب أقامتها فى مختلف المديريات فى سنة ١٩٥٧م . وكان نصيبى مؤتمر واو عاصمة بحر الغزال .

* فى إنتخابات سنة ١٩٥٨م (الأنتخابات الثانية) ، كان نصيبى الأشراف على مديرية بحر الغزال ، مع تأسيس اللجان الفرعية .

* رحلة الى كردفان نيابة عن الحزب ، لتعذر سفر الرئيس وزملائه بسبب أحتكاكهم بحكومة عبود ، سنة ١٩٦٠م ، وقد قمت فى تلك الرحلة بأتصالات فى الأبيض وضواحيها ، وعقدت أجتماعات مشتركة بين حزبنا وحزب الأمة بالرغم من حساسية الظروف .

* عندما أعتقل الرئيس أزهرى وزملاؤه ، وأخذوا الى ناقشوط ، ذهبت فى صباح نفس اليوم الى بيت المهدى لمواصلة أجتماعات الجبهة الوطنية برئاسة السيد الصديق ، ونبت عن المعتقلين ، حتى لا تتوقف أعمال الجبهة ، ولحق بى الأخ حسن عوض الله .

* عقب أنتهاء الحكم العسكرى ، قمت بجولة فى المديريات الجنوبية الثلاث ، وتفقدت فيها لجان الحزب ، ونظمتها من جديد .

* أشتركت فى الأعمال التمهيدية لمؤتمر المائدة المستديرة ، وأشتركت فى لجنة الأثنى عشرة ممثلا للحزب .

* وضعت مشروع (الحكم الأقليمى) الذى تبنته كل الأحزاب الشمالية فى اللجنة ، وأصبح فى النهاية القرار الرسمى للجنة الأثنى عشرة .

* عندما قرر مؤتمر المائدة المستديرة أرسال بعثات سلام الى الجنوب لتهيئة الجو الودى الملائم ، كان نصيبى قيادة بعثة بحر الغزال ، التى لم تعوقها ظروف الأمن والتمرد ، عن عقد

أجتماعات مكشوفة فى المدن والأسواق ، فكانت جهودا موفقة أشادت بها صحف العاصمة .

* قمت بالاشتراك مع الدكتور أحمد السيد ، بقيادة المحاولة الأخيرة لدمج حزبى الوطنى الأتحادى والشعب الديمقراطى ، وقد كللت بالنجاح وتم دمج الحزبين فى (الحزب الأتحادى الديمقراطى) ، وأستعاد الحزب مكانته فى الصدارة بين الأحزاب .

* مثلت الحزب فى لجنة الدستور سنة ١٩٦٧م .

* كانت لقلمى جولات مشهودة فى الدفاع عن الحزب فى الصحف ، خاصة ضد مهاجمات السيد الصادق المهدى للحزب ، حتى قال مرة للرئيس أزهرى : (أرجو أن تحوشوا منى عبد اللطيف) ويشهد بذلك الأخ الأستاذ عماد الدين خاطر المحامى .

* فوق هذا كله ، كنت عضوا باللجنة التنفيذية العليا للحزب ، وأمينا لشئون الجنوب ، وكذلك الشئون العربية والأفريقية .

هذه هى المعالم البارزة لصحيفتى فى الحزب بأيجاز ، ولا أعتقد أنها أقل عطاء ممن صعدوا الى المواقع المرموقة ، أن لم تفق عطاء الكثيرين منهم،وهى أيضا شاهد على الفساد الذى أستشرى فى الحزب ، وما أصدق ماكان يصفنى به بعض الأخوة ، من قول الشاعر القديم :

واذا تكون كريهة أدعى لها *** واذا يحاث الحيث يدعى جندب .

وقد أشرت فى مكان آخر ، الى تقديم أستقالتى من الحزب ، ولكن جماعة الانقاذ الحوا على فسحبتها .

هكذا كان الحال فى ذلك العهد الا غبر ، الذى أصبح زواله أمنية كل من عايشه ، وكان الناس يسمعون فى كل مكان ، كلمة (ملعون أبوكى بلد) التى أطلقها سيد أحمد الحردلو الأديب المعروف .

ولو كان الشر مقصورا على الحكومات ، لفزع الناس بآمالهم الى الأحزاب ، ولكن مع الأسف كانت هى الأخرى موبوءة ، وتجتاحها الخصومات والشللية كما ذكرت و (تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى) ، حتى قال فيهم أحد الأتحاديين .

أصدقاء على القرب . . . . . . ب وعلى البعد كلهم أعداء

ليس فيهم تصطفيه لدى الخط . . . ب أن دهاك البلاء

وكذلك قال فيهم يحي الفضلي ، الذى وصف نفسه يوما بأنه صانعهم ، وفي واحدة من غرر قصائده ، ورد هذا البيت البليغ :

ولما أنجلت عني الفواية راعني *** غداة غد أني ضممت الأفاعيا

وذلك بعد أن ترك يحي الوطني الإتحاى وانضم الى حزب الشعب الديمقراطي.وهناك قصة أخرى بالغة الدلالة على ما كان من سوء الحال فى داخل الحزب ، والفساد الذي كان ينخر فى أوصاله في الأونه الأخيرة ، فقد روي لى شخص من أولاد البلد الطيبين ، كان معروفا بجبه للرئيس أزهرى وتردده عليه ومرافقته له فى مناسبات المآتم على الخصوص . قال لى هذا الرجل الطيب : (كنت فى أحدي الامسيات أجلس مع الرئيس أزهرى فى منزله ، فرن جرس التلفون ، فذهب أزهري ، وتحدث طويلا فى التلفون ، ثم عاد ولكنى لاحظت أن وجهه كان متغيرا فسألته : (إن شاء الله خير ياريس ، ماله وجهك متغير، فأجابني فى لهجة غضب مكتوم ، بقوله مع الأسف ياحاج ، الواحد عايش مع شلة لصوص أكثر من عشرين سنه !! فتألم الرجل الطيب أشد الألم ، ولم يكد يلتقى بى حتى أفضى الى بالقصة ، لثقته الشديدة فى إخلاصى .

كان منطق الأحداث يقتضينى أن أستقيل من هذا الحزب ، الذى لم يعد الحال فى دواخله ، يشبه حاله يوم قاد النضال الوطنى ضد الأستعمار ، لكن كما أشرت من قبل كان أرتباطى بالزملاء الذين أنتدبوا أنفسهم للعمل على أصلاح حزبهم العظيم وتغيير أوضاعه ، هو الذى كان يصرفنى عن الأستقالة ويردنى الى التعاون مع الذين تعاهدوا على أقالة شيخ الأحزاب من عثرته ، وكان همهم الأكبر هو أنقاذ جماهيرهم العريضة الضاربة فى شتى مدن البلاد وحواضرها ، من المصير المظلم ، الذى لاحت نذرة من وراء التنافر والشللية والأنقسامات ، التى كنا نبالغ فى كتمانها عن الأخرين ، أشفاقا على تلك الجماهير من الصدمة القاتلة ، اذا ما أنكشف الغطاء ، وبدت لها الأمور على حقيقتها .

وكانت التيارات التى أجتاحت النواب ، قد صنفتهم الى ثلاث فئات :

(أ) وهم الأكثر ، ويلتفون حول الشريف حسين الهندى .

(ب) وهم أتباع السيد محمد عثمان الميرغنى .

(ج) وهم مع الرئيس أزهرى .

خاتمــــة

سوف يذكر التاريخ فترة مابعد أكتوبر سنة ١٩٦٤م ، وحتى أنقلاب مايو سنة ١٩٦٩م ، بأنها كما قال العقاد :

فترة التيه تفشت أمة غاب موساها على طورسنين

فترة التخبط والفشل وعدم الأنجاز ، التى أنصرف أغلب حكامها الى إنفسهم ، ولم يعد أكثرهم يعنى بشئ قدر عنايته بالصراع على السلطة ، والركض اللاهث وراء المجد الخاص ، وملاحقة الخصوم . . .

ولنقرأ للأستاذ أمين التوم قطب حزب الأمة فى مذكراته ، عن هذه الفترة قوله : (يحق لى ولمن عايشها وتأثر بها ، أن يسميها فترة التيه ، لما أتصفت به من حيرة وقلق ، وحالة مؤسفة من الأضطراب ، أنتهت بزوال الحكم الشعبى الديمقراطى) .

وكان المشفقون يحذرون وينذرون ، على طول الفترة ، وقال بعضهم (أننا لا نحتاج الى ذكاء لندرك أن تلك الممارسات المتخبطة لن تدوم ، وستذهب بالنظام الديمقراطى كله) .

هذا هو الفهم الذى كان يسود الأوساط جميعا ، ماعدا أعضاء الحكومة ، الذين ركنوا الى الدعة والأطمئنان العجيب ، الذى حار فى أمره أقرب الناس اليهم ، فقد بدوا وكأنهم لا يعيشون فى ذلك الجو العاصف ، وكأن الأحداث لم تكن تنوشهم من كل مكان .

كانت الحلقة الماسونية التى أشرت اليها فى مكان آخر ، تحتكر صنع القرار ، وتحاول ، ما أمكنها ، الأبتعاد عن عقد اللجنة التنفيذية للحزب ، حتى لا يجرى العمل فى الحزب على المكشوف ، وعلى أساس المبادئ والمصلحة العامة ، لأن المصلحة العامة ، لم تعد محل أهتمام تلك الشلة ، التى فقدت الأهتمام بأى شئ ، ألا الوصول الى السلطة والأحتفاظ بها .

وماعدا ذلك ، فهو متروك للأعضاء (الطيبين) الذين كانوا يتهكمون عليهم بقولهم : (ديل ماخدنها جد) ! !

ويحضرنى فى هذا المقام مثل واضح عن أنصراف أولئك القياديين عن الموضوعات الوطنية والقومية .

وهو أنهم ما كادوا ينتهون من جلسات مؤتمر المائدة المستديرة ، وما أحاط بها من مظاهر ، حتى أنصرفوا نهائيا عن أعمال (لجنة الأثنى عشرة) ، المكونة من الشماليين والجنوبيين ،

والمكلفة بمواصلة الحوار والوصول الى حل سلمى لمشكلة الجنوب .

وكنت ممثل الحزب فى اللجنة ، وعندما طلب منى تقديم رأى الوطنى الأتحادى لحل مشكلة الجنوب ، أسوة بالأحزاب الأخرى داخل اللجنة ، لم أجد من يشترك معى فى وضع المشروع المطلوب ، فقمت بوضعه منفردا ، وألادهى من ذلك أنى لم أستطع عقد اللجنة التنفيذية للحزب ، بالرغم من الجهد الذى بذلته ، بل لم أجد حتى من يقرأ المشروع معى ، ألا السيد رئيس الحزب فى جلسة قصيرة لأنه كان مشغولا بالسفر الى أركويت فى اليوم التالى .

وعلى العموم لم يكن الجنوب عند اعضاء تلك (الحلقة الماسونية) ، يعنى أكثر من الحصول على أكبر عدد من النواب ، لتأمين البقاء فى الحكم . وأذكر أن أحدهم قال لى مرة : (والله نحنا لا تهمنا لجنة الأثنى عشرة ولا مؤتمر المائدة المستديرة ، وانما يهمنا فى الجنوب ، تكوين اللجان الفرعية للحزب على أوسع نطاق .) ! !

هكذا كانوا يفكرون ، وهكذا كانوا يغمضون أعينهم عن كل ما يتهددهم من الأخطار ، التى كانت تتجاوب أصداؤها فى الساحة السياسية ، وتشكل المناخ الملائم لأى عمل يطيح بالحكومة .

وكان السيد الصادق زعيم المعارضة ، يعمل من جانبه على أستغلال الظروف السيئة لصالحه ، ألا أنه هو الآخر كان فى غفلة مما يدبره الشيوعيون .

فقد كان الصادق يزعم بأنه يستطيع أحتواء الشيوعين والوصول بهم الى الحكم ، فى الوقت الذى كانوا هم يصفونه فيه بأنه (المسيح الجديد للامبريالية العالمية) .

ويفكرون فى التخلص من خطره ، قبل الأخرين .

كانت الفرصة عظيمة أمام الصادق للوثوب على الحكم ، ولكن الشيوعيين

كانوا أسرع منه ، فخرجوا على الناس بأنقلاب مايو ٦٩ ، وقدموا العقيد جعفر نميرى الذى ظنوه مطيه لتحقيق أحلامهم ، فأذابه الصخرة التى تحطمت عليها تلك الأحلام .

لقد أبرم الشيوعيون خطتهم مع عناصر معينة فى الجيش ، لتكون طليعة الأنقلاب ، وكان أكبر أعتمادهم على المباغته والمغامرة ، أكثر من أعتمادهم على التأييد الواسع بين أفراد الجيش .

وبالفعل تحركت قوة صغيرة من خور عمر ، فجر الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٩م ، ودخلت الخرطوم فى لمح البصر ، ولم يعترض طريقها معترض ، كأنما هى فى نزهة سياحية .

وكانت الحكومة السنية ، تغط فى نوم عميق ، فمضت فصيلة خور عمر الصغيرة ، كالسهم النافذ ، وبلغت أهدافها المرسومة ، وطوقت كل الأماكن الأستراتيجية ، بنفس السرعة الخاطفة .

أكتفى الآن بهذه الأشارة لأنقلاب مايو ، الذى سوف أتناوله فى الكتاب الثالث أنشاء الله .

وقبل أن أضع القلم ، لابد من أن أوجه الأنظار ، الى تلك السهولة التى تم بها أستيلاء الأنقلابيين على مواقع السلطة ، وأنها بقدر ماكانت دالة على غفلة الحكومة وغيابها ، فقد كانت أيضا ذات دلالة قوية على ترحيب الشعب بالتغيير ، أيا كان نوعه .

وفى الختام ، أحمد الله الذى أعاننى على أتمام هذا الأنجاز ، الذى حاولت فيه جهد الطاقة ، أبراء ذمتى ، أمام الله والتاريخ ، وأمام الأجيال الناشئة ، الحاضر منها والقادم ، بما لهم على أمثالنا من حقوق ، أن نفصح لهم عن ما تكنه الذاكرة من حقائق ، قبل أن نغادر هذه الدنيا ، وأن نلقى الضوء على كل ما هو هام من الأحداث ، التى عايشناها ، حتى نيسر لهم سبل الفهم الصحيح لتاريخهم السياسى المعاصر .

والى اللقاء فى الكتاب الثالث من هذه المذكرات ، أن مد الله فى عمرى .

وسأبقى مع الخيام فى مقولته :

ربى رحماك ما كسبت ثوابا
لاولا كنت مستحقا عقابا
أنما قلت ما رأيت صوابا
وكفانى التوحيد ذخرا فانى
لم أعدد فى دينى الأربابا

اقـــتراح الحزب الوطنى الاتحادى

لحــــل مشكلة الجنوب

نظـــام الحكـــم فى الســودان

أ – اســس عامــــه

اولا : ان جمهورية السودان بحدودها الجغرافيــة المعروفة ، وحــدة لا تقبل التجزئــة .

ثانيــا : نظام الحكم فى جمهورية السودان هو النظام الديمقراطى البرلمانى .

ثالثــا : ان اتساع رقعة السودان وبعد اقاليمه الشاسعه من مقر الحكومه المركزيه ، وكذلك طبيعة تلك الاقاليم الجغرافيه وخاصة مديريات الجنوب ، يحملنا كل ذلك على الاخذ بنظام اللا مركزيــه .

ففى هذا النوع من صور الحكم يتحقق ما يصبوا اليه رجال الاقاليم مــن طموح لممارسة شــؤونهم المحلية بانفسهم دون الاخلال بسلطات الحكومة المركزية ومسؤليتها فى الحفاظ على وحدة البلاد القومية وسيادتها .

رابعــا : ونرى ان اقرب صورة لتحقيق ذلك هى الحكم الاقليمى .

خامســا : وعلى هذا فسيكون لكل مديرية أو اقليم مجلس تمثيلى محلى ياتى اضاؤه من طريق الانتخابات . ويتولى هذا المجلس الاشراف على السلطات المحليه ويقوم بالتشريعات اللازمه لها بما لا يتعارض مع تشريعات البرلمان المركزى والسياسة العامه لجمهورية السودان .

سادسا : يتكون فى كل اقليم مجلس تنفيذى ياتى اعضاؤه من طريق الاختيار سواء من اعضاء المجلس الاقليمى او من غيرهم مضافا اليهم من تعينهم الحكــومه المركزيه وتكون سلطات هذا المجلس فى الشورون المحليه اشبه بسلطات مجلــس الوزراء فى الشؤون العامه .

سابعا : تعين الحكومه المركزيه حاكما للاقليم يكون بمثابة الرأس ، ويشرف على اعمال المجلس التنفيذى ، وعلى تنفيذ قوانين الحكومه المركزيه وتطبيقها تطبيقا صحيحــا .

ثامنــا : يبقى البرلمان المركزى كما هو متكونا من ممثلين لمختلف الاقاليــم يأتون بواسطة الانتخابات .

۲ /۰۰۰۰

السيد رئيس الوزراء

١ - في التاسع والعشرين من مارس عام ١٩٦٥ قرر مؤتمر المائدة المستديرة ان التوصيات التي تتوصل اليها لجنة الاثنى عشر الموكول اليها بحث الوضع الدستوري والاداري للبلاد ،

" ستعرض على المؤتمر الذي ستدعوه الحكومة للانعقاد خلال ثلاثة اشهر "

٢/٠ وفي الثلاثين من مارس ١٩٦٥ اعلن السيد سر الختم الخليفة رئيس الوزراء انذاك الى المؤتمرين ان الحكومة يسرها ان تتبنى قرارات المؤتمر وستقوم بكل الخطوات التي تكفل نجاحها ٠

٣/٠ وقد كونت اللجنه بعد حوالي الشهرين من انفضاض المؤتمر ولهذا السبب بالاضافه الى اسباب اخرى وجيهه لم تتمكن اللجنه من انجاز العمل خلال الفتره المحدده

٤/٠ وعندما تقلدت وزارتكم الحكم كان لنا شرف الاجتماع بسيادتكم في الثاني والعشرين من يوليو ١٩٦٥ وقد اوضحتم لنا انه بصرف النظر عما اذا تمكنا من الوصول الى اتفاق ام لم نتمكن فانكم ستدعون لاعادة عقد المؤتمر في نوفمبر عام ١٩٦٥

٥/٠ وفي الخامس عشر من يناير ١٩٦٦ اجتمعنا سويا مره اخرى وبعد ان عبرتم عن امتنانكم وتقديركم للمرحله التي قطعتها اللجنه طلبتم ان نكمل بحث النقاط المتبقيه واعلنتم :

" يمكننا تحديد موعد لعقد المؤتمر بمجرد توصلكم الى نتائج "

٦/٠ لذا يسرنا ان نبلغكم الان اننا قد توصلنا الى النتائج الضخمه في تقريرنا الذي نرفقه ، حتى تتمكنوا من تحديد موعد للمؤتمر كما نرجو التكرم باحالة التقرير ومحاضر اللجنه الى رئيس المؤتمر

وتفضلوا بقبول اطيب التمنيات

يوسف محمد علي
رئيس لجنة الاثنى عشر

الخرطوم في ٢٦ يونيو ١٩٦٦

الملحق الثالث

وجدت فى أوراقى القديمة هذه النسخة من المذكرة التى ارسلها رئيس الحكومة السيد الصادق المهدى فى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ (لمؤتمر كل الاحزاب) الذى تم تكوينه فى اكتوبر سنة ١٩٦٦ عقب انتهاء جلسات لجنة الاثنى عشرة ، لكى ينظر فى نقطتى الخلاف اللتين لم تتمكن اللجنة من حسمهما وهما : -

١ - كيفية اختيار رئيس الاقليم او تعيين .

٢ - هل تتحول الثلاث مديريات الجنوبية الى ثلاثة اقاليم ، ام يكون الجنوب اقليما واحدا .

وها انا اثبتها هنا لملحق لهذا الكتاب .

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الســـاده:

١ـ احييكم أطيب تحيه وأرحب بكم اليوم فى هذا المؤتمر الذى رأت الحكومــة ان تعقده اليوم لبحث توصيات لجنة الاثنى عشر المتعلقة بالحل السياسى لمشكلــة المديريات الجنوبيــه.

٢ـ لاشك انكم تعلمون جميعا الاهتمام الفائــق بمشكلة الجنوب الذى أولته لهـــا الحكومات المتعاقبة منذ ثورة أكتوبر المباركه وقد دعت الحكومة الانتقالية الاولى لمؤتمــر المائده المستديره الذى اشتركت فيه الاحزاب السودانية القائمه انذاك كان هذا فى الفتره من السادس عشر الى التاسع والعشرين من مارس ١٩٦٥ وقد حضر ذلك المؤتمر مراقبون من الدول الافريقية الشقيقة من غانا ـ يوغندا الجمهوريه العربية المتحده ـ كينيا ـ الجزائر ـ تنزانيا ونيجــيريا.

٣ـ وقد أتخذ مؤتمر المائده المستديره القرارات التالية:

أ) ان تتخذ الخطوات التالية بواسطة الحكومه لاعادة الحالة فى الجنوب الى الاوضاع العادية.

(١) تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين حكومتى السودان ويوغندا بشأن اللاجئين وكفالة استقرارهم.

(٢) الاتصال بحكومات البلدان الاخرى المجاورة بغرض التوصــل الى اتفاقات مماثلة بشأن اللاجئين.

(٣) كفالة استقرار المواطنين الموجودين داخل البلاد ممن فقدوا ديارهم وممتلكاتهم.

(٤) يطلب من الحكومة (أ) محاربة المجاعة فى المناطق المتأثــره بها فى الجنوب و(ب) التحقيق فى الاسباب المزمنة للمجاعة والفيضانات فى الجنوب واتخاذ الخطوات الضروريــة بشأنها.

٢/....

(٥) اعادة نقل كل المدارس الجنوبية الموجودة حاليا بالشمال.

ب) تبنى الخطوط السياسية التالية:ـ

(١) اختيار المزيد من الجنوبيين لتدريبهم للوظائف التالية:

١) ضباط بوليس وسجون

٢) اداريين

٣) ضباط صحه ومساعدين طبيين.

٤) ضباط حربيين.

٥) ضباط غابات.

٦) ضباط صيد واسماك.

(٢) ملء وظائف الادارة والبوليس والسجون واجهزة الاعلام بالجنوبيين متى توفرت فيهم الكفاءة لذلك. وفى حالة عدم وجود اكفاء ان تتخذ الخطوات اللازمة للاسراع فى تدريبهم وترقيتهم.

(٣) المساواة فى فرص العمل والمساواة فى الاجور وعدم التمييز بسبب المعتقدات الدينية أو اللغه أو العنصر فقط.

(٤) حرية الدين وحرية التبشير فى نطاق قانون البلاد.

(٥) السماح للاشخاص والمؤسسات بفتح المدارس فى نطاق قانون البلاد.

(٦) حرية التنقل.

(٧) انشاء جامعة فى الجنوب.

(٨) فتح مدارس ثانوية للبنات ومدرسة زراعية بملكال.

(٩) اعادة فتح مدرسة يامبيو الزراعية ومركز التدريب بجوبا والمركز البيطرى بملكال.

(١٠) ملء كل وظائف نظار المدارس بجنوبيين اكفاء ويجب الا يحول الجهل باللغه العربية دون الترقية الى وظيفة ناظر.

(١١) ايجاد عمل للعاطلين.

(١٢) تكوين مجلس اقتصادى قومى للتنمية تتبعه وكالة فرعيه فى الجنوب ومهمة هذه ان تدرس من جميع النواحى المشاريع التى تقدم بها فريق البحوث عام ١٩٥٤ وأى مشاريع أخرى

٢/٠٠٠٠

بفرض وضع الخطط لتنفيذها — وعلى الحكومة أيضا ان تدرس احياء مشــــروع الزانـــدى •

(١٣) اعطاء الاولوية فى استغلال الارض للسكان المحليين وتقديم التسهيلات •

ج) ان الاعضاء الموفدين المشتركين فى هذا المؤتمر مصرون على ازالة اسبـــاب الشكوى وتنفيذ الخطوط السياسية المذكورة وهم مستعدون للسفر فى حملة من اجل السلام والاستقرار ويؤكدون انهم سيبذلون كل ما فى وسعهم من جهـــد لانهاء اعمال العنف خلال شهرين •

د) (١) ان المؤتمر قد نظر فى بعض اشكال الحكم التى يمكن ان تطبق فى السودان ولكنه لم يتمكن من الوصول الى قرار اجماعى كما تتطلب قواعد اجراءات المؤتمـــر •

(٢) لذا فقد قررنا تكوين لجنة من اثنى عشر عضوا لتتولى بحث الوضع الدستورى والادارى الذى يضمن مصالح الجنوب الخاصة كما يضمن مصالح البلاد عامــة •

(٣) وستعرض النتائج التى تتوصل اليها على المؤتمـر الذى ســتدعوه الحكومـة للانعقاد خلال ثلاثـة أشـهر •

٤ـ وانتم ترون انه بناء على الفقرة "د" "٢" قد تم مولد لجنة الاثنى عشر وقــد اعطيت الصلاحيات الاتية: ـ

أولا: ان تتولى بحث الوضع الدستورى والادارى الذى يضمـــن مصالح الجنوب الخاصة كما يضمن مصالح البلاد عامـــة وبالاضافـــة ••

ثانيا: ان تكون لجنة رقابة تشرف على تنفيذ الخطوات والسياسة المتفق عليها و

ثالثا: ان تخطط وسائل اعادة الاحوال فى الجنوب الى الاوضاع العادية • وان تدرس الخطوات اللازمة لرفع حالة الطوارئ فى الجنوب واســتتباب الامـن وحكـم القانـون •

٤/ •••••

٥ـ باشرت لجنة الاثنى عشر مهامها حسب صلاحياتها وانسحب منها بعض الاعضاء لاسباب أبدوها تجدونها مضمنة فى التقرير وكانت ثمار مجهوداتها هذا التقرير الذى نضعه اليوم بين ايديكم وتلاحظون ايضا ان احدى مهامها وهى مراقبة تنفيذ قرارات مؤتمر المائدة المستديرة قد قامت دونها عقبات شتى حالت دون تطبيق جزء غير يسير منها ، ولكنها واصلت البحث وتوصلت الى توصيات معينة لكنها تركت موضوعين هامين واساسيين لم تتخذ فيهما قرارا وأوصت بعقد مؤتمر المائده المستديره٠

٦ـ وعندما تسلمت الحكومة التقرير هذا قررت ان تعقد هذا المؤتمر ٠

أولا : لاطلاع الاحزاب السياسية السودانية على التقرير و

ثانيا : لمحاولة الوصول لاتفا ق حول نقطتى الخلاف وهما نقطتين اساسيتين و

ثالثا : النظر فى هل يدعى مؤتمر المائدة المستديرة الممثل للاحزاب السودانيه يحضره مراقبون من الدول الصديقه ام لا ٠

رابعا : النظر فى هل من الممكن ان تجمع الاحزاب السودانية على مشروع للحل السياسى ٠ وأود ان أقول فى هذا المجال ان الامر برمته موضوع يهم لجنة الدستور ، وعليه فان استطاعت الاحزاب السودانيه الممثلة فى مؤتمركم هذا الاتفاق على حل للمشكلة بما فى ذلك نقطتى الخلاف فان هذا سيسهل مهمة لجنة الدستور كثيرا واننا قد قررنا الان تكوين لجنة الدستور القومية التى ستمثل فيها الاحزاب السودانية كلها والمستقلين شماليين وجنوبيين وسنعلن عن تكوينها فى بحر هذا الشهر ان شاء الله ٠ وقد اجريت اتصالات مبدئية مع الاحزاب الشمالية فى هذا الصدد ، وان مهمتها ستكون ايسر كثيرا ان اجمعتم على حل للمشكلة وسيقوم السيد وزير العدل بالاتصال برؤساء الاحزاب للاتفاق على الاسس لتعيين اعضاء اللجنه ٠

أما مؤتمر المائدة المستديره فان عقده لايغنى عن تحويل الامر للجنة الدستور وستكون فائدته هى اطلاع جيراننا عن طريق المراقبين على ماتتخذه من حلول للمشكلة٠ هذا اذا كنا قد اجمعنا على مشروع الحل من نواحيه جميعها٠ وان الحكومة لم تتخذ قرارا فى امر مؤتمر المائدة المستديره٠

٥/٠٠٠٠٠

أما عقده فسياخذ وقتا ليس بالقصير لدعوة المراقبين للحضور وسيكون مؤتمرا مجردا من المناقشة غرضه أساسا اعلان الالتزام الحزبى العام للاتفاق.

حضرات السادة:

٨- اننا قد فرغنا بحمدالله من دراسة الاشكالات الحالية فى المديريات الجنوبيه الثلاث ووضع الحلول لمواجهة الصعاب القائمة هناك واننا قد قمنا بجرد عام لكل ما انجز فى الجنوب فى الفترة الاخيرة وقررنا عمل حملة واسعة لاعادة الامور لطبيعتها واخرى شاملة للاستقرار ووضعنا الخطط اللازمة لزيادة الخدمات ولتنشيط الانتاج وستبدأ تلك الحملة بزيارتى والوفد المرافق لى للمديريات الجنوبيه وقد سبقنى كبار المسئولين فى الوزارات المختصة للمساهمة فى تحليل الاحوال هناك للتحضير اللازم.

هذا وقد قررنا ان يقوم مكتب برئاسة وزير ليشرف على تنسيق الاعمال المختلفة فى الجنوب ومتابعة تنفيذ الخطة الشاملة وبرمجة رفع حالة الطوارئ والانتفاع بالاستقرار والتعمير وبرمجة تنفيذ قرارات المائدة المستديرة حسب ماتسمح به احوال الاستقرار والامن والنظام.

٩- نريد ان تؤيدنا الاحزاب السودانية فى هذه الخطوات اللازمة لتنفيذ الخطة الشاملة المبرمجة الموقوته ، وانى اطلب من مؤتمركم هذا :

أولا : محاولة الاتفاق على نقطتى الاختلاف.

ثانيا : تقديم توصياتكم عن عقد مؤتمر المائدة المستديره الثانى ام يحصل الاكتفاء بالاتفاق على الالتزام الحزبى وتحويل المشروع برمته للجنة الدستور رأسا.

هذا وانى اتمنى لكم التوفيق والسداد لما فيه خير البلاد ...

الخرطوم فى ١٧/ أكتوبر/١٩٦٦

المراجـــع

اعتمدت فى تأليف هذا الكتاب ، اساسا ، على معايشتى الشخصية للاحداث وتفاعلى معها ، مستعينا ببعض المراجع اهمها : -

١ -- مذكرات خضر حمد .

٢ - مذكرات أمين التوم .

٣ - مذكرات عبد الرحمن على طه . (كتاب السودان للسودانين)

٤ - الديمقراطية فى الميزان محمد أحمد محجوب .

٥ - تقرير لجنة (قطران) عن حوادث الجنوب ١٩٥٥ .

٦ - كتاب السودان الذى اصدرته الثورة المصرية قبيل مفاوضات السودان .

٧ - تطور الحركة الوطنية فى السودان الدكتور احمد ابراهيم دياب .

٨ - تطور الحركة الوطنية فى السودان الاستاذ غالب اسماعيل النجم .

٩ - جنوب السودان للبرفسور / محمد عمر بشير .

١٠ - توصيات لجنة الاثنى عشرة المنبثقه من مؤتمر المائدة المستديرة .

١١ - مجموعات من الصحف : -

الزمان - الايام - الرأى العام - السودان الجديد - الصراحه - صوت السودان ، الصحافة

١٢. - كلمتى للتاريخ للرئيس محمد نجيب .

فهرست المحتويات

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة